

الاستيطان

و الصراع حول ملكية الأرض
إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر
1830-1962



الجزء الأول



بن داھتا عدة

الاستيطان

والصراع حول ملكية الأرض
إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر
1830-1962

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الاولى
1434 هـ 2013 م

حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير المرئي والسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف ومن :



المؤلفات للنشر والتوزيع

حي الفاتح ماي محل رقم 05 حمام الضلعة المسيلة

ها : 05.53.94.79.22

البريد الإلكتروني : otmanrah@yahoo.fr

الإيداع القانوني : 3269 2013

ردمك : 5 34 408 9961 978

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر الظاهرة والممارسة

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى، والأهداف.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين.

الفصل الأول

طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد

➤ أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج Saint-Hypolite (المامونية)
و Dublineau (حسين)

ب- الاستيطان الحر (التلقائي): نموذج Cacherou (سيدي قادة)

➤ حصيلة الاستيطان في بعض البلديات (نماذج)

خاتمة

مُقَدِّمَةٌ

لقد كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن الاستيطان ومسألة اغتصاب الأراضي الفلاحية كانت الشغل الشاغل لكل من أبناء الوطن الأصليين والوافدين الجدد؛ فإذا كان الإنسان الجزائري يعتبر الأرض الزراعية أساس وجوده ودعامة بقائه، فإن المستعمر الفرنسي من جهته علم منذ الوهلة الأولى بأن مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان، وأن لا استيطان بدون الارتباط بالأرض، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض والاستثمار بها على رأس قائمة الاهتمامات التي ما فتئت تراود الحكام الفرنسيين والعسكريين والمدنيين على حدّ سواء.

وكان طبعي أن تنشأ عن المشروع الاستيطاني المبني أساسا على مصادرة الأراضي الزراعية واغتصابها من أصحابها الشرعيين ردود فعل وصراعات عنيفة من جانب الفلاحين الجزائريين، الأمر الذي أفضى إلى اندلاع ثورات وحدوث مواجهات دامية؛ وهكذا أصبحت المسألة الزراعية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى زواله أحد العناصر الفاعلة في جوهر الخلاف والصراع الدائر بين المجتمعين الجزائري والفرنسي،

والذي يظهر من خلاله الوزن المرجح للزراعة في التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، وهو الأمر الذي كشفت عنه التحولات الواضحة التي شهدتها الريف الجزائري في موازين القوى الاقتصادية (الثروات الزراعية) والديمقراطية (السكان).

إلا أنه على الرغم من تعدد الدراسات، وكثرة الأبحاث حول موضوع الزراعة في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، فالملاحظ هو شبه إهمال، وعدم تركيز في هذه الدراسات على المكانة التي أولتها الحركة الوطنية والثورة الجزائرية للملكية الأرض ضمن برامجها إلا بصفة عابرة، مما يجعل القارئ يتوهم أحيانا أو يعتقد خطأ بأن القوى الوطنية السياسية لم تولي اهتماما بالجانب الزراعي أو الملكيات الأرضية المغتصبة أو أنها حسب ما قد يزعم البعض لم تعبر عن طموحات الشعب الجزائري في تحرير أرضه وإنعتاق فلاحيه متجاهلا أن هذا الإغفال النسبي مقصودا، وربما يعود إلى ندرة وشح الوثائق والمستندات من جهة، وصعوبة الوصول إليها من جهة أخرى؛ ومعنى هذا أن الحركة الوطنية والثورة التحريرية ما زالت تشكو نقصا في بعض الدراسات العلمية المعمقة والرصينة. ولعل ما تصبوا إليه هذه الدراسة هو أنها تعنى في المقام الأول بمسألة ذات شأن جوهري في الصراع الفرنسي الجزائري على مدى 132 سنة (1830-1962).

وعليه فإن الغاية المتوخاة من هذا الموضوع تكمن في أنه يؤكد لنا المكانة المهمة التي احتلها الاستيطان في عقيدة المستعمر الفرنسي ويبرز مركز الصدارة الذي شغلته المسألة الزراعية في اهتمامات العسكريين ورجال السياسة والاقتصاد في أعقاب الحملة الفرنسية على الجزائر، وهذا بوصف الأرض الزراعية وسيلة أساسية لتحقيق الاستغلال والاستيطان، كما يعطينا صورة حقيقية عن التناقضات والصراعات الناشئة بين المجتمع الجزائري الملتحم بأرضه وبين المستوطنين الأوروبيين العاملين على اقتلاعه منها، ويستعرض المسألة الزراعية كمطلب استراتيجي ضمن محتويات برامج الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بغرض استجلاء جهودهما والكشف عن عمق اهتمامهما بتحرير الفلاح الجزائري، ومن ثمة فهو يستهدف دراسة واقع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحاول إعطاء تحليل علمي - حقيقي - لدور الاستعمار الفرنسي في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لأنه مع تغير طابع الانتفاع بالأرض التي استأثر بها الكولون تغيرت التركيبة الطبقيّة للقرى والأرياف الجزائرية، وتحولت طبقة الملاكين العقاريين الجزائريين إلى عمال أجراء يوميين أو موسمين، كما أنه يكشف عن وجهة نظر الأحزاب الوطنية والثورة التحريرية وموقفهما من القضية الزراعية، أي أنه يمنحنا فرصة التعرف على تحيز السلطة الاستعمارية لمصلحة فئة الكولون وتجاهلها لشعب بأكمله،

كما يطلعننا على تفاعل الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية مع المسألة الزراعية بشكل لا لبس فيه ولا غموض. وكذلك اعتناء جهة وجيش التحرير الوطني بخلق الظروف المواتية عبر تعبئة جماهيرية متعددة الأشكال للوصول إلى الغاية الاستراتيجية من خلال تكتيك يستند إلى سياسة الاستنزاف التدريجي لطاقة العدو الزراعية.

وما تجدر إليه الإشارة في هذا المقام، هو تعدد وكثرة الكتاب الفرنسيين الذين عالجوا موضوع الاستيطان، وكرسوا خدماتهم للاستعمار الفرنسي في الجزائر بنظرة فرنسية ترى أن الجزائر كانت في الماضي موطنًا للرومان والبيزنطيين، وعليه فإنه من الطبيعي أن تصيح فرنسية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ من بين الدراسات التي تناولت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، نذكر :

DE BAUDICOURT, Histoire de la colonisation de l'Algérie (1860); DE PEYERIMHOFF, La colonisation officielle de 1871 à 1895 (1906); DEMONTES, La colonisation officielle sous Bugaud (1917) et, Un siècle de colonisation (1930); GAUTIER, Un siècle de colonisation (1930); PASSERON, les grandes Sociétés et le colonisation dans l'Afrique du Nord (1931); CALVELLI, Etat de la propriété rurale en Algérie (1935); ISNARD, AQUEBON, Mécanisation de l'Agriculture Algérienne (1958); Les exploitations agricoles Structure de la colonisation agricole (1958); Structure de l'agriculture musulmane Européennes en Algérie (1961); et Structure de l'agriculture musulmane (1960); BERTHAULT, Diverses conférences à l'Académie d'Agriculture (1954-55); TINTHOIN, La colonisation des plaines du Chéclif (1954-55); YACONO, La colonisation des plaines du Chéclif (1947); et Plaine de l'habra colonisation ... dans la région Ouest d'Oran (1949); La mine de Sidi (1937); Saint Denis du Sig (1935); Hassi Ben Okba (1949); La région de Sidi (1937); REUTT, La région de Sidi (1937); ISNARD, Le Mostaganemois (1954); Sahel d'Oran (1960); REUTT, La région de Sidi (1937); ISNARD, Belabbes (1949); FRANC, La colonisation de la Mitidja (1951-54); La propriété rurale dans la Mitidja (1954); La vigne en Algérie musulmane et la culture des primeurs (1935); AGERON, Les Algériens musulmans et la France (1968); POUYANNE, La propriété foncière en Algérie (1908); A. NOUSCHI, Enquête sur le niveau des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919 (1961).

وعلى الرغم من المستوى العالي لهذه الدراسات إلا أنها منحازة للاستعمار الفرنسي في الجزائر تمجد منجزاته «الحضارية»، وكأنه جاء ليخرج الجزائريين من الظلومات إلى النور؛ باختصار لم تتحرر كتاباتهم من الصبغة التمجيدية للاستعمار الفرنسي. وقد اهتموا نسبيا بالعرائض والاحتجاجات التي تقدم بها الجزائريون، كما أنه على الرغم من تناول الكتاب الجزائريين لموضوع الاستيطان من عدة جوانب، فقد انشغلوا كثيرا بالبطولات ودوي المارك وأهملوا في جانب كبير من كتاباتهم العمل الشاق الطويل الذي قام به الفلاحون من أجل استرداد الأراضي المغتصبة، وما بذلوه من جهود، وما أظهروه من صبر وشجاعة مع حركات التمرد العديدة على إثر احتجاز أراضيهم، وفي المحاكم من أجل استرجاع الأملاك العقارية والمراعي والحقول التي انتزعها منهم المعمرين من ذوي الأغراض والأطماع⁽¹⁾.

ولأجل ذلك انصب الاهتمام في هذه الدراسة بالاستيطان والصراع حول ملكية الأرض سدا لبعض الفراغ، وذلك بدافع المساهمة قدر الإمكان في الجهود الرامية إلى استكمال المحاولات والجهود العلمية السابقة التي بذلت حول المسألة التي يثيرها موضوع البحث لاعتبار أن ظاهرة الاستيطان والصراع حول

(1) مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر: م. و. ك. 1983، ص 11.

ملكبة الأرض لا تقع نتائجها وعواقبها على الفلاحين الجزائريين بمفردهم، وإنما امتدت واتسعت لتهدد بشكل وبآخر المجتمع الجزائري بأكمله، وعلى مختلف الأصعدة، وفي شتى المجالات، وفي واقعه ومستقبله.

وحتى يوضع الموضوع في سياقه التاريخي الصحيح جعلت سنتي 1830 و1962 حدودا زمنية له، فلأن سنة 1830 شرع فيها المستعمر بمصادرة الأراضي الفلاحية واغتصابها، ولأن سنة 1962 تم فيها استرجاع الأراضي من أيدي الكولون، ووضعها تحت تصرف القطاع العام؛ كما أن هذه الفترة الزمنية على طول امتدادها (قرن وثلاث قرون من الزمن) شهدت رفض الجزائريين للمشروع الاستيطاني الفرنسي.

ولما كانت الكتابة التاريخية تتوقف أساسا على وفرة المصادر الوثائقية والشواهد الحسية، التي بدونها يتعذر على الدارس بناء تاريخ فترة ما بشكل مرض، فإن الجهد انصب في البداية على عملية جرد وإحصاء ما أمكن وجوده محليا على مستوى المكتبات العامة والخاصة ودور الأرشيف، ولما كان ذلك غير كاف لإحاطة الموضوع من كل جوانبه تطلب الأمر السفر إلى إكس-ان-بروفانس (Aix - En - Provence) بفرنسا حيث رابطت فيها بمركز أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M) وبمكتبة معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي (IREMAM).

وللعلم فإن جميع الوثائق التي راجعتها بدور الأرشيف هناك كانت تحمل اختاما بعبارة (Archives départementales d'Alger)، (Archives départementales d'Oran)، (Archives départementales de Constantine) بما يشهد أنها حولت من دور الأرشيف للعمليات الجزائرية سابقا باتجاه فرنسا.

ويمكن تصنيف المصادر الأولية والثانوية التي تيسر الإطلاع عليها على النحو الآتي:

الوثائق الرسمية: وهي عبارة عن تقارير، ومنشورات، ومراسلات، وقوانين صادرة عن سلطات الاحتلال الفرنسي من هيئات عسكرية، وقضائية وإدارية وتشريعية... تتصف بالطابع الحكومي ومنها على سبيل المثال:

✓ النصوص القانونية المتعلقة بالملكيات الزراعية في الجزائر، والتي أحصاها المؤرخون بـ 68 نص قانوني صدرت فيما بين 1830-1927، كان أبرزها القرار المشيخي لـ 22 أبريل 1863 وقانون فارني لـ 26 جويلية 1873.

✓ تقارير رؤساء المكاتب العربية.

✓ قرارات الحكام العامين وتصريحاتهم وخطبهم.

✓ تعليمات القادة العسكريين والمدنيين في العمليات الجزائرية الثلاث السابقة.

المنشورات الرسمية، المجلات، الدوريات، الصحف اليومية:

وقد أمدت الموضوع بمادة أولية، ومعلومات لا غنى عنها.
ومنها:

- ✓ Bulletin officiel de l'Algérie.
- ✓ Code de l'Algérie annoté.
- ✓ Annuaire statistique de l'Algérie.
- ✓ Cahier du centenaire de l'Algérie.
- ✓ Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran.
- ✓ Comptes - rendus des délibérations de l'Assemblée financière de l'Algérie.
- ✓ Le moniteur de l'Algérie.
- ✓ Mobacher.
- ✓ Echo d'Oran.

وقد اعتبرت هذه الوثائق ولاسيما الجريدة الرسمية للجزائر (B.O.A) مصدرا وثائقيا مطبوعا هاما لاحتوائها على نصوص صادرة عن هيئات رسمية (تشريعية - قضائية - تنفيذية) في شكل قوانين ومراسيم وقرارات تكشف عن فلسفة المستعمر وعقيدته وأهدافه، وتظهر اهتمام القادة السياسيين والعسكريين بالمسألة الزراعية، ومن هذا المنظور أضحي الاعتماد عليها أمرا ضروريا.

المستندات القانونية: وتمثل أساسا في العقود التي يبرمها الفلاحون الجزائريون مع الكولون أو مع إدارة الاحتلال والمؤسسات الاستعمارية، كالوصايا والرخص والشهادات، ومنها

عقود الإيجار (Bail) والرهون، وعقود البيع والشراء، واستبدال أرض بأرض، وهي تشكل مصادر ذات قيمة تاريخية علمية أي أنها من أبلغ الشهادات التاريخية، وصحتها مؤكدة لأنها تكشف عن هوية المتعاملين، وعن طبيعة الأرض، وموقعها، ومساحتها وسعرها، وتبين تاريخ توثيقها واسم الموثق «Notaire» والشهود، وكذا تاريخ تسجيلها لدى مصلحة التسجيل العقاري. وقد اعتمدت عقود بلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) كقاعدة أساسية في هذه الدراسة، وذلك بالنظر لوفرتها وسلامتها من التلف والضياع، وتغطيتها لمدة 79 سنة (1883-1962)، وهي محفوظة بقاعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

الوثائق الإحصائية: كثيرا ما ساعدت لغة الإحصاء في عملية تحليل ووصف البيانات الكمية بمزيد من الدقة، ووضحت الرؤية أكثر، وأمدت البحث بمعارف عن المعطيات الكمية للإنتاج الزراعي، وللأراضي المزروعة، والتحولات الزراعية بصفة عامة، إلا أن الوثيقة الوحيدة التي تمت مراجعتها هي L'Annuaire statistique de l'Algérie لسنة 1952، وبالفعل قدمت خدمات جليلة مكنت من فهم الواقع الاقتصادي للجزائر قبيل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، ومنحت نسبة من المناعة لهذه الدراسة.

محاضر الشرطة والدرك الاستعماري، وصور فوتوغرافية
للعالم تاريخية وأخرى عن آثار التخريب الذي خلقتة عمليات
حرق مزارع المعرّين، إلى جانب خرائط ورسوم بيانية وجداول
إحصائية.

كما لم تهمل الاستفادة من الصحافة الوطنية ومنها: جريدة
الشهاب التي نشرت معلومات قيمة عن المسألة الزراعية، وقدمت
حججا واضحة عما كان يعانيه الفلاح الجزائري والتي استمر
صدورها طويلا، وجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير
الوطني.

مواثيق الثورة التحريرية: لمواثيق الثورة التحريرية أهمية
خاصة، وقيمة تاريخية حقيقية، وهي ملفقة للانتباه ومثيرة
للاهتمام، فيها تترسم عقيدة الثوار وأسلوبهم في النظر إلى القضايا
المصرية كالمسألة الزراعية مثلا، وهي بحق أكثر نفعا لدارسي
الفترة المعاصرة لتاريخ الجزائر، وما من شك فإنها تمتد الموضوع
بالصورة - المشرقة - التي كان عليها الثوار الجزائريون، وتكشف
عن النموذج الذي تبناه في تصفية وحو آثار الاستعمار الزراعي
الفرنسي، وتبصر مخططاتهم، وبلغونهم إلى العنف الثوري وسيلة
لاستعادة الأراضي الجزائرية المقتصة، كما أنها توقف الباحث على
المعطيات الموضوعية - البشرية والطبيعية - التي استندوا إليها في
برنامجهم الثوري فيما يتعلق بالزراعة.

ونظرا لصعوبة الكشف عن النسخ الأصلية لهذه الوثائق
وتحديد مكان وجودها، فإنه تم التعويض عن هذا النقص بالرجوع
إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة الحزبية لجبهة التحرير الوطني،
ومن بين أهم هذه الوثائق نذكر:

➤ نداء أول نوفمبر 1954.

➤ منهج الصومام 1956.

➤ برنامج طرابلس 1962.

أما المصادر الثانوية التي راجعتها باللغتين العربية والفرنسية،
فتتضمن الكتب والمقالات التي عالجت الموضوع أو جانباً منه،
وهي التي أشير إليها في هامش البحث ووردت أسماؤها جميعا في
تبت المصادر والمراجع.

وليس من الغلو القول بأن جمع المادة الوثائقية الخاصة
بالموضوع تطلب جهودا مضنية، لم تقتصر على مسألة التنقل إلى
دور الأرشيف داخل الوطن وخارجه، بل تعدته إلى مسألة
تصنيف ذلك الأرشيف وترتيبه وربطه بأجزاء الموضوع المختلفة
كي لا يظهر على الدراسة النهائية نقص في بعض جوانبها أو
إفراط في بعضها الآخر، فعموما، وإضافة إلى ما سلف ذكره، فإن
ثمة صعوبات أخرى اعترضت هذا البحث حتى وصل إلى شكله
الحالي، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. قلة الدراسات حول الموضوع، حيث استند إلى الحال
استشارة بعض الأساتذة البارزين أمثال بن عوين ستورا، وميشال
توشيريرا مدير التكوين، وعضو المجلس العلمي لمعهد الدراسات
حول العالم العربي والإسلامي للاستشأن بتوجيهاتهم حول
الموضوع والسيلوغرافيا المغذية له.

2. قتي، حين وجهني ستورا إلى محمد غرامس - أستاذ التاريخ
بجامعة قسنطينة - الذي تناول في رسالته التي ناقشها بجماعة
بدريس «8» حول الزراعة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي،
فإن ميشال توشيريرا ساذ أمامي جميع الطرق على أن الموضوع
واسع، ويستحق المطالعة الدقيقة والتوقف الطويل عند النتائج التي
تضمنتها أحداث الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، وهي
النصيحة التي أخذت بها طوال هذا البحث.

3. صعوبة النفاذ إلى أرشيف الحركة الوطنية والثورة
التحريرية بدعوى أن القانون لا يسمح بالاطلاع على جميع
الوثائق بحكم عدم مرور المدة الزمنية القانونية لهذا الغرض.

4. سيطرة الأعلام الفرنسية على موضوع الاستيطان والصراع
حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي.

5. قلة السندات الإحصائية أو تضارب معطياتها، وحتى وإن
وجدت فهي لا تمثل الحالة الواقعية، ومن ثم فهي تتطلب

جهود ذات لتتبعها - لاسيما وأن مصادرنا فرنسي - كما أن
الاطمئنان إلى صحتها يتطلب هو الآخر بحثا وثائقيا أعمق (ومن
ذلك المساعدات الزراعية التي صادرتها فرنسا)، يقتضا إلى ذلك
خبرتي المتواضعة في علم الاقتصاد، لاسيما علم الزراعة وعلم
المياه، وعلى هذا الأساس اعترضت مسبقا بمحدودية مؤهلاتي من
الناحية المهنية والتقنية لمناقشة السياسات الزراعية للاستعمار
الفرنسي في الجزائر، كما أتوقع أيضا بأن دراستي للموضوع مهما
بلغ مستواها فإنها ستظل هي الأخرى متواضعة.

ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي
ينبغي أن يتبع، ولما كان الموضوع يعالج ظاهرة الاستيطان
والصراع حول ملكية الأرض خلال فترة الاحتلال الفرنسي
للجزائر (1830-1962)، أتبع طريقة فرضت نفسها، تعتمد
أحيانا على عرض القضايا في قالب خبري مسردى خال من
التعليق والتحليل وفق المنهج التاريخي حتى يتسنى للمارئ تتبع
التطور الكرونولوجي لظاهرة الهجرة والاستيطان الأوربي في
الجزائر بكل لواحقها، وأحيانا أخرى يعتمد على التحليل والنقد
واستخلاص النتائج، محاولا في كل مرة الخوض في منهج الكتابة
للتربط بين ظاهرة الاستيطان وما رافقها من صراعات بين
تفلاحين الجزائريين والكتولون - أي متوقفا عند بعض علامات
تفندي التفلاحين الجزائريين ورد فعلهم تجاه المعمرين -.

وعلى هذا الأساس جاءت خطة البحث على النحو التالي:
يبحث قسم الموضوع إلى بابين يتضمن كل منهما ستة فصول
يتصدوا إهداء وقوائم للمختصرات المستعملة باللغتين العربية
والأجنبية، وتنتهي بخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة وثيقة بالموضوع.

الباب الأول: الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة.

الفصل الأول: يتناول طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر
من خلال مقارنة النموذج الاستعماري الفرنسي للجزائر بنماذج
من المستعمرات الاستغلالية كجزر الهند الشرقية وأندونيسيا،
والمستعمرات الاستيطانية ككندا وأستراليا، لنخلص في الأخير أن
الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من
النموذجين، على أنه حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها بالمستعمرة
المهجينة التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان.

ويورد الفصل نموذجين عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في
الجزائر، أحدهما عن الاستيطان الرسمي، الذي تكفلت فيه
الحكومة الفرنسية بنقل الكولون إلى الجزائر وتوفير الحاجيات
الضرورية لهم للاستقرار والبقاء - متخذًا من مركز «دوبلنوا»
الاستيطاني (حينها - معسكر) مثالًا لذلك، وثانيهما عن
الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرارًا يضرب مثال
عن المركز الاستيطاني الذي أقامه الكولون الأحرار بمساعدة

الإدارة الاستعمارية في «كاشرو» (سيدي قادة حاليا)، وذلك
لتوفر الوثائق والبيانات عن المركزين الاستيطانيين.

الفصل الثاني: اختص بقضية الهجرة والاستيطان وعلاقتهما
بمصادرة الأراضي الفلاحية وبناء المستوطنات.

تركز الحديث فيه على جهود فرنسا في توطيد فرنسيين
وأوروبيين بالجزائر، وتوفير المساحات الأرضية اللازمة
لاستيعابهم وتأمين العيش لهم، وإصدار لقرار 18 أبريل
1841 المقتن للعلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالًا
لأي خطأ في تفسير هذه العلاقة.

وفيه عرض سريع لأهم القرارات والإعلانات الحكومية
المشجعة للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ومنها إعلان 23 سبتمبر
1848 الذي ينص على السماح لـ 12.000 معمر بالهجرة إلى
الجزائر، ويدعوهم للإسراع بتسجيل أنفسهم بمقرات بلدياتهم،
تكفل الدولة بتقلهم؛ ويتضمن قائمة كاملة بأسماء المراكز
الاستيطانية الناشئة فيما بين 1830-1900، في عمالة وهران
كنموذج لتوسع الاستيطان وانتشاره، وزيادة تدفق المهاجرين
الأوروبيين على الجزائر فيما بين 1860-1900؛ وجداول
إحصائية تكشف عن تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون
فيما بين 1850-1954، وخرائط لمراحل تطور الاستيطان
الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: انصب فيه الاهتمام على أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر، بالتعرض لشبكة الطرق والمواصلات، والسياسات المالية، والتشجيع على زراعة الكروم والمحاصيل التجارية لجعل منها دعائم مادية تدفع بعجلة الاستيطان خطوات نحو الأمام.

الفصل الرابع: يتحدث عن المؤسسات الزراعية المتخصصة الضرورية لتحقيق الزيادة والنمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري، ليس لغرض مواجهة الزيادة في السكان وتوفير فرص العمل - كما يتوهم البعض - ولكن بما يحقق أكبر عائد من الأرباح والفوائد للكونون، حيث جعل الاستعمار من التعليم الفلاحي، ومن المحطات التجريبية الزراعية، وصناديق القرض الفلاحي وسائل يحقق من خلالها التنمية الزراعية الاستعمارية، والرفاهية للكونون.

الفصل الخامس: يبرز الدور العملي للتشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر، وسلط الضوء على علاقاتها المباشرة بالاستيطان وبملكية الأرض الفلاحية، واستغلال هذه العلاقة وتوظيفها لتحقيق المشروع الاستيطاني الشامل، ويخلص محتواها ويوضح الهدف من إجراءاتها التطبيقية التي جعل منها الحكام الفرنسيون قنوات يمررون عبرها عملية انتقال الأراضي إلى

الكونون، ويولفون هم من خلالها المزيد من الأراضي الزراعية على حساب معاناة وأعباء الفلاح الجزائري.

وقد تم التطرق في هذا الفصل لـ 16 نص تشريعي خاص بملكية الأراضي بدءا بمرسومي قانون 1844-1846، وانتهاء إلى قانون 04 أوت 1926.

الفصل السادس: يقدم عرضا نموذجية لصيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين، كالأجراءات العقابية التي تنص على حجز أملاك الثوار، ومصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة، وحجز أملاك المتغييبين، والبيع بالمزاد العلني، والتملك عن طريق الامتياز، والبيع بالتراضي، وبأسعار ثابتة عن طريق المكتب المفتوح؛ إلى جانب صيغ أخرى منها بيع الأراضي بحكم انسداد المناقذ المؤدية إليها، بما في ذلك تنازل الدولة عن ممتلكات أرضية لصالح المؤسسات الدينية المسيحية...

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطنية.

الفصل الأول: يتطرق إلى نتائج السياسات الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، والولايات والمآسي التي تعرض لها بسبب عملية انتزاع الأراضي، ومنحها هبة سخية للكونون يستغلونها ويقيمون فيها؛ وهو الأمر الذي حول الفلاحين الجزائريين إلى فقراء وعمال أجراء (تفكك الأراضي الفلاحية

وتناقض مساحتها، وساهم في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وساعد على بث عناصر أجنبية أوروبية في الريف الجزائري (إسبان - إيطاليون - مالطيون - بروميون وفرنسيون...) وأخل بالتوازن السكاني، وحول المراكز الاستيطانية إلى بلدات كاملة الصلاحيات في تناقض صارخ مع البلديات المختلطة والبلديات العسكرية التي اختص بها سكان الجزائر الأصليين.

الفصل الثاني: جاء الحديث فيه عن مقاومة الفلاحين الجزائريين السلبية لعمليات اغتصاب الأراضي وانتزاعها، بعرض نماذج وعينات من المرافض والمذكرات الاحتجاجية الفردية والجماعية - خلال فترات زمنية متعاقبة- التي تلقى الأضواء الساطعة على تجاوزات الكولون وموظفي الإدارة الاستعمارية والقياد، وهي جميعها تسم بالتشكي من حالة البؤس والشقاء الذي حل بهم في أعقاب تجريدهم من أراضيهم، وبرز لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقوقهم الضائعة.

الفصل الثالث: ركز على الأساليب الأخرى للمقاومة السلمية الطويلة الأمد كامتناع الجزائريين عن بيع أراضيهم للكولون، وشراء الأراضي منهم، وإنشاء فروع نقابية لصغار

الفلاحين وعمال الأرض، والإضراب عن العمل في مزارع المعمرين، وتنظيم المظاهرات الاحتجاجية.

ويظهر في هذا الفصل امتزاج النضال النقابي لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي لاسيما خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى غاية استرجاع الجزائر استقلالها، بضرب أمثلة نموذجية عن هذا النوع من النضال والمقاومة.

الفصل الرابع: احتوى على اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بالفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وذلك بناء على ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسن (1919)، والتي كشف فيها عن اغتصاب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية وطرد أصحابها منها، وتوزيع أملاك الجبرس على الكولون، وما تضمنته مطالب النجم في مؤتمر بروكسل (1927) باسترجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة وإعادتها إلى الفلاحين الذين حرموا منها؛ وكذا حزب الشعب الجزائري الذي نادى بتوزيع الأراضي على الفلاحين وإعفائهم من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومنحهم الحق النقابي؛ ومطالبة بيان 10 فبراير 1943 بتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى؛ وترويج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيما بين 1936-1938 لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الجبرس التي وعدت فرنسا باحترامها؛ ومطالبة المؤتمر الإسلامي (1936)

بتوزيع الأراضي الثور على صغار الفلاحين، والإقلاع عن انتزاع
ممتلكات الأرض، ومطالب الحزب الشيوعي الداعية إلى مستع
الفلاحين الجزائريين فروضا والانهاء عن الحجز والمصادرة
لصالح الكولون.

وأورد الفصل أيضا عناوين لقالات تهتم بمشكلات الفلاح
الجزائري، صدرت في جريدة الحق، والمتنخب، والشهاب،
والإقدام.

الفصل الخامس: محل عنوان: نماذج من مقاومة الفلاحين
الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبيها
الاقتصادي)، وردت فيه معلومات عن دعم الفلاحين الجزائريين
للأمير عبد القادر في مقاومته للاحتلال الفرنسي للجزائر
(1832-1847)، واحتلالهم الريادة في حركة التحرير الوطني
التي بدأت في عهده وانتهت مع عاهدي ثورة أول نوفمبر 1954،
بضرب أمثلة تشهد للفلاحين باستخدام العنف في محاولة هدم
دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر بحرق مزارع المعمرين
وغابات الفلين، ويكشف هذا الفصل في آخره عن الإجراءات
التي اتخذتها فرنسا لحماية المستوطنين وممتلكاتهم.

الفصل السادس: مهذ لهذا الفصل بلمحة وجيزة عن الحالة
الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة أول
نوفمبر 1954، ليتنقل الحديث بعدها عن المسألة الزراعية في

موائق ثورة أول نوفمبر 1954، بالعرض للعوامل التي سجلت
بالتمرد والعصيان العام، وملأت القلوب عقدا على الكولون،
بتسليط الأضرار على ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954،
وقرارات مؤتمر الصومام (1956)، وبرنامج طرابلس (1962)
من أفكار حول الثروة العقارية.

ويحتوي الفصل في شطره الثاني على نماذج وصور من
العنف الثوري المتمثل في حرق مزارع المعمرين (كما يقال آخر
الدواء الكي)، وضرب رؤوس غلاة الكولون بإعطاء أمثلة بارزة
من المنطقة السادسة من الولاية الخامسة وغيرها من المناطق
الأخرى.

وبهذا الشكل يمنح القارئ فرصة التعرف على استراتيجية
وتكتيك المجاهدين السرايين إلى الإخلال بالاقتصاد الزراعي
للمعمرين.

ويختتم الفصل بمحاولات فرنسا عزل الشعب الجزائري عن
الثورة عن طريق الإعلان عن مشاريع إصلاحية كمشروع
سوستيل (1955) ومشروع قسنطينة لإحياء الريف (1959-
1964).

وتنتهي الدراسة بخاتمة تكشف عن خيبة آمال فرنسا في
الاحتفاظ بالجزائر، وتكذيب نتائج الثورة التحريرية لما ادعاه

الفرنسيون بأن الجزائر أرض فرنسية وألحقت الرسالة بمجموعة
من الوثائق المختلفة والوثيقة الصلة بالموضوع، والتي بإمكانها أن
تتحول إلى مادة غام بالنسبة لباحثين آخرين.

ومع هذا يبقى موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية
الأرض أكبر من أن يحيط به بحث واحد كهذا، وعليه يعتبر ما قدم
في هذه الرسالة المتواضعة مجرد محاولة لسد ثغرة على أمل أن
تتلوها محاولات أخرى استكمالاً للموضوع وتوسيعاً وتعميقاً له
لأخبار كلية التاريخ غير نهائية، فهي عملية متواصلة ومتكاملة، تتجدد
بالمستمر ومع ظهور حقائق أو معطيات جديدة.

وفي الأخير أرى واجبا عليّ أن أعترف بأن الفضل الأكبر
في إنجاز هذه الرسالة يعود إلى أساذي الفاضل الدكتور فقروور
دحو الذي تكرم بالإشراف عليّ، فكان طيلة مدة إنجاز هذا
البحث أستاذاً وموجهاً ومشجعاً.

كما أرى من واجبي أيضاً أن أنوه بأساندة قسم التاريخ في
جامعة وهران، وفاء مني لهماهم، لأنني تعلمت على أيديهم،
واستمدت من سلوكهم العملي الذي صار في عيني نموذجاً حياً
يقتدى به.

فإليهم جميعاً أقدم شكري العميق.

والله الموفق

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر الظاهرة والممارسة

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في
الجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في
الجزائر: المحتوى، والأهداف.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من
الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين.

الفصل الأول

طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد

➤ أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج Saint-Hypolite (المأمونية) و Dublineau (حسين)

ب- الاستيطان الحر (الثلثاني): نموذج Cachetou (سيدي قادة)

➤ حصيلة الاستيطان في بعض البلديات (نماذج)

خاتمة

مستأول في البداية طبيعة الاحتلال الفرنسي في الجزائر
مؤجلين دراسة الاستيطان الرسمي والحز. ذلك لأنه لا يمكن
دراسة الاستيطان دون التعرض أولاً لطبيعة الاحتلال.

في هذا الصدد يقول الكاتب الفرنسي «أوجين بوري»
(Eugène BURET) «كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر
كنا نغير فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته
الزراعة في الجزائر قديماً. وحيث ما حللنا سواء في الساحل أو في
الداخل إلا ووجدنا آثاراً للرومان، فكل من وادي الشلف،
وسهل مينا وحزة وجانة يرمهن من خلال خصوصيته وبشكل قطعي
أن الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعاً للعجوب التي كانت عمدة
الإمبراطورية الرومانية. ويهي قوله بأنه «قد أعيد اكتشاف
إفريقيا الرومانية، ولم ينقصنا مستقبلاً سوى احتلالها
وتدعيمها»⁽¹⁾

معنى هذا أن الفكر الفرنسي منذ البداية، وحتى عام 1842
كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكناً إلا باحتلال أراضيها
الزراعية وثبيت مستوطنين بها، وما لم يتحقق هذا الشرط فإن

(1) - Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 13

وجود فرنسا في الجزائر يبقى مؤقتاً، أي أن عدم امتلاك فرنسا
لأراضي زراعية والاستقرار بها يعتبر خطراً يهدد وجودها في
الجزائر، وعلى هذا الأساس يبقى امتلاك الأراضي الزراعية هو
الضمان الوحيد للاستيطان، ومن هنا فلا معنى للاستيطان بدون
امتلاك للأرض، ولا استيطان أيضاً بدون سياسة الإدماج الرامية
إلى عو الشخصية الجزائرية.

ولا يمكن أن تستكمل الصورة لدينا وتتضح عن طبيعة
الاحتلال الفرنسي للجزائر إلا من خلال دراسة متأنية لبعض
النماذج من المستعمرات الأوروبية في العصر الحديث.

فخارجاً عن المحطات التجارية يوجد صنفين رئيسيين من
المستعمرات يتميزان بطابعهما المتباين.

فهناك المستعمرات الاستغلالية كما هو الحال بالنسبة لجزر
الهند الشرقية وأندونيسيا، والمستعمرات الاستيطانية، كما هو
الحال مع كندا وأستراليا.

فبالنسبة للصنف الأول نجد المستعمر يستثمر رؤوس
الأموال، وينشط وفق اتجاه سياسي اقتصادي من دون أن يبحث
عن إستبدال عرق بعرق أو سلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير
مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة، أي أنه يحترم ويحافظ

قدوماً يمكن على النظام الاجتماعي للسكان الأصليين للمستعمرة.

أما بالنسبة للصنف الثاني من المستعمرات، فعلى العكس من ذلك، فإن المستعمر يبحث بوجه أخص على تثبيت - غرس - سلالة البشرية - عرقه - وخلق مجتمع عائل أو مجانس للمجتمع الوطني الأم (analogue ou identique)، فيحقق النظام الاقتصادي للبلد المستعمر ويستولي على أراضيها، ويتزعم تدريجياً الممتلكات الأرضية من أصحابها، ويحرمهم من الاستفادة منها.

وقد حدث للمستعمر الأوروبي أن طرد وأبعد الأستراليين السود، وسكان هورون (شمال أمريكا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية) نحو الصحراء، أو عمل على إبادةهم، أو حولهم عن طريق التهجين (croisement).

فهل يمكن اعتبار الجزائر مستعمرة استيطانية أو استغلالية ؟

في الواقع الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من النموذجين، فهو حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها بالمستعمرة الهجينة (Colonie hybride) التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان. فهي حصراً لا تنطبق عليها الطريقة الإنجليزية مع الهند، ولا الطريقة الهولندية مع الدونيسيا، ولا أيضاً الطريقة الأسترالية والكندية.

ولنؤتمن لفرنسا أن احترمت الجزائريين كلياً وامتنعت في الحفاظ على عادات السكان الأصليين وتقاليدهم، ونجبت الفوضى التي أحدثتها في غط حياتهم، وامتنعت عن حرمانهم من الاستمتاع بأراضيهم فلربما استفادت من خدماتهم ومن ثروات بلادهم.

فتصرفات الفرنسيين - اللإنسانية - هي التي أثارت غضب وسخط الجزائريين وتسببت لهم في أزمات، ودخلت معهم في صراعات دامت 132 سنة.

ولهذا لا يمكن للمستعمرة الجزائر أن تكون فقط مستعمرة استغلالية، أو فقط مستعمرة استيطانية.

إن القواعد العامة (Les maximes) التي تضبط هذين النمطين من الاستعمار مستجد مجالا لتطبيقها بشكل تزامني - معتدل أو متنافر -.

كما أنه لا يمكن أن نقارن المستعمرة الجزائرية بالمستعمرة الإسبانية في المكسيك أو البيرو بالنظر لصعوبة دمج الجزائريين المسلمين والمتصلين حضارياً بالعالم العربي، خلافاً للبيروفيين

والفكسيكيين الذين لهم معتقدات دينية خرافية ووهمية - باطله.

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الشرط الأول لنجاح الاستيطان ولازمهاده يكمن مطلقا في وجود أراضي زراعية خصبة وشاسعة، وفي نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة سهلة ونهائية⁽²⁾، لكن نظام الملكية السائد في الجزائر قبل الاحتلال سيحول دون تحقيق الإدارة الاستعمارية لنقل الأراضي بالسهولة التي كانت تتوقعها.

- الملاحظة الأولى: الأراضي الجزائرية لم تكن شاغرة، فقد كانت مأهولة ومزروعة، وفقط محتلكات البايات والحكام العثمانيين الأتراك هي التي كانت شاغرة وبالإمكان حجزها واغتصابها ونحويلها إلى الأوروبيين، لكن مساحتها كانت محدودة لا تنوعب العدد الكبير للمجتمع «الزراعي» القادم من فرنسا ولأوروبا إلى الجزائر.

- الملاحظة الثانية: إن بقية الأراضي الخارجة عن قطاع الدولة - التركية - لا يمكن الحصول عليها، ثم تسليمها للكولون إلا بطريقتين اثنتين:

(1) - Paul Leroy - beau lieu. L'Algérie et la Tunisie, 2ème éd. Paris 1897 p. 62.

(2) - Ibid.

❖ أولهما: طريقة تركيز السكان (Cantonnement) والدفع بهم بعيدا عن السواحل الأمر الذي يؤول إلى فقدانهم للأراضي التي تعودوا استغلالها في الزراعة أو الرعي، وبطبيعة الحال يبقى هذا الإجراء تعسفا غير عادل يذكر بسلوك الرومان في القديم مع الفلاحين الجزائريين. ومن وجهة النظر السياسية فإن هذا التصرف سوف يثير لدى الجزائريين فكرة الحقد والكراهية والانتقام.

❖ ثانيهما: طريقة شراء الأراضي من السكان الأصليين، وهو إجراء لا يشكل خطرا سياسيا، إلا أنه لم يتحقق عمليا، لأن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود لدى القبائل الجزائرية الأمر الذي يجعل انتقال الأراضي إلى الأوروبيين صعبا ومستحيلا.

أمام هذه الصعوبات لجأت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى نظام التنازل عن الأراضي للكولون⁽¹⁾ المهاجرين مجانا.

(1) - الكولون في نظر العامة هو المعمر - المهاجر من أوروبا إلى الجزائر - الذي يعيش من خدمة الأرض، ويستوطن الريف؛ إلا إن لتعبير كولون معنى أوسع، فهو يشمل في آن واحد المزارع (Cultivateur)، والفلاح (Agriculteur) المشغول أيضا بتربية الحيوان (الأبقار - المواشي - الخيول - النحل...)، والبعض أطلق هذه التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوروبي أو من أصل جزائري - ممن لهم أراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.

وبعد الاكتفاء بهذا القدر - من المعلومات عن طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر - يمكننا الانتقال إلى الاستيطان الذي يستحق الحديث عنه حيزا كافيا في هذه الدراسة.

أنشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر

كيف نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية في الجزائر؟ ما هي الوسائل التي استخدمتها لتنظيم الاستيطان؟ من هم المستوطنون الأوائل الذين استفادوا من هذا النظام ومن أين قدموا، ولماذا؟

تلكم هي أسئلة لا تكتمل الإجابة عنها إلا بالتعرض لمقدمات الاستيطان وظلاله فيما بين 1830-1848، وللشروط والأدوات التي وضعتها إدارة الاحتلال، وللتجارب الأولى لإنشاء المستوطنات السكنية والمخيمات الزراعية التي روجت للاستيطان خلال هذه الفترة وكذلك الحديث عن تشجيع الجمهورية الثانية للمبادرات الخاصة والتربية للشركات وللكتلون الأحرار بشراء أراضي واستغلالها لصالحهم.

1- الاستيطان الرسمي:

اقترح M. STOKMAR (م. ستوكمار) على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جلب البيروليين⁽¹⁾ إلى الجزائر لاستخدامهم في

(1) البيروليون هم سكان بلاد البيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا، يتميزون بحسن البناء والشدة وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية.

المشاريع الزراعية لاسيما استغلال الضيعات، وهذا ضمانا لأمن وسلامة مزارعهم⁽²⁾. وذكر سلطات الاحتلال بأن الاستيطان يعد حريا حقيقة صعبة وطويلة المدى، ولا يدخل غمار هذه الحرب ولا يخرج منها منتصرا سوى الجيش القوي المنظم، واقترح عليها اللجوء إلى المجندين باعتبار المهام الاقتصادية للجيش لا نقل أهمية عن المهام العسكرية، وعلى عائق العسكريين الذين سترفع أجورهم سيتم بناء القرى الاستيطانية.

ويأمر من العقيد «مارانقوا» (MARENGO) منحقر المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير في ضواحي العاصمة⁽³⁾.

وبالاستغلال - البذكي - لسواعد العسكريين والسجناء تمكنت إدارة الاحتلال من بناء المستوطنات والضيعات وحقت فوائد وأرباحا للاستعمار.

يسمى الكتولون الأوائل بـ «كولونون الحكومة» (Les Colons du gouvernement) لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم نقلتهم إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات الضرورية التي تسمح لهم بالإقامة والاستقرار وبالتالي ممارسة النشاط الزراعي.

(1) Eugène BURET, Op. cit., p. 232-233.

(2) Ibid.

تتألف من ذلك الجزائيات اليهودية إلى غاية اللحظة التي تمكنهم فيها إنتاج عملهم وضمان تكوين أنفسهم بأنفسهم.

تم وضع كل مجموعة من الكولون الأوائل تحت إمرة رئيس مجموعة تكون له خبرة في شؤون الزراعة، يعينه المتصرف الإداري لمدة خمس سنوات لاختيار الأنواع الأولى من المعمرين تجهل الزراعة، وكان هؤلاء الرؤساء يختارون من العسكريين الذين سبق لهم أن تولوا مهام زراعية في المستعمرات الفرنسية على الحدود الشمالية⁽¹⁾، على أن يتولى أحد أعوان المصالح الإدارية زيارة المزارع والضيقات مرة كل خمسة عشر يوما، يرفع عقبها تقريرا مفصلا لإدارة الاحتلال.

وبعد خمس سنوات نسلّم لكل واحد من الكولون قطعة أرضية زراعية بصفة ملكية فردية شرعية - مسجلة - يستغلها بشكل استقلالي، ومن ثم تعفى الأراضي الممنوحة من الضريبة لمدة خمس سنوات، وفي العام السادس يدفع الكولون لإدارة الاحتلال القسمة الواحدة من العشرين (20/01) من دخله الخام تعريضا للخدمات المقدمة له خلال السنوات العشر الفارطة.

لما أبناء الكولون الأوائل البالغون من العمر أربعة عشرة سنة فإن إدارة الاحتلال قد نظمتهم ضمن ميليشيات تتلقى

تدريبات عادية على استعمال السلاح تحت قيادة ضابط عسكري يتولى تدريب أبناء القرية الواحدة أو الاثنتين وحتى الثلاثة المتجاورة مع بعضها، وهؤلاء الأطفال عند بلوغهم من السابعة عشرة يجندون ضمن ميليشيا حقيقية لها جميع إداراتها⁽¹⁾.

تلكم هي خطة الاستيطان الرسمي في مرحلتها الأولى والتي اعتمدت نواتها الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي... من طرف العسكريين ليتم فيما بعد تهجير المستوطنين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف وإخضاعهم للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات يصبحون بعدها ملاكا حقيقيين.

ومما يجب الإشارة إليه فإن الطابع الاستيطاني للاحتلال الفرنسي في الجزائر قد تميز بخصائص ثلاث، فإلى جانب كونه استعمارا استغلاليا استيطانيا، فقد كان عسكريا ودينيا.

ومن الأمثلة على ذلك أن العقيد «مارنغو» المشار إليه سابقا قد تعهد ببناء قرية بسواعد العسكريين المحكوم عليهم، واستصلاح الأراضي الضرورية للاستغلال الزراعي بمبلغ لا يتعدى 200.000 فرنك.

(1) Eugène BURET, op. cit, p 243

أما الأب «لاندمان» (l'abbé LANDMANN) فقد طالب
بمبلغ 400 000 فرنك لكل واحدة من ضيعاته الزراعية الكبرى (1).

ويلاحظ هنا مساعدة كل من العسكريين ورجال الدين على
حد سواء في عملية إرساء قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر.
وذلك خلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض
الزراعية.

ومن خلال الإشارات السابقة يظهر جلياً بأن العسكريين
كانوا هم المحور الأساسي في عملية الاستيطان وأداتها الأكثر
فعالية، فهم الذين لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تخصيص
الأراضي الزراعية ونهيتها للكولون المذنبين.

لقد كانت فرنسا تريد من خلال توظيف الطاقات العسكرية
في مجال الزراعة ونهية الأرض خلق مجتمع محارب ومزارع في آن
واحد وذلك تكراراً لتجربتها على الحدود مع النمسا في أواخر
القرن الثامن عشر، وكان فرنسا كانت تريد ضمان السلم والنصر
المسكوري بجمعها العمل العسكري - الحربي - إلى العمل الزراعي،
وهذا لاعتقد الفرنسيين أن لا سيادة ولا نصر لهم فوق أرض لا
توفر للمستعمرين غذاءهم، وفي رأي فرنسا أن استخدام جيش

(1) - Eugène BURET, op. cit. p 253

الاحتلال في المجال الاقتصادي الزراعي هو الأداة المباشرة والأكثر
ضماناً للضغط بالجزائر.

وإن كانت أولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة
1834 وذلك بوصول سفينة لبناء الجزائر العاصمة محملة بـ 400
مهاجر ألماني وسويسري تم توزيع عائلاتهم على مناطق مختلفة في
مدينة الجزائر، ومنحت لهم أراضي زراعية (1)، فإن الرغبة القاطعة
لفرنسا في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية 1834
الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة وطمان المستوطنين على
البقاء في الجزائر، وعين حاكماً عاماً على الجزائر بناء على توصية
اللجنة الإفريقية وهو الجنرال الكونت «ديرلون» (DERLON)
الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم (2).

(1) - الطاهر بن خليف الله «البحرول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري»
1830 - 1962، بالذاكرة، العدد 02، السنة 02، 1995 م، 1495، ص 142.

(2) - أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 02، قسم 01، الجزائر
م.و.ك، 1992، ص 51.

- أنظر أيضاً: شارل ووبرت أنجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر
م.و.ك، 1982، ص 21.

وقد عمل كل من العقيد «دي لاموريسيار» (DELAMORICIERE) العقيد «بيدو» (BEDEAU) على إنشاء مراكز استيطانية⁽¹⁾ كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر.

فكر «دي لاموريسيار» في أن يطبق مشروعه في إقليمي وهران وداخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر، وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية تروّض على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80.000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى راسماليين يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات، والحصون، والمرافق العمومية، ومن بين المهام الموكلة إليهم: انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة، أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة، أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحاسهم بالطرد، خاصة وأن الكثافة السكانية تقل بهذا المثلث، وتحقيقاً لهذا الغرض طلب «لاموريسيار» من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتسيث 2332 عائلة أوروبية، ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية، وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية.

أما الجنرال «بيدو» فهو الآخر تقدم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين مكيكدة وعنابة وقسنطينة مروراً بقالة⁽²⁾.

وتأييدا لسياسة الاستيطان الرسمي طالب «غاستو» (GASTU) نائب الجزائر في البرلمان الفرنسي بإنشاء صندوق للتعمير (caisse de colonisation) وحث على بذل المزيد من الجهد لتنشيط عملية الاستيطان، فردّت عليه الحكومة بأنها ستلتزم بخلق مشروع بـ 300 قرية استعمارية بمعدل 50 مسكن في القرية الواحدة، الأمر الذي يسمح بتوطين 15.000 عائلة⁽³⁾.

وكثير من الساسة الفرنسيين أيدوا فكرة استقرار الفرنسيين بالجزائر، ومن أمثال هؤلاء النائب «أوغيست بيردو» (Auguste BURDEAU) الذي ألقي خطاباً أمام غرفة النواب سنة 1892 قال فيه: «إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين، بإمكانها أن تهيئ العنصر الجزائري وتجعله قريباً منا»⁽⁴⁾.

(1) - Capitaine FROELICHER. Trois Colonisateurs (Bugeau, Faïdherbe, Gallieni), Paris (S.D.), p.11.

(2) - Arthur GIRAULT. Principes de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924, p.392.

(3) - Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p.20.

(4) - المركز الاستيطاني هو رمز للحضور الأوروبي وللوجود الاستعماري في الجزائر وإنشاء مركز استيطاني يتم بتفضي قرار موقع من طرف الحاكم العام للجزائر.

واعتبر تعميم الجوائز الضامن الأساسي لتحويل الجزائريين،
ومثل هذا الخطاب يعتبر بصدق عن نيته في الاحتفاظ بالجزائر
والحفاظها بفرنسا بل وإدماجها.

وقد ترتب عن مثل هذا الاتجاه تدفق المزيد من الأوروبيين
على الجزائر.

وبالفعل شرعت سلطات الاحتلال في تهيئة الأرض وشق
الطرق والممرات، وتم لها فيما بين 1871-1877 أن أنشأت 200
قرية استيطانية يقطنها 30.000 معمر يستفيدون من 400.000
هكتار، وبهذه الطريقة ارتفع عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر
بقصد الاستقرار فيها من 245.000 نسمة عام 1871 إلى 536.000
نسمة عام 1886⁽¹⁾.

ورأسه للاستيطان سنت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة
تسهل من خلالها للكونلون عمليات الاستفادة من سكن عائلي
ومن قطعة أرض زراعية، ومن ذلك نص القرار الذي أصدره
يجو الحاكم العام للجزائر في 18 أبريل 1841 والمتضمن خمسة
عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي
الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز

جديدة للاستيطان⁽²⁾. وهو قرار ينص في خطوطه العريضة على
نظام الامتلاك عن طريق الامتياز على أن يستلم لكل مستفيد عقد
ملكية مؤقتة في انتظار حصوله على عقد نهائي للملكية عندما
يستوفي كل الشروط.

أعقب هذا القرار توزيع منشورات في كامل الخراب
الفرنسي توصل إلى الأوروبيين، بل وتحفهم وتحفزهم على الهجرة
والاستيطان في الجزائر، وتعددهم بالاستفادة إثر وصولهم إلى
الجزائر من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 04 حتى 12
هكتارا مقابل 1.200 حتى 1.500 فرنك، وكذلك بحق المرور بحانا
مع عائلتهم داخل الأراضي الفرنسية؛ وعاهدتهم بتوفير الأمن،
والمعدات الزراعية، والقروض المالية بشكل مؤقت.

وقد أثمرت هذه الدعاية بسرعة، فقابلتها سلطات الاحتلال
الفرنسية بخلق 17 مركز استيطاني سنة 1842، و 14 مركز سنة
1843، وفي العام الموالي 1844 ب 17 مركز جديد⁽²⁾.

وتمكننا للكونلون من الحصول على سكنات وأراضي زراعية
صدر مرسوم ملكي في 21 جويلية 1841 نص في مادته الثانية على
أن جميع الأراضي الشاغرة والغير مزروعة تعتبر أملاكا عامة يمكن

(1) - Francis et Colette JEANSON, L'Algérie Hors-la loi, Alger: ENAL
1993, p.70.

(1) (M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1^{re}
V, 3^{ème} édit., Paris, Alger, 1877, p. 226 à 228.

(2) Le Département d'Oran et son Conseil général 1830 - 1930, p. 204.

الاستفادة منها واستغلالها في تأسيس مدن وقرى وتجمعات سكنية، كما حدثت المادة الثالثة من ذات المرسوم مساحة الأراضي الزراعية المنوحة للفرد الواحد من الكولون بأقل من مائة هكتار.

أما المادة الخامسة فقد منحت للكولون الجدد الحق في المطالبة بقطعة أرضية من تلك التي وضعت بالمهجورة وغير المزروعة⁽¹⁾ وذلك مقابل ربع سنوي يدفعه الكولون للدولة ويُسلم له سند ملكية نهائي⁽²⁾.

وبعد أقل من سنتين وبالفصل في 11 جويلية 1843 منحت إدارة الاحتلال للشركة المدنية للترايبين (Les trappistes)، أتباع الراهب ترايب حقلًا زراعيًا بـ « ستاولي » إضافة إلى 1.200 هكتار من الأراضي المجاورة له⁽³⁾، واشترطت على هذه الشركة أن تنرس ألفي شجرة خلال العامين الأولين من تاريخ الاستفادة على أن يبلغ عدد الأشجار 10.000 شجرة بعد مرور عشر سنوات، وبمدها يسلم للشركة عقد ملكية نهائي⁽⁴⁾.

(1) (M.P de MENERVILLE, op. cit, p 228).

(2) - ملاحظة: تعميماً للقائدة وتحققاً للضع من هذه الدراسة خصص فصل كامل من هذا البحث للتشريعات المقارنة. يرجى العودة إليه.

(3) (Le Dpt d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 365).

(4) M.P DE MENERVILLE, op. cit, p 235. (1er V).

أما مؤسسة « Union Agricole » فقد تحصلت سنة 1845 على 3.000 هكتار يسقى، وهو امتياز يرمي إلى توطيد 300 عائلة أوروبية مع الالتزام بتوفير المعدات الزراعية لها وكذا المرافق الضرورية والقطع الأرضية الزراعية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار نظم الجنرال «بيجو» عملية الاستعمار العسكري، فأوكل إلى العسكريين مسألة تنفيذ شق الطرقات وبناء الجسور والسكنات ... ومن ذلك الطريق الرابط بين سيدو ووهران عبر تلمسان؛ والطريق الرابط بين وهران ومعسكر وسعيدة؛ وجسر الشلف والمقطع ومينا ويسر والثافة وملوية.

وعقب اندلاع الثورة في فرنسا خلال شهر ماي 1848 وجد 100.000 عامل في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل، فتشكلت لجنة للنظر في إرسال هؤلاء البطالين إلى الجزائر، وأول مجموعة منهم وصلت إلى « سان كلو » (قديل حالياً) يوم 26 أكتوبر 1848⁽²⁾.

ولإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزاً استيطانياً جديداً ومنح لكل عائلة من 08 حتى 10 هكتار من الأراضي إلى جانب تزويدها بالمعدات الزراعية والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية؛ وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد تحملت أعباء الاستيطان.

(1) - Le Dpt d'Oran, op. cit, p 205.

(2) - Ibid.

وخلال السنة من 1840 إلى 1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران، 62 في عمالة الجزائر، و 24 في عمالة قسنطينة كما هو مبين في الجدول أسفله.

المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم - القبة	صاحبة مستغانم، صاحبة معسكر	سكيكدة
1841	مصطفى البوار، بتر مراد، رئيس بتر خادم، عويقة، حسين دالي، المدية		
1842	صاحبة مليانة، اليليلة، العشور، شرقال، دوازية، لدوس، القليعة، أولاد قابث	ثلمسان	القالة، جيجل
1843	بوزريعة، الشراقة، عين البليان، بوانث بسكاد، ساوكة، بوغفار، الأصنام، تسي، تية الحند		
1844	بابا حسان، خرايسية، دواوذا، فندق (خيش الختشة)، فوكا، محالة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، شتوالي، ذبول الماء، دلس	الصافية	دار ميموث، الحروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، لومال	أرزويو، ممرغين، سان دوني، دوسيت، سيدي شامي	دوزغيل، قالة (الصاحبة)

1846	الشفة، موزاية فيل	مزهران، مرسى الكبير، سان اندري، سانت كلوتيلد، سان جبروم، سانت بي، دوليلات، سانت ليوني، شيدوا، محور	عين صفية
1847			بيجو، كوندى سماتو، سان شارل، سطيف (صاحبة)
1848	افزوليل، دالماشيا، بني مزاد، واد جر، جواتفيل، مونتيانسي، كاستيليون، توني، زويخ، مارنقو، العقرن، بوزومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فالي، أركول، حاسي عامر، حاسي بن قرية، حاسي بن عقة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مالمجان، سان كلو، سان لو، داميس، كليار، مغوخ، أبولير، ريفولي، تونين، عين بوسي، عين تادلين، سوق الميتو	غاستون فيل، روبرت فيل، جيماس، موندوفي، بقال، هيلوبوليس، ميليركو، بيتي، باثة
1849	الاربعاء	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين الترك، يوسف، منصوره، صلفاء، سان اندري، سان هيبوليت	

المصدر :

Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, pp 401-402. (d'après la Publication du gouvernement général en 1930).

ملاحظة: ذكرت المراكز بأسمائها الأصلية التي أطلقها عليها سلطات الاحتلال الفرنسي.

وفيما بين 1851-1870 أنشأ الاستعمار الفرنسي 104 مركزا استيطانيا جديدا: 35 في عمالة وهران، 39 في عمالة الجزائر، 30 في عمالة قسنطينة⁽¹⁾. وبعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيون في الحرب العالمية الأولى (1871) على يد الألمان وجهت الدعوة مجددا للاستيطان في الجزائر بتخصيص مكانة واسعة للمهاجرين من الألبان واللبورين؛ فمنح قانون 21 جوان 1871 أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ 100.000 هكتار للوافدين من شمال فرنسا بعد حجبها من الفلاحين عقب ثورة المقراني⁽²⁾. أما المرحلة التي أعقبت هذه الثورة (1872-1875) فقد شهدت أكبر موجة من الاستيطان الرسمي بحيث غطت الأراضي المخصصة 39 ٪ من البرنامج الاستيطاني، أي ما يعادل 254.697 هكتار⁽³⁾، إضافة إلى 59 886 هكتار تم توزيعها في شكل امتيازات عام 1881.

(1) - انظر: قائمة هذه المراكز بالتفصيل في: Pierre GONARD, op. cit, p 402 - 403.

(2) - B.O.A. 1871, p p 298 - 332.

(3) - الأراضي التي تم إقصاها: 1872: 81.673 هـ - 1873: 60207 هـ - 1874: 62.264 هـ - 1875: 50.560 هـ - M^{ed} E. MESLI. Les origines de la crise agricole en Algérie, Alger 1988, p 121

وبلغ الحد بإدارة الاحتلال أن استأجرت الأراضي المخصصة إلى أصحابها الأصليين في انتظار تسليمها مجاناً للكلون. وقد سميت هذه العمليات بالرسمة لأن الإدارة الاستعمارية هي التي اتخذت المبادرة في اختيار الأراضي والكلون الممنوحة إليهم، كما أنها هي التي تكفلت بنهيتها قبل تسليمها. وللعلم فإن الكلون المستفيدين من هذا الإجراء قد منعوا من إعادة بيعها إلا بعد آجال تقدر بعشرين سنة.

ونكتفي بهذا القدر من المعلومات عن التعريف بالاستيطان الرسمي حتى لا نحيد عن الموضوع، ونغوص في الحديث عن تطور الاستيطان الذي خصص له فصل مستقل في هذه الدراسة، وأيضا انقضاء للتطوير والتكرار. وللتذكير فإن إنشاء مركز استيطاني جديد أو توسيعه قد يتم وفق ما نص عليه قرار أبريل 1846، وقرار 31 ديسمبر 1862⁽¹⁾، وكذلك بناءا على تقديرات اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشروع إنشاء المركز أو توسيعه، كما لا يتم خلق مركز استيطاني إلا بمرسوم حكومي يوقعه الحاكم العام للجزائر.

(1) - Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 - 1962, Alger, O.P.U., 1987, p 114.

واليكم في ما يلي نموذج لمرسوم إنشاء مركز استيطاني جديد، ونموذج لتقرير حول تقدم الأشغال بالتقديرات المالية المحتملة الخاصة بالبنيات، وشرح الطرق وتشجير جانبيها، والبستنة وضخ المياه.

نموذج قرار إنشاء مركز استيعابي

1. *Phidippus audax* (Walckenaer)
 2. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 3. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 4. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 5. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 6. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 7. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 8. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 9. *Phidippus opifex* (Walckenaer)
 10. *Phidippus opifex* (Walckenaer)

تكشف الوثيقة الثابتة عن الاعتمادات المالية الضرورية المتوقعة ضمن ميزانية 1849 الخاصة بالمركز الاستيطاني الناشئة في دائرة معسكر، وتبرز الدور العملي لسلطات الاحتلال في تمويل المشاريع الاستيطانية.

أما التفاصيل الواردة عن الأشغال التي تم إنجازها كالمباني السكنية والساحة العمومية وخندق السياج والقلعتان الدفاعيتان وبابا مدخل المركز الاستيطاني والجسران اللذان يعلوان وادي تودمان وتسوية أرضية الطرقات والساحة العمومية ... وحاجة المركز إلى مضخة لإيصال الماء الموجود على عمق ستة أمتار إلى السكان وإلى حوض الماء الخاص بإرواء الحيوانات هي جميعها ترجمة فعلية وواقعية لأحلام المستوطنين الرامية إلى البقاء في الجزائر.

ونظرا لاستحالة متابعة الحديث عن الاستيطان الرسمي في الجزائر خطوة خطوة، خاصة وأن الفترة الممتدة من 1830-1962 كانت كلها مجالا تاريخيا للاستيطان، وحتى لا يؤول الموضوع إلى عملية جمع وحشو للمعلومات، سيكون التركيز على إعطاء تفاصيل عن ميلاد ونشأة المستوطنات الرسمية بضرب مثال عن إحداها، فوقع الاختيار على مركز (DUBLINEAU) وادي الحمام (حسين حاليا، بدائرة معسكر).

الجزائر



Handwritten text in French, likely a report or document related to the establishment of the Dublineau center. The text is written in cursive and includes several paragraphs of detailed information.

Handwritten text at the bottom of the right page, possibly a signature or a date.

وسب الاختيار لهذا المركز كان مقصودا وذلك لأسباب

منها:

1. الوفرة النسبية للمعلومات عن هذا المركز⁽¹⁾.
2. انطلاق المقاومة الأولى للاحتلال الفرنسي في غرب البلاد بقيادة الشيخ محي الدين من زاوية وادي الحمام سنة 1830.
3. هو مسقط رأس الأمير عبد القادر الموصوف بالعمود اللدود لفرنسا والمقاتل العنيد لها لمدة 15 سنة (1832-1847)⁽²⁾.
4. وقوع المركز في قلب بني شقران ومرور وادي الحمام عليه، وصلاحيته أرضه للزراعة، إضافة إلى وفرة مواد البناء كالرمل والحصى والحجارة به.
5. وجود الممتلكات الأرضية لوالد الأمير عبد القادر وزلوته.

6. تشيد فرنسا لأول مستوطنة عسكرية - زراعية لها بهذا الموقع عام 1841⁽³⁾.

(1) - المعلومات التاريخية عن مركز «دويلينو» الاستيطاني نفسها التقرير الاستراتيجي للجزء من قبل أسماء بلديات دائرة معسكر في عام 1966 والذي استعملت معلوماته من أوشيف البلديات. وهو التقرير الذي يحمل العنوان التالي:

Regards sur l'arrondissement de Mascara Secrétariat social, 03 rue Kadiri Sid Ahmed, Oran, 1966-1967

(2) Eugène BURET. Questions d'Afrique. Paris 1842. p 26.

(3) Regards sur l'arrondissement de Mascara. op. cit. p 94

7. إقامة الاحتلال الفرنسي لأول برج عسكري قريب من نوعه قرب زاوية الشيخ محي الدين، دشنه الحاكم العام للجزائر شخصيا سنة 1955⁽¹⁾.

باختصار اختير هذا المركز نموذجاً لأجل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والجيوستراتيجية التي أنشئ من أجلها.

مركز دويلينو الاستيطاني:

في عام 1843 بنى العسكريون الفرنسيون جسراً يعلو وادي الحمام بموقع حزين الحالي، وابتداء من عام 1844 تحولت قرية وادي الحمام إلى معسكر فرنسي دائم بعد أن أنشئ بها حصن منيع (Blockhaus) لحراسة الجسر، وأيضا ليكون مركزا ومقر عبور للعسكريين الفرنسيين ومحطة للتزويد وملجأ عند الحاجة.

أما أول محطة زراعية في وادي الحمام فقد أنشأها المستوطن الفرنسي «ديلونكا» (DELONCA) عام 1846، وخلال سنة 1850 استقر مستوطن ثاني يدعى «وايس» (WEISS) إلى جوار «ديلونكا» وبني فندقا، ثم جاء معمر آخر يدعى «مايير» (MEYER) لبني

(1) - بين داعة عدة. «ساهمات معسكر في مجهوه ثورة أول نوفمبر 1954». رسالة ماجستير. قسم التاريخ، جامعة وهران. 2000. ص 121. نقل عن: Echo d'Oran du 20/09/1956. p 07.

فندقاً ثانياً ويسميه «نزل الهجرة» أما المبنى الرابع الذي شيد قبالة هذا النزل في الجانب الآخر من الطريق فكان من نصيب المستوطنين «رواغ» (ROUAG) وهو المبنى الذي تحول إلى مقر للدرك الوطني - الجزائري - بعد استعادة الجزائر استقلالها في عام 1962.

أما القرار الصادر في 22 فبراير 1847 والقاضي بإنشاء مركز استيطاني في وادي الحمام فإنه لم يجر تطبيقه سوى في 11 ماي 1850 وذلك بسبب المقاومة العنيفة للاحتلال في هذه الجهة من الوطن، وثانها بسبب انشغال حكومة الاحتلال بترميم الطريق الرابط بين معسكر وهران عبر وادي الحمام - الممر الإجباري - بما لم يسمح بتوزيع الأراضي على الكولون أو تهيتها لهم.

وسنة من بعد، أي في تاريخ 11 ماي 1851 وقع نابليون الثالث رئيس الجمهورية الفرنسية العقد الرسمي لتاريخ ميلاد مركز وادي الحمام في المكان المسمى «جسر وادي الحمام» على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة معسكر، لاستقبال 54 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار، كما نصت عليه المادة الثانية من ذات العقد⁽¹⁾.

وفي حقيقة الأمر فإن المستوطنين الفرنسيين الأوائل بهذا المركز كانوا من السياسيين المغضوب عليهم، أي من الذين تم نفيهم وإبعادهم بعد انقلاب 02 ديسمبر 1851⁽²⁾ الذي جعل من نابليون الثالث إمبراطوراً للفرنسيين.

وابتداء من عام 1851 شرع العسكريون في استغلال مياه مجرى وادي الحمام في الشرب وفي سقي المحاصيل الزراعية؛ وفيما بين 1852-1855 بني سد القيطنة الذي تبلغ قدرة تخزينه 300.000 م³، الأمر الذي سيسمح بسقي 450 هكتار، ومع هذا فإن المهاجرين الذين أوصلتهم القافلة إلى وادي الحمام في 12 يناير 1852 قد رحلوا جميعاً مع حلول شهر فبراير 1853 بسبب تعطل مصالح الهندسة العسكرية في إنجازها للمباني السكنية وتهيئة الأراضي الزراعية، وهذا على الرغم من تسليم مصالح الأملاك العامة مساحة زراعية قدرها 1.646 هكتار إلى الجنرال قائد القسم العسكري بوهران في 02 جويلية 1853 من ضمن أملاك البابليك التي تمت مصادرتها في عام 1841⁽³⁾ ليسد بها حاجات الكولون في وادي الحمام.

(1) في 02/12/1851 قلب لويس نابليون بونابارت الحكم في فرنسا لينحدر إلى

إمبراطور ابتداء من

1852/12/02 (Petit Larousse illustré, Paris 1991), p. 1270

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1N4

(1) - Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p. 216.

ولم يتم هذه العملية حاولت إدارة الاحتلال مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوروبيين بهذا المركز بتوفير قطع أرضية سكنية ومنحهم أراضي زراعية مجانيا وإيصال المياه لحقولهم الزراعية، فسلمت في 10 أوت 1853 قطعة أرضية سكنية لعشرة مستوطنين، أي أنها وجدت في الحافز المادي حلا للمهاجرين على البقاء.

وفي آخر عام 1853 (31 ديسمبر 1853) بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام 14 مستوطنا (07 رجال، 04 نساء، و03 أطفال)، وفي هذه السنة تمكن المستوطنان «مايير» (MAYER) و«توفال» (TEUFFEL) من زرع 24 هكتارا قمحا وشعيرا.

وفي شهر مارس 1854 نزل بوادي الحمام 164 مهاجرا من إقليم رينانيا الألاني، ينالفون من 24 عائلة، تم تشغيلهم في أعمال إشباز الطريق الاستراتيجي الواصل وهران بمعسكر عبر جبال بني شقران الوعرة المسالك والكثيرة الخنادق، ومنح هذه العائلات 400 هكتارا من الأراضي الزراعية، كما استفادت من 26 ثورا، و16 عربة، و32 محراثا، و32 معولا، و30 منجلا ومجرفة واحدة، وقد اشتركت معهم في الاستفادة من الأرض أربع عائلات من أصل

فرنسي⁽¹⁾ سبق لها أن استلمت من إدارة الاحتلال 13 محراثا و40 عربة⁽²⁾.

وتشجيعا للهجرة والاستيطان، استقبلت السلطات الاستعمارية المهاجرين إلى واد الحمام بحفاوة لا مثيل لها، متجاوزة في عام 1854 لسوء تقدير الإمكانيات التي وقعت فيها من قبل، فتمتحت للكلولون الجدد 146 قطعة أرضية زراعية، منها 75 قطعة مروية، و71 قطعة بورية بمساحة إجمالية تقدر بـ 154 هكتارا، وكذلك 70 قطعة خاصة بالبناء، ومثلها خاص للبستنة حول القرية، وفي 17 سبتمبر 1856 أضيفت لهم مساحة أرضية تقدر بـ 130 هكتار تقع عند التقاء وادي مجرى الحمام بمجرى وادي اللوز شمال القرية⁽³⁾، وبذلك ارتفعت حصص المهاجرين إلى 1.284 هكتارا.

وتطبيقا لسياستها الهادفة إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية شرعت إدارة الاحتلال خلال سنة 1856 في دراسة «قانون ملكية الأهالي» وذلك تحقيقا لغرضين، أولهما: تعويض الفلاحين الجزائريين الذين صودرت أراضيهم وثانيهما:

(1) - عن أهمية بني شقران وشهرتها ينظر كتابنا: معسكر عبر التاريخ، ط 01، الجزائر دار الحضارة، 2005، ص 78-83.

(2) - Le département d'Oran et son conseil, op. cit, p 216.

(3) - Regards sur l'arrondissement de Mascara, op. cit, p 100.

الاعتراف بالسلطات التي تقر حقهم في الملكية - بناء على الشروط التي حددها قانون 16 جوان 1851 - فتفتحت للفلاحين الجزائريين سجلا خاصا لاستقبال احتجاجاتهم بمدينة معسكر، إلا أنها سرعت لتغلق في 09 نوفمبر 1857. وتم لها أن عرضت - فقط - أصحاب العقود المسجلة من اغتصبت أراضيهم بأراضي أخرى تربتها عرضة للتعرية والانجراف⁽¹⁾.

وأكراما للمهاجرين على الاستقرار والبقاء في وادي الحمام سلكت إذاعهم سياسة استيطانية متعصبة، تجبرهم على تحديد مساحات أراضيهم بمعالم واضحة كغرس أشجار غابية أو مشرفة، إلا أن معظم الأصناف التي غرست لم يكتب لها النجاح، باستثناء الحموض التي تطور إنتاجها بشكل ملحوظ⁽²⁾.

ومنع الكولون المستفيدون من أراضي زراعية من التنازل عن أراضيهم أو بيعها إلا ككولون مثلهم، واتخذت احتياطات لإبعاد الكولون المضاربين بالأرض.

وما حل عام 1860 حتى تحول الكولون المستفيدون من أراضي زراعية إلى ملاكين حقيقيين لكل منهم حيازة أرضية من 08 حتى 12

هكتارا: هذا «شارل أرسان بودان» (Charles Arsène Boudin) وهو نقيب عسكري متقاعد قد صرح له بحق الاحتفاظ بـ 47 هكتارا مكافأة له على ما قدمه من خدمات لصالح الاستيطان ومن مساعدات للمهاجرين⁽³⁾ شأنه في ذلك شأن المفسر «غالي» (GALLY) الذي استفاد من 27 هكتار حول مطبخنة المحبوب التي بناها، أما المفسر «كولي» (COLLET) فقد تحصل على 18,8 هكتار.

وتحمدا لإرادة سكان هذه الناحية من الوطن، وتكريما لشوكة رفض فلاحها للاستعمار، لم تتورع الإدارة الاستعمارية في استدراج المهاجرين الأوروبيين إلى الاستقرار بوادي الحمام، وحلّوهم من عدم توفرت فرصة المنافع التي تعود إليهم من الهجرة والاستيطان، ومن الأمثلة على ذلك أن سلعت لهم في:

- جويلية 1855: 14 مسكنا جاهزا و 05 في طور الإنجاز.
- جوان 1856: 05 مسكنات جاهزة، و 20 مخزنا وبعض الأكواخ.
- 31 ديسمبر 1856: 33 مسكنا جاهزا، و 23 إسطبلا أو مخزنا و 03 أكواخ.
- 1858: افتتاح مدرسة ابتدائية للأطفال بمنى لأحد الكولون.

(1) Regard sur l'aménagement de Mascara, op. cit. p 100

(2) ينظر تفاصيل من تطور إنتاج الحموض لمختلف الرامع والأرقام في المرجع السابق، ص 124 (جدول)، ص 125 (رسم بياني).

(3) بي «بودان» مخيرة وتبرع بها لصالح المهاجرين سنة 1854

ومن الأمور الملفتة للانتباه، فإنه على الرغم من إصابة المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام بالأذى جراء الظروف المناخية السيئة (الحرارة، الذباب صيفا، تعفن مياه مجرى الوادي...) وهلاك 72 شخصا من بينهم 21 طفلا فيما بين 1852-1856، زد على ذلك الأمطار الطوفانية التي نسفت جسر وادي الحمام وهدمت المباني على طول مجراه، ومن بينها سكن المعمّر «كولي» وذلك عام 1857، إضافة إلى الجفاف الحاد الذي ضرب قرب البلاد، إلا أن الكولون أظهروا تصميمهم الواضح على البقاء.

وإزاد هذا المركز اتساعا ببناء المعمّر «بورجوا» (BOURGEOIS) لمصنع القرميد والأجور عام 1863.

وبقدوم مهاجرين من الألبان واللورين سنة 1871 ضاعفت الإدارة جهودها من أجل استئجارهم، فقامت بدراسة لتوسيع مركز وادي الحمام.

وفي 22 ماي 1885 صدر مرسوم ينص على تحويل بلدية وادي الحمام المختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات، ومنحها اسم «دوبلينو» (DUBLINEAU) - الذي تبناه المجلس البلدي لمدينة معسكر في اجتماعه يوم 10 جوان 1884 - وأضيف للبلدية مساحة 6.670 هكتار، وبني المقر الجديد للبلدية وفق مرسوم 29 نوفمبر 1888.

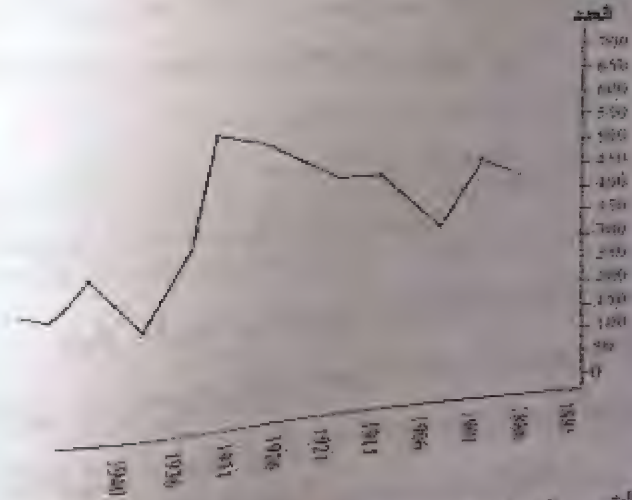
يكفي تبريرا على نية فرنسا في إجبار الكولون على الاعتصام بمركز «دوبلينو» إقدامها في عام 1890 على بناء كنيسة ومقر للبلدية وتوسيع المدرسة الابتدائية في آن واحد، إلى جانب استصلاح التبويع المائي وتجديد قنوات توزيع المياه.

وبلغ الحماس الفرنسي على الاحتفاظ بهذا المركز رمزا للتحدي برفع عمّال له «دوبلينو» و«ويندلينغ» بوسط مركز وادي الحمام، ودعم هذا التمثال في عام 1922 بصفائح رخامية نقش عليها قائمة بأسماء القتلى الذين سقطوا في حرب 1914-1918، وفي عام 1945 أضيفت إلى هذه القائمة أسماء الذين قتلوا في حرب 1939-1945 من أبناء المنطقة، تمجيда

وتخليدا لهم، كما سمت الشوارع والمؤسسات والساحات العمومية بأسماء شخصيات وقادة فرنسيين.

ويبقى الحديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر مبتورا ما لم نتعرض لتطور عدد المستوطنين الأوروبيين إن في الجزائر عامة أو في المراكز الاستيطانية خاصة؛ والجدول الموالي يكشف لنا عن تطور السكان الأوروبيين في مركز «دوبلينو».

السنة	العدد	السنة	العدد
1885	554	1926	417
1886	420	1931	245
1901	546	1936	359
1906	549	1940	310
1911	643	1948	279
1921	682	1958	285



التقرير السابق ذكره : «Regards sur l'arrendissement de Mascara», p 103

يبين لنا الجدول الزيادة المستمرة للسكان الأوروبيين في

مركز «دوبلينو» حتى غاية 1921، لتبدأ في التراجع ابتداء من هذا التاريخ.

ويعزى هذا التناقص في الزيادة السكانية للأوروبيين بالمركز إلى:

1. انتقال السكان الأوروبيين بعد بيع أراضيهم للكولون أو الجزائريين إلى المدن والمراكز الاستيطانية المجاورة (معسكر، المحمدية، سيق، تليلات...).

2. تجميع الأراضي الزراعية في أيدي عدد قليل من الكولون الأوروبيين.

أما الجدول الموالي فيلخص لنا مقدار الزيادة في المساحات الزراعية التي تركزت في أيدي الكولون مقارنة بالفترة المحصورة بين سنتي 1922 و 1937، كما تشير الأرقام المتوفرة في نفس الجدول أن عدد الملاكين الجزائريين للمساحات الصغرى والمتوسطة قد ارتفع في سنة 1937 مقارنة مع سنة 1922.

وفي حين تناقص عدد الأوروبيين المستغلين للأراضي الزراعية من 24 مستغلا سنة 1922 إلى 17 مستغلا عام 1937 (أي بأزيد من 25 %) فإن عدد المستغلين الجزائريين على العكس من ذلك

انتقل من 25 مستغلا عام 1922 إلى 55 مستغلا عام 1937.
كما هو مبين في الجدول أسفله

المساحات	1922			1937		
	أورويو ن	جزائريون	الجموع	أورويو ن	جزائريون	الجموع
01 حسي 10 مكنار	14	05	19	03	20	23
10 حسي 50 مكنار	04	13	17	03	26	29
50 حسي 100 مكنار	01	07	08	01	05	06
أكثر من 100 مكنار	05		05	06	04	10
أكثر من 500 مكنار				04		04
الجموع	24	25		17	55	

المصدر: التقرير السابق الذكر
Regards sur l'arrondissement de Mascara, p 114

ولا حاجة لنا لمزيد من التفاصيل والأدلة لمعرفة ما كان يضعره الفرنسيون من وراء الاستيطان، لنخلص في الأخير إلى أن نشأة بعض المراكز الاستيطانية مثل مركز «دويلينو» قد خضعت لاحتياجات جغرافية سياسية (جيوبوليتيك)، وأيضا تاريخية خلافا للمراكز الأخرى وذلك لاعتبارات منها:

➤ في العهد الروماني: اتخذ الرومان من مجرى وادي الحمام مسلكا يربط بين المدينتين الرومانيتين «CASTRA NOVA» الحمديّة حاليا، و «AQUAE SIRENSES» بوحنيفية عبر موقع «دويلينو»، وإنشائهم لحصن عسكري على الضفة اليمنى للوادي.

➤ في العهد العثماني: انطلقت حركات الجهاد ضد الاحتلال الإسباني لوهران من زاوية الشيخ بلمختار جد الأمير عبد القادر والذي كان يمتلك أراضي خصبة على ضفاف الوادي.

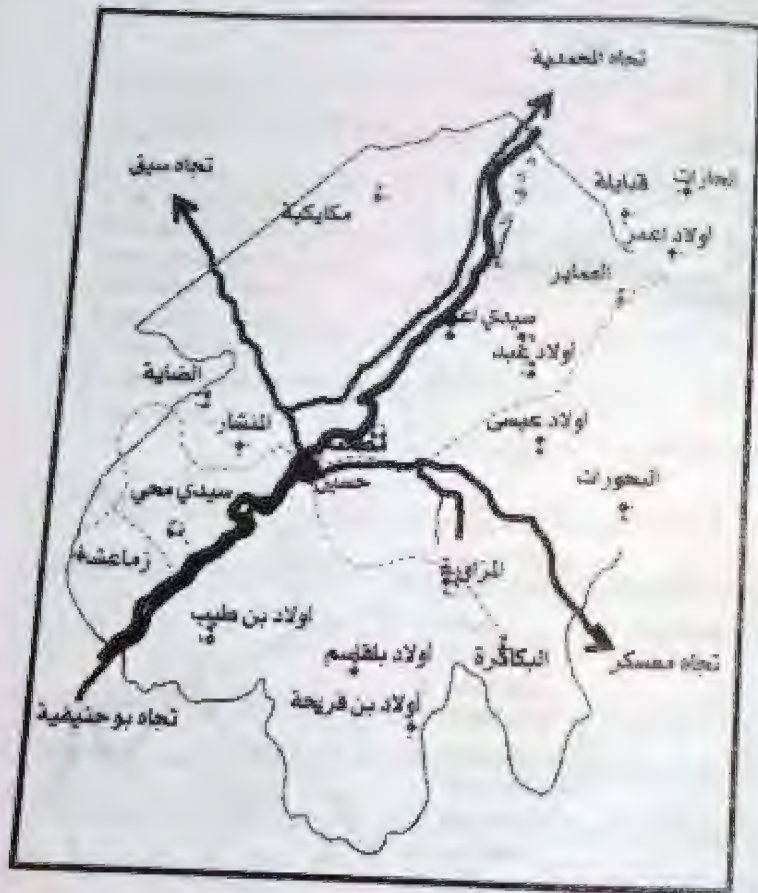
➤ بعد نزول الاحتلال الفرنسي: نظمت المقاومة الأولى للوجود الفرنسي في الجزائر بغرب البلاد تحت قيادة الشيخ محي الدين ثم ابنه عبد القادر انطلاقا من قاعدة وادي الحمام سنة 1830.

➤ إثر سقوط مدينة معسكر (1841): شرعت قوات الاحتلال في عام 1842 في ترميم المسلك الواصل بين وهران ومعسكر عبر غابة مولاي إسماعيل وخوانق خروفي ووادي

الخمام مرورا بموقع "دوبلنوس" - الممر الإيجاري - وصولا إلى
سجيلة والبيض. وفي عام 1843 تم بناء حصن عسكري على
انقاض الحصن الروماني القديم ليكون قاعدة قوية ومأمونة من
غارات المجاهدين. وفي عام 1844 أقيم خيم عسكري فرنسي دائم
لكسر مقاومة بني سقران للاحتلال الفرنسي، وأيضا لمراقبة
القوافل والحركات البشرية ذهابا وإيابا بين الساحل والداخل عبر
وادي الخمام... ولعل هذا أكبر دليل على تحكم الجغرافيا في
التاريخ.

ومثل هذه الأمثلة تبدو لنا ضرورية لفهم ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتفسيرها انطلاقاً من الأرضية التاريخية، ومن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت السبب في ميلادها.

وفي الخريطة الموالية، والتصميمان المرفقان لها ما يغتينا عن الكثير من الحديث عن حسن اختيار فرنسا لمواقع المراكز الامتيطانية.

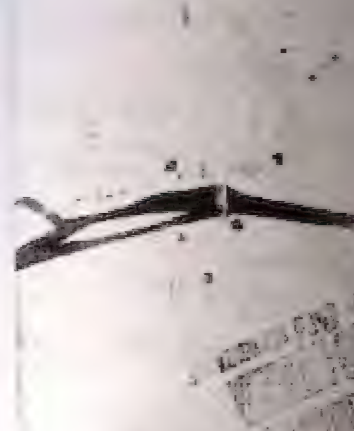


1966-1967, p. 91

مخطط «دوبلينو»

1864

- 1- سكة الحديد
- 2- قصر لا جنيفي في شارع لا ميجوري
- 3- القلعة
- 4- منطقة القرب
- 5- قصر المصلح لاد الكيسة
- 6- القصر الذي يقع في شارع
- 7- الطريق الذي يربط وهران ومعسكر
- 8- السكة الحديدية بوجمعة
- 9- الطريق الذي يربط معسكر وهران
- 10- طريق معسكر الجديد
- 11- القصر العسكري الجديد
- 12- القصر العسكري القديم



1945

- 1- القلعة
- 2- القصر الاستعماري
- 3- القصر العسكري (Hercules)
- 4- القلعة
- 5- المنطقة
- 6- منطقة القرب
- 7- القصر الجديد
- 8- الطريق الوطني رقم 06
- 9- طريق معسكر القديم
- 10- معسكر قديم
- 11- معسكر الجديد
- 12- شارع القرب
- 13- طريق بوجمعة



المعسكر : "Un secretisme social, 1966-1967, p 91
Regards sur l'arrondissement de Mustapha

من خلال ما سبق عرضه، ومن القراءة المثالية لخريطة موقع
«دوبلينو» ولخططها العمراني (1864 ثم 1945) نخلص إلى نتائج
هامة منها:

1. إخضاع فرنسا لعملية إنشاء المراكز الاستيطانية لدراسة
توبوغرافية تسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان بحيث
تبنى المستوطنة في موقع يوفر لها الضمانات الأمنية بالقرب من
التحصينات أو المخيمات العسكرية، وعلى طول أحد خطوط
المواصلات - كما هو الحال مع دوبلينو - على الخط الرابط بين
سعيدة والمحمدية ومنها إلى وهران، مستغاثم، الجزائر العاصمة -
(والذي سيصبح ممر السكة الحديدية لاحقا)، وعلى الطريق البري
الإستراتيجي الواصل بين وهران ومعسكر.

2. بناء المستوطنات بالقرب من الينابيع المائية، أو حفر الآبار
وشق الترع والقنوات جلبها إلى المستوطنة السكنية أو الزراعية
لاستعمالها في الشرب وفي سقي الأراضي.

3. السماح للكولون الأحرار بتنفيذ مشاريعهم لشراء
الأراضي واستصلاحها، وبناء السكنات وخلق المشاريع التجارية
والصناعية كما هو الحال مع الكولون «وايس» و«ديلونكا»
و«ماير» و«رواغ»... الذين بنوا مساكن ومناجر ومصانع،
وساهموا في تشييد الكنائس.

4. وضع الجندين من جيش الاحتلال الفرنسي في خدمة
الاستيطان بدأ بتهيئة الأرض وبناء السكنات واستصلاح

الأراضي... انتهاء إلى العمل في الحقول الزراعية أثناء مواسم
الجرثومة والحصاد⁽¹⁾.

بداية الاستيطان الحر (التلقائي):

في الحقيقة ما كان للأوروبيين أن يستولوا أبدا على أراضي
جزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية
الاستعمارية أعباءه كشقها للطرق وتكفلها بإغجاز البساتين ومنح
الأراضي وجلب المياه...

أما الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرارا فقد
جاء لينم عملية الاستيطان الرسمي مستفيدا من خدماته، وفي
مقدمتها الطرق والمواصلات.

ومع أنه لم يخلق نجاحات - بأهرة - في بداية أمره مقارنة مع
الاستيطان الرسمي، فإنه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له إلى جانبه
وزاحه لينحول في الأخير إلى أداة رئيسية للفتور الاقتصادي في
الجزائر⁽²⁾.

(1) - Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1880 -
1881, p 36.

(2) - Arthur GIRAULT, Principe de colonisation et de législation coloniale
3^{ème} partie, 4^{ème} éd., Paris 1921, p 405.

ويعملون مستوطنين أحرارا بالجزائر نشطت عملية التناجزة
بالأرض، حيث تمكن هؤلاء من شراء أراضي من تلك التي سبق
للكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إطار الاستيطان
الرسمي.

وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض بدأ الانتقال
التدريجي لمساحات أرضية زراعية ورعوية من أيدي الفلاحين
الجزائريين إلى أيدي الكولون الأحرار.

وكدليل على هذه الحقيقة يحسن بنا أن نضرب أمثلة على
ذلك.

ففي ضواحي معسكر تحصل الكولون الأحرار فيما بين
1841-1851 على 200 هكتار أقاموا عليها 20 ضيعة؛ وبعد
سنة 1871 مكنتهم الدعم المالي والفني للدولة من توسيع
مشاريعهم الزراعية الطموحة والتي تستهدف إلى تحقيق أكبر قدر
من الزيادة عن طريق شراء المزيد من الأراضي من الفلاحين
الجزائريين وعملوا ما في وسعهم لزرعها كروما⁽¹⁾.

(1) - L'Algérie Biographique, T 01 (D.A.W.O) cote B. 139, p p 536 - 449.

وحسب الأقاليم العسكرية لم تنجو من غزو المستوطنين
الأحرار لها، ففي قسم وهران العسكري تمكن الكولون الأحرار
فيما بين 1852-1853 من إقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الرحلة الزراعية "Union Agricole" بسيق.
- ضيعة «سان مور» (St. Maure) بجربال جنوب شرقي
وهران.
- ملكية «فرانكو فيل» (Francoeville) بجميس.
- ضيعات «دويسوي» (Dupuy) في مسيلة، و«يومفور»
(Bomfon) في قسنالت.
- 15 ضيعة بتيلات.
- ملكية «فيرات» (Veyret) وشركاؤه البالغة 2300 هكتار⁽¹⁾.

وسجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا
مبكرا وذلك بإنشاء أحد الكولون الأحرار لأقدم ملكية زراعية
حرة على مستوى غرب البلاد في بوحنيفة مجاها: (La ferme du
Blockhaus) ضيعة الحصن لأنها كانت منزلة وفي منطقة جبلية
غير آمنة، وإلى جانبها غير بعيد من ضريع سيدي بن مخلف شرق
مدينة معسكر أنشئت مزرعتان استغللتان وذلك في حدود عام
1852-1853⁽²⁾.

وفي إطار الاستيطان الحر تمكن الكولون من إقامة 126 ضيعة
بمدينة تلاغ لوحدها فيما بين 1895-1905، وفي منفيون، وناجوت،
ومويلح تجاوزت الملكية الواحدة لبعض الكولون الأحرار الـ 500
هكتار، وأحيانا 1.000 هكتار.

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن امرأة أوروبية تدعى
«شوبوليف» (CHAUBOUVILLE) استطاعت أن تقيم مستوطنة
أشبه بالقرية تأوي 200 مزارع من أصل أوروبي. ومن الأمثلة
عن الضيعات المشابهة لها نذكر ضيعة «غالي» (GALLY) التي
اختصت بزراعة الكروم، وضيعات كل من «نوزيل»
(NOUZILLE) و«لومي» (LOUMET) و«بولي» (BOULET)
و«ألان» (ALBAN) و«دوكريون» (DECRIEN)، وهي ضيعات
جميعها مجهزة بالمراقق الضرورية (المخازن، المستودعات، الآبار التي
يتراوح عمقها بين 45 متر حتى 64 متر وذلك للجفاف الذي
يسود منطقة تلاغ)⁽¹⁾.

وقد بذل المستوطنون الأحرار جهودا في منطقة تلاغ من أجل
استصلاح الأراضي وضخ المياه وتعميرها بمستوطنين يمارسون
النشاط الزراعي، ويكفينا دليلا على تعلقهم بالأرض ورغبتهم في
الاستيطان حفرهم لآبار على عمق 64 مترا لأنهم كانوا يدركون

(1) Le D^e d'Oran et son conseil général 1830 - 1930, p 218.
(2) ibid, p 218.

(1) - C.A.O.M.-O.G.A. Carton 1M/60 Colonisation Privée 1895-1905.

ما للمدينة أولاً ثم ما للأرض ثانية من أهمية بالغة في استقرار الإنسان بالأرض كوطن ومصدر للرزق.

وفي حين تمكن ثلاثون أوروبياً من إنشاء أربع ضيعات تلحق بها 127 000 هكتار في السانية⁽¹⁾، و120 أوروبياً آخر من إنشاء سبعة عشر ضيعة في بونفيليس تتألف من 190 000 هكتار خلال الفترة من 1895 إلى 1908⁽²⁾ فإن بلدية مقطع دوز لم يتمكن الكولون الأحرار أن ينشئوا بها ضيعات⁽³⁾.

واليكيم في ما يلي جدول عن توزيع الضيعات التي أنشأها الكولون في إطار الاستيطان الحر في بعض بلديات عمالة وهران فيما بين 1895-1905 (10 سنوات) وكذا مقدار المساحات الزراعية التي اشتملت عليها كل مجموعة من الضيعات، ضمن ثراب كل بلدية بعدد الكولون الملاكين لهذه الضيعات، والقيمة المالية (التقريبية) للحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية التابعة لها داخل نفس البلدية.

اسم البلدية	عدد الضيعات	عدد الكولون المقيمون بها	المساحة بالهكتار	قيمة الحيوانات بالفرنك	قيمة الممتلكات بالفرنك
عين الأرياء	10	43	199	6200	6200
بورجى					
حمر عين	03	10	130	8000	8000
تنبرة	02	10	400	50 000	10000
حاسي بونيف	09	388	1561	11 100	119000
عين الطالعة (Gulard)	14	244	2125	105 000	70000
فندول (St Cloud)					
لطار	18	70	56291	22500	20000
تيرسيفيل (Thiersville)	16	-	550	14000	32000
جندوية (Staimé)	06	-	368 46,3 0	5400	4000
جبل ناور	73	301	69 18,69	143000	122800
الكل (Clineham)	18	36	1014	69900	41600
الحاية	11	64	870	40000	35000
حاسي زعانة (Tassin)	-	76	2344	120000	300000
عين اليرد (O Imbert)	119	3198	7814	340000	2195000
حاسي ماماش (Rivoli)	05	25	62	3300	20500
الكرمة (Valmy)	-	-	-	9000	10000

(1) C.A.O.M - G.G.A. Carton I Mod.

(2) Ibid

(3) Ibid.

أما النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول فتعبرها على النحو التالي:

1- استيلاء الكولون - في إطار الاستيطان الحر - على مساحات من الأراضي الزراعية تقدر بـ 54.691 هكتار خلال 10 سنوات من ضمن أراضي 32 بلدية، وإقامة 869 ضيعة بها في 30 بلدية بعمالة وهران.

2- استقرار أزيد من 6371 مستوطنا أوروبا في 27 بلدية من ضمن البلديات الأربعة والثلاثين المذكورة في الجدول.

3- ارتفاع النفقات التي غطت الحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية بهذه الضيعات إلى : 5547820 فرنك.

ومثل هذه النتائج تدل قطعا على أن الاستيطان الحر لعب دوره كأداة تنفيذية فعالة في تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل لفرنسا في الجزائر.

ومن الأمثلة الكثيرة عن الهجرة والاستيطان الحر خلال هذه الفترة التاريخية (1895-1908) أثرت مركز «برودون» (سيدي إبراهيم) وذلك لإجتذابه عددا كبيرا من الكولون الأحرار، ففي ظرف لا يتعدى 13 سنة نزل به أزيد من 17696 مستوطنا أوروبا، استفاد الممارسون منهم لحرفة الزراعة من 165، 30 هكتارا من أخصب الأراضي، تتوزع على 995 محطة زراعية.

شركة اللحوم (Laferrière)	64	13	157	2100	3500
مزرعة (Maurice-Lacoste)	03	08	600	15000	12000
مزرعة (Maurice)	05		58	3000	2000
مزرعة (Maurice)	02	06	120	400	1200
مزرعة (Lamontagne)	07		2679	2900	15000
مزرعة (Lamontagne)	03	23	590	23000	20000
مزرعة (Lamontagne)	54	75	1828	68200	69000
مزرعة (Lamontagne)	01	03	374	1050	1500
مزرعة (Lamontagne)	80	147	1250	133000	153000
مزرعة (Lamontagne)	08	25	1363	11000	3200
مزرعة (Lamontagne)	20	49	577	35900	70200
مزرعة (Lamontagne)	11	55	205	11600	96500
مزرعة (Lamontagne)	03	17	450	10000	6000
مزرعة (Lamontagne)	30	50	1254	40420	43000
مزرعة (Lamontagne)	48	26	1107	76000	417600
مزرعة (Lamontagne)	12	74	548	30000	25000
مزرعة (Lamontagne)	218	1306	22758	300650	205000

المصدر : C.A.O.M - G.G.A Carton 1M 60 - (Colonisation Privée)

ويظهر لنا الجدول التالي عمليات التطور المتزايدة على
أراضي الفلاحين الجزائريين في هذا المركز خلال ذات المدة الزمنية
(1895 - 1908) - كنموذج -

السنة	عدد الفلاحة الزراعية	عدد المهاجرين الأوروبيين	المساحات المستغلة
1895	32	617	2712 هكتار
1896	7	818	1990 هكتار
1897	1	144	2344 هكتار
1898	147	883	1739 هكتار
1899	7	7	1937 هكتار
1900	144	827	1728 هكتار
1901	7	886	2051 هكتار
1902	7	796	2091 هكتار
1903	7	7	1968 هكتار
1904	7	2373	2223 هكتار
1905	125	2639	2128 هكتار
1906	134	2198	2815 هكتار
1907	138	2353	2371 هكتار
1908	139	2375	2468 هكتار

المصدر:

C.A.O.M. Oran. Carton 9 H. 60.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، فإن الأقاليم المزروعة
بالكولون هي التي اشتهرت بخصوصية أراضيها ووفرة مياهها
السطحية أو الجوفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن
الكولون الأحرار ما كان لهم أن ينشؤا محطات زراعية في صحن
الجزائر بعيدا عن الساحل لولا مساعدة ودعم سلطات الاحتلال
لهم ماديا وقنيا يشقها للطرق ومدها للسكك الحديدية وتحويلها
للعياه... وتقدمها للقروض المالية كما سنرى لاحقا⁽¹⁾.

ومن البلديات الداخلية التي امتد إليها الاستيطان الحر
مستفيدا من خدمات الاستيطان الرسمي تأخذ بلديات معسكر
وسعيدة وعين الحجر كنموذج.

فحسب تقارير رؤساء المكاتب العربية فإن بلدية معسكر
لوحدها وجدت بها 117 مزرعة للكولون الأحرار خارج المراكز
الاستيطانية تقدر مساحتها بـ 27862 هكتارا، المستغل منها فعلا:
19432 هكتارا وتشتغل فيها الحبوب (قمح - شعير - غرطال)
مساحة 12544 هـ، بينما أضيفي الفائض من المساحة (6.888
هكتار) بدون زراعة.

ويفهم من اكتفاء الكولون الأحرار بزراعتهم للجزء من
المساحة وإهمالهم للباقي بأن أراضي معسكر كانت تتميز

(1) - عد إلى فصل تطور الاستيطان من هذا البحث.

حصيلة الاستيطان الصهيوني في بلدية سعيدة المختلطة

اسم الشارع	عدد البيوت	المساحة المختلطة	مساحة القرية	عدد البيوت	مساحة القرية
الحيات	01	638 مكاثر	01 مكاثر	36	8100 مكاثر
الحيات	09	2592 مكاثر	42 مكاثر	46	9600 مكاثر
الحيات	02	1312 مكاثر	10 مكاثر	85	22900 مكاثر
الحيات	08	723 مكاثر	29 مكاثر	67	14800 مكاثر
الحيات	10	1962 مكاثر	350 مكاثر	112	27700 مكاثر
الحيات	04	1319 مكاثر	34 مكاثر	102	27400 مكاثر
الحيات	07	2707 مكاثر	28 مكاثر	90	115000 مكاثر
الحيات	13	3027 مكاثر	71 مكاثر	171	75400 مكاثر
الحيات	05	746 مكاثر	21 مكاثر	22	42000 مكاثر
الحيات	02	336 مكاثر	21 مكاثر	27	5000 مكاثر
الحيات	06	1170 مكاثر	21 مكاثر	76	36000 مكاثر
الحيات	07	3225 مكاثر	42 مكاثر	86	25800 مكاثر
الحيات	04	1395 مكاثر	01 مكاثر	37	13200 مكاثر
الحيات	15	3075 مكاثر	07 مكاثر	125	27700 مكاثر
الحيات	21	11160 مكاثر	127 مكاثر	291	87600 مكاثر
الحيات	14	3809 مكاثر	14 مكاثر	61	32500 مكاثر
الحيات	07	375 مكاثر	14 مكاثر	89	10000 مكاثر
الحيات					
الحيات					

تصويتها وإلزامها مردودها وهو قول تؤكده الكتابات السابقة بأن الفلاح الخشن أو الشفراني كان يكتفي بزراعة الجوز الخامس من أرضه ويغطي على أربعة الخاسر بحيث وجدت أراضي لم تزرع سوى مرة واحدة خلال ست سنوات⁽¹⁾ ومعنى هذا أن الكولون الأجنبي قد أحسن الاختيار باستقرارهم في سهل معسكر وعطائها⁽²⁾ التي تحولت إلى قاعدة اقتصادية زراعية بعد أن أصبحت تشتهر بزراعة الكمثرى ذات الجودة العالية ودرجة الحموضة المرتفعة لمجوزها (13 حتى 16)⁽³⁾

لما صمم العمال الدائمون من ذوي الأصول الأوروبية في هذه المحطات الزراعية فقد قدر بـ 303 عاملا يعيشون وعائلاتهم داخل المقيمات.

ومثل هذه الأرقام تشهد على النتائج التي حققتها الاستيطان الصهيوني في بلدية معسكر المختلطة⁽⁴⁾

وبالنسبة للحصيلة في بلدية سعيدة وعين الحجر المختلطتين فمرجعا ملحق في الجداولين التاليين

(1) - من هنا عند معسكر عين الحجر، ط 201، الجزء الثاني، ص 2005، من ص 130-131

(2) - C.A.O.M. Dual Cactus (Matié compléte au les produits de la colonisation privée).

(3) - (Revue trimestrielle de l'agriculture - 02, 4^{ème} année, Juin 1955, p. 81, 82).

(4) - C.A.O.M. Dual Cactus (Matié) (Résultat de la colonisation privée, Juin 16, 02/1972).

المنشور: 22/05/1922

يشخص في جدول نتائج الاستيطان الحر في بلدية سعيدة
المختلطة إصرار الكولون الأحرار على التغلغل في عمق الريف
الجزائري وسط الدواوير، وإقدامهم على ضخ الماء بحفر الآبار في
كل نقطة حلوا بها، واستصلاحهم للأراضي التي انتقلت إليهم
واستقدامهم لعمال زراعيين دائمين من أصل أوروبي.

ويتصل أن يكون امتناع بعض الكولون عن تشجيع
الجزائريين في حقولهم الزراعية يعود إلى الاعتبارين التاليين:

- امتصاص المهاجرين الأوروبيين الجدد.
- الاستغناء عن اليد العاملة الزراعية الجزائرية والتقليل من
أهميتها لاعتمادهم أن الجزائريين غير محترفين في المجال
الزراعي - لا سيما في زراعة الكروم -

ومن الحقائق التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول هي أن
الاستيطان في الجزائر أو في بلد غيرها يكون باطل المفعول ما لم
يؤسس بملكية الأرض ووفرة المياه.

وفي عن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان
يلدرك منذ البداية أهمية الاستثمار بالأرض وإدعاء ملكيتها بفعل
استصلاحها والعناية بها واستخراج خيراتها بما في ذلك مياهها
الجوفية.

وعليه عمل المستوطنون الأوروبيون على خلق ما يسمى بـ
«المعجزات الزراعية» في الجزائر لتصبح الأراضي الفلاحية بحكم
الواقع الفعلي تخضع لنفوذهم وأن ما أحزنته من تقدم يرجع في
الأصل إلى مبادرتهم وإلى قوة وسائلهم وفعاليتها لأنهم هم الذين
أحيوها واستصلحوها وأوصلوا الماء إليها، تلكم هي عقيدتهم.
وبمثل هذا السلوك قويت القاعدة الاستيطانية في الجزائر ودعم
مركزها، وبحكم النفوذ الاقتصادي الزراعي فرض المستوطنون
أنفسهم على المجتمع الجزائري.

السنة	المطبخ الزراعي وقيمتها بالفرنك	عدد المستوطنين الأوروبيين	المساحة الزراعية المستصلحة بالهكتار
	القيمة	العدد	المساحة
1895	100000	183	1749
1896	100000	295	1854
1897	100000	218	1854
1898	100000	232	1854
1899	140000	265	1854
1900	42000	325	1854
1901	163000	115	1854
1902	182000	223	1745
1903	561000	219	4766
1904	670000	108	3992
1905	670000	148	5446
1906	706000	146	5030
1907	713000	95	4338,85
1908	713000	95	4338,85
المجموع	4681000	2284	41777,85

المصدر: C.A.O.M Oran Cartes IM 60 (Résultat de la colonisation privée).

Ann. El Hadjar, 1993, 1995.

(19) حسب الجدول فإن عدد المستوطنين حتى عام 1901 بلغ 1345 مستوطنة، في حين لم يجرى اكتشافات تشير إلى رقم 2801 مستوطنة خلال هذه السنة منهم 104 من الألمان والفرنسيين، 76 من إسبانيا، 44 من ألمانيا، 30 من سويسرا، 26 من إيطاليا، 13 من ميسور، 01 من لكسمبورج.

Jean Marie MIGNON, La Colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dépt d'Oran de 1900 à 1914, Notes, Ess. des lettres et de sciences humaines, Aix-les-Bains Presses 1969-1970, p.65.

يبدو من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن فرنسا إلتحمتها لبرامجها الساعية إلى الاحتفاظ بالجزائر كمستوطنة فرنسية أبدية، ساعدت المستوطنين الأحرار على عقد الصفقات التجارية مع الفلاحين الجزائريين وذلك بمقتضى قانوني 1863 و 1873 ثم قانون 1887 الذي حل محل القانونين السابقين وسهل عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون⁽²¹⁾.

وعليه استطاع الكولون فيما بين 1895-1908 أن يحصلوا على 41.777,85 هكتار في عين الحجر جنوب بلدية سعيدة وأن ينشئوا 446 محطة زراعية ويوظفوا مبلغا ماليا هاما يقدر بـ 4.681.000 فرنك بغية تمويل مشاريعهم الاستيطانية في المنطقة، إلا أن الوثيقة الحاملة للجدول لم تحدد فيما إذا كانت هذه النفقات المالية تمثل ثمن إيجار الأراضي التي انتقلت من الفلاحين الجزائريين إلى الكولون أم هي القيمة المالية التي أنفقت في تشغيل التهيئة والامتصاص والتجهيز.

والجدير بالملاحظة فإنه على الرغم من قلة التناقص في هذه الجهة من الوطن (300 حتى 350 مم سنويا⁽²²⁾) وتناقص

(21) شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى مصطفى، الجزائر 1982.

ديوان للطبوعات الجامعية 1982، ص 41.

(22) - Robert TINTCHIN, Les aspects physiques du Tell Oranaï, 608 L. Piqueur Oran, 1948, p.39.

مردودها العسكري القدر بـ 07 قطار في الهكتار الواحد من
الجو، إلا أن الكولون اقتلعوا منها أصحابها ومدوا نفوذهم
إليها.

وحتى تتضح وتتكمل الصورة لدينا عن الاستيطان الحر،
ونهم غايات وأهداف الكولون - الأحرار - ومائلهم في بلوغ
أمنهم التي لا تختلف في جوهرها عن أمنية الكولون الرسميين
والمنشئة في الاستعمار بالأراضي الفلاحية والإسكان بها أضحي
من الضروري ضرب أمثلة حية عن ذلك، قد تجعلنا إلى حد ما
قريبا من هذه الصورة.

إلا أنه نظرا لشع الأمثلة من مختلف جهات الوطن تغطية
للموضوع من كل الجوانب التي يتطلبها وقع الاختيار على بلدية
«كاشرو» (ميلي فادة حاليا).

وقد وقع الاختيار على هذه البلدية كقاعدة وأساس لهذه
الدراسة لجملة من الاعتبارات.

أولا: نجاة وثائقها من النهب ومن التلف مما يمكن من إجراء
دراسة وافية نسبيا⁽¹⁾.

(1) الوثائق والسجلات المطبوعة لبلدية «كاشرو» محفوظة بمستودع الأرشيف التاريخي
بمجلس قضاء مدينة معسكر، وهي تعد بالآلاف وتغطي الفترة الممتدة من 1883 إلى
1962

ثانيا: استقرار الكولون الأحرار مبكرا ببلدية «كاشرو»، وذلك
في أعقاب السقوط الثاني لمدينة معسكر سنة 1841 في يد قوات
الاحتلال الفرنسية⁽¹⁾ وخضوع أراضيها لقسار 30 مارس 1841
القاضي بمصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر
حول مدينة معسكر والتي كانت من ضمنها أراضي عائلة الأمير
عبد القادر سواء تلك التي تقع بسيدي قادة «كاشرو» أو بوادي
الحمام «دوبلينو»⁽²⁾.

ثالثا: كثرة المراكز الاستيطانية بها، وكذا الضيعات والمخيمات
الزراعية المنبثة داخل أزيد من 92 دوارا تنضوي ضمن أحد عشرة
بلدية أصلية تتبع جميعها لبلدية «كاشرو» المختلطة.

ولعل هذا النموذج يعطينا صورة تشخيصية عن الطرق التي
تم للكولون الأحرار أن انتزعوا بها أراضي الفلاحين الجزائريين في
هذه البلدية.

(1) السقوط الأول لمدينة معسكر في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال كلوديل
والسدوق دورليان صحية الجنرال أودينو، بريسور، دارلايج كان يوم
06/12/1835... أما السقوط الثاني والنهائي فقد كان يوم 30/05/1841 على يد
الجنرال بيجو الذي ثبت بها فيلقا من المشاة وثلاثة كتائب تحت قيادة الجنرال تاجور.
(انظر دة: المرجع السابق، ص 158).

وللتذكير فإن الكولون الذين قدّموا إلى الجزائر حكوميين أم
 لم يأتوا لم يأتوا إليها في نزعة أو في جولة سياحية أو مجرد مغامرين.
 بل جاءوا لانتزاع ملكية الجزائريين لأراضيهم وإسقاط حقوقهم
 الشرعية فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والطرق كصفقات البيع،
 والرهونات العقارية، والكفالات وعقود الإيجار أو استبدال أرض
 بأرض.

وقد منحنا عملية فحص المستندات الوثائقية الرسمية
 لبلدية كاشروا المختلطة والتي تغطي 79 سنة من الاحتلال
 (1883-1962) فرصة الكشف عن عدد الصفقات التجارية بين
 الجزائريين والأوروبيين، واستظهار أسماء الفلاحين الجزائريين
 الذين انتقلت أراضيهم الزراعية أو الرعوية إلى الكولون،
 والتصرف على المساحات الأرضية التي تم الاستيلاء عليها،
 والتحقق من ثمن كل قطعة أرضية تم بيعها، وتحديد موقعها
 الطبيعي ضمن النطاق الإقليمي لكل دوار⁽¹⁾

(1) تم الاختصار في هذه الدراسة على الصفقات التي تمت بين الجزائريين والأوروبيين خلال
 سنوات 1883، 1884، 1914، 1955 حتى 1962. وذلك لسبب طول المدة الرسمية (1883-
 1962)، وعدم توفر الوقت اللازم لعملية مسح جميع العقود التي تعد بالآلاف -
 والتي إلى أن المحاولة الشراعية لآلقاء الفتوى على خطوط الكولون الأحمر في
 الاستناد على الأراضي الجزائرية في هذه البلدية يمكن اعتبارها نموذجاً يطمأن إلى

إن النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه العقود المسجلة
 يمكن إيجازها على النحو التالي.

• تنفيذ عمليات التسويق الأولى للأراضي وافتتاحها جاء
 على يد القياد أو الفلاحين الذين رحلوا أو نزحوا عن الأراضي
 التي باعوها، كما هو الحال مع القايد «ع.ق. ولد م» قايد تيغيف
 الذي باع أرضاً زراعية بدوار تيغيف - لم يذكر العقد مقدار
 مساحتها ولا ثمن بيعها - للمعمر «كاندو أوغست» (Candali)
 (AUGUSTE) القاطن بمركز «سان هيليت» الاستيطاني (الماونية
 حالياً)⁽²⁾

• منح الكولون للفلاحين الجزائريين قروضا مالية وإغراقهم
 بالديون مقابل رهن أراضيهم الزراعية، وفي حالة عجزهم عن
 تسديد الديون في آجالها المتفق عليها تنتقل الأرض إلى الكولون،
 وهذا ما حدث مع المعمر «توجمان يوداس» (Toudman JUDAS)
 الذي اقترض أموالاً لـ 16 فلاح جزائري من دواوير مختلفة تتبع
 لبلدية كاشرو، عجزوا جميعاً عن تسديد ديونهم ليجدوا أنفسهم
 في الأخير مجبرين على رهن أراضيهم⁽²⁾

(1) - Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 22-02-1884.
 (2) - Ibid. le 22-04-1884

يبلغ 1000 فرنك، وهي أرض تحيط بها ملكيات الجزائريين من جميع الجهات. ومنها أيضا مجموعة من 11 قطعة أرضية زراعية بدوار جوشة بمجموع 40,05 هكتار اشتراها المعمارن «لافييت لاندري» (LAFITE Andre) و«روبرجيو أنتوان» (ROBERGEOT Antoine) من «م.ق» و«ز» بنت «ع.ق»⁽¹⁾.

• إنفراد الكولون الواحد بشراء أكثر من قطعة أرضية زراعية من مجموعة فلاحين جزائريين منفردين أو مجتمعين دفعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك شراء «غالي جان بيار» (GALY Jean Pierre) لـ ثلاثة عشر قطعة أرضية زراعية متفاوتة المساحة منها 30 هكتارا بدوار وادي العبد من «أ.ع.ر» ذات طابع رعي، وثلاث قطع أرضية زراعية (05 هـ + 01 هـ + 03 هـ) بمجموع 09 هكتار بذات الدوار من ثلاثة فلاحين («ب» + «ع» + «خ») يبلغ إجمالي قدره 400 فرنك⁽²⁾.

ونفس المثال ينطبق على المعمار «فون أنتوان» (FONT Antoine) الذي اشترى أرضا بدوار تغنيف، وقطعتان أخريان بدوار الطمازية⁽³⁾.

• التعاون والتضامن فيما بين الكولون لتخفيف الأعباء عن بعضهم البعض عن طريق المناجرة بالحيول والبذور ومختلف المحاصيل الزراعية فيما بينهم، وهذا ما حصل مع «مارتيناز جوزيف» الذي باع منتجات زراعية لـ «رومان جوزيف»، أو مع «مردوخو أفريات» الذي اشترى فرسا من «توجمان يواداس»⁽¹⁾.

• ثم تعددت عمليات تسويق الأراضي الزراعية والحيوانات إلى مختلف الجالات التي لها صلة بالنشاط الفلاحي كتأجير المطاحن والآبار والبنائج المائية، ومن ذلك عقد الإيجار الذي تم بين «ش» ولند «سيدي علي» الساكن بالطمازية و«راي ميسير شارل» (RAEMISSIO Charles) الساكن بسيدي دحو شمال شرق مسكر⁽²⁾.

• حسن اختيار الكولون للأراضي الزراعية أو الرعوية المشتهرة بوفرة المياه والغطاء النباتي الطبيعي (الغابات - الأعراس...) أو بتدفق مياهها الجوفية (العيون والآبار) ولو كانت متدنة داخل الأراضي الجزائرية. ومن ذلك أرض مسماة بلاد القندوزة بالسماشية في دوار الجرج بمساحة قدرها 02,5 هكتار اشتراها «هنري موشي» (Henri MOUCHET) من «ب.ح»⁽¹⁾.

(1) Ibid. le 23-08-1884.

(2) Etude de M^r PARADIS Victor. Notaire à Palikao (Cm) enregistré à Mascara le 13-05-1914. F 40 - C. 13 V 153 bis.

(1) Etude de M^r PARADIS Victor. Enregistré à Mascara le 16-01-1914. F04 C. 8 V. 153.

(2) Ibid. Enregistré le 23-01-1914 F 11 - C. 2 V. 153.

(3) Ibid. Enregistrée le 30-01 et 20-02-1914 F15. C.2. V 153.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه، وهذا ما كشفت عنه الوثائق الرسمية أن أرملة لأحد المعمرين تدعى «كاسيلو ريميديوس» (CAMPILLO Remedios) كانت تمتلك بمفردها لأربعة وثلاثين قطعة أرضية زراعية تقدر مساحتها الإجمالية بـ 804,01,50 هكتار تتوزع بالتوالي على دوايري «تافرنست» و«بوزغت» الواقعة في أراضي قبيلة «بني ميمساره» الواقعة والعمالة التابعة لبلدية سعيدة المختلطة (دائرة معسكر، عمالة ومهران)، أصغر هذه القطع الأرضية مساحة قدرها: 46 أرا وأكبرها مساحة 150 هكتار، وقد تم لهذه القطع جميعها أن عرضت على البيع في المزاد العلني صباح يوم الجمعة 06 فبراير 1914 بمقتضى حكم قضائي صادر عن محكمة معسكر في 21 يناير 1914⁽¹⁾.

استيلاء المعمرين على أراضي الجزائريين المجاورة لأراضيهم عن طريق شراءها منهم بأسعار مغرية، أو باستبدالها لهم

بأراضي في جهات أخرى، أو دفعهم على ترك الزراعة والعمل في مزادع الكولون.

وقد وصل الحد ببعض المعمرين إلى إغلاق المقرات الواقعة إلى أراضي الجزائريين عبر أراضيهم والتضييق عليهم تحت ستار الدواعي الأمنية أو بحجة أنهم يدوسون الثبات الزراعي بأرجلهم، ونظام بهائمهم، والأمثلة عن الذين نقلوا عن أراضيهم ثقل هذه الأسباب كثيرة⁽²⁾.

شراء اليهود لأراضي زراعية وإعادة بيعها للكولون الأوروبيين أو لفلاحين جزائريين كما هو الحال مع «بن سعدون مردوخ» و«بن نابلي إبراهيم» اللذان اشتريا قطعتين أرضيتين الأولى بمساحة 93,06 هكتار من «هـ» و«ح. ع. ق» بدوار المعاريف التابع لبلدية تيغيف، ثم أرضا ثانية بمساحة 04 هكتار من الأخوة «ق» ببلدية البرج مستنديين في ذلك على قانون 16 فبراير 1877⁽²⁾.

(1) - الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر يحتوي وثائق تثبت بأن الجزائريين قد باعوا أراضيهم للكولون لثلاث الأسباب المذكورة أعلاه. (مثلا: العقد المسجل سنة 1914 تحت رقم: 1914 F67, C01, V153).
(2) - Transcrit aux hypothèques de Mascara le 23.07.1910, au V. 726n°70.

(1) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 10-10-1914 Vol. 38, N° 58 et 59.

• شراء الكولون الأحرار لأراضي زراعية متناهية الصغر، منها من لا تتجاوز مساحتها ثلاث أرات، وهذا المثال ينطبق على العصر كومب فليبس (COMBES Philippe) الذي اشترى دفعة واحدة ثمانية قطع أرضية من دوار أولاد الخامسة ببلدية تيفتيف (20, 09 آر + 07, 80 آر + 12 آر + 03 آر + 60 آر + 1, 50 آر + 05 هـ) بمبلغ إجمالي قدره 703 فرنك⁽¹⁾.

ويمثل هذه الطرق تمكن الكولون الأحرار من التفاض إلى داخل الترابية فاستولوا على أراضيها المنككة جراء التشريعات العقارية الجائرة، وفجروا عائلاتها وهجروها.

خاتمة

يتبين من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبيتة في الجزائر، يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة. وقد تملى ذلك في استثمارها لاحتلال الجزائر واغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا، ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا لغرض ربطهم بها.

وهي أراضي سلبت من الجزائريين ونهبت عنهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية، أو بحجة المنفعة العامة، أو معاقبة للمتوردين، وهو الأمر الذي أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لاستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين.

(1) - أ. رشيد الأارابي، قلبي قضاء معسكر - المصغر الملتصق بامتداد 67, 001 f 03, 04 / 0914, 0133

من بين المواضيع التي أسالت خبرا كثيرا، وتنبأت مركز الصدارة في اهتمامات الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر قضية الهجرة والاستيطان الفرنسيين في الجزائر، وما صاحبهما من صراع بين الفلاحين الجزائريين والكتلون حول ملكية الأرض، إلا أن أغلب هذه الدراسات قد جت أصحابها ولاسيما الفرنسيون نحو التأريخ لفرنسا في الجزائر وتغاللوا - لا ندري إن كان ذلك مقصودا أو بغير قصد، أو تحت تأثيرات وجدانية وعاطفية - عن الخلفيات والأبعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في الجزائر، وعن العناصر الفاعلة في ذلك الصراع الطويل (1830-1962) والمتعددة الأشكال بين المجتمعين (المستعمر والمستعمَر)⁽¹⁾.

الفصل الثاني

تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد (فوية الاستعمار الفرنسي في الجزائر).

علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات.

المراكز الاستيطانية: شرط مسبق لضمان الاستيطان وقامينه.

الترويج للهجرة والاستيطان (تقويم لقوافل المهاجرين إلى الجزائر 1848).

تطور مساحة الأراضي الزراعية للكتلون.

خاتمة

(1) - من بين الكتب الفرنسية العامة التي أرع أصحابها للاستيطان الفرنسي في الجزائر

- DUVAL (Jules), L'Algérie et les Colonies Françaises, Paris 1877.

- GIRAUD (Arthur), Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924.

- MERCIER (Gustave), Le Centenaire de l'Algérie, Alger 1931.

- JULIEN (Charles - André), Histoire de l'Algérie Contemporaine. La Conquête et les débuts de la Colonisation. 1827 - 1871. Paris, P.U.F. 1964.

- AGERON (Charles - Robert), Les Algériens musulmans et la France, Paris P.U.F. 1968.

- GOLDEZEIGUER (Rey. A), Le royaume Arabe. La politique Algérienne de Napoléon III 1861 - 1870. Alger: S.N.E.D. 1977.

- GONARD (Pierre), Algérie. Œuvre française, Paris 1984.

وفي الصفحات الموالية حديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر شكلا ومضمونا، وكذلك محاولات فرنسا الجادة في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية، بفرنس ربط عاصر المسألة الزراعية والعقار - الفلاحية - في الجزائر أصولها وجذورها المتندان في عسق الماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وتبليط الضوء على مرامي فرنسا المبكرة لإعداد مشروعها الاستيطاني الذي مازالت الجزائر تقاسي ويلات حتى زماننا هذا، إلا أن الحيز الذي حدد لهذا الموضوع يحد من القدرة على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن ظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في كامل الجزائر، بل وفي جزء منها، وعلى هذا الأساس كانت الأمثلة عن الاستيطان تخص جهات دون أخرى.

فمع قدوم الفينيقيين والقرطاجيين شهدت البلاد نهضة زراعية في مجالي التشجير والبستنة، وحضيت زراعة الكروم والزيتون برعاية خاصة إلى جانب منتجات أخرى كالتين واللوز والرمضان.

وتعرض القرطاجي «ماغون» (MAGON) في مؤلفه: «كتاب الزراعة» (Ouvrage d'Agronomie) لممارسة الفلاحين لعمليات التطعيم (Greffage)، وتقليم الأشجار، وتنويع المحاصيل وفق نوعية التربة والمناخ.

ومن ضمن المناطق التي حضيت باهتمام الرومان - على سبيل المثال - في غرب البلاد تذكر سهل سيدي بلعباس، وهضاب تيارت والشرسوف والأراضي المحصورة بين عين شوشنت وسيدي بلعباس.

وخلال العهد الروماني شهد إنتاج الحبوب والزيتون تطور ملحوظا بينما تراجع إنتاج الكروم.

وأثناء مرور الوندال بالجزائر شهدت الزراعة تدهورا، إلا أن الإدارة البيزنطية استعادت للجزائر نشاطها الزراعي باستصلاح قنوات الري التي تعرضت للتخريب من قبل الوندال، وضلت الحبوب حتى القرن العاشر الميلادي تشكل المورد الزراعي الأساسي للسكان، كما أنه مع حلول هذا القرن سيشهد غرب البلاد زراعة القطن وقصب السكر والتوت والكتان.

وفيما بين القرنين 15 و 16 الميلاديين على حد زعم إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، شهدت الزراعة انهيارا بسبب الحروب المتتالية بين البربر والعرب⁽¹⁾.

ومع بداية القرن 16م (1512) أبدى الكاردينال «خسيمينيس» (XIMENES) رغبة في إنشاء مستعمرة زراعية

(1) - Le département d'Oran et son conseil général. 1830 - 1930, P 202.

إسبانية في ضواحي وهران، أي أنه قبل غزو فرنسا للجزائر بإزيد من ثلاثة قرون عندما كان الإسبان يقرضون سلطتهم على إقليم وهران، كان يرمي في الجزائر أشياء أخرى غير الغزو العسكري، حيث يلاحظ أن مفهوم لاحتلال الجزائر ولتهدتها وفرض السلم بها لم يكن يختلف عن مفهوم الجنرال «بيجو» - كما سنرى لاحقاً - وهذا على الرغم من انتهاء كل منهما إلى فترة تاريخية وحضارة تختلف عن الأخرى، كما أن أحدهما كان قسيساً إسبانياً، والثاني كان عسكرياً فرنسياً، أي أن عدم انتمائهما إلى نفس المرحلة التاريخية، ونفس البلد ونفس الحضارة لم يمنع من تطابق وجهة نظرهما.

كان «خسبيني» يلجأ بغزو فعلي وحقيقي للجزائر من طرفه أفكولون، وكان يزيد من الحكومة الإسبانية أن تساعد الإسبان الراغبين في الاستيطان بإقليم وهران، وتمنحهم حصصاً بأن توزع عليهم أراضي خصبة يزرعونها ويستقرون بها، فاقترح على حكومت أن تواجه المقاومين الجزائريين بإنشاء مؤسسات عسكرية تدعى داخل البلاد أي أنه كان يفكر في إنشاء مستعمرات زراعية عسكرية شبيهة بتلك الامتيازات الأرضية التي تم منحها لفرسان جزيرة رودس من استندت لهم مهمة - مزدوجة - ضمان حرية

الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وغزو كامل إفريقيا ومد نفوذ الإسبان إليها⁽¹⁾.

ويظهر أن الكرونيال الفرنسي «لا فيجيريه» (LAVIGERIE) قد نشأ خطة خسبيني وسار على هديها، إذ أنشأ في الجزائر جمعية دينية مسلحة (رهبانية عسكرية) تعمل على الاحتلال المنهجي للأقاليم الصحراوية، ولا مانع أن نذكر بأن الرومان كانوا هم السابقين إلى إنشاء المستوطنات الزراعية العسكرية في الجزائر، وذلك بإقرار قدماء الجند أو المعمرين الإيطاليين الذين انتزع «أوغسطس»⁽²⁾ ممتلكاتهم، كما أن توزيغ «أوغسطس» و«تياريوس» أراضي لإقرار النازحين من إيطاليا بمن أفلسوا جراء الأزمة الفلاحية أمراً لا تبرره أية ضرورة عسكرية⁽³⁾.

وفي محاولة لهم للكشف عن ظروف الاستيطان الفرنسي، وعن أسبابه ونتائجه، عمد بعض المؤرخين⁽⁴⁾ تصنيفه إلى استيطان رسمي واستيطان حر⁽⁵⁾، بينما تناوله آخرون وفق تطوره التدريجي

(1) - Capitaine FROELICHER. *Trois colonisateurs* (Bugeaud, Faidherbe, Gallieni) Paris (S.D.), pp. 33-43.

(2) - شارل أندري جوليان. تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشيرين سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 216.

(3) - نفسه، ص 217، (بتصرف).

(4) - Arthur GIRAULT. Op.cit, pp. 388 - 407.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول الاستيطان الرسمي والحر تراجع C.A.O.M.

Serie: M, S:serie: IM et 2 M.

في الزمان والمكان⁽¹⁾، إلا أنه يبقى من المتعذر، في الواقع الفصل بين شكلتي الاستيطان الفرنسي في الجزائر لأن لهما وجوههما واحد، أي لهما وجهان لعملة واحدة. والشعب الجزائري في مواجهة لظاهرة الاستيطان لم يفرق بين هذا وذاك.

وسوف تكشف لنا الصفحات الآتية عن هوية الإستعمار الفرنسي في الجزائر وعن طابعه، وتبين لنا حرص فرنسا منذ الساعات الأولى لاحتلالها الجزائر عن إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية بانتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى الطرق والوسائل، وتوطين مهاجرين فرنسيين وأوربيين بها، إدراكا منها بأن الأرض هي العنصر الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعها الإستيطاني، ولأن إستقرار الكولون في الأرض وارتباطهم بها كوطن ومصدر للرزق هو السيل الوحيد لتحقيق الاستيطان.

ويبلغ القارئ الكريم أن الشعب الجزائري خلافا لشعوب المستعمرات الأخرى، قد قاوم استعمارا في غاية الخطورة بحكم أن فرنسا جعلت من الجزائر مستعمرة استغلالية واستيطانية.

فإن كانت كلبدوتيا الجديدة، مثلا، مستعمرة استيطانية، (Colonie de peuplement)، والسنغال والهند الصينية مستعمرة استغلالية (Colonie d'exploitation)، فعلى

(1)

Jean DESPOIS, L'Afrique blanche, T. 1er, 1ère édition Paris, P.U.F. 1964 pp. 356 - 363.

العكس من ذلك، فإن الجزائر لا اعتبارها بهذا مناسبا لجمع فيها شروط التأقلم، ولا اعتبارها تحتوي قلة من السكان، وبها أراضي قابلة للاستغلال فهي تعد مستعمرة استيطانية واستغلالية أحضرت لكل أنواع الاستعمار والمسخ

وخلافنا للمستعمرات الاستيطانية التي احصرم فيها المستعمر ممتلكات السكان الأصليين كما حدث مع «فيدارب» (FAIDHERBE) في السنغال (1856-1861) ثم (1863-1865) و«غالييني» (GALLIENI) في مدغشقر (1896-1905)، فإن الجنرال «بيجو» على العكس منها اقترح إنشاء قري محصنة بحتلها الكولون العسكريون المشكلون من المجندين الذين تم تسريحهم، أو أنهموا خدمتهم العسكرية؛ وبهذا الشكل أصبح لفرنسا مستعمرات يستوطنها عسكريون مزارعون (Soldats) يهتمون بالزراعة ويعملون السلاح عند الضرورة، كدفع الغارات التي تشنها القبائل - الغير خاضعة - وحماية مؤسسات الكولون المدنيين، وإنشاء الميليشيات⁽¹⁾.

واشترط بيجو لتحويل الجزائر إلى مستوطنة استغلالية وجود مستوطنين محاربين متعودين على العمل في الحقول الزراعية، وقد صرح في إحدى خطبه سنة 1847 قائلا «حيث ما توجد مياه

(1) - Capitaine FROELIC HER, op. cit, p. 43.

علاقة الكولون المهاجرين بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات

قبل أن تثبت على فكرة الاستقرار النهائي في الجزائر
عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى دراسة طبيعة البلاد
الجزائرية، والتعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية
لشعبها.

أما الاستيطان الذي شكل المرحلة الثانية للحملة الفرنسية
في الجزائر فقد حكمته المصالح السياسية والوطنية لفرنسا⁽¹⁾، ومن
هنا بدا لإدارة الاحتلال أن يجهود الأفراد لوحده غير كافي
لإرساء قاعدة استيطانية في الجزائر، وعليه استولى الحكومة
الفرنسية هذه العملية لاعتبارها قضية وطنية كبرى.

كيف تتصرف الحكومة الفرنسية إزاء هذه القضية؟ إن الحل
وجدته في توطين كولون في الجزائر ممن يعترفون الزراعة.

وهي تسعى لتحقيق هذا الغرض، اعتبرت فرنسا نفسها لا
تقوض حربا ضد الإنسان الجزائري فحسب، وإنما حربا ضد
أرض بائرة وموحشة (terre inculte et barbare) وتربة مستعصية
(Sol rebelle) وطبيعة معادية (une nature ennemie)، وتحقيا للنصر

مسلح، والأراضي خصبة في تلمسان وفي معسكر يجب توطين
والقضاء الكولون فيها دون حاجة للتحقق من ممتلكاتها، وتوزيعها
عليهم بصفة ملكيات⁽¹⁾.

وتأكيد يجز على توطين كولون مسلحين في تلمسان وفي
معسكر بالغات له أكثر من دلالة، فالمدينتان تشتهران بطابعهما
الغلاحي ويجودا أرضيهما ووفرة المياه بهما، وكذلك لأنهما من
الجزائر الداخلية التي سقت إلى الولاء للأمير عبد القادر،
وقالمتا الاحتلال الفرنسي.

وقد اتضح بيجو عن عقيدته في الاستيلاء على الأراضي
الزراعية بالقوة منذ عام 1840، ولا ندري إن كان قد درس
الخطة التي سار عليها الرومان في احتلالهم للجزائر، وكذلك
الخطة التي تبنها الكردينال حسيبينس، لأن كلاهما كان يرغب
في توطين عسكريين مزارعين بالمستعمرة الجزائرية.

(1) - Marc FERRO: «La république a trahi ses valeurs» in les collections de
Histoire, n° 11, Paris 2001, p 8.

(1) «Partout où il y aura de bonnes eaux et des terres fertiles à Tlemcen,
à Mascara, il faut placer des colons sans s'informer à qui appartiennent les
terres. Il faut les leur distribuer en toute propriété» (ibid).

في هذه الحرب، عليها أن تعد رزق من الأموال، وتجنّد الرجال،
وعكذا بدأ التفكير بجدية في الخطة المنهجية التي تنتهي بها إلى
تحقيق الاستيطان. وبطبيعة الحال وجدت الحل في الهجرة الطوعية
وفي إجراء التجارب الزراعية على اعتبار أن الاستغلال الزراعي
لأرض الجزائر هو البداية الفعلية لاحتلالها.

ولما كان الكولون المهاجرون يسدون نخوفا من المغامرة
بأنفسهم في أرض قد لا توفر لهم العيش، فإن الدولة الفرنسية
استخدمت الحيلة وتصرفت بذلك ومكر، فهيأت لهم الأرض
الزراعية ومنحتهم تسهيلات، فكانت أولى محطاتهم الزراعية
شرشال وبوفاريك⁽¹⁾.

وسوف نكشف لنا الممارسات الاستعمارية بأن فرنسا
وضعت نصب أعينها منذ بداية الاحتلال مسألة الإستلاء على
الأرض الزراعية كجزء من مخططاتها الهادفة إلى توطين فرنسيين
وأوروبيين في الجزائر، وعلى هذا الأساس كان لابد لها من
توفير المساحات الأرضية الكافية لاستيعاب المهاجرين وتأمين
مصادر العيش لهم.

والأوراق المالية تبين لنا أن تكريس فرنسا للاستيلاء على
الأرض كان واحدا من أبرز أهدافها، ولهذا لم تتورع عن شنّ

(1) - Eugène BURET. Question d'Afrique. Paris. 1842, p 223

حروب من أجل سلب الأراضي الجزائرية والاستيلاء عليها كما
إنها ستعتمد إلى تهجير أصحابها الشرعيين منها، وهو الأمر الذي
تصلى له المجتمع الجزائري.

فخلال العشر سنوات التي أعقبت نزول القوات الفرنسية في
الجزائر (1830-1840)، وبينما كانت فرنسا في حالة ترقدة بين
الاحتلال المحدود ببعض الموانئ ومواصلة الحرب لاحتلال كامل
البلاد، اتخذ الاستيلاء على الأراضي الجزائرية شكلا فوضويا
اقتصر مجاله الجغرافي على ساحل الجزائر العاصمة ونتيجة.

وإن كان جزء من الأراضي الجزائرية خلال هذه الفترة قد
تم الاستيلاء عليه نتيجة المضاربة ولما قام به الراسماليون
الفرنسيون والموظفون والضباط من ممارسة للمتاجرة بالأراضي
التي تخلّى عنها أصحابها أو تم اغتصابها بالقوة، فإن الجنرال
«كلوزيل» موازاة لذلك قد تمكن من الاستيلاء على أراضي
زراعية لصالحه، وشجع في آن واحد الهجرة الفرنسية والأوروبية
إلى الجزائر تمهيدا للاستيطان.

فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى عام
1840، فإن هذه السنوات العشر الأولى من عصر الاحتلال
الفرنسي للجزائر قد شهدت حلول مغامرين وأرياب أموال بسهل

وعلى بعد شعاعي كيلومترات من الجزائر حيث توجد
ممتلكات البابك فان «فوارول» (VOIROL) قد أنشأ سنة 1834
مستوطنة أورونية.

وفي سنة 1835 منحت مساحات أرضية تقدر بـ 4.000 هكتار
للأجن من بولندا يدعى «مير ميرسكي» (Mir MIRSKI) تحولت في
سنة 1837 إلى إحدى الشركات⁽¹⁾.

أما الدوق «دي روفيفو» (Duc de ROVIGO) فقد تساهل في
رسالة بعث بنسخة منها إلى وزير الحربية ونسخة ثانية إلى رئيس
المجلس في سنة 1832 قائلا: «كيف لا يمكننا أن نستعمر بلدا لا يبعد عنا
سرى بـ 150 فرسخا⁽²⁾، وهو ذو قابلية مجهزة لدينا، وبماكاننا أن
نقل إليه مليون عائلة فرنسية من دون أن نجرّد أحدا من سكانه»⁽³⁾.

ونفس الفكرة حملها من بعده يجو الذي كان أحد المبادرين
الأوائل بفكرة الاستيطان الرسمي، وأيضا المهتم بشكل الاستيطان
العسكري⁽⁴⁾.

ومن بعد يجو مترتب التطورات الأولى للاستيطان
الأوروبي في الجزائر باسم الكونت «غيو» (GUYOT) الذي كان من

نتيجة وغسواحي الجزائر العاصمة جاءوا من فرنسا وإسبانيا
وطالبيا والمطاط استعادوا جميعا من أراضي زراعية⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي
يعارضان فكرة الاستيطان الرسمي نزلت بالجزائر العاصمة سنة
1831 عائلات ألمانية وسويسرية كان من المقروض أن تنزل بها
شركة النقل العاجزة بالأرض الأمريكية.

وكان المارشال «كلوزيل» من بين الحكام العسكريين
الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن
طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية، ولهذا الغرض أنشأ مركز
بوفريك الاستيطاني سنة 1835، وبإذن منه أيضا أنشئت سنة
1830 أول ضيعة نموذجية من قبل شركة غير مسماة (anonyme)
استفادت من 1.000 هكتار من الأراضي الزراعية من تلك التي
كانت ملكا لحسان باشا⁽²⁾ تقع جنوب غرب معبر قسنطينة⁽³⁾.

(1) Ibid, p 289

(2) - (الفرسخ - L. 1000) يساوي 03 أميال، أو 5.56 كلم (مثلا طول الساحل
الجزائري: 215,82 فرسخا)

(3) - Gabriel ESQUER, Correspondance du Duc de ROVIGO. T1, Alger,
1914, p 210

(4) Jean DESPOIS, op. cit, p 336

(1) - Jean DESPOIS, op.cit, p356

(2) - حسان باشا هو من غير الذين حكم قبلاو (الجزائر) فيما بين (1544-1552)
ثم (1557-1567)

(3) Georges YVER, Correspondance du maréchal VALEB, Paris, 1900, p
190.

نص الاستيطان الرسمي المدني (أي الاستيطان الذي يخضع لرقابة الدولة).

وجعل «غير» من القرى الاستيطانية التي تتكفل الدولة بمختلف بناتها القاعدية (تسوية التربة - شق الطرق وإصلاحها، بناء المسالك ... ومن التنازل للكونلون عن قطع أرضية زراعية - مجازا - ومنعهم عفوذا للملكية أساسا لتوطينهم في الجزائر.

وبالتفعل منحت القطع الأرضية الزراعية المحيطة بالقرى الاستيطانية الناشئة مجازا للكونلون لبناء مساكنهم.

وفي 18 أبريل 1841 صدر قرار إداري⁽¹⁾ يتضمن 15 مادة تفنن العلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير أو تحرير هذه العلاقة، حيث نصت المادة 01 و 02 منه على أن تخضع عملية إنشاء المستوطنات في الجزائر وإسكان فرنسيين أو أوروبيين بها لشروط وقرينات إدارية منها: الموافقة الإلزامية للحاكم العام للجزائر على المساحة الأرضية المحتمل إنشاء مركز استيطاني بها، بحيث يتدخل الحاكم العام في عملية ضبط الشروط المطلوبة لخلق المستوطنات بتحديد أمكتها وحصر محيطها، وتقدير عدد المهاجرين إليها، وكذا تحديد مساحات الأراضي الزراعية المحتمل توزيعها على المستوطنين الأوائل (المادة 01) أما المادة

(1) - C.A.O.M. Arrêté du 18/04/1841, TSFFA, 1841

الثانية فقد نصت على وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات في مجلس إداري، وذلك بعد استيلاءه نصيبا دقيقا للمستوطنة المراد خلقها مصحوبا بتقرير مفصل يشرح المسائل التالية:

- المساحة الإجمالية للقرية أو المستوطنة، وكذلك مساحة الأراضي الزراعية التابعة لها.

- الطرق والمسالك والمواصلات الأخرى.

- المباني السكنية الخاصة والعامة التي تاري مختلف المصالح العسكرية والمدنية والمالية.

أما المادة 05 فقد نصت على وجوب مصادرة الأراضي الخاصة والعامة من أجل الصالح العام؛ بينما المادة 15 فقد فرضت على الكولون المدينين الراغبين في الحصول على قطع أرضية زراعية - ممن يقطنون قرى استيطانية أو قرى زراعية - أن يتقدموا بطلباتهم مباشرة إلى الحاكم العام للجزائر، أو بواسطة حكام المقاطعات (Préfets) على أن تصحب طلباتهم بملف إداري حول الحالة المدنية، والصحية، والمهنية، والسن، وعدد أفراد العائلة وعمر كل طفل، ومقدار الدخل المالي (على الأقل ما يضمن له العيش ولعائلته، وصيانة مؤسسته الزراعية، في انتظار الغلة الزراعية الأولى)؛ وقد قدرت السلطة الإدارية الاستعمارية هذا المبلغ بـ 1.200 حتى 1.500 فرنك للعائلة الواحدة عند حصولها على المساحة الزراعية.

ونقلت وزارة الحربية الفرنسية بقلعهم مجاناً من ميناء
مرسيليا إلى طولون إلى الجزائر، وأثر وصولهم إلى المستوطنة السبع
ثم قطعة أرضية للبناء وقطعة أرضية ثانية للفلاحة، وتقدم لهم
قنوات ومواد للبناء في شكل قروض تقدر بـ 300 حتى 600
فرنك لبناء مساكنهم⁽¹⁾

وتم لفرنسا قبل مغادرة يججو للجزائر في سنة 1847 أن
أنشأت واحدا وستين قرية استيطانية، ومع أن الاستيطان الحر لقي
معارضة من قبل الجزائر يججو إلا أنه تطور هو الآخر لكن بشكل
بطيء⁽²⁾

أما يوم 25 ديسمبر 1847 الذي سلم فيه الأمير عبد القادر
سيفه للجزائر لأمور يسار الذي كان يرافقه على متن السفينة التي
كانت تقله وعائلته ورفاقه إلى «تولون» فقد اعتبره الكولون بداية
للاحتلال والاستقرار النهائي في الجزائر⁽³⁾

وتقبذا لبرنامج الاستعماري بنى الاحتلال الفرنسي
خطك النهائية على فرضية اغتصاب الأراضي : وتحقيقا لهذا
الفرضي مصدر سلسلة من المراسيم الملكية تنص جميعها على

(1) - C.A.O.M., Arrêté du 18.04.1841, TSEFA, 1841.

- ينظر المحقق: نفس قرار 18 أبريل 1841

(2) Jean DESPOIS, op. cit., p. 157.

(3) Charles-Henri CHURCHILL, La vie d'Abdelkader, Alger, S.N.E.D., 1971, p. 276.

مصادرة وحجز المزيد من الأراضي، كان أولها مرسوم 24
مارس 1843 الذي قرر الاستيلاء على أراضي الخيوس و
إملاك البايك التي سبق لقرار 07 ديسمبر 1840 الصادر من
الجنرال القائد الأعلى لقوات الاحتلال أن أعطها للأهالي
للعامة (الدومين)⁽¹⁾

وبينما رافقت العمليات الحربية التي انطلقت في 1839
إجراءات تقضي بحجز ممتلكات الجزائريين الفارين أو المهاجرين.
كانت بالتوازي تجرى عمليات لاغتصاب جزئي أو كلي لأراضي
القبائل التي حملت السلاح ضد فرنسا.

وعلى الرغم من إنشاء مجلس للمنازعات سنة 1846 كلف
بالتحقيق في الممتلكات، إلا أن هذا المجلس منح الحصص للكولون
على حساب الأهالي.

وقبل مغادرته للجزائر في نهاية عام 1847 ترك يججو وراءه
110.000 أوروبي من بينهم 47.000 من أصل فرنسي، و
15.000 من ضمن المجموع يقطنون الأرياف⁽²⁾

وإن كانت الأقلية الأوربية في الجزائر قد استقبلت الإعلان
عن الجمهورية الثانية (1848) بكل فرح وسرور إلا أن هذه

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton IN 5

(2) Bernard DROZ «Algérie: main basse sur les terres» in les Collections de l'histoire n° 11, Boulogne cedex France 2001, page: 52.

الأخيرة لم تلب وضمنها في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر، حيث قررت المقترحات التي تقدم بها الكولون بالرفض من قبل المجلس التشريعي.

وفي 16 جوان 1851 أصدر الحاكم العام للجزائر مرسوما يعلن فيه أن الدولة لها الحق فقط في الاستئثار بكامل الممتلكات الغنية في الجزائر غنا منه أنه اتخذ للدولة المستعمرة موقعا وسطا بين احتياجات الفلاحين الجزائريين ومطالب الكولون، ونسي أن هذا المرسوم كان بمثابة نقطة البداية لإعلان حرب مفتوحة ضد الفلاحين الجزائريين المعارضين للقانون الغابي الذي عمل على طردهم وتفرغهم.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن تزايد الهجرة وتوسع الاستيطان يورثنا حتما وبالضرورة إلى الإشارة إلى المراكز التي أنشئت لشرطين هؤلاء المهاجرين.

فمع أن المدة المحصورة من 1847-1852 لم يكن فيها عمق الأراضي الزراعية المحيطة بوهران يتجاوز 08 حتى 12 كيلومتر إلا أن إدارة الاحتلال قد قررت إقامة 16 مركز استيطان بها⁽¹⁾.

(1) - المراكز الاستيطانية المعنية هي على التوالي: السنية، سيدي الشامي، القهوم، (S^e Leonie) أرزيو، الجليسة، الكرمة، (Valmy)، مسرفين، يوسف، بنو الجيرة، (Arcole)، عين الترك، بونابلي، البريق، (Mangin) حاسي بونيف، حاسي عامر، (Fleuras)، حاسي بن عيق، فليل (Sa Cloud)، من الشية (Danceme). ينظر: (Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 - 1930, Oran, 1930, p 211).

وقد ارتبط استقرار المستوطنين بهيئة المراكز بتوزيع أراضي زراعية على الكولون الجديد وتوفر المياه لهم عن طريق حفر الآبار أو جلبها إليهم من جهات أخرى كما هو الحال مع مركز أرزيو الجديد الذي استفاد من مياه القهوم (S^e Leonie)، وما النجاح الذي حققته زراعة التبغ في سواحي أرزيو لدليل آخر على جودة هذه الأراضي وهو الأمر الذي زاد من رغبة الكولون في الاستقرار بها بل أكثر من ذلك، أجبروا بها تجارب زراعية أخرى كالقطن مثلا.

وبدائرة مستغام التي تتميز بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها أنشئت مستوطنة «Salamandre» الزراعية عام 1848 وغرست بها أشجار غابية تغطي مساحة 45 هكتار.

وفي نفس السنة (1948) ألحقت مزغران والورعة وكريسئل بمستغام، وأنشئت بها مراكز استيطانية زراعية جديدة منها: خير الدين (Tounin) وعين نادلس، وسوق المشو، وعين سيدي الشريق، وحاسي ماماش (Rivoli).

أما مركز سيديا الذي تعود نشأته إلى عام 1846 فقد نزل به مهاجرون بروسيون⁽¹⁾.

(1) - Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 - 1930, Oran, 1930, p 215.

وخلال العهد الإمبراطوري الثاني (1852-1870) حظي
الاستيطان الرسمي وأجر بدعم أراندون (RANDON) الحاكم
العام للجزائر (1852-1858) حيث مكنت اللجان الخاصة
بمسوية الصفقات - والمؤلفة من إداريين مدنيين - الكولون من
الحصول على الأراضي الضرورية لإنشاء مستعمراتهم الزراعية،
الأمر الذي أدى بزيادة الاحتلال أن تقتطع للكولون 2.652
هكتارا من ضمن مساحة تقدر بـ 4066 هكتارا في البلدة جنوب
ميجنة والإبقاء على 1414 هكتارا كان يجري النزاع حولها
لصالح الفلاحين الجزائريين⁽¹⁾.

وللعلم فقد كلف الاستيطان الرسمي الجزائريين في عهد
نابليون III (1852-1870) خسارة 500.000 هكتار من
الأراضي انتقلت إلى الكولون.

ومع أن القليل من رجال السياسة المبعدين والمنفيين كان
يمارس النشاط الزراعي، إلا أن أكثر العائلات المناهضة للحكم
الإمبراطوري والتي سلكت طريق البحر لتستقر في الجزائر، فإنها
تجرد وحوّلها الجزائر قد أنشأت ملكيات زراعية كبرى، لاسيما
في ضواحي مدينة مكيكة.

وخارج بلاد القبائل - التي تم إخضاعها فيما بين 1850-
1857 فإن عمليات الحشد والتجميع (La pratique du

(1) Bernard DROZ, Op. cit. p. 53.

cautionnement) قد مست خلال عهد الإمبراطورية الثانية جميع
التراب الجزائري بدرجات متفاوتة.

ففي إقليم قسنطينة أوصى «زويصل» (ZOUVEL) عامل
العمالة بالإبقاء على الربع من الأراضي الزراعية أو على الأكثر
نصف المجال الذي منحوتهم للجزائريين⁽²⁾.

وهو الأمر الذي يعطي فكرة صحيحة عن شناعة الأراضي
الفلاحية التي تم اقتطاعها من الجزائريين.

وفي إقليم الجزائر الأوسط اقتطع من إحدى القبائل في سهل
الشلف 12.000 هكتار من ضمن 39.000 هكتارا، وقبيلة
أخرى تجاور الخميس (Affreville) لم تبق لها إدارة الاحتلال
سوى 4.000 هكتار، من ضمن 8.900 هكتارا⁽²⁾.

وهكذا يكون إقليم الشرق الجزائري الذي تزداد به الكثافة
السكانية (نصف سكان الجزائر) قد تحمل العبء الأكبر
لعمليات الحشد والتجميع ففي ناحية قالمة فقدت ثلاثة قبائل من
40٪ حتى 50٪ من مجموع أراضيها، وقبيلة أخرى 85٪، بينما
لم يبق للقبائل المجاورة لعزابة (Jemmapes) سوى الخمسين
(2/5).

(1) - Ibid. p. 53.

(2) - Bernard DROZ, Op. cit. p. 53.

فعلى الرغم من عدم التعرف بوجه التحديد على أسماء القبائل التي تم تحريرها من أراضيها إلا أنه يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره أن عمليات الحشد والتجميع قد شكلت أحد العوامل الأكثر ملاحظة على الجزائريين، لأن هذه السياسة اقتلعتهم من أراضيهم ونبتهم في أراضي جدياء (Sterile) حصوية أو جبلية، وقد شهد ضباط المكاتب العربية بأنفسهم على مساوئ عمليات التجميع وحشد القبائل وتركيزها على أنها ساهمت في إتهيار المستوى المعيشي لسدى القبائل، وقضت على روابط الصلة التقليدية فيما بين أفراد القبيلة⁽¹⁾.

وأمام احتجاجات الجزائريين التي بلغت نابليون III، أقدم هذا الأخير على التخفيف من أعبالهم بالتراجع عن سياسته، فاستدعى لهذا الغرض شخصيتين مقربتين إلى العرب هما: العقيد «الاباسي» (APASSET) الذي أجرى معه مقابلة حاسمة في «فيشي» يوم 27 جويلية 1862، والإشرافي السان سيموني إسماعيل عربان عضو المجلس الأعلى للجزائر والمشهور بتأليفه لكراسين أولهما: «الجزائر من أجل الجزائريين» (L'Algérie pour les Algériens) وثانيهما: «الفلاح الحقيقي للجزائر هو الجزائري» (Le vrai Paysan de l'Algérie).

(1) - Ibid.

ce'est l'Algérien وتناقش معهما حول مستقبل فرنسا في الجزائر. وخلصت المناقشة إلى أن مستقبل فرنسا في الجزائر مرهون بنشاط الصناعة والتجارة فيها.

وفي الرسالة التي بعثت بها إلى المارشال «بيليسي» (PELISSIER) بتاريخ 06 فبراير 1863، كشف الإمبراطور الفرنسي عن نيته قائلا بأن «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما هي مملكة عربية للجزائريين فيها الحق في الحماية وفق نظام يكفل لهم المساواة».

واعتراقا منه باتساع عمليات اغتصاب الأراضي من الجزائريين أعطى الإمبراطور أمرا بالتوقف عن سياسة الحشد والتمركز (Cantonnement)، وهذا الاتجاه سيكشف عنه صدور القرار المشيخي في 22 أبريل 1863 الذي أقر الملكية الفردية للقبائل، وفق القانون العفاري لـ 1851، وضمن لها حقها في أراضي الملك وأراضي العرش، وإرضاء للكولون وانقاء لإشارة الصراع معهم رفع التهمة عن الذين سبق لهم أن اقتطعوا أراضي من ممتلكات الفلاحين الجزائريين.

ومن جهة أخرى اتخذ القرار المشيخي إجراءات تمنع حصصا للفلاحين الجزائريين وللکولون في آن واحد تتمثل في إمكانية الحصول على ملكيات فردية؛ وتسهيلا لعمليات انتقال الأراضي

من الجزائريين إلى الكولون أسست لجان إدارية مهمتها تحديد أراضي القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير، إلا أن هذه الكولون الفرنسيين للإمبراطور، وعدم رضا اللجان المكلفة

بتحديد الملكيات عن سياسة - وهذا على الرغم من زيارته للجزائر في ربيع 1865 وإعطائه تعليمات صارمة فيما يخص تطبيق القرار المئبخي (1863) - أعطى انطباعاً بأن التنازل عن الأراضي لجانب الكولون سيوقف عملية الاستيطان، ودفع باللجان الإدارية - المؤلفة من موظفين معادين لسياسة الإمبراطور في الجزائر - إلى الاستمرار في سياسة حشد الفلاحين الجزائريين وتوطينهم

وفي عام 1864 حلت عملية بيع الأراضي محل الامتيازات العثمانية، كما أن فكرة نابليون III حول «الملكية العربية» وحول حرية النشاط الاقتصادي منحت بعد سنة 1860 للاستيطان الحر حصاً على حساب الاستيطان الرسمي

وفي ظل هذه الحرية تمكن الرأسماليون -الذين أثروا عقب التطور الصناعي والتجاري الذي شهدته فرنسا -من الحصول على ممتلكات أوروبية شاسعة في سهول متيجة، وعناية، ووهران، وحول سطيف وفستطية، إلا أنه على الرغم من إنشاء الدولة الفرنسية لواحد وعشرين قرية استيطانية جديدة فيما بين 1861-1870 فإنها تنازلت للشركات الكبرى عن مسألة رعاية الأراضي

الزراعية في الجزائر وتعتبرها، ومن الأمثلة على ذلك منحها للشركة الجنوبية 20.000 هكتار في ضواحي سطيف⁽¹⁾

وفي سنة 1863 تمكنت شركة بحيرة والقطع S^m de l'habitat et de la culture من الحصول على 25.000 هكتار، أما الشركة العامة الجزائرية فقد حصلت على 100.000 هكتار في شرق فستطية، وفي حين أنشقت شركة بحيرة والقطع لجان الشريكين الآخرين (الشركة الجنوبية، والشركة العامة الجزائرية) لم تتمكن من قطع التزاماتها فيما يخص التعمير، ولم تحصل سوى على نتائج اقتصادية⁽²⁾

وخلال سنتي 1862-1863 تنازلت إدارة الاحتلال عن 160.000 هكتار من الأراضي الغاية لتلاقي مؤسسة⁽³⁾

كما أنه من ضمن سبعة ملايين هكتار تم إحضارها فيما بين 1863-1870 سلم أزيد من الثلث (1/3) لقطاع الدولة على أنه ملكاً للبلديات بعد أن اقتطع من أراضي الجزائريين، الأمر الذي سمح للكولون وللشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية والغاية.

(1) - Jean DUSPOIS, Op. cit. p. 358.

(2) - Ibid.

(3) - Ibid.

وهكذا لم تمنح ميادة الإمبراطور الكولون من الاستمرار في
تجريد الجزائريين

وفي آخر هذه الفترة لا يسعنا إلا أن نقول أن فترة 1830-
1870 كانت غنية بالتجارب الاستيطانية، إذ تميزت بتدفق المزيد
من المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين على الجزائر كما تشير إليه
السيجلات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم بالهجرة إلى الجزائر (1)
وكذا بناء عشرات من القرى الاستعمارية في سهول وهران
والجزائر، وسكيكدة، وعنابة، وبوادي الشلف، وضواحي سطيف.
ويعد المزيمة التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان سنة
1871 استأنف الاستيطان الرسمي نشاطه كما كان على عهد
بيجو، إلا أن الأمر تطلب في هذه المرة من الكولون توفير الحد
الأدنى من الثروات.

وكانت الأولوية في الاستفادة من قطع أراضي زراعية
بمساحة تقدر بـ 40 حتى 60 هكتارا للمهاجرين القادمين من
الأكراس واللورين.

ونتيجة إشراف إدارة الاحتلال في منح الأراضي التابعة
 للدولة، فإن معظم القرى الاستيطانية التي توسعت أو نشأت بعد

(1) - C.A.O.M. - Cartes 1830-1870 à 2000 (Registre d'immigration de
passagers pour l'Algérie)

عام 1871 من أجل توطيد المهاجرين الجدد كما أن من ضمن
الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين الجزائريين

ففي عمالة وهران لوحدها أنشأت سلطات الاحتلال
الفرنسي أو وسعت 120 قرية استيطانية فيما بين 1871-1899
وذلك من ضمن مجموع 203 قرية نشأت أو توسعت فيما بين 1841-
1899 من بينها 17 قرية في دائرة معسكر لوحدها.

وللعلم فإن العائلات المهاجرة كانت عند نزولها في أماكن
استقبالها تستفيد من قطع أرضية للبناء وأخرى للزراعة.

المراكز الاستيطانية شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه

شكلت المراكز الاستيطانية تربة خصبة لنمو النباتات السامة
لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وشرطا مسبقا لضمانه
وتأمينه.

ومن خلال مراجعة الجداول الإحصائية لقوائم المراكز
الاستيطانية الناشئة أو الموسعة، وفحصها، يمكن الوقوف على
الظاهرة الاستيطانية في الجزائر كحقيقة موجودة لا غبار عليها.

فهذه الجداول الإحصائية إلى جانب كونها تدلنا على منهجية الاستعمار الفرنسي في توزيعها جغرافيا، فهي تدلنا بمعلومات عن المد الاستيطاني، ومعاله التي لم تزول قائمة لحد الساعة، فهي تعتبر شاهدا حيا ليس فقط على الوجود الفرنسي في الجزائر وإنما على محاولة المستعمر الفرنسي ابتلاعها وضربها جغرافيا.

وفي سبيل التأكيد على هذه الظاهرة رأينا من المناسب عرض قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة والموسعة فيما بين 1830-1899 بمعالة وهران كنموذج.

عمالة وهران

قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة

(1) (1830-1900)

العدد	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أو التوسيع
1	مستغانم (الضاحية)	4.039	1841

(1) - Le département d'Oran et son conseil général 1830-1970 Oran, 1990 p. 230-235.

- Voir aussi: pierre poinard, L'Algérie l'œuvre Française, Paris: Editions Laffont, 1984, p. 401 (annexe).

- C.A.O.M.T.C.G.A. carton 1840

3	ثامسان (الضاحية)	1.778	1842
4	السانية (الضاحية)	635	1844
5	ميدى الشامي (الضاحية)	886	1845
6	مسنين (الضاحية)	13.499	1845
7	أرنزو (الضاحية)	6.274	1845
8	مين (الضاحية)	12.542	1845
9	مرسى الكبير - سان أندري - تيلات كلونيد	-	-
10	سانت جورد	1.344	1846
11	مزرهان	1.310	1846
12	تيلات - تافراوي - الفصول	6.617	1846
13	سانت ليوني ومولاي مفهم	1.639	1846
14	مستغانم	3.169	1846
15	لمور (الغزوات)	2.221	1846
16	فالي (الكرمة)	6.000	1848
17	أركول (بئر الجير)	4.946	1848
18	سان كلو (قديلا) - مستوطنة زراعية	4.686	1848
19	كلير (ميدى من يقي) - مستوطنة زراعية	4.008	1848
20	مسنوخ - مستوطنة زراعية	1.326	1848
21	سان لو - بور أويول (بطيوة) - مرسى الحجاج - مستوطنة زراعية	1.550	1848
22	فلوريس (حسيان الطوال) - مستوطنة زراعية	1.426	1848
23	حاسي بن عقبة - مستوطنة زراعية	3.557	1848
24	سان لويس (زهانة) - مستوطنة زراعية	2.963	1848

1854	3.468	بيشبي (حياتة)	50
1854	1.868	بلكوت (عين بودينار)	51
1855	4.054	بوتشليس	52
1855	3.115	عين كيال والبريج	53
1856	2.287	برودون (ميدني براهم)	54
1856	3.208	سبدي حسن	55
1858	1.684	برومال (العامة)	56
1857	10.627	غليران	57
1858	15.522	بريقو ديسفيل وهجرة (الحملية)	58
1858	3.427	عين الأرياء	59
1858	3.337	ثيرة	60
1859	1.725	يلل	61
1859	3.000	ديوسالادو (المالغ)	62
1859	1.000	الراحتي (حاسي الغلة)	63
1859	1.050	عمي موسى	64
1862	17.253	مقطع دوز	65
1862	1.890	سعيدة	66
1863	1.993	باليس (ميدني خالد)	67
1863	4.470	لي ترامبل، زليفة، أومانة (ميدني حادوش)	68
1864	-	زمورة	69
1869	2.145	لامورسيار (أولاد ميمون)	70
1869	2.100	بون دي ليسار (بن سكران)	71
1870	3.901	عين كرمين	72
1870	5.990	ماجاننا (الحاية)	73
1870	1.253	باليكاو (تغيف)	74

1848	5.570	حاسي بن فرجة - مستوطنة زراعية	25
1848	2.048	حاسي بونيف - مستوطنة زراعية	26
1848	1.270	حاسي عامر - مستوطنة زراعية	27
1848	1.445	ماجلال (البرية) - مستوطنة زراعية	28
1848	1.600	رعولي (حاسي فاش) - مستوطنة زراعية	29
1848	1.900	عين تاللي - مستوطنة زراعية	30
1848	1.747	سوف لثيو - مستوطنة زراعية	31
1848	1.330	أوبو (اموسي) - مستوطنة زراعية	32
1848	1.980	عين بومسي - مستوطنة زراعية	33
1848	1.022	توبن (غير الدين) - مستوطنة زراعية	34
1849	2.568	نيجري - مستوطنة زراعية	35
1849	2.332	برايا - مستوطنة زراعية	36
1849	8.204	ميدني بلعاس (القاحية)	37
1850	2.624	عين الترك	38
1850	3.908	بوسفر	39
1850	3.549	سان تيري بمسكو (عصية)	40
1850	555	سان فيوليت (الامونية)	41
1850	1.283	مغصاف	42
1850	2.966	مضورة	43
1851	2.722	حابة	44
1851	1.890	بون دي شلف (ميدني بلعطار)	45
1851	1.295	عين ميدني للشريف	46
1851	1.159	عين قوشنت	47
1851	700	واد نطام	48
1851	1.424	بلاد توافية	49

1870	574	شارلي اسبدي علي بن يوسف	75
1871	2.418	جوليات	76
1871	2.082	سندس	77
1872	1.607	بني (دردق)	78
1872	600	دع تالاج	79
1872	1.309	تقالت	80
1872	348	تاري (تاري تي حاجلي)	81
1872	707	دايفار توسيع	82
1873	4.308	سالت ابي (جنيوفا)	83
1873	434	مين مكن	84
1873	1.027	تورق	85
1873	135	عقة واللاج	86
1873	528	مين فرة	87
1873	739	لوانكي (سبدي اميرا)	88
1873	1.284	موسكي (محتاج)	89
1873	1.239	كاسني (سبدي علي)	90
1873	897	عين وطين (عين تلك رمقاني)	91
1873	670	واد تاشة	92
1874	1.252	فوتولا	93
1874	532	كاسور اسبدي قلعة - ميمان	94
1874	2.130	مارسي لاقوب ومولاي ع ق امغيرفا	95
1874	3.262	شعبة النعم (La Heretere)	96
1874	3.455	حام بوججر	97
1874	516	ميرات	98
1874	893	فردحة	99

1874	1.996	سبدي علي	100
1875	757	سليم (مولاي سليمان)	101
1875	2.290	جان مرموز (بوهي)	102
1875	1.700	عين الحاجر	103
1875	916	تيفلاس (Mellinet)	104
1875	1.149	مارسة	105
1875	1.128	حجاز	106
1875	830	حادنة	107
1875	1.306	نوفيون (الغبري)	108
1875	383	سبدي الحسن - توسيع - (Détrie)	109
1876	2.109	اغلال	110
1876	2.227	سان لوسيان (زحانة)	111
1876	885	تافراوي	112
1876	497	بلاد تواحية	113
1877	1.840	صحورية	114
1877	3.362	عين كرمات - توسيع	115
1877	1.109	بودانس (بلعربي)	116
1877	909	طاية	117
1877	464	شاربي (مفتاح سبدي بويكر)	118
1878	637	بورخانبس - توسيع	119
1878	666	بوسوي (الضاية)	120
1878	1.052	فيري (واد الجمعة)	121
1878	1.126	بودانس (بلعربي) - توسيع	122
1878	1.194	طاية - توسيع	123
1878	467	شاربي (الكم 40) سبدي بويكر	124
1878	691	ويوخت	125

136	مختصر دواوين - توسيع عبد الملك ريضان	700	1878
137	في سيلو (Clinichan) المظفر	1 884	1878
138	تاريخ (الزمن)	2 031	1878
139	عين فارس	1 062	1878
140	موتيفيك (زمني)	1 979	1879
141	محمود	1 498	1879
142	نوري	1 451	1879
143	دور سالكو - توسيع	1 174	1879
144	بقلي (سورا) - توسيع	624	1879
145	عين قوس - توسيع	916	1879
146	ثيرة - توسيع	1 141	1879
147	تلاخ	3 519	1879
148	كيتنة	212	1879
149	عيني موسى - توسيع	891	1879
150	تروانارابو (ميتي بن جلد)	1 687	1880
151	جون كيان - توسيع	1 042	1880
152	بلار - توسيع	912	1880
153	الواحد (حاسي القطة) - توسيع	2 636	1880
154	طاية - توسيع	886	1880
155	المالك - توسيع	974	1880
156	حايكية	955	1881
157	حام بو حجر - توسيع	641	1881
158	ماجانكا (الحساكية) - توسيع	5 290	1882
159	مشرفة	3 596	1882
160	عين الصفراء	391	1882

151	بيدو (زمن المدة)	79	1883
152	(أوريس) لوفيك، فرطامة (أود الأنطال)	1 882	1884
153	محمود	2 923	1884
154	فرطامة - توسيع	386	1885
155	شعبة اللحم - توسيع	878	1885
156	ميتي خالد - توسيع	1 689	1885
157	لطار - توسيع	2 955	1885
158	بارماني (ميتي علي بوميتي) توسيع	2 578	1885
159	أفلو	225	1887
160	تلاخ - توسيع	840	1887
161	كاشرو (ميتي قادة) - توسيع	210	1887
162	العريشة	24	1888
163	بالات (ملاكو)	3 500	1888
164	تاسان (حاسي زهانة)	4 000	1889
165	شائري (ميتي بن يوب) - توسيع	534	1890
166	زمورة - توسيع	238	1890
167	غيار (عين الطلبة)	2 651	1890
168	دليبي (زروالة) - توسيع	763	1890
169	لاباسيت (ميتي طضر)	963	1890
170	بوني بود (بومهرة أحمد)	221	1890
171	بولي (تليوم)	4 914	1890
172	فرناكة	2 651	1891
173	حام بو حجر - توسيع	1 163	1891

184	901	تجربة (S'maoui) - توسيع	1891
175	131	عائبة حطية (Sous) - توسيع	1891
176	3.620	اللاويار (سيدي يوسف)	1891
177	2.903	تورجولي (دحوي)	1892
178	260	حافة - توسيع	1892
179	570	سيدو - توسيع	1893
180	687	فرقة - توسيع ثان	1894
181	758	الاشان (الطمر) - توسيع	1894
182	668	بارماني (سيدي علي يوسف)	1894
183	401	عين فنان - توسيع	1894
184	1.261	المالك - توسيع	1894
185	6.258	تورجول (سوق)	1894
186	1.208	فرقة - توسيع	1894
187	494	واد تافيا - توسيع	1895
188	2.206	تورجول (تاركة)	1895
189	395	سيدي غلام - ضيقات	1896
190	531	فيري (واد الجمعة) - توسيع	1896
191	245	شادي (مفتاح سيدي بوبكر) - توسيع	1896
192	1.651	بوقطب	1896
193	365	مندان - توسيع	1896
194	2.311	ماريسبي	1897
195	305	عين فارس - توسيع	1897
196	1.317	تورجول - توسيع	1897
197	5.335	ديكارث (عين يافوس)	1898

198	680	طاية - توسيع	1899
199	1.402	بودانس (المعري) - توسيع	1899
200	449	بوخانييس - توسيع	1899
201	584	لطار - توسيع	1899
202	584	بوسبي (القضاة) - توسيع	1899

وقد ترتب عن اتجاه فرنسا في الاستثمار في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية أو توسيعها لتكون قاعدة تؤمن المستقبل للكتلون في الجزائر تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر، حيث نزل على القطاع الوهراني خلال سنة 1878 مهاجرون من إسبانيا وجزر الباليار في كل من أغلال وسيدي دحو. كما سجل في هذه السنة قدوم 107 فرنسا و 1900 إسبانيا وبالياريا، أما دنوار يندو (راس الماء حاليا) فقد حل به 117 فرنسا و 1195 اجنيا⁽¹⁾.

ويلاحظ أن تدفق المهاجرين الأوروبيين على الجزائر خلال الفترة من 1860 إلى 1900 قد حول البلاد إلى مسرح استيطاني كثيف⁽²⁾.

(1) - Charles-Henri FAVROD, La Révolution Algérienne, Paris, 1959, p 21.

(2) - سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، ط 02، الجزائر. د.م.ج، ص 34.

أما العدد الإجمالي للأوربيين الذين تم ضم أن استوطنوا
الجزائر خلال الفترة المصنوعة بين 1836-1896 (60 سنة)
فيقدر بـ 578480 مستوطناً⁽²⁾.

الترويج للهجرة والاستيطان

تطلب تنفيذ الخطة الاستيطانية في الجزائر ترحيل مجموعات
بشرية من فرنسا إلى الجزائر. وقد وجدت فرنسا في تهجير
مواطنين فرنسيين إلى الجزائر وتثبيتهم بها حلاً للتخلص من
مشكلاتها الحضرية والمعدية، وذلك بفتح باب الهجرة والاستيطان
إلى الجزائر والترويج لهما وهذا ما حدث في سنة 1848 كما يظهر
على الجدول أدناه.

رقم	الإقلاع من باريس	الوصول إلى موسيليا	الإقلاع من موسيليا	اسم الباشورة
01	1848.10.08	1848.10.21	1848.10.22	L'Albatros
02	1848.10.15	1848.10.29	1848.10.30	Le Cacique
03	1848.10.19	1848.11.22	?	Le Magellan
04	1848.10.22	1848.11.04	?	Le Montezuma
05	1848.10.26	1848.11.09	?	L'Albatros
06	1848.10.29	1848.11.11	1848.11.15	Le Cacique
07	1848.11.02	1848.11.17	1848.11.20	Le Labrador
08	1848.11.05	1848.11.19	1848.11.21	Le Christophe Colomb
09	1848.11.09	?	1848.11.25	L'Albatros
10	1848.11.12	1848.11.26	1848.11.28	Le Cacique
11	1848.11.16	1848.12.03	1848.12.04	Le Labrador
12	1848.11.19	1848.12.03	1848.12.06	Le Cacique
13	1848.11.23	1848.12.06	1848.12.09	L'Albatros

(1) Jean Marie MIGNON, La Colonisation Française et les Algériens
Musulmans dans le département d'Oran, 1900-1914, thèse: Faculté des
lettres et sciences humaines d'Aix-en-Provence, France, 1969-1970, p 70.

(1) - Historia (Spécial), Algérie: Histoire et nostalgie, 1830 - 1987, Juin
1987, n° 486, p 67.

	870	Heliopolis	٢ ستور
40	805	Aboukir	٢ مستطام
	830	Millemarie	عصابة 48.12.30
207	540	Heliopolis	عصابة 49.03.31
391	13903		المجموع
14294			

• ملاحظات:

1. لم يتمكن الموكب رقم تسعة الذي جاء على متن باخرة L'Albatros من النزول في ميناء الجزائر بسبب العاصفة البحرية القوية، فتحول صوب تونس.

2. تم توزيع الكولون الذين جاءوا ضمن الموكب السادس عشر إثر نزولهم بعناية على عدد من المستوطنات الزراعية بفرض إقام إعمارها.

- الموكب السابع عشر هو الآخر استخدم أفراد له لسد الفراغ الحاصل في عدد من المستوطنات الزراعية (الوقيات - التخلي). وللعلم فقد كان عدد الكولون الذين جاءوا من ليون ضمن هذا الموكب يقدر بـ 207 مهاجر⁽¹⁾.

L'Orénoque	1848.12.15	1848.12.15	1848.11.2	14
Le Cacique	1848.12.17	1848.12.16	1848.11.3	39
Le Montezuma	?	?	1848.12.1	16
L'Infernale	1849.03.29	1849.03.28	1849.03.1	17

التعداد		المستعمرة الاستيطانية	تاريخ ومكان الوصول
الرجال	كهنول		
	843	Saint Cloud	48.10.27 أرنيز
	850	Saint-Leu	48.11.02 أرنيز
63	822	Rivoli	48.11.06 مستطام
	843	Afraine Bouharouze	48.11.09 بيلزير
	823	Roberville Gastonville	48.11.13 ستور
	835	Fleunis	48.11.18 مرسى الكبير
22	810	Saint Louis	٢ المرسى الكبير
59	853	Damiette Lodi	48.11.25 الجزائر
	831	Montenotte Monteza La ferme	48.12.01 تونس
	835	Jennapes	48.11.30 ستور
	829	Mondovi	48.12.08 عصابة
	807	Marengo Novi	48.12.08 شرشال
	808	Zurich Argone	48.12.11 شرشال

(1): Histoire (Spécial), op.cit. p 67.

1 أهمية المستوطنات الزراعية في المشروع الاستعماري الفرنسي الرسمي في الجزائر.

2 انتقال سبعة عشرة قافلة من المهاجرين من فرنسا إلى أرض الجزائر من بينها ستة عشرة قافلة قدمت من باريس لوحدها وقافلة واحدة من مدينة ليون.

3 حصة الكولون الجدد المهاجرين إلى الجزائر والبالغ عددهم 14.294 مهاجرا استقبلتهم سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر في 42 مركز استيطاني جديد أنشئ دفعة واحدة لهذا الغرض (21 في إقليم وهران؛ 12 في إقليم الجزائر؛ 9 في إقليم قسنطينة)⁽¹⁾.

4 تزامن هذه المهجرات مع ظروف خاصة كانت تحتاج فرنسا خلال عام 1848.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة برغبة الجمهورية الفرنسية المملحة في التخلص من البروليتاريا التي كانت تخشى انزلاقها وجنوحها إلى الثورة ضد النظام الحاكم، وذلك في الوقت الذي كان فيه شارون (CHARRON) الحاكم العام للجزائر يتلقى تعليمات من

(1) - Ibid, p 68.

باريس تطلب منه التعجيل بتجديد الأماكن المخصصة لخلق مستوطنات زراعية جديدة قد سخرت لحسين مليون فرنك لبنائها.

وتنجيعا للسحرة والاستيطان أصدرت فرنسا دليل الكولون الجدد في الجزائر ضمت مدخلا وتسعة فصول.

• الفصل الأول: مرسوم الاستيطان.

• الفصل الثاني: الاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء السفر.

• الفصل الثالث: المناخ ودرجات الحرارة.

• الفصل الرابع: الأمراض والرعاية الصحية.

• الفصل الخامس: المساكن والمياه.

• الفصل السادس: الحيوانات وقطعان الماشية.

• الفصل السابع: أسعار المواد الاستهلاكية.

• الفصل الثامن: الصناعة ومختلف المنتجات، واليد العاملة.

• الفصل التاسع: علاقة الكولون بالجزائريين.

واليكم فيما يلي مثال عن أسعار المواد الحيوانية الواردة

ذكرها في الفصل السابع من «دليل الكولون الجدد في الجزائر».

حصان الجر: 100 حتى 200 فرنك.

حصان الركوب: 150 حتى 300 فرنك.

الثور: 80 حتى 100 فرنك.

البقرة: 60 حتى 70 فرنك.

شعيل: 25 فرنك

الشاة: 67 حتى 10 فرنك

الماخز الجزائري: 10 حتى 15 فرنك

الماخز المائطي: 10 حتى 80 فرنك

التقريب: حسب الوزن (600 ستيما للكيلوغرام الواحد)⁽¹⁾

لما المواد الاستهلاكية كالمالح والصابون والمون الغذائية
فاسعارها تطابق مع نفس الأسعار لذات المواد في الوطن الأم
فرنسا.

وتشرف الخدمات الضرورية للمهاجرين تكون سلطات
الاحتلال قد ضمنت لهم التسهيلات وشجعتهم على الهجرة إلى
الجزائر والإقامة بها.

وهكذا يكشف لنا الجدولان أعلاه عن الأبعاد السياسية
والاستراتيجية لفرنسا في الجزائر وذلك من خلال ربطها المشروع
الاستيطاني بأعمال بناء المراكز الاستيطانية وجلب المزيد من
المهاجرين الفرنسيين والأوربيين؛ ومن هؤلاء المهاجرين مستعمل
سلطات الاحتلال على خلق رافد بشري مستمر، أو بمعنى آخر
خلق واقع ديمغرافي وظروف سياسية وجغرافية في الجزائر تهدف

(1) - Jean-Louis DONADIEU, (Ponche un village de quarante Harkis)
in Histoire Spécial, Algérie: Histoire et nostalgie 1830 - 1987, Juin - 1987
N° 486, p p 53 - 68.

إلى تثبيت الوجود الفرنسي فيها، وغير دليل على ذلك إنشاؤها
خلال 58 سنة (1841 - 1899) لـ 203 مركز استيطاني (ما بين
ناشئ وموسع) في إقليم وهران لوحده - عمالية وهران -
ومصادقها لمساحات زراعية تقدر بـ 424.604 هكتار خلال
نفس المدة الزمنية.

وإذا كانت بعض السنوات قد شهدت نشوء أو توسيع
مستوطنة واحدة فقط، فإن عام 1848 قد شهد لوحده نشوء أو
توسيع عشرين مستوطنة دفعة واحدة.

وللإشارة فإنه قد تم للجمعية الوطنية الفرنسية أن صادقت
في 19 سبتمبر 1848 على مرسوم ينص على فتح قرض مالي
يقدر بـ 50 مليون فرنك من أجل إنشاء مستعمرات زراعية في
الجزائر، وتنفيذ الأشغال ذات المصلحة العمومية ضعافا لنجاح
الاستيطان ولرفاهية الكولون؛ فخصصت لهذا الغرض أضافا من
المساعدات تقدم للكولون على مدى ثلاث سنوات، كما صدرت
قرارات وزارية تنظم الإجراءات الجزئية والتفصيلية لتنفيذ هذه
المهمة، منها على سبيل المثال:

قرار 18 نوفمبر 1848 الذي أوعز إلى الموظفين الإداريين
والقضائيين بالالتزام في مهامهم وفق المادة 109 من مرسوم 15
جويلية 1845.

في قانون 20 جويلية 1850 الذي يقضي بوضع المستعمرات
الزراعية تحت تصرف الإدارة العسكرية.

في 18 جوان 1852 الذي ينص على إنشاء بلديات في
المستعمرة الجزائرية، بتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن
يبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية
تحت تصرف ضباط عسكريين يمارسون السلطة الإدارية والقضائية
وفق المادة 45 من قرار 16 ديسمبر 1848 المحددة لمهام رئيس
السلطة التنفيذية داخل المستعمرة.

وفيما بين يومي 20 و 24 سبتمبر 1848 نشرت الجمعية
الوطنية الفرنسية إعلانين عامين:

❖ أحدهما في 20 سبتمبر 1848 يدعو العمال من مختلف
الاختصاصات لتسجيل أنفسهم بمقرات بلديات سكنهم حتى
يكون لهم الحق في الحصول على قرض مالي يسمح لهم بالهجرة
إلى الجزائر والاستقرار بها والحصول على قطعة أرضية زراعية من
02 حتى 10 هكتار.

❖ ثانيهما في 23 سبتمبر 1848 خاص هو الآخر بالاستيطان
في الجزائر يدعو المواطنين الفرنسيين لتسجيل أنفسهم حتى
يكونوا ضمن مجموعة الكولون المقدر عددهم بـ 12.000 التي
تعترف الحكومة الفرنسية نقلهم إلى الجزائر على عاتقها للإقامة فيها
مقابل امتيازات يستفيدون منها، وإليكم فيما يلي نسخة مصورة من
الإعلانين.

إعلان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

REPUBLIQUE FRANÇAISE
COLONISATION
DE L'ALGERIE.
AUX OUVRIERS.

REPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTRE DE LA GUERRE
COLONISATION
DE L'ALGERIE.
AVIS AU PUBLIC.

المرجع:

Algérie: Histoire et nostalgie, 1830-1987 Historia spécial, juin
1987 page 53

تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون (مكتسبة للهجرة والاستيطان)

إن الهجرات المتلاحقة للكولون إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد، لأن فرنسا لم يكن لها من وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر سوى منح الأراضي مجاناً وبناء مساكن وقرى زراعية مدعومة ببناء تحتي، الأمر الذي نتج عنه - كما سنرى لاحقاً - انزعاج للمساحات الزراعية للكولون وانكماش للمساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين ومن الأمثلة النموذجية على ذلك أنه بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 04 جويلية 1855 نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها استيلاء على أراضي زراعية تقدر بآلاف الهكتارات منها في:

✧ إقليم الجزائر (دائرة البليدة)

✧ عامر العين: 23 كلم غرب البليدة بـ 2.000 هكتار بـ عائلة أوروبية.

✧ بوقيقة: 31 كلم غرب البليدة بـ 1.886 هكتار بـ 51 عائلة أوروبية.

✧ سيدي عبد القادر وبومدفع: 38 كلم غرب البليدة بـ 1.213 هكتار بـ 24 عائلة أوروبية.

✧ عين البيان: 19 كلم شمال غرب مليانة بـ 1.323 هكتار بـ 59 عائلة أوروبية.

✧ عين السلطان: 16 كلم شمال شرق مليانة بـ 1.304 هكتار بـ 48 عائلة أوروبية.

✧ إقليم قسنطينة (دائرة سكيكدة)

✧ سيدي ناصر: 03 كلم شرق عزابة بـ 1.224 هكتار بـ 20 عائلة أوروبية.

✧ احمد بن علي: 03 كلم جنوب غربي عزابة بـ 1.709 هكتار بـ 32 عائلة أوروبية.

✧ عمالة وهران (دائرة وهران)

✧ بوتليليس: 30 كلم على وهران بـ 4.054 هكتار بـ 106 عائلة أوروبية.

✧ (دائرة مستغانم)

✧ بلاد نواغة: 19 كلم من مستغانم بـ 1.423 هكتار بـ 86 عائلة أوروبية.

✧ عين سيدي الشريف: 18 كلم من مستغانم بـ 1.294 هكتار بـ 56 عائلة أوروبية.

✧ عين بودينار: 11 كلم من مستغانم بـ 1.581 هكتار بـ 47 عائلة أوروبية.

• سيدي بلعطار: 29 كلم من مستغانم بـ 1889 هكتار
عائلة أوروبية⁽¹⁾

ومن بين الملاحظات التي يمكن الخروج بها هي تمركز الاستيطان في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر في المناطق السهلية - الخصبة - الساحلية وشبه الساحلية كما يظهر على الخرائط المدرجة ضمن الملحق، ولعل هذا يعود لأسباب طبيعية وأمنية، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في ارتباط إقامة المستوطنات الزراعية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، ومن الأمثلة على ذلك مصادرة 2.000 هكتار لإقامة عليها مركز عامر العين الاستيطاني لتتبع فيه 55 عائلة مهاجرة من أوروبا.

يتأكد من خلال ما سبق عرضه أن فرنسا كانت تحتج دائما نحو الاستيطان، وقد جعلت من ورقة واحدة في جميع الأزمات التي حلت بها، ومن ذلك أزمة عام 1848، مع العلم أنه في ذات السنة (1848) تم لفرنسا الثورة أن نقلت أزيد من 12.000 مهاجر من باريس صوب الجزائر، وهو الأمر الذي يبرز لنا حقيقة هامة جدًا وهي أن الهجرة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياسة

(1) - M.P. de MENERVILLE, op. cit, p 679. Voir aussi Pierre GONNARD, op. cit, p 402.

الاستيطانية الفرنسية في الجزائر. وأن ما حدث في باريس عام 1848 قد مكّن فرنسا ومساعدتها على تنفيذ مشروعاتها الاستعمارية في الجزائر.

إذن، فليس هناك مجال للتفحص عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية الفرنسية من وراء إنشاء المراكز الاستيطانية وتجهيز أوروبيين وفرنسيين وإسكانهم فيها.

فكل الملاحظات السابقة تنزع إلى البرهنة على أن فرنسا كانت تريد تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية.

وفي سنة 1871 واجه الفرنسيون ثورة بلاد القبائل بقمع عنيف، فإضافة إلى تقسيم الشالين بـ 36 مليون فرنك جيت فعلا⁽¹⁾، أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة وحجز الأراضي الزراعية انتقاما وعقابا للفلاحين الثائرين (Confiscation et séquestre) الأمر الذي أفقد القبائل التي انهمت بالولاء للثورة أكثر من غيرها بـ 309.614 هكتارا استعادت منها القبائل 73.000 هكتار عن طريق شرائها، وحجزت من باقي القبائل مساحات تقدر بـ 240.000 هكتار، بحيث بلغت الأراضي المقتطعة حوالي 446.000 هكتار⁽²⁾، هذا إضافة إلى الأراضي

(1) - شارل روبرت أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1976)، ترجمة عيسى مصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 78.
(2) - نفسه

التي تم شراءها من الملاكين الذين عجزوا عن أداء الغرامات
الحرية التي فرضت عليهم.

وبفضل هذا الإجراء العقابي استعاد الاستعمار الرسمي
سلطه بكل قوة. وفي ظل نظام الجمهورية الثالثة (1870-
1940) أبحا الجمهوريون ذكرى الإبعاد والنفي التي مارسها
النظام في حقهم خلال عاصي 1848 و 1852 وصنفوا
للجمهورية وحضروا بمساعدتها على استعادة مجد فرنسا وقوتها. أما
العشرة الأولى (1871-1882) للنظام الجمهوري فقد مثلت
العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هجر آلاف الفرنسيين
من الألزاس واللورين ومن جنوب فرنسا وأيضا من إسبانيا
وإيطاليا ومالطا بشكل تلقائي إلى الجزائر.

فخلال هذه الفترة كانت إدارة الاحتلال توزع سنويا على
المهاجرين مساحات أرضية زراعية يقدر متوسطها بين 30.000
حتى 40.000 هكتار سنويا بشكل مجاني⁽¹⁾.

فتزايد من «تيرمان» (TIRMAN) (1881-1891) الحاكم
العام للجزائر مطالب نواب الكولون في البرلمان الفرنسي بقرض
مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك يسمح لهم باستغلال 300.000

هكتار يرغبون في اقتطاعها من أراضي الجزائريين، وإنشاء 175
قرية استيطانية وزراعية في إقليم التل، إلا أن مشروع الكولون
اضطدم بمعارضة الليبراليين في البرلمان الفرنسي من أمثال
«الكونت دي هوسفيل» (Comte d'HAUSSONVILLE)، ورجل
الاقتصاد «بول ليروي بوليس» (Paul Leroy-BEAULIEU)، فضع أن
المعارضة كانت تؤيد الاستعمار إلا أنها تخوفت بشدة من هذا
المشروع الضخم والقاضي بمصادرة مساحات شاسعة، وبالتالي آل
التصويت في البرلمان نهاية عام 1888 إلى ترجيح الكفة لصالح
المعارضة، فأخفق المشروع.

ومع هذا كله فإن الاستيطان الرسمي ظل مستمرا بتدليل
استفادته من الاحتياطات الأرضية التي كانت بحوزة قطاع الدولة
ففيما بين 1881-1890 استفاد الكولون من 175.000 هكتار،
وفيما بين 1891-1900 من 120.000 هكتار وفي المرحلة
اللاحقة (1901-1914) من 200.000 هكتار.

والجدول الموالي يلخص لنا مقدار التطور السريع الذي
حدث في المساحات الزراعية لأراضي الكولون⁽¹⁾.

(1) - محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر
المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 127. نقلا عن

GALISSOT (R) Economie de l'Afrique du Nord, Collection « que sais-
je ? » n° 965, Paris P.U.F., 1964, p 40.

(1) Benard DROZ, op cit, p 54.

ويبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة وسريعة لاسيما خلال الفترة من 1850 إلى 1880، وذلك بفعل العوامل التي سبق ذكرها مثل إجراءات المصادرة والحجز التي بلغت ذروتها في أعقاب ثورة المقراني⁽¹⁾ ورافقت عمليات حجز أملاك الثوار عمليات مماثلة مست أملاك المتقيين الذين لم تسمع سلطات الاحتلال لأقربائهم باستغلالها، كما صادرت أراضي أخرى بحجة المنفعة العامة، حيث قررت السلطة الفرنسية في سنة 1872 مصادرة جميع أملاك التمردن لفائدة الدولة والمعمرين (2.640.000 هكتار)⁽²⁾، ثم تواصلت عمليات الإستيلاء على الأراضي مجددا لتبلغ أوجها (3.045.000 هكتار) في 1940.

وحسب الأرقام الواردة في الجدول فإن معدل مساحات الأراضي التي كانت تنقل إلى الكولون تقدر بـ 290.000 هكتار سنويا فيما بين 1850-1880.

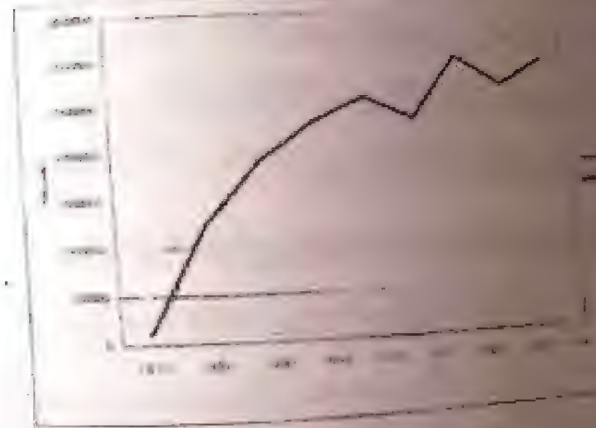
وللإشارة فقد زاد مقدار المساحات الزراعية للكمولون فيما بين 1920-1936 بـ 125.000 هكتار، كما منححت ظروف

(1)- من عمليات مصادرة أملاك الثائرين، انظر:

Bulletin officiel de l'Algérie 1871, p 188 et suite

(2)- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 73.

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000



الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) للكولون حفسا في توسع
تحتكمهم. لشهد العشرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية
تراجعا طفيفا⁽¹⁾

وقبل ضعف وترجع استيلاء المعمرين على الأراضي
الزراعية عقب الحرب العالمية الثانية يعود إلى اكتساحهم لمعالم
السيطرة على كامل أجود الأراضي الزراعية وأخصبها في الجزائر
والشرق في التوجه لإقامة صناعة غذائية واستخراجية للمواد
بنوية في مقدمتها المعادن والمحروقات، إلا أن هذا التحول لم
يتم سلطات الاحتلال الفرنسي من مواصلة فرض الغرامات
على الفلاحين ومصادرة أراضيهم الزراعية حتى غاية 1962

وخلال الفترة من 1871-1880 شهدت عمالة وهران
نشوء عدد كبير من المراكز الاستيطانية لاسيما في السهول العليا
بيدي بلعباس ومعسكر.

لما خلال العشرة (1881-1890) فإنه على الرغم من
تباطؤ عملية الاستيطان نسيا إلا أنه تم لفرنسا أن أنشأت مراكز
استيطانية جديدة لاسيما في غرب البلاد منها: شعبة اللحم،
سيدي خالد، عين الطلبة (Guéard) وعين يوسف (Lavayssière)
كما تم استصلاح الأراضي الواقعة في هضبة سيدي بلعباس

ولمحمديدا في ذوالالة (Deligny)، وسيدي علي بن سيدي
(Parmonier)، ولطبار، وتليوم (Boudel)، كما استضافت المراكز
الاستيطانية هضبة مكرة مثل سيدي علي بن يوب (Chenou)،
وشلاخ والمصانية (Magenta) إلى جانب رأس الماء (Beyrou) من
عمليات استصلاح

أفقت النتائج التي تحصل عليها الاستعمار خلال المدة من
1891 إلى 1900 إلى توسيع بعض المستوطنات في الشلف والظهرة
وحوض مكرة، وبغرب تلمسان وكذلك إلى خلق قريتي تورين
(Turin) والسوقر (Trezol)

يلاحظ بما سبق عرضه أن الاستيطان الرسمي قد إزداد توسعا
باتجاه الجنوب، كما أنه في الوقت ذاته حضي الاستيطان الحر هو
الأخر بمباركة إدارة الاحتلال، حيث نشطت المبادرات الشخصية في
هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال قضيت دعوة أحد المعلمين المستوطنين
بقرية حاسي زهانة (Tassin) يدعى سيران (Serain) بالنجاح، إذ
استجاب لدعوته سكان إحدى القرى في إقليم سافوا (Savoie)،
وهجروا إلى الجزائر بنية الاستقرار فيها⁽²⁾.

وحتى تتأكد من استمرار الحياة الاقتصادية في الضيعات
التي أنشأها الكولون طلبت سلطات الاحتلال من رؤساء

(1) - Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 - 1930, p 207.

(2) - Bernard DROZ. Op. cit. p 54

البلديات ومن المتصرفين الإداريين أن يبعثوا لها على جناح السرعة تفاصيل مدعمة بالإحصائيات عن استعمالات الأراضي الزراعية المستغلة على أن تتضمن الأجوبة معلومات عن المساحات المزروعة وعن الحيوانات والعتاد الفلاحي. وإليك فيما يلي نموذج من التقرير الذي تقدم به المتصرف الإداري التابع لبلدية تيارت (Projet Rural)

المساحة المزروعة

الحبوب	1.703 هكتار
الكرز	4.700 هكتار
البساتين	99,80 هكتار

الحيوانات

الخنازير	10 رؤوس
الأغنام والأبقار	270 رأس
الحول والبعال	178 رأس

المعدات والرافق (العدد)

المحارات	154 وحدة
الأدوات الأخرى	95 وحدة
الرافق	49 وحدة

المصدر: CAOM, G.G.A. Carton 1 M 60 | Situation économique de l'ouest algérien, ou groupe de fermes crises ou agricoles pendant la période de 1920 à 1922

يتضح كلى الوضع من خلال استفسار حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لرؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين عن استعمالات الأراضي الزراعية التي بحوزة الكولون وعن المعدات والحيوانات الملحقة بالضيعات أنها كانت تهدف للوصول إلى حقيقتين هامتين جدا تساعدانها على فهم تطور الاستيطان ونتائجه.

أولها: الكشف عن العوامل الطبيعية والبشرية المساعدة أو المعرقة لعملية الاستيطان.

ثانيها: اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية الاستيطان المرتبط استمراره باستغلال الأرض وبوفرة الإنتاج الزراعي والحيواني.

وقد ذهب المتصرفون الإداريون في بعض البلديات أن ضمنوا إجاباتهم عن الاستفسارات معلومات عن الظروف الطبيعية المتحكممة والتي من شأنها أن تحدث أضرارا بالمحصول النباتي وبالثروة الحيوانية كالارتفاع والانخفاض عن سطح البحر، وتوزيع الأمطار، وتأثير الجليد والرياح والجراد، ونوعية التربة ووفرة المياه الجوفية كما يدل على ذلك نص تقرير المتصرف الإداري لبلدية تلمسان عن الوضع في بلدية سبدو المختلفة⁽¹⁾.

(1) - CAOM, G.G.A. Carton 1 M 60 (avis de l'administrateur de Tlemcen sur le centre de Sebdo, le 31/05/1922).

كما طلبت حكومة الاحتلال من رؤساء البلديات ومن
المصروفين الإقليميين تقديم إحصائيات عن التطور الحاصل في عدد
السكان الأوربيين بجميع المراكز الاستيطانية.

ومن الأمثلة على ذلك نص التقرير الذي بعث به رئيس
بلدية المالح (Rio Salado) عن حالة تطور عدد السكان الأوربيين
في مركز تارقة (Turgot) الاستيطاني، والذي يقول فيه أن عدد
الأوربيين في هذا المركز قد انتقل من 539 نسمة عام 1906 إلى
842 نسمة عام 1921، ورده هذه الزيادة في عدد السكان
الأوربيين إلى وفرة المعدات الزراعية وخصوبة الأرض، وانتشار
زراعة الكروم⁽¹⁾.

وهو الأمر الذي يجعلنا لا نشك في أن الاستخدام الواسع
للآلة في مجال الزراعة واستصلاح المزيد من الأراضي والإقبال
على غرسها كروما خاصة بالنبيذ قد ساهم فعلا في جلب
الكولون إلى هذه المنطقة وتثبيتهم بها، خاصة بعد أن حققت لهم
زراعة الكروم المزيد من الأرباح والمنافع المادية.

(1) - Ibid. (Avis du maire de Rio-Salado, le 11 oct 1922)

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار زراعة الكروم وخصوبة
الأراضي من أقوى الأدوات التي ساهمت في تقوية المستوطنين
وتزايد عددهم.

ومن النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها من هذا العرض
السريع هو ربط سلطات الاحتلال الفرنسي للهجرة إلى الجزائر
بعملية توزيع الأراضي على الكولون مما ساعد على تشجيع
الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر وتقويته وتأكيد.

خاتمة

لا مانع أن نذكر في آخر هذا الفصل أن الهجرة والاستيطان
كانا هما العمل الشاغل للمؤسسة الاستيطانية الفرنسية الرسمية
في الجزائر، كما تشهد على ذلك الخطب الرسمية للقادة والساسة
الفرنسيين من أمثال «بيجو» و«لاموريسيار» وكذلك
الاستمارات العامة «Avis au public» و«Avis aux ouvriers»
المنشقة للهجرة والاستيطان والداعية إليهما.

وما عدد المراكز الاستيطانية والزراعية الناشئة فيما بين
1830 و 1895 والتي تحولت تدريجيا إلى قرى استعمارية لدليل
آخر على رغبة فرنسا في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية
استيطانية أولية دون أدنى مراعاة لسكانها الأصليين.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد

➤ المواصلات.

➤ السياسة المائية.

➤ إدخال زراعة الكروم والمحاصيل
التجارية.

➤ الجزائر حقل للتجارب الزراعية الإدارية.

خاتمة

بما أن الفرنسيين لم يكن لهم أي حق في استيطان الجزائر
وإلا بقراراتهم فإنهم سعوا لاكتساب هذا الحق بالقوة إلى
حد ما، وفيما يخصهم فإنهم لم يراعوا من الصفة القانونية على استعمارهم
الجزائر.

وعلى هذا الأساس سيصرف اهتمامهم إلى اعتماد وسائل
مهاجمة شبكة المواصلات، وبناء السدود المائية وإدخال زراعة
الكروم والتشجيع على المحاصيل التجارية، والحرس الشديد على
حد المستوطنين بالأرض.

لما كان موضوع الطرقات يرتبط عضوا بمجمل المشروع
الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، أضحت الرقعة الملحقة في
الاقتراب منه وذلك بالتعرض ولو بإيجاز لشبكة الطرق المعبدة
والسكك الحديدية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

حتى تحكم قبضتها على الأراضي الجزائرية وتؤمن سيطرتها
عليها اهتمت إدارة الاحتلال بمسح الأراضي، وتصميم الخرائط
التوبوغرافية ورسم تضاريس الجزائر. وهو عمل يسبق أي نشاط
يتعلق بالاستغلال والاستيطان، بحيث اتخذت فرنسا -
الاستعمارية- من رسم الخرائط التوبوغرافية للجزائر منطلقا
للاغتصاب والاستيطان وشرطا لها، حيث قامت الجزائر
باعتبارها مستوطنة إلى أقاليم وأقسام متصلة ببعضها البعض
وربطتها بشبكة من الطرق بنيت المراكز الاستيطانية على طولها.

ولم يكن لمصالح الخدمات التوبوغرافية من هم سوى توفير
الضمانات الأمنية، وتحديد الأراضي بدقة وتصنيفها ليسهل نقلها
إلى الكولون ومن ثم استغلالها بما يتناسب مع أهدافهم بطريقة
منهجية وفعالة.

وتحقيقا لهذه المهمة أنشأت مصالح توبوغرافية جهزتها
بالمفتشين والمهندسين والأعوان الإداريين الذين بلغ عددهم 286

سنة 1893، من بينهم 103 ضمن فرق مستقرة، و 183 ضمن فرق متفرقة⁽¹⁾

أدت هذه الفرق التوبوغرافية إلى تقسيم جميع الأراضي التابعة للقبائل إلى أجزاء متناهية الصغر (infinitésimales) كما حدثت بشكل أكثر وضوحاً ودقة أراضي الدواوير ضمن كل قبيلة، والأماكن التابعة للقطاع العام وللبلديات المختصة للاستيطان.

وبهذا الشكل تكون المصالح التوبوغرافية قد ساهمت بطريقة مباشرة في تسهيل عمليات الاتجار بالأراضي الفلاحية وتغيير نقلها.

وللعلم فقد استوحى الفرنسيون هذه الطريقة من التشريع الأسترالي المعروف باسم «Act Torrens» والذي جرب أيضاً في تونس، وهكذا أصبحت لجميع الملكيات العقارية عقوداً مسجلة في نسخين أحدهما حق للمالك، والثانية مرقمة ومحفوظة لدى مصالح الرهن العقاري «Les Hypothèques» في سجل يدعى بالكتاب العقاري «Le Livre foncier»، بحيث لا تكتسب الأملاك العقارية الصفة الشرعية ما لم تكن مدونة في الكتاب العقاري.

(1) - Paule-Leroy BEAULIEU, L'Algérie et la Tunisie, 2^{ème} éd., Paris 1960.

ومع نهاية شهر أبريل 1832 تأسست مدينة وهران مصلحة الجسور والطرق، وفي سنة 1842 قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبعة مدن داخلية: تلمسان، معسكر، مليانة، مدينة، سطيف، قسنطينة، وقالة، وسبعة مدن ساحلية: وهران، مستغانم، تيس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعغاية.

وللربط بين وهران والجزائر أنشأ مدينة حديثة في موقع يدمى الأصنام على أنقاض آثار المدينة الرومانية القديمة «كاستيلوم تيجينتي» (Castellum Tiginti)، كما أنشأ مركز تيس على الساحل وربطه بشق طريق يصله بالأصنام (Orleansville)، وفتح طرقاً تربط الجزائر بالمدينة ومليانة، وطريقاً يربط معسكر بمستغانم، ووهران بتلمسان، وسكيكدة بقسنطينة.

وإلى جانب الأعمال الزراعية وشق الطرقات، ووقع الجسور فوق وادي المالح ويسر ووادي الحمام ومينا والشلف أنشئت مدن مثل تيارت، سعيدة، الأصنام، سيدي بلعباس، الغزوات، ثنية الحد، وسور الغزلان⁽¹⁾.

(1) - Capitaine PROELICHER, Op.cit, p50.

ويجمل هذه المنجزات تكشف لنا بوضوح أن الفرنسيين
جاءوا إلى الجزائر بنية البقاء الأبدية.
وفي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصنف الطرق الخمسة
التالية إلى طرق إمبراطورية - وطنية - :

1 الطريق الرابط بين سطورة وسكرة عبر سكيكدة
المروش - قسنطينة وبناتنة.

2 الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، عبر بشر خادوم،
بوقريك، البليدة، الشقة، المدية، بوغارا، الحلفة.

3 الطريق الرابط بين مرسى الكبير وتلمسان عبر وهران،
مرغين، وجين قوشنت.

4 الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر الشقة، بورقيقة،
غليزان، مستغانم، أوزيو.

5 الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببني هني، برج
البيرة، بني منصور، برج بوعرييج، وسطيف، ونقص القرار جعل
من الخط الرابط بين وهران والبيض عبر معسكر طريقا وطنيا
أحت رقم 06. كما صدر مرسوم إمبراطوري في 26 أوت 1865
يصنف الطرق الثلاثة التالية بغرب البلاد إلى طرق إقليمية

(Routes provinciales)

أ- طريق وهران معسكر مرورا بفالمى (الكرونة)، تلميلات،
سبيق، وادي الخفام (حسين).

ب- طريق وهران - سيدي بلعياض.

ج- طريق مستغانم - معسكر.

وحتى يسهل على الكولون نقل محاصيلهم الزراعية
بالداخل عملت الإدارة الاستعمارية على صيانة الممرات داخل
الأرياف (Les chemins Vicinaux) وكذلك الطرق الرابطة بين
المدن، ومن الأمثلة على ذلك في الجهة الغربية من الوطن الطرق
الرابطة بين المدن التالية: (معسكر - عمدة)، (معسكر - سبيق)،
(معسكر - معيدة)، (الغزوات - تلمسان)، (تيارت - غليزان)،
(تلمسان - حدود المغرب)، (تلمسان - سيدي بلعياض).

وبفضل هذه الشبكة الأولى من الطرقات الداخلية تم شحن
94.000 هكتولتر من الحبوب سنة 1863، و172.000
هكتولتر خلال السنة الموالية (1864)، لكن سوء الظروف
المناخية لسنة 1867 حولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى
بلد مستورد، بحيث كانت بلجيكا تشتري الشعير والقمح الصلب
المتج في الغرب الجزائري بينما كانت بريطانيا تستورد القمح
الصلب والكتان والقطن والحلفاء من الجزائر.

والملاحظ، فإن عملية شق الطرق المعبدة قد شهدت نشاطا كبيرا فيما بين 1871-1885 وهي الفترة التي تزايد فيها استخدام إدارة الاحتلال للمزيد من المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر، وقد ربطت هذه الطرق الوطنية الكبرى بطرق ولائية وبغدية، وكذلك مسالك ودروب.

كل هذا لغرض تسهيل عملية نقل المجندين لقمع المقاومة الشعبية، وفرض الطاعة والسلام، وإرساء الاستيطان، وفتح البلاد للكونلون، كما فعل الروس مع آسيا الوسطى.

وفي 26 أكتوبر 1906 صادق مجلس عمالة وهران على بناء شبكة من الطرق المعبدة بمساعدة أموال تقدم بها الكولون إلى مصلحة الطرقات في شكل قروض، منها شبكة من الطرقات في دائرة معسكر تربط بين المراكز الاستيطانية التالية: (تيار فيل - غريس) - عين السلطان؛ (وادي الناعية - تاجارت)؛ (وادي الناعية - عين فكان)؛ (باليكاو - تغنيف) - زلامطة؛ (عين افكان - تاجارت عن طريق ويزغت)⁽¹⁾.

أما قانون 01 مارس 1915 فقد وضع تصنيفا آخر للطرق الوطنية، وبمقتضاه أصبح الطريق الوطني رقم 03 هو الواصل بين

وفي 30 أبريل 1872 أنشئت مصلحة للطرقات الولائية وأولت إليها مهمة توسيع وترميم الطرق الولائية الثلاثة الواصلة بين: (معسكر - مستغانم)؛ (وهران - معسكر)؛ (وهران - الواسطية) التي يبلغ طولها 190,5 كلم إلى جانب ثمانية طرق ثانوية تربط بين: (غليزان - تيارت)؛ (معسكر - تيارت)؛ (معسكر - سعيدة)؛ (تلمسان - معسكر)؛ (تلمسان - الغزوات)؛ (الزوي - عين)؛ (عين - المحمدية)؛ (مستغانم - الأصنام)⁽²⁾.

وفي 29 مارس 1879 صدر قانون ينص على إضافة خمس طرقات وطنية جديدة من بينها طريق يربط وهران بالبيض عبر معسكر وسعيدة، وطريق يربط غليزان بالحدود المغربية عبر معسكر وسندي بلعباس وتلمسان.

وتغطي هذه الطرق الكبرى مساحة تقدر بـ 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التل بطول يقدر بـ 2.922 كيلومترا، وجزء من هذه الطرقات تجاوز إقليم التل كالطريق الواصل بين الجزائر والأغواط (449 كلم)، والطريق الواصل بين وهران والبيض (335 كلم)، والواصل بين سكيكدة وبسكرة (329 كلم)⁽³⁾.

(1) - Le département d'Oran et son conseil général, op. cit. p 98 - 99.

(2) - Paule Leroy BEAULIEU, Op. cit. pp 140 - 141.

(3) - Le Dpt d'Oran et son conseil général, Op. cit. p 108.

مسكو والبارت، ويصدر قانون 03 أوت 1929 أصبح الطريق الوطني رقم 01 هو المواصل بين بريسو (المحمدية) والبيض عبر دوليتو (حسين) وبوحنيفة⁽¹⁾

وحتى تتوفر خدمات اوسع للمستوطنين الأوروبيين، وتواجه طلب المصانع المتزايدة على الثروات الطبيعية الجزائرية منحت إدارة الاحتلال الفرنسي لشركة «باريس-ليون-المتوسط» (Paris - Lyon - Méditerranée) في عام 1857 مهمة إنشاء خطين حديديين استراتيجيين، الأول يربط الجزائر بوهران (426 كلم)، والثاني في شكل موانع الساحل يربط سكيكدة بقسنطينة (86 كلم)⁽²⁾

ومكنا تم لإدارة الاحتلال أن أنشأت خطا حديديا سنة 1863 يربط فيما بين مدن: تلمسان، بلعباس، وهران، الجزائر، وخطا آخر في سنة 1864 يربط فيما بين مستغانم والمحمدية ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة.

وفي سنة 1871 فتح الخط الحديدي الرابط بين وهران والجزائر عبر غليزان لحركة المرور⁽³⁾

(1) -Ibid, p 164.

(2) -Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 142.

(3) -Pierre GOINARD, Algérie, l'œuvre Française, Paris 1984 p 125.

وبعد الحرب السبعينية (1870-1871) منحت المجالس العامة في الجزائر لشبكة الطرق أهمية خاصة، فسمحت للمقاولين باستغلال غابات الخلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط المضارب العليا بموانئ التصدير، فنشأت لهذا الغرض شركة تدعى «من عنابة إلى قالمة» وشركة «من أرزيو إلى سعيدة» وشركة «الغرب الجزائري» ثم منحت امتيازات لشركة «من عنابة إلى قالمة» لمد الخط الحديدي حتى تونس.

وفي عام 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3.033 كلم، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3.079 كلم، في بلد يزيد سكانه عن سكان الجزائر بنصف مليون نسمة، كما أنها كانت تزيد بـ 30 ٪ عن شبكة السكة الحديدية البرتغالية التي كانت في آخر هذا العام لا تملك سوى 2.293 كلم من الطرق الحديدية، في وقت كان فيه عدد السكان في البرتغال يفوق عدد سكان الجزائر بـ 500.000 حتى 600.000 نسمة.

وفي نفس السنة (1892) تجاوزت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدائري بما يقرب النصف، والتي لم تكن طرقها الحديدية تعدى 2065 كلم⁽¹⁾.

(1) -Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 144.

والمشاوره فإن مشروع إنجاز الخط الحديدي الرابط بين
جنوب سعيدة والوادي قد تكفلت به الشركة الفرنكو-جزائرية،
التي كان لها تواجد كبير في وادي القفط.

حصلت هذه الشركة على عقد قسي 20
ديسمبر 1873 تم تعديله في 16 مارس 1874 بسبب منع
الشركة حقا في استغلال الخلفاء ضمن مساحة 300.000
مكسار- في دائرة معسكر- وبالمقابل تتعهد الشركة بإنجاز خط
حديدي بطول 200 كلم خلال مدة أقصاها ست سنوات على أن
تخصي باعتماد خاص يتمثل في استغلال الثروة الخشبية الضرورية
للغابات التي يمر الخط الحديدي عبرها أو مجوارها، وقد بلغ هذا
الخط مدينة سعيدة في 28 سبتمبر 1879، ليمتد جنوبها صوب
خلف الله ومصباح لتسهيل عملية استغلال الغطاءات النباتية
للخلفاء⁽¹⁾

وحتى تساعد الكولون على حسن استغلال واستخدام
الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج بما يحقق أكبر عائد من
الأرض شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في دراسة
مشروع بناء خط حديدي بين غيليزان وزمورة على أن يصل هذا
الخط إلى ميناء تنس لشحن منه منتجات السرسو.

(1) - B.O.A. 1873, p 776.

وبالحاج شديد من الكولون المقيمين يسهل السرسو ستشفي
إدارة الاحتلال خطها حديديا يصل غيليزان بنس أو غيليزان
مستغام أو وهران⁽²⁾ وقد تم فعلا ربط السرسو بغيليزان عن طريق
خط حديدي ضيق.

ويفضل هذه الشبكة من الطرق الرابطة بين مناطق
الاستخراج والموانئ ويفضل الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن
والمراكز الاستيطانية الناشئة أصبحت بعض الدوائر أكثر
انسجاما وأكثر تطابقا وتكاملا وتناقفا على حد قول الموقد
المالي لدائرة مستغام: «م. تاندوني» (M. TANDONNEE)⁽³⁾

وإلى جانب الخطوط الحديدية الكبرى أنشئت خطوط ذات
أهمية محلية منها الخط الحديدي الرابط بين معسكر وتيزي، وذلك
بمقتضى قانون 03 جويلية 1884، وكذلك الخطان الناشئان فيما
بين 1909-1929 والرابط كل منهما تيزي بقرطامة، وتيزي
بيلعباس⁽³⁾.

وإذا عدنا إلى خريطة توزيع الطرق في الجزائر خلال
الاحتلال الفرنسي لنبين لنا أن فرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد

(1) C.G.A. Délégations Financières Algériennes, Séance du: 28/05/1912, pp 20 - 34.

(2) Ibid: Séance du: 06/06/1912, p. 28

(3) Le Dpt d'Oran et son conseil général 1810 - 1910, Oran 1930, p 106

والقبطنة، كما تم ربط مدينة معسكر هاتفيًا بباقي مدن المغرب
الجزائري كوهران، سعيدة، سيق، المحمدية، في نفس الفترة (11)

السياسة المائية الفرنسية في الجزائر (2)

ما من شك أن تخصص السياسة المائية لفرنسا في الجزائر قد
بقي الكثير من الضوء على موضوع الاستيطان.

ولما كان سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم، حيث كانت
كثيرا ما تعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدأ عادة مع شهر ماي
لتنتهي في شهر أكتوبر، رأى المخططون المائون الفرنسيون تقليص
الضرر الناجم عن تذبذب المناخ بضرورة إنشاء نظام للمياه، لأن
نظور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة
حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي
والأهم للمياه في الجزائر؛ كما أن الجزائر ليس لها الحصص في امتلاك
جبال تدوم بها الثلوج حيث تتكدس المياه شتاء مشكلة خزانات
حقيقية للحاجات الزراعية صيفا خلافا لأوروبا حيث تسجل

الأولى والتمتلك الزراعية صوب الوطن الأم، ومن خلال رسم
شبكة الطرق لتحديد استراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر
والعلاقات والبعاد الترابية كما تشير إليه إلى توفير المواد الأولية
لصانع فرنسا، وإلى إنشاء المزيد من المستوطنات ووصول المزيد
من الكولون إلى الجزائر.

وقد استعمرة الجزائرية في نظر الفرنسيين كانت تقاس
على أساس الفوائد التي يمكن أن تنتظر منها على الصعيد
الجنوبي، وهكذا جاء تطور شبكة الطرق استجابة لاعتبارات
مائية.

وبالنسبة للطرق المعبدة والسكة الحديدية أنشأت سلطات
الاحتلال شبكة للخطوط الهانفية تربط بين مختلف المراكز
الاستيطانية منها تلك التي نشأت في عمالة وهران فيما بين 1922
و 1929 والمكونة من 86 خط منها 15 خطا رئيسيا يتصل كلا
منه بخطوط ثانوية، وقد مكنت هذه الشبكة الجديدة من الخطوط
الربط بين 76 مركز استيطاني منها في دائرة معسكر الخطوط
الرابطة بين معسكر وعين فارس وفروحة، وباليكاو (تغنيف)
ودوبال (عاشم) ومضمور وكاشرو (سيدي قادة) وسونيس
(الحلوة) والبرج، وسان هيلوليت (المامونية) ودوبلينو (حسين)

(1) Le D^e d'Oran et son conseil général 1830 - 1930, Oran 1930, pp 98 - 99

(2) من بين أهم المراجع التي تعرض فيها أصحابها للسياسة المائية الفرنسية في الجزائر
وشرحوها بوضوح نذكر:

René ARRUS: L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830
- 1962), Alger: O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985.

المجاري المائية الخففا في المنسوب شتاء بينما تفيض الوديان ربيعا وصيفا بسبب قومان الثلوج كما هو الحال في حوض الينوس (1) بلومبارديا (Lombardie) شمال إيطاليا.

لكن هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي سلك الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزءا من خططها المهادية إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية - ومعنى هذا أنها ربطت الاستيطان بالموارد المائية -.

والعبارات الواردة على لسان القادة الفرنسيين من أمثال بيجو تؤكد هذه المسألة، ففي إحدى خطبه سنة 1841 وردت العبارة التالية «إنما وجدت مياه صالحة، وأراضي خصبة، فهنا يجب تبيت الكولون» (2)، كما عبر «جول ديقال» (Jules DUVAL) وهو أحد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل بلقة لا متاعية عن وجوب اتباع سياسة مائية في الجزائر، وحث على القيام بأعمال التجفيف وشنق القنوات وبناء السدود لاحتياجها ضرورة ملحة يمس بها الجميع وحاجة جوهرية في أرض الجزائر الخصبة التي تواجه عدوا رئيسيا هو الجفاف، واختتم كلامه قائلا: «يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش

(1) - «Partout où il aura de bonnes eaux et des terres fertiles, c'est là qu'il faut placer le colon» (Charles-Henri FAYOD La révolution Algérienne, Paris 1959, P11).

الصناعة والزراعة» (3) ونفس العبارات وردت على لسان بقية من الساسة الفرنسيين من أمثال «ماك ماعون» الذي أوصى بوجود توفير الأراضي، والطرق والسدود والبحيرات للكولون (4) أما «دهونيس» فقد ذكر قائلا: «امنحوني مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة» (5).

واستكمالا لسيظرتها على المياه السطحية أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوما في 22 أبريل 1865 ينص على استغلال البحيرات المالحة واعتبارها ملكيات عامة (6).

ولعدم وجود مجاري مائية دائمة فإن المعمرين الأوروبيين في الجزائر فكروا في إنشاء سدود لحزن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفا أو لصرفها في عملية السقي شتاء، فاستقر رأيهم على بناء نوع أول من السدود لحزن المياه للارتفاع بها صيفا، ونوعا ثانيا لاستخدام مياهه في عملية الصرف. وابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشا من الأهالي لبناء سد سبق. وضمائنا للاستيطان الزراعي الفرنسي في الجزائر

(1) - Paul-Leroy BEAULIEU, L'Algérie et la Tunisie, 2^{ème} edit, Paris 1897, p 125.

(2) - Rey GOLDZEIGUER, La royauté Arabe, Alger, S.N.E.D. 1977, p 553.
(3) - René ARRUS, Op. cit, p 48. Cité par V. DEMONTES L'Algérie économique, TIV, Alger 1923, p24.
(4) - SAUTAYRA, Législation de l'Algérie, Paris 1878, p 403.

الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر

الاسم	الولاية	مدة البناء	فترة الاستعمال (س)	التكلفة بالفرنك
الشرفة 1	وادي	1849		
الشرفة 2	سيف	1882-1880	3.000.000	1.163.000
الشرفة 3		1892-1886	18.000.000	1.800.000
جديوية	وادي جديوية	1857-1877	700.000	260.000
تليولات 1	وادي	1860		
تليولات 2	تليولات	1869-1870	730.000	160.000
مرفوق 1	وادي	1865-		
مرفوق 2	هيرة	1871-1882	30.000.000	2.400.000 1.380.000
الحميز	وادي حمير	1869-1894	14.000.000	3.000.000
الغلقن	وادي الغلقن	1879-1887	1.000.000	600.000
مراد	وادي حبرون	1852-1859	830.000	325.000
المجموع (معمور)			65.000.000	11.000.000

المراجع:

René ARRUS. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1850-

1962), Alger: O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985, p.50.

وجهت إدارة الاحتلال النظام المالي وفقا لسياساتها الاستيطانية، فسنت في 16 جوان 1851 قانونا اعتبرت الفقرة 02 من مادته الثانية قنات الري والتجفيف المنجزة من قبل الدولة أو لحسابها. وكذلك مشاققتها ممتلكات تابعة للقطاع العام، أما الفقرة الثالثة من ذات المادة فقد اعتبرت البحيرات المالحة وعجاري المياه والينابيع أملاك عامة⁽¹⁾، إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على مياه الأمطار التي تجمع في الممتلكات الخاصة، ولا على الآبار والقنوات التي حفرها الخواص

(1)-Arthur GIRAULT. Principe de colonisation et de législation coloniale. Paris 1921, p.381.

أما القرار الصادر عن محكمة الجزائر بتاريخ 25 يناير 1906 فقد نعت على تضم جميع منابع المياه إلى قطاع الدولة، كما أن وفقا لقرار الصادر عن الولاية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 1899 أصبح استخدام المياه في الجزائر مرهونا بموافقة الدولة⁽¹⁾.

فيما بين الحربين العالميتين تطور نظام الري في الجزائر. وأدخلت منتجات تجارية جديدة، واستفادت الجزائر بعد 1919 من خدمات ري تشبه تلك التي شهدتها الهند ومصر، وتوقع يومئذ 1920 بناء تسعة سدود كبيرى لسقي 140.000 هكتار في إقليم وهران، كما اتخذت إجراءات للمحافظة على التربة⁽²⁾.

ولما كانت إدارة الاحتلال لا تملك الإمكانيات الضرورية لتطبيق السياسة المائية اضطرت إلى منح أراضي شاسعة - بائرة - عن طريق الامتياز إلى الشركات، شريطة أن تعتي هذه الشركات ببناء السدود المائية وتقوم بأعمال التجفيف وصرف المياه، ومن الأمثلة على ذلك سد الهبرة الذي أوكلت سنة 1865 أشغال بنائه إلى الشركة الفرنسية الجزائرية (La société Franco-Algérienne) لاستصلاح أراضي تقدر مساحتها بـ 24.100 هكتار⁽³⁾، من بينها 15.320 هكتار أراضي فلاحية، و 8.780

(1) - Arthur GIRAULT, Op.cit., p 382.

(2) - Tayeb CHENTOUF, Le monde contemporain, Alger, Op.É. 1983 p487.

(3) - René ARRUS, op. cit. p 36.

هكتار غابات ومستقعات، ومقابل ذلك تستفيد الشركة من الأراضي المسقية بنسبة 175/1⁽¹⁾، وبحيرة قزة (غرب عنابة) التي استندت مهام تجفيفها وصرف مياهها التي تغمر مساحة أرضية تقدر بـ 14.000 هكتار إلى الشركة المنجعية لقطع الحديد (Makta El Hadid)⁽²⁾، وفي حين نجحت الشركة الفرنسية - الجزائرية في تحقيق مشروعها نسبيا، على الرغم من التكاليف، فإن الشركة الثانية لم يكتب لها النجاح بسبب تصاعد نسبة الأملاح في الأراضي المحققة مما يحول دون زرعها.

وفي نفس السنة (1865) شرع في عملية إيجاز سد وادي فرقوق؛ أما سدود وادي مينا، وجديوية، ووادي أرهيو، فقد تولت الشركة الجزائرية العامة بنائها، كما توفقت سلطات الاحتلال ببناء سدود أخرى بوادي تلبلات، ويليل، ووادي مفروش، والتافنة⁽³⁾.

(1) (Ibid. (تصرف)

(2) Charles - Henri FAVROD, op. cit. p 125.

(3) Robert TINTHOIN, L'irrigation agricole en 1869. In «Revue africaine» n° 83, 1939, p 397.

وقعت ضغط الكولون الذين تأثروا نسبيا بالفاجعة التي أصابت الجزائر في 1866-1867⁽¹⁾، وأمام الصعوبات المالية لجأت السلطات الاستعمارية إلى الشركات وإلى الخواص لبناء السدود والخواجز وقنوات الصرف لغرض توفير المياه للكولون وللزراعات الضيقة الأكثر ربحا⁽²⁾.

ومن بين أهم المشاريع التي تكلفت الشركات

في الجزائر:

الجزائر الوسطى: سدود وقنوات الحمير، وادي الفضة، وادي ملي، بومعادة، بوزومي، وادي الروينة، سيياو، وادي تيزي (قرب الأغواط)، جبل عمور، وادي الخميس، وادي ساحل، خواجز وادي الشلف، وادي الكبير، وادي الجمعة.

إقليم وهران: سدود رأس مولا، الحناية، واد الأعلاق، واد مافون، قنوات سهل الشلف، تخفيف بحيرتي المقطع ومرعين، وخواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غليزان).

(1) تيزت سنة 1866 بحفاف حاد، واحتياج الجراد لسهول سيدي بلعباس خلال فصل الثاني من شهر أبريل 1866 مما أدى إلى جميع المحاصيل الزراعية، وفي شهر الوفي 1867 ظهر وباء الكوليرا، وازدادت حدة الحفاف إلى حد اختفاء مياه السيور، وذلك في كامل القطر الجزائري آنظر:

Le Dpt d'Oran et son conseil gl, op. cit. p 352
(2) M. RIVIERE et M. LECQ Op.Cit. p 619.

إقليم قسنطينة: سدود زروينة، الرمل، قنوات الساحل وكريسة، وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي، وحصرف مياه سيوس، وتخفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة، وغرقية، وتطهير أراضي بلاندين وسهل عتابة، وبناء خواجز بوادي الصومام⁽¹⁾.

وإثناء بنائها للسدود، فكرت إدارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تغذي بعض الصناعات، إلا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر، فإن التجارب الزراعية المرحمة والمؤمل تحقيقها لم تشر بسبب سوء الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان إنتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويجب هنا أن نوضح بأن سياسات فرنسا المائية في الجزائر قد نتجت عنها مشكلات منها إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة التي لم تعد لتحمل أكثر، فأنز ذلك على الإنتاج وحول الفلاحين الجزائريين المستفيدين من بعض السدود إلى كادحين.

(1) - Paul-Leroy BEAULIEU, op. cit. p 127.

إن الإمبراطور الذي تدعيه فرنسا حول تطوير الزراعة في الجزائر هو مجرد زيف وتقدم للزراعة التجارية الاستعمارية لا غير. وخير دليل على ذلك تطور زراعة الكسروم والزيتون والحمضيات... وتحويل القطاع الزراعي الجزائري التقليدي - الذي كان يعتمد على إنتاج الحبوب.

إن التخطيط الزراعي الاستعماري الذي أعطى الأولوية في برنامج النظام الذي كان ينبع من منطلقات السياسة العامة الاستعمارية، وعلى هذا الأساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائريين، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف ومستلزمات إنجاز السدود وبناء القنوات.

ومع كل هذا فإن السدود التي صُرفت أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة،⁽¹⁾ فالبعض منها تصدّع (سد فرقوق: 1872) والبعض الآخر تعرض للزهد نتيجة كثرة الأوجال الأمر الذي قلل من قدرات استيعابها للمياه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حول طاقة استيعاب سد فرقوق من 16 مليون م³ سنة 1900 إلى 05 مليون م³ سنة 1932، (معدل حوالي 350.000

(1) - خصصت سلطات الاحتلال الفرنسي 160 مليون فرنك لأشغال المياه من ضمن 429 مليون فرنك في سنة 1921 ينظر

Fadhela YAHIAOUI, Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre deux guerres, Alger: ENAL 1985, p. 44.

م³ من الأوجال سنويا)، كما تحولت طاقة سد وادي القشة من 225 مليون م³ سنة 1900 إلى 40 مليون م³ سنة 1948 (معدل حوالي 04 مليون م³ من الأوجال سنويا)⁽²⁾

وقد دترت سلطات الاحتلال الفرنسي الاستثمارات الضرورية للتحويل من الزراعة الجافة إلى الزراعة المروية بـ 200.000 فرنك للهكتار الواحد⁽²⁾

وهكذا أصبح الكولون الأوروبيون في الجزائر لا يواجهون مقاومة بشرية فحسب بل أيضا مقاومة طبيعية، وكان الشعب الجزائري وأرضه تنكروا للاحتلال الفرنسي.

إن ازدياد خوف الفرنسيين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط، فأنشؤوا نقابات الري (Syndicats d'irrigation)، واليكم فيما يلي بعضا من مؤسسات السقي في غرب البلاد - كنموذج -

• نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية: لسني 27.000 هكتار من الأراضي الزراعية أوكلت سلطات الاحتلال إلى الشركة الفرنسية - الجزائرية بناء سد علي وادي فرقوق فيما بين 1865

(1) G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1^{er} au 15/09/1952, N° 2251/NA-05, p. 265. Voir aussi René ARRUS, op. cit. p. 131 (tableau n° 62 envasement des barrages Algériens) -

(2) Ibid

وبناء سد وادي الشلف الذي خصص لسقي 30.000 هكتار، أصبح مجموع الأراضي المسقية في غرب البلاد - لوحدها - يقدر بـ 111.000 هكتار.

وامتدت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر لتشمل السبخ والمستنقعات، ففي 04 أوت 1860 صدر قرار إمبراطوري ينص على تجفيف مستنقعات المقطع وسبخة وهران المألحة، ومستنقع الغراب، لغرض استغلالها لصالح الزراعة، تطبيقا لما نص عليه القرار المشيخي لـ 25 ديسمبر 1852⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس وجدت نقابات تهتم بالتجفيف ويصرف المياه من بينها في الجهة الغربية من الوطن:

← نقابة التجفيف بلمطار، ووادي إهمرت، وبوقيرات.

← نقابة استصلاح سهل الهبرة، ووادي الباتين بمسنغام، ووادي مرزوقة وأبوقير، وبلاد التواغية، وسيرات، والمطمر، والراجل، وحاسي عامر⁽²⁾.

← وتكشف لنا عملية السدود التي أنشئت على طول كل من وادي الثافنة، والمقطع، ومكررة، والحمام بالهبرة، ومينا الرافد

1870 خيم ثلاثين مليون متر مكعب من المياه، أصيب هذا السد بالفساد نتيجة الفيضانات 1872، وتم إصلاحه في 1873. كما جددت به أنصار مرة أخرى سنة 1881 تم علاجها عامي 1882 و1883. وظل هذا السد يشغل دون حدوث أي خلل فيما بين 1883-1927 حيث أخذت الفيضانات حواجزه في نوفمبر 1927، وعرض السد مؤقتا بسد بوحنيغة الذي يتسع لـ 63 مليون متر مكعب.

← نقابة سقي سهل سيق: يحتوي سهل سيق على 8.000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية تستفيد من مياه سد الشرفة الذي بني فيما بين 1880-1882 ويجمع 18 مليون متر مكعب، وهو الأخير تقرر بفعل الفيضانات سنة 1885، إلا أنه عاد ليشتغل عام 1892.

← نقابة سقي سهل مغنية: تولت هذه المؤسسة بناء سد بني بخند على وادي الثافنة لحجز 56 مليون متر مكعب لسقي 12.500 هكتار.

ودعنا لعلمية السقي في منطقة غيليزان أتمت إدارة الاحتلال بناء سد بحلة الذي يسع لـ 33 مليون متر مكعب سنة 1931.

(1) - M. P de MENERVILLE, op. cit, p 68 (décret Impérial du 04 08/1860).

(2) - Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 166.

توسيع الأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني واستخداماتها

(1866, 1937)

الوحدة: - المساحة بالهكتار.

ع الإنتاج بالقطار.

معدل الارتفاع	1937	1866	المنتجات الزراعية	
			المساحة	النتج المين
10	200.000 هـ	20.000 هـ	المساحة	القمح اللين
12.5	1.500.000 ق	120.000 ق	الإنتاج	
08	80.000 هـ	10.000 هـ	المساحة	القمح الصلب
23	800.000 ق	35.000 ق	الإنتاج	
04	60.000 هـ	15.000 هـ	المساحة	الشعير
02	500.000 ق	240.000 ق	الإنتاج	
33	100.00 هـ	3.000 هـ	المساحة	الحرمال
87	700.000 ق	8.000 ق	الإنتاج	
71	250.000 هـ	3.500 هـ	المساحة	الكروم
296	8.900.000 هكتولتر	30.000 ق	الإنتاج	
07	1.000.000 شجرة	141.000 شجرة	المساحة	الزيتون
07	132.000 قطار	19.000 قطار	الإنتاج	
16	290.500 قطار	17.800 قطار		البطاطا
06 -	670 قطار	4.200 قطار		القطن

الأساسي لنادي الشلف عن الأهمية البالغة التي أولتها الإدارة الاستعمارية لسقي الأراضي الزراعية وتوسيع مساحتها.

و الجذور الإحصائي الموالي يمكننا من خلال نظرة واحدة من استيعاب ما حققه الاستعمار الفرنسي من توسيع للأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني خلال مدة سبعين عاما من الاحتلال بـ 100 ألف هكتار.

الحدود	10.000 نطار	-	-
الحدود	270 نطار	-	-
الحدود	20 نطار	-	-

Robert TINTHOIN. L'Irannie Agricole en 1868, n° 33, p. 408. *Statistique*
G.G.A. direction des services économiques. 3^e édition de l'annuaire
annuaire statistique de l'Algérie 1937 Alger: 1933. IV. p. 586

وبعد إنشائها لسدود في شمال الجزائر قصد تخزين مياه
التضاريس لسقي الأراضي الزراعية خلال موسم الجفاف، فإن
إدارة الاحتلال فكرت في مد نظامها المائي إلى الجنوب الجزائري
بحفر أنبار أرتوازية وخلق واحات جديدة.

وإن كانت هذه الأشغال تبدو في ظاهرها ذات طابع زراعي
هذه، فإنها في حقيقة الأمر كانت تهدف إلى تحقيق أبعاد
جيوسياسية واستراتيجية، الغرض منها الاحتفاظ بالعنصر
الفرنسي والأوروبي في الجنوب الجزائري.

وفي الستينات من القرن التاسع عشر دوس «دوتشيها»
تشف (DETCHIBATCHEF) أحد الكتاب الصحفيين الروس
الجزائريين تحدث عنها بشغف وحماة، وبالف في المدح والثناء على

النتائج التي حققتها فرنسا بالجزائر في مجال حفر الآبار الأرتوازية
حيث كتب يقول: «لا يوجد أقل من أربعين بئر أرتوازية بين سط
فلنج ومدينة توفرت» - بمعدل بئر واحد كل ثلاث كيلومترات
على طول مائة وعشرين كيلومتر - وتوقع هذا الصحفي مد خط
الآبار الأرتوازية بين ورقلة وتوفرت على طول 150 كيلومتر
حيث كان يوجد خمسة آبار فقط، وقدّر العدد الكامل للآبار
الأرتوازية في دائرة باتنة لوحدها بـ 155 بئر خلال الفترة من
1856 إلى 1878⁽¹⁾.

وظهر للجميع أن فرنسا من وراء حفرها للآبار الأرتوازية
في جنوب الجزائر أنها كانت تنوي تنشيط إنتاج التمور في
الواحات الجزائرية.

ومنذ كتابة الصحفي الروسي «دوتشيها تشيف» لهذا المقال لم
تتوانى إدارة الاحتلال الفرنسي في توقع حفر آبار أرتوازية
لاستغلال المياه الجوفية للصحراء الجزائرية؛ وزاد اهتمام
المعمرين والراسماليين الفرنسيين بالتنقيب عن المياه الجوفية
في المناطق الجافة؛ وكانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب
الجزائري (Ste agricole et industrielle du Sud Algérien) هي

(1) - Paul-Léon BEAULIEU. Op. cit, p 127.

إحدى الشركات التي أولت اهتماما خاصا بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتوفرت، وغرس مساحات شاسعة بالتمار.

التخيل مستعينة بالمهندس «جوس» (JUS)، كما كان عليها أن تواجه اتحاد الإدارة العسكرية للاحتلال والتي لم تكن ترغب في السماح للكلون بشراء الأراضي الجرداء من الجزائريين.

وشجعت زراعة التخيل الكلون من أمثال «تري» (FRIEL) نائب قسطنطين والمعمار «سرادان» (SARRADIN) على شراء سائق للتخيل في منطقة بسكرة ووادي غير.

أول مزارع للتخيل فتح أعين الكلون على أهمية وقمة الثمر هو النقيب محمد بن إدريس آغا توفرت (سابقا) والمتجنس بالجنسية الفرنسية الذي خلق واحة «تلاعيم مويدي» (Talaem Mouidi) في سنة 1879، ومن بعده «فو» (FAU) و«فورو» (FOUREAU) اللذان أنشأ واحة شريعة السايح في عام 1881.

وفي ظرف لم يتعد خمس سنوات (1882-1887) تمكنت الشركة الفلاحية والصناعية لبانتة من خلق ثلاث واحات جديدة: الوغيف، سيدي يحيى، وعياط، وحفر سبعة آبار أرتوازية بمنسوب

يقدر بواحد وعشرين متر مكعب في الدقيقة الواحدة، واستصلاح 400 هكتار من الأراضي الزراعية البائرة، وغرس 500 نخلة⁽¹⁾.

قدمت الآبار الأرتوازية خدمات جليلة للاستعمار الفرنسي في الجزائر وساعدت الكلون على الهجرة باتجاه الجنوب خاصة إلى بوسعادة والجلفة، والأغواط، وغرداية وورقلة والمنيعة، والأماكن القريبة من الحصون العسكرية مثل حاسي لينغال، وتيغديدين، وزال شرقي، وشقعة، وقد وفرت أشغال الحفر - التي دامت ثلاث سنوات (1891-1893) - للكلون 30.000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة -.

ومع نهاية 1893 تم تنفيذ 427 عملية تنقيب عن الماء في الصحراء الجزائرية اكتشفت خلالها 519 طبقة مائية جوفية صاعدة (nappes d'eau ascendantes) و529 طبقة مائية متدفقة (Jaillissantes) بمنسوب يقدر بـ 316.954 لتر في الدقيقة الواحدة (أي 499.616 متر مكعب في اليوم، و182.359.840 م³ في السنة منها: 326.490 لتر في الدقيقة بإقليم قسنطينة، و20.374 لتر في الدقيقة بإقليم الجزائر الوسطى، و90 لتر - فقط - في الدقيقة الواحدة بإقليم وهران)⁽²⁾.

(1) - Paul-Louis BEAULIEU, op. cit, p.132

(2) - Ibid, p.133.

تغطي بعض القدر من المعلومات عن التعريف بالسياسات
الطاقة الفرنسية في الجزائر لتلخص إلى الاستنتاجات التالية:
إن التخطيط الثاني من الزاوية الفرنسية الاستعمارية
كانت أهدافه تلتخص في:
إحياء الأراضي الموات.

تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن
الأم، بالاستعانة بالمواد الأولية الزراعية الجزائرية - وشرط ذلك
وفرة المياه.

إن إقامة سوق للمنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.

تأكيد الوجود الفرنسي المزد للسياسة الاستيطان في
الجزائر.

والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها مما سبق عرضه
هي أن النظام المالي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي قد
جاء بخدمة المؤسسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وأن نتائجه
عادت بالفائدة على الكولون بالدرجة الأولى.

وفي حقيقة الأمر فإن الكولون الذين تم تثبيتهم في الواحات
بمسحهم امتيازات أرضية، فإنهم استغلوا المياه الجوفية
واستمرروا بشكل مفروط وبطريقة منجمية، ومن الأمثلة على

ذلك انتقال منسوب مياه واحة وادي غير من 53.000 لتر
في الدقيقة الواحدة سنة 1856 إلى 200.000 لتر في الدقيقة
الواحدة سنة 1890 ليصبح المنسوب مع زيادة الاستغلال
278.000 لتر في الدقيقة الواحدة عام 1924، و348.000 لتر
في الدقيقة الواحدة عام 1930⁽¹⁾

وإن كان عدد الآبار الأرتوازية قد تضاعف في وادي غير
بثلاث مرات وأشجار النخيل بخمسة عشر مرة، فإن ذلك كان
على حساب استنزاف الاحتياطات المائية الجوفية التي يقل عمقها
عن 150 مترا.

ومعنى هذا أن الكولون قد بنوا اقتصادهم في الواحات
سلفا على قاعدة استنزاف ونهب الثروات المائية الباطنية. وجراء
ذلك نزل منسوب مياه الآبار الأرتوازية في وادي غير إلى
318.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1935 (أي بنسبة 10
(7)⁽²⁾).

ولم يكن من هدف للكولون الذين استوطنوا الواحات
سوى إنتاج المزيد من التمور وتصديرها إلى فرنسا وأوروبا،

(1) - René ARRUS. Op. cit, p 78. (cité par Lacoste - Nouschi. Prenant in «

l'Algérie passé présent » éditions sociales, Paris 1960, p p 414 - 415).

(2) - Ibid

والحكم فيما يلي كميات التمور التي تم تسويقها فيما بين
1926-1959

كمية التمور الموقفة الى الخارج: (1926, 1959) (1)

الوحدة: طن

الانماج	السنوات
1.560.000	1930-1926
1.093.000	1940-1931
1.327.000	1945-1941
1.128.000	1950-1946
556.000	1959-1951

ادخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية

ستغرق بإيجاز فيما يلي لقطاع زراعة الكروم إبان الاحتلال
الفرنسي للجزائر، ومساهمته في عملية التنمية الزراعية
لاستعمارية ودعم الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

بإصدارها للتشريعات العقارية والقوانين الفرنسية تكون
إشارة الاحتلال الفرنسي قد وفرت الحماية للمستوطنين

الأوروبيين وشجعتهم على الاستقرار، وأثبت فيهم فكرة البقاء
والصحتهم بالأرض.

ويظهر محاصيل زراعية جديدة وفي مقدمتها الكروم التي
تطورت بشكل هائل بالنظر لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها
للجفاف ستزداد أطماع فرنسا في الوصول إلى المزيد من الأراضي
الزراعية.

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد
العوامل الهامة وراء استحوادها على المزيد من الأراضي الفلاحية
لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ، وقد احتلت فكرة زراعة
الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية
الفرنسية في بداية الاحتلال.

ونشهد على هذا الاهتمام بما صرحته به السيدة
«إيليزا أرسون» (M^{me} Elysa ARSON) إبنة «مارسيل
ريشي» (Marcel RICHIER) (1) إذ تقول «أرسل أبي في مهمة
خاصة إلى الجزائر، كلف فيها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة
الجزائر».

(1) - مارسيل ريشي: ممثل للشعب في 1848، عضو اللجنة الفلاحية في المجلس
التشريعي. 1849، نائب عن مقاطعة الجيروندي حتى عام 1872.

(1) René ARRUS: Op. cit. p. 78. (cité par Lacoste - Nourissin, Premier an
«Algerie passé et présent» éditions sociales, Paris 1968, p. 165).

تخلل الأيام الأولى من عام 1847، استدعى وزير الفلاحة الفرنسي مارسيل ريشي، وقال له: «ثنائي العزيز، إن إجراءات التهيئة في الجزائر تسير بشكل عادي، وحين الوقت لتسمية المستعمرة، وأنا أقدر كفائتكم في مجال الزراعة، فما رأيكم في خلق فردوس من الكروم بأرض الجزائر؟». وتواصل قائلة: «فاجابه مارسيل ريشي: لا يمكنني الرد عليكم، فبعد وصولي إلى الجزائر: سأدرس طبيعة الأرض والمناخ، وأبلغكم جوابي بعد جمع المعلومات الضرورية».

فرد عليه وزير الفلاحة قائلا: إذهب إذن، واختر إنسان من الشوابير فنانك، وسوف افتح لكم قرضا ماليا، وأعطي تعييدات للجنرال «بيجو» الحاكم العام للجزائر، ليسهل عليكم مهمتكم، وليوفر لكم حراسا يلازمونكم.

فاختار مارسيل ريشي كلا من «لويس ريبو» (Louis RIBAUD) و«هودين دي ترانشير» (Houdyn de TRANCHERE) كمساعدين له، وقبل مغادرته لفرنسا جهز المكلف بالمهمة الزراعية نفقة بمزمة من النباتات المستخلصة من أجود أنواع الكروم، وعندما حل بالجزائر أجرى اتصالات مع الجنرال «بيليسي» (PELASSIER) الذي زوده بمحراس يرافقونه، وذلك بصعوبة كبيرة، لأن هذا الجنرال كان يكنى كرامية للمدنيين، لكن فكرة غرس

الكروم في الجزائر (ليحول عنها إلى خور) حولت كمره للمدنيين إلى صداقة.

مثل هذه المواقف وما تنطوي عليه من أبعاد استعمارية تكشف لنا بجملاء أن مشروع خلق مستعمرات زراعية خاصة بإنتاج الكروم كان يحضى بدعم ومؤازرة الهيئات القيادية الفرنسية السياسية والعسكرية؛ وهذا اعتبرت زراعة الكروم نقطة تحول عامة في جهود الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

وآلت نتائج الأبحاث والدراسات أن الأرض الجزائرية تصلح لإنتاج الكروم؛ إلا أن هذا المحصول الزراعي اصطدم بمعارضة الأمير عبد القادر الذي كان مسموح الكلمة وناقد الرأي⁽¹⁾، وينظر بعين السخط والغضب وعدم الرضى بالكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور التي حرم الدين الإسلامي شربها، فأعطى أمرا لاتباعه باقتلاع جذورها ليلا، فلبى الجزائريون دعوة الأمير لاجتثاثها مع قدوم الظلام⁽²⁾.

إن وضع حراس في خدمة المكلفين بمشروع غرس الكروم في الجزائر هو دليل آخر على أن المهمة كانت محفوفة بالخطر لأنها

(1) - Illustration Algérienne, Tunisienne et Marocaine. N° 32/ 06-07-1907, p 3.

(2) - Ibid.

لجري بعيدا عن المقيمات العسكرية والمدن التي تتواجد بها
البلديات، ولأن الفلاحين لبوا نداء الأمير عبد القادر، وأمام هذا
الوقوف فكرت معارسل ويشي في الحبل الأسب، وقد مكنته
الصفحة - سنة 1847 - من مقابلة الأمير عبد القادر إثر جولة
قادت إلى المنطقة التي كان يتواجد فيها هذا الأخير، فاستمع له
الأمير عبد القادر، وآل الرجلان إلى تفاهم بشأن تقويم الموقف.

وقبل مغادرة النائب لحمة الأمير عبد القادر التي قضى فيها
لياما معدودة له الأمير هدايا فاخرة من بينها أسلحة وجوادر وخاتم
الترعة من أصبعه⁽¹⁾.

وإن كانت بعض الكتابات تدعي أن الجزائريين كفوا عن
إفلاق شجيرات الكروم عقب هذه الزيارة⁽²⁾ فإن الأحداث
المتتالية أثبتت عكس ذلك بحيث خاض الجزائريون حرب
استنزاف عبر فترات تاريخية متقطعة ضد مزارع الكولون ويظهر
ذلك جليا في جميع الثورات والانفاضات التي خاضها الجزائريون
ضد الاحتلال الفرنسي بحرقهم لمزارع المعمرين، وقطعهم
للأشجار وتحريمهم للعتاد الفلاحي إلا حدة قتلهم لغلاة الكولون.

(1) Illustration Algérienne, Tunisienne et Marocaine Opus, p 3
(2) Ibid.

وليان القيمة الاستراتيجية له «حرب المزارع» ونتائجها.
محضر فصل كامل من هذا البحث لهذه المسألة⁽¹⁾.

ومن المؤكد أن دراسة ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر
تكون ناقصة دون فهم واضح لتطور زراعة الكروم، واستثمار
الكولون لتجارة الخمر.

تطور زراعة الكروم

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر أولى الكولون اهتماما
بزراعة الحبوب واكتفوا باستيراد الخمر من فرنسا وإسبانيا.

ويصدر قانون 11 يناير 1851 الذي أعفى الصادرات
الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة تشجع الكولون على زراعة
الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ 2.036 هكتار عام
1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020,39 هكتار موزعة
بالشكل التالي:

(1) - يرجع إلى الفصل الأخير من هذا البحث «اعتمادات ثورة أول نوفمبر 1954
بالأراضي الفلاحية».

لوحة هكتار

الدائرة	المساحة المزروعة كروم
وهران	235
مستغانم	389,52
أرنو	36,4
معسكر	332
تلمسان	27,47
المجموع	1.020,39 هكتارا

وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4.632 هكتارا، تمثل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمر، و 5.703 قنطار من عنب المائدة.

ومن بعد، بثلاث سنوات (1863) تطورت المساحة المزروعة كروم في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالآتي:

(1) - MANQUENE (J). L'Oranie et ses richesses agricoles, Oran 1950, p 192.

- وهران: 3.351 هكتار
- الجزائر: 4.158 هكتار
- قسنطينة: 2.764 هكتار⁽²⁾

وفي نفس السنة (1863) بلغ الإنتاج في عمالة وهران - لوحدها - 29.834 هكتولتر من الخمر، و 10.379 قنطارا من عنب المائدة⁽²⁾.

وفي عام 1880 بلغت مساحة الكروم في عمالة وهران 10.188 هكتار لتصل إلى 94.635 هكتار عام 1920، لترتفع إلى 123.124 هكتار سنة 1928، لتصبح سنة من بعد (1929) 142.043 هكتارا⁽³⁾. وتشجيعا لإنتاج الكروم أقيم فيما بين 24 أبريل و 02 أكتوبر 1864 معرض للمنتجات الزراعية بـ وهران منحت فيه ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر بـ 400 فرنك فرنسي لأحسن المعارضين⁽⁴⁾.

(1) Le département d'Oran et son conseil général, Op. cit, p 375.

(2) Ibid.

(3) - وهران: 63.961 هـ - مستغانم: 32.865 هـ - بليسان: 23.092 هـ -

تلمسان: 12.941 هـ - معسكر: 9.184 هـ (le département d'Oran et son conseil

général Op.cit, p.389).

(4) B.O.A. 1864. pp 154 et 176.

وقد استمرت هذه المعارض تقام من حين لآخر، فضلا في المسابقات الاستعراضية التي أقيمت بباريس فيما بين 1932-1936 غصلت مدينة معسكر المتجة للخمور الحمراء والوردية ذات الحموضة المرتفعة (13° - 16°) على ميداليات ذهبية، كما تحصلت سنة 1952 على ميدالية فضية⁽¹⁾.

وللعلم فإنه بعد استقدام مهاجرين من الألبان واللبورين إلى الجزائر، إثر الحرب السبينية وفي أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا فيما بين سني 1875-1878 شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المنقرضين للهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تكوين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور. وهكذا تدفق مهاجرون جدد على الجزائر من فرنسا فضلا عن المهاجرين الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71.366 شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886، وإذا كان الإسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة، فإن الموسمين الجزائريين كانوا يتولون عملية القطف⁽²⁾.

(1) (Revue historique de l'armée, n° 02, 4ème année, Juin 1933, p. 31, 30).

(2) عبد الطيف بن شنور، تكون الخلف في الجزائر، ص 133-134.

وفي سنة 1879 قدر دخل المكنار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للمكنار الواحد من القمح خلال نفس السنة⁽¹⁾ وهذا ما يفسر جشع الكولون الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب.

ومنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد. أما الفترة المحصورة بين 1880-1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر، واتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ، حيث انتقلت هذه المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات⁽²⁾، فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257 نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد

(1) - نفسه، ص 129.

(2) Société d'information du G.G.A. Documents Algériens. série économique, n° 35 du 15.10.1947, p. 79.

ضمهم 34.727 متجنسون⁽¹⁾ ليرتفع هذا العدد إلى 781.000 سنة 1912⁽²⁾

وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بصراحي سبدي بلعباس وتلمسان سنة 1885، وبوهران في 1886، وسيكدة في 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعاً، وخلال الفترة من 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما وكذلك في كميات الإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي⁽³⁾.

تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاج (1896-1881)⁽¹⁾

الوحدة: - المساحة: هكتار

الإنتاج: هكتولتر

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

(1) - يقصد بالتجنسين اليهود الذين أعلنوا مواطنين فرنسيين بمقتضى المرسوم الذي وقع في مدينة نور الفرنسية كل من «كركيبر»، و«غامبيتا»، و«غلي بيزوان» و«فوريشون»
1876/10/24

(Jean - Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le D^o d'Oran de 1900 à 1914. Thèse. Fac. des lettres et sciences humaines. Aix-en-Provence 1969 - 1970, p. 68)

(2) Mahfoud KADDACHE et Djillali SARI. L'Algérie dans l'histoire. T.05. Alger: O.P.U.E.N.A.L, 1989, p.181

(3) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2^{me} éd., Paris 1967, p. 94.

(1) - Paul-Leroy BEAULIEU. Op cit, p.94

وباستثناء مرض الفيلوكسيرا إلى سهول وهران ومعسكر
وعيناه، وحتى لا يتخلل المزارعون عن إنتاج الكروم منحت فرنسا
قانونا في 23 مارس 1899 يسمح للكولون بزراعة الكروم
الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسيرا.

وبانتهاء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في
الجزائر حيث استفاد المعمارون من خدمات المسائل الخاصة التي
نشأتها سلطات الاحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في
ورنيو والجزائر العاصمة، وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها
في مجال تصدير الخمر بأغنياء فرنسا التي سوق إليها 7.470.198
قنطارا فيما بين 1907-1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية⁽¹⁾.

ومع سنة 1919 بدأ إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة،
وبذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من
الاستثمار في زيادة إنتاج الكروم.

وقد تحولت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم منها،
قوانين: 04 جويلية 1931 و 06 جويلية 1933، و 04

(1) - حواله الخمر التي صدرت إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين 1907
1914 هي كالتالي: الجزائر 4.750.301 قنطار، وهران 2.038.088 قنطار،
مستغانم 317.888 قنطار، بجاية 128.880 قنطار، عنابة 102.047 قنطار،
سكيكدة 78.619 قنطار، أريزو 37.909 قنطار، جيجل 16.486 قنطار.
(René ARRUS, L'eau en Algérie, 1830 - 1962, Paris, O.P.U 1985, p 70)

ديسمبر 1934، ومرسوما قانوني: 03 جويلية 1935 و 28
مارس 1936، لكن الكولون الذين أهدت إليهم زراعة الكروم
الغنى بالنفس لم يعتبروا بهذه القوانين، فبدؤوا ينزعون إلى الاستقلال
بالجزائر، وأبدوا رغبتهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم برفض وصاية
الحكومة الفرنسية عليهم.

وفيما بين 1920-1934 عرفت زراعة الكروم تطورا
مدهلا يعزى إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع
المستمر لأسعار الخمر⁽¹⁾، وأصبحوا بذلك يراقبون 90 % من
مزارع الكروم التي تجاوزت مداخيلها ثلث (1/3) المداخيل
العامة للزراعة في الجزائر⁽²⁾.

وفي 27 جوان 1933 قدّم «بارث» (BARTHE) رئيس
اللجنة البرلمانية أرقاما تبرز الفرق بين كميات الخمر المتجة في
كل من الجزائر وفرنسا؛ ففي حين أنتجت 131 شركة في الوطن
الأم سنة 1932 أقل من 250.000 هكتولتر، فإن 113 شركة في

(1) - في 1915 بلغ سعر الهكتولتر الواحد من الخمر 82 فرنكا، وفي 1926 قفز إلى
189 فرنكا للهكتولتر الواحد ليصبح 183 فرنكا عام 1928 ثم يصعد إلى الصعود
سنة 1930 ليصل إلى 193 فرنكا للهكتولتر الواحد. (عبد الطيف بن أشتهو، تكون
التخلف في الجزائر، ص 164 - 165).

(2) - Benjamin STORA, Histoire de l'Algérie coloniale 1830 - 1954, Alger
E.N.A.L 1996, p 47.

الجزائر فكانت من نسويق 2.087.000 هكتولتر من الخمر.
الأمير الذي أدى إلى خلق ثورات ومشادات بين الكولون
والحكومة الفرنسية. وفي سنة 1935 توسعت مساحة الكروم إلى
300.000 هكتار بينما بلغ الإنتاج ما لا يقل عن 18 مليون هكتولتر
من الخمر⁽¹⁾.

ابتداء من عام 1936 بدأ إنتاج الكروم في التراجع، ليزداد تقهقرا
خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات
الحرارة، وتقلصا للأيدي العاملة ومشكلات في الصيانة.

وتأكيدا لعزمها على الاحتفاظ بمكانتها كمنتج أول
للكروم عادت فرنسا إلى تجربتها لعام 1902 والتي أنشأت فيها مشاتل
في كل من سكيكدة وأرزيو والجزائر - كما أشير إليه سابقا - مكتبها من
رفع إنتاج الخمر في الجزائر وتصدير كميات قدرها 140.000 هكتولتر
إلى رومانيا سنة 1905، فأصدرت مرسوما في 22 مارس 1943، وقرارا
في 22 أبريل 1943 يسمحان بزراعة 1.200 هكتار كروما.

والإشارة فقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946 تسعة وأربعين
مشة خاصة بالنعب موزعة على العمالات الثلاثة للجزائر⁽²⁾.

(1) (Société d'information du G.G.A. Synthèse de l'activité Algérienne
30/10/1945 - 31/12/1946, pp 79 - 80

(2) Service d'information du G.G.A. op. cit, p 80

وقد عبر الأستاذ «بن ميم ستورا» عما آل إليه الوضع جراء
انتشار زراعة الكروم بقوله: «لقد نصذت الكروم للقمح
وللماشية وللغابة وللنخيل، ولوئت المجاري المائية التي كانت تروى
فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم»⁽¹⁾ أما «ارنور جيرو»
فقد دلنا على أن الكروم كانت تحتل نصف المساحة الزراعية في
عمالة وهران، وثالث الأراضي في عمالة الجزائر والسدس في
عمالة قسنطينة⁽²⁾.

وفي الجهات الغربية من الوطن اشتهرت هضاب معسكر
المشرفة على سهل غريس بأنواع من الكروم الخاصة بالخمر
الحمر مثل: «Grenache» و«Morastel» و«Carignan» وأخرى
خاصة بالخمر الأبيض مثل: «Furanah»، التي تزيد درجة حموضتها
عن 15° والتي كانت تسوق إلى أوروبا، خاصة إلى بلجيكا
وسويسرا وألمانيا⁽³⁾.

ويذكر بعض كبار السن من مواطني مدينة معسكر أن
استهلاك الخمر على حالتها الخالصة من دون مزجها بالماء أو
قطعها بالغذاء، قد قتل عددا من الكولون لم تقتله الأمراض
الناتجة عن سوء الأحوال المناخية أو حوادث العمل.

(1) Benjamin STORA, op. cit, p 47.

(2) Arthur GIRAULT. Op.cit, p 409.

(3) Service d'information du G.G.A. op. cit, p 83.

إن الانتصار الفرنسي بعد قضائه على زراعة الأرز بمعسكر
أفصح المجال لتوسيع مساحات الكروم، فتسبب ذلك في تضائل
إنتاج الخبثوب الذي كان قبل سنوات الحرب التحريرية (1954-
1962) يقدر بـ 45.000 قنطار من التسح اللين، و36.000 قنطار من
التسح الصلب و55.000 قنطار من الشعير، و30.000 قنطار من
القرطال⁽¹⁾

وللعلم فإن زراعة الكروم بمعسكر وضواحيها كانت تكسو
جميع التلال الغربية والشمالية التي يزيد ارتفاعها عن 600 م عن
سطح البحر، ومعظم إنتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء
ستفام نحو دول الاتحاد الفرنسي والعالم الخارجي وهو الأمر
الذي أصاب السكان في مصدر عيشهم الرئيسي المتمثل في
الخبثوب.

والى جانب معسكر - دائما قبل اندلاع الحرب التحريرية
وذلك في عام 1928 - وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون
بلدية تغطي فيها زراعة الكروم على باقي المحاصيل الأخرى،
وتنوع فيها المساحات المزروعة كروما بالشكل التالي:

• 28 بلدية محوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح
بين 2.000 حتى 5.200 هكتار.

(1) - محمد العربي القوي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، م. و. ك. 1974،
ص 41.

• بلدية محوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين
1.000 حتى 2.000 هكتار.

• 34 بلدية محوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح
بين 500 حتى 1.000 هكتار.

• 29 بلدية محوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح
بين 100 حتى 500 هكتار.

• 16 بلدية محوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار⁽¹⁾.

وفي سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروما في
عمالة وهران: 142.043 هكتارا بإنتاج قدر بـ 5.772.000
هكتولتر⁽²⁾ موزعة بالشكل التالي:

(1) - MANQUENE (J), op. cit, p. 192.

(2) - تطورت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران من 11.913 هـ سنة 1881
إلى 32.784 هـ سنة 1887 لتصبح 142.043 هـ سنة 1929. أما الإنتاج فقد ارتفع
من 710.422 هكتولتر سنة 1887 إلى 2,5 مليون هكتولتر سنة 1891 لينبع
5.772.000 هكتولتر في عام 1929، (نقلا عن:

L. FABRIES, «L'agriculture dans le département d'Oran» association
française pour l'avancement des sciences, congrès d'Oran, Oran 1887, T1
(S.D), p 325).

تطور الكروم مساحة وإنتاج في دوائر عمالة وهران
(1929)

الوحدة - المساحة هكتار

الإنتاج: هكتار

الإنتاج	المساحة المزروعة كروما	العمالة
2 890.000	63.961	وهران
1 400.000	32.865	مستعمر
676.000	23.092	سبيدي بلعاس
498.000	12.941	تلمسان
308.000	9.184	معسكر
5.772.000	142.043	الجميع

وبين لنا الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران خلال عام 1929، وبلغت لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما وكذلك كمية الإنتاج.

أما نتيجة المتخلصة، وذلك في محاولة لتبيان أسباب الزيادة المتواصلة في المساحات المزروعة كروما فيمكن إيجاز

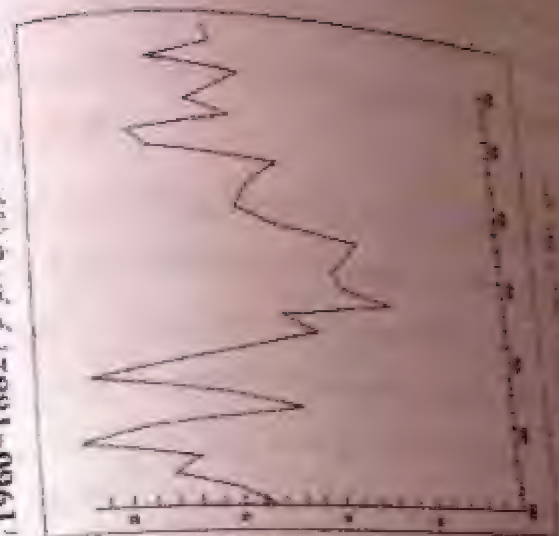
(1) - MANQUENE, (J) Op.cit, pp 193 - 194.

أسبابها في استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروما لفرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملائمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة.

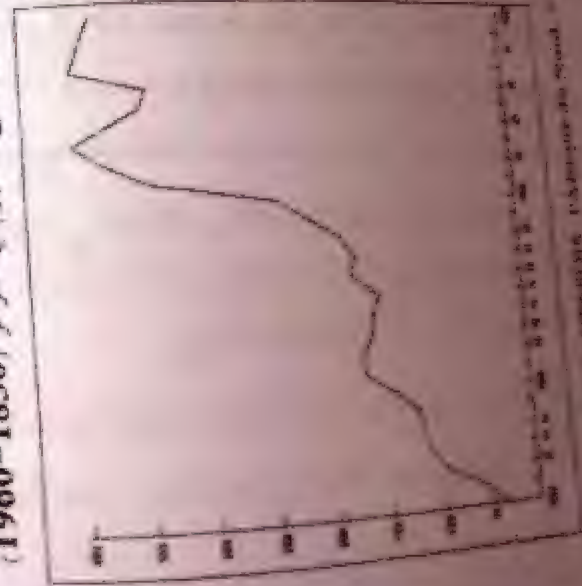
أما عملية تطور الكروم إنتاجا ومساحة فبلغتها لنا الرسمان البيانيان (التكاملان) واللذان يبينان هبوط الإنتاج خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب نقص اليد العاملة، وتأثير قانون 20 أوت 1940 الذي أفسح المجال للمحاصيل الأخرى، أما التراجع الذي حدث في 1951 فيعزى إلى شيخوخة الشجيرات، لكن تقلص المساحات المزروعة كروما وانخفاض الإنتاج من 15,8 مليون طن عام 1960 إلى 15,6 مليون طن عام 1961 فيعود سببه إلى مواصلة المجاهدين الجزائريين لعمليات حرق مزارع الكولون.

وما يقال عن تطور زراعة الكروم في القطاع المصري الأوروبي - يقال عن تطورها في القطاع التيفليدي - الجزائري - إن على مستوى الجزائر، أو على المستوى المحلي ومن الأمثلة على ذلك تطور مساحات الكروم في بلدية «كاشرو» المختلطة (سيدي قادة حاليا) حيث تطورت زراعة الكروم فيما بين 1932 و1937 (في ظرف خمس سنوات) من 202,47 هكتار إلى 1.019,86 هكتار، أما الإنتاج فهو الآخر انتقل في نفس المدة من 10.126,86 قنطار إلى 48.601,25 قنطار⁽¹⁾ كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور مساحة الكروم في الجزائر، 1882-1960



تطور إنتاج الكروم في الجزائر، 1830-1960



(1) - CAOM, G.G.A. Carton IH/105 (le marché indigène des raisins dans le CM de Cachetou (HUERTAS René: administrateur adjoint).

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في بلديتين صكاشرو (سيدي قدة)
حاليا، 1932، 1937 (1)

السنة	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالتقطنار	عدد المنجمين
1932	202,47	10.126,86	97
1933	285	1.490,25	125
1934	973,08	31.067,43	193
1935	664,87	24.093,58	333
1936	892,99	27.342,60	400
1937	1019,84	48.601,25	466

ولعل سبب إقبال الفلاحين الجزائريين على زراعة الكروم يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل الطبيعية (التربة - المناخ) المساعدة على تنبؤ إنتاج الكروم في هذه المنطقة، إضافة لحسابات اقتصادية.

بعد شهر واحد من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك في 31 ديسمبر 1954، خصصت الحكومة الفرنسية مليارين اثنين من الفرنكات ضمن الميزانية العامة لصناعة الكروم، وللعلم

(1) Ibid.

فإن هذا المبلغ يفوق بعشر مرات المبلغ المالي المخصص للتعليم الزراعي

وفي 1960 بلغت قيمة صادرات الكروم الجزائرية إلى فرنسا 105 مليار فرنكا قديما، ما يعادل 50 % من مجمل الصادرات (1)

وبهذه الطريقة أصبح الكولون في الجزائر يراقبون سوق الكروم اقتصاديا وسياسيا، وراحت الأقوال تصرح بأن التحولات التي شهدتها الجزائر في الميدان الاقتصادي تعزى إلى تطور زراعة الكروم التي تغطي مساحتها بلدا مثل فرنسا، واعتبرت الجزائر منبعاً طبيعياً لنهر من الكروم تسقى منه ملايين الحناجر، وساد الاعتقاد أن مستقبل الجزائر في الكروم، وأن الكروم هو الذي يمنحها الازدهار، لأن مداخيل الكروم وحدها كانت تمثل نصف ميزانية الجزائر.

وحيال هذا الوضع ارتفعت أصوات الجزائريين تطالب بالحد من توسيع المساحات المزروعة كروما.

ولا شك في أن هذه الظروف ستخلف مضاعفات عميقة في نفوس الجزائريين وتترك أبلغ الأثر في حياة الفلاحين الذين اغتصببت أراضيهم وتحولوا إلى فقراء كادحين يفقدون كل وسائل

(1) - François PERROUX L'Algérie de demain, Paris 5^{ème} P.U.F. 1962, p 121.

المقاومة المادية لما سوف يضاعف من حقدهم على الكولون.
ويعتبرهم تنفليا لفضل أية أعمال معادية للاحتلال، ولكل هذه العوامل
بقت الأرباب الجزائرية موطة لكل الانخفاضات والثورات.

وقفة الأزمة بين المجتمعين الجزائري والأوروبي - داخل
الجزائر - معبر عنها الأحداث التي تلاحت بعد اندلاع ثورة
أول نوفمبر 1954 كما سنرى لاحقا في الفصل الذي يتحدث
عن عمليات حرق مزارع الكولون.

ولما كانت زراعة الكروم تحتاج إلى أيدي عاملة لاستصلاح
الأراضي، وتبويضها ثم زرعها، وكذلك للحراثة وللقطف وعصر
العنب وتحويله لبذاء، فقد توافدت على الجزائر قوافل من العمال
الموسمين للعمل في مزارع الكروم خاصة من إسبانيا وفرنسا
والمغرب الأقصى، وكثيرا ما تجاوزت اليد العاملة الزراعية
الأجنبية في الجزائر نسبة الجزائريين العاملين بحقل الزراعة، فمثلا
من بين 150.000 عامل أجنبي في الجزائر بالقطاع الوهراني
يوجد 115.000 عامل قدموا من إقليم الريف المغربي، وهذا
على حساب العمال الجزائريين الذين ضربتهم البطالة⁽¹⁾.

(1) - G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions monétaires du 16
au 31/04/1954, p. 114).

أما الفلاحون الجزائريون الذين نقولوا إلى عمال موسمين
في مزارع الكولون، فقد كانوا يتقاضون أجورا زهيدة⁽¹⁾
ويشتغلون لمدة تزيد عن التسع ساعات يوميا خلال فصل الشتاء،
أما صيفا فتتحد ساعات العمل اليومي إلى ثلاثة عشر ساعة، ولا
يستفيدون من أحكام القوانين الاجتماعية الخاصة بالعمل، ولم
يكتف الكولون بتشغيل النساء والأحداث، بل لجئوا إلى استخدام
السجناء ممن كانت إدارة الاحتلال تضمهم تحت تصرف المعمرين،
ولاسيما بعد صدور قانون الأهالي القاضي بحق الإدارة في
استبدال عقوبة الغرامات والسجن لمدة خمسة أيام بخدمات
وأعمال السخرة وتأجير المحكوم عليهم بمجراتم جنائية لدى
المعمرين مقابل أجور لا تعكس قيمة قوة العمل.

وما يمكن استخلاصه مما سبق عرضه عن تطور زراعة
الكروم في الجزائر هو تلك المفارقة الكبرى، وهي وجود تربة
تلائم هذا النوع من الإنتاج الذي لا يتلاءم مع ديانة سكان
الجزائر. ومع هذا فقد أدى هذا التطور حقا إلى نشاط اقتصادي
عاد بالفائدة على الكولون بينما جلب الضرر للسكان الأصليين

(1) - الأجر اليومي لجميع القضاة كان يتراوح من 1,5 حتى 2,25 فرنك للرجال
البالغين، و 0,75 فرنك بالنسبة للنساء، و 0,50 فرنك بالنسبة للأولاد. الأجر اليومي
لمعلمة القطف 01 حتى 01,25 فرنك للرجال، و 0,75 فرنك للأولاد (عهد النظيف
بن اشتهو: تكوين التخلف في الجزائر، ص 135).

الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية - التجارية -

لم تتوقف أطماع الدولة الفرنسية عند حدود الأراضي التي استولت عليها، وحولتها إلى استغلايات زراعية ذات منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة.

وقد شرعت في ترجمة أحلامها بالإقدام على تجارب زراعية ليس الغرض منها رفع الإنتاج الزراعي أو تحسبه لمواجهة الزيادة السكانية أو توفير فرص العمل وإنما من أجل الثراء وزيادة الموارد المالية.

وإن كانت هذه الدراسة ضرورية لمعرفة التغييرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال على الصعيد الزراعي، فإنه نظرا لشمولية الموضوع وتعدد جوانبه وقع الاختصار فيها بالتركيز على ضرب أمثلة من غرب البلاد من شأنها أن توضح لنا المضامين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لتطور زراعة الكروم وباقي المحاصيل التجارية الأخرى.

ففي سنة 1830 أبدى الجنرال كلوزيل الذي خلف المارشال دي بورمون على رأس الإدارة الاستعمارية في الجزائر رغبة ملحة في إنجاح المحاصيل المدارية بالمستعمرة - الجزائر -

مردفا إلى الفقر، والنتيجة الثانية لزراعة الكروم والمحاصيل التجارية (النخ - الحمضيات - الزيتون) هي احتلال الكولون مكانة مرموقة في المجتمع الأوروبي بالجزائر، حيث أصبحوا يلامسون نفوذهم على الصعيد السياسي بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة والصناعة الغذائية في فرنسا، أما النتيجة الثانية فتتأت في التقسيم الغير عادلي للثروة، ومن نتائج زراعة الكروم المعروفة عن الزراعات الغذائية (المعاشية) وتراجع إنتاج الحبوب.

وتمتد مساهمة زراعة الكروم في التكوين السياسي والاقتصادي للفلاحين الجزائريين الذين كان في تصورهم أن الاستغلال الاقتصادي الحقيقي للشعب الجزائري يوجب استهلاك الكروم، وهذا ما حدث بعد استرجاع الجزائر استغلالها وميلها على الأراضي الفلاحية التي كان يمتلكها الكولون.

وتبقى أهم نتيجة ستتخلص من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية والشمزية في تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1).

(1) - «La vigne: Elle fut un facteur remarquable de l'essor de la colonisation». (René ARRUS, op cit, p 56).

تعويضاً لما خسره فرنسا في جزر الأنتيل وسان دومينغ، وقد عثر
عن هذه الأخيرة في خطاب له سنة 1832⁽¹⁾.

وفي سنة 1830 نصح «موريس آلار» (Maurice ALLARD)
بإزاحة القطن في الجزائر، وفي السنة الموالية (1831) أوصى
«مونتاجني» (MONTAGNE) بزراعة قصب السكر تعويضاً لما خسره
فرنسا في سان دومينغ⁽²⁾ لاعتقادهما أن الظروف المناخية للجزائر
وتربتها مشابهة تماماً لمناخ وتربة جزر الأنتيل (الاستوائية)،
وتجامل الرجلان أن قسوة الشتاء في داخل الجزائر، وأن الجليد
قد يفسد المحاصيل الاستوائية كالقطن ولا سيما قصب السكر -
الذي نثر بفعل الجليد سنة 1876 - بسهولة الهبة⁽³⁾ أو نبات
الكينا⁽⁴⁾ - الذي علكته رياح السيروكو وشدة البرودة، لأنه لا
يحمل أقل من عشر درجاة فوق الصفر.

وهكذا اهتم الوافدون الأوائل من الكولون على أرض
الجزائر ببعض الزراعات المدارية، وابتداء من عام 1854 أجريت

(1) - لم نر خطاباً كاملاً في

Le D^r d'Oran et son conseil gl. op. cit. p 203.
(2) - M. RIVIERE et M. LECQ. Manuel pratique de l'agriculture Algérienne.
Paris 1900, p 107.
(3) - Ibid. p 109.

(4) - الكينا (quinquina) شجرة تستخرج من قشورها مادة قلوية.

تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجاً عن محصول الزيتون
(Les plantes Oléagineuses) منها الخروع (Ricin) - الخسولان
(Sésame)، الفول السوداني (Arachide)، عباد الشمس (Helianthe)،
الكتان (Lin)⁽¹⁾، الخردل الأبيض (Moutarde blanche).

وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجاً يقدر
بـ 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء لمادة زيتية تقدر بـ
58٪، وأعطى الخردل الأبيض مردوداً يقدر بـ 11 قنطار في
الهكتار الواحد مع احتواء مادة زيتية تقدر بـ 35٪.

إلى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة الخشخاش (Pavot
sommifère) بغرض إنتاج الأفيون في مستغام بيلاد النواغية،
وعين تادلس، كما منح الكولون أهمية بالغة للمواد العطرية مثل
الجيرانيون وزهرة الياسمين ورعي الحمام (Verveine)، وأوجدوا لها
مصفات لتحويلها محلياً، كما عملوا على تطوير زراعة الذرة
البيضاء السكرية (Sorgho Sucre) لغرض إنتاج الكحول والتي

(1) - انتشرت زراعة الخروع بالمكاحلية وسيدي خطاب فيما بين مستغام وغيلزان، وفي
سنة 1929 بلغت مساحتها 250 هكتاراً في ناحية عين كرم من وادي ارمو
(Le D^r d'Oran et son conseil gl 1830 - 1930, Oran 1930, p 437)
(2) - الكتان: بلغت مساحته 593 هكتار في إقليم وهران خلال موسم 1901
1902، و 107 هكتار في مستغام. (نفس المرجع السابق ص 436 - 437)

أصبحت نتائجها مردودا هكتاريا يقدر بـ 25 قنطار في الهكتار الواحد مما يسمح باستخراج 773 لتر من الكحول⁽¹⁾

ولقد تم فإن القضاة الناتجة عن بذور المواد الزيتية والعطرية وغيرها كانت تستخدم كأصناف لتسمين الحيوانات.

وقد عرفت ضواحي مدينة معسكر خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال نتائج زراعية هامة فيما يخص إنتاج الذرة السكرية.

لما زراعة التبغ فقد شهدتها معظم المراكز الاستيطانية في غرب البلاد مثل: عين قوشة، سيدي الشامي، مسرخين، وريعة، عين بوي، تليسان، صيادة (Pelissier)، بحر العين، أرزيو، عين تادلس، الطيرة، حامي ماماش (Rivoli)، سيدي بلعطار (Pt du Chelif)، عين التريكة، النانية، وهران، تليات، قذيل (St Cloud)⁽²⁾.

ومن بين المحاصيل المدارية التي أجريت عليها تجارب في سيق نذكر: تين لفس (Nopal)، والسماق (Sumac) والقشاع (Salsaparrilla)، والأرز الحاف، والجنجل (Houblon)، والخيزران (Bambou)، وقصب السكر، والبن والفيلة (Vanillier)⁽³⁾.

هذه التجارب الزراعية تؤكد جميعها الثقة التي تظاهر بها الجنرال كلوزيل منذ سنة 1832 فيما يتعلق بالمنتجات المدارية التي دعا الكولون

(1) - Le Dpt d'Oran et son conseil gl Op.cit. p 372

(2) - Le Dpt d'Oran et son conseil gl Op.cit. p 373

(3) - Ibid.

إلى الاهتمام بها، حيث صرح علنا «بوجوب الاستمرار في زرع كل أصناف النباتات التي تزيد مستعمرة الجزائر غلى وثراء، وأضاف قائلا: «إن قصب السكر والقطن والبن هي محاصيل تزدهر من تلقاء نفسها، ولسوف نحصل على الكاكاو والتبغ المزروعتان بعناية» وختم تصريحه قائلا: «واعتقادي أن أقوالني تستند إلى تجربي كفلاح»⁽¹⁾.

لئلا هذه الأسس الحاطنة اعتبر الجهلة بمناخ الجزائر وتربتها من أمثال كلوزيل - في بداية الاحتلال - أن الجزائر مستوفية لم المحاصيل الاستوائية وفي مقدمتها القطن والتبغ وقصب السكر والشاي والبن ... لكن أراضي الجزائر لم تلعب دورها كمستعمرة استوائية.

وعلى الرغم من إخفاق التجارب المتكررة بخصوص البن، وقصب السكر، والكاكاو، والفلفل الأسود، والقرفة (Cannelle)، وثمره الفانيلا، والقطن، والمانيهوت (Manioc)، فإن فرنسا ظلت حريصة على تكرار التجربة التي لم يكتب لها النجاح⁽²⁾، ويستشف من محاولة نقل هذه التجربة الزراعية إلى الجزائر إرادة فرنسا ورغبتها في تعويض ما خسرت في مستعمراتها السابقة في

(1) - Ibid.

(2) - M. RIVIERE et M. LECQ, op. cit, p 108.

شمالا وأمريكا، ومن المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما: زراعة القطن، والزيتون والتبغ، حيث شهدت هضاب مستغانم ومنغران أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأصبحت نتائج حاسمة، وأن كانت ضئيلة عموما الواقعة غرب وهران قد سبقتها إلى هذه التجربة في عام 1833.

إن الرسالة التي بحث بها الضابط العسكري المتدرب بمزارع القطن في مستغانم إلى نائب المقتصد تكشف عن نتائج هذه التجربة الناجحة إذ كتب يقول: «يمكن للإنتاج أن يصل إلى مائتي ليرة ما يعادل مائة كيلوغرام إذا منحت له الدولة خمسة عشرة حتى عشرين أربنت»⁽¹⁾ (Arpent) ووقفت له الأمن والسلام»⁽²⁾.

نستشف من نص هذه الرسالة أمرين أحدهما متعلق برغبة الكولون الملحة في إنتاج هذا المحصول الزراعي التجاري المربح والذي يشترط عليهم فوائده طائلة، وثانيهما الحذر والخوف من مقاومة السكان الجزائريين لمشاريع الاستغلال والاستيطان.

وخلال سنة 1852 بلغ إنتاج القطن في العمالات الجزائرية الثلاث: 8.510,65 كيلوغرام، كان نصيب الإقليم

(1) - أربنت (Arpent) قياس فرنسي قديم

(2) - Le Dpt d'Oran et son conseil général Op. cit, p 421

Voir aussi: MANQUENE (J), op. cit, p 225

الغربي الجزائري منها 1.135,50 كيلوغرام، وهي نفس الكمية المحصل عليها في كارولين الجنوبية خلال ذات السنة (1852) والتي تقدر فيها ثمن الكيلوغرام الواحد في الأسواق بـ 11 فرنك⁽¹⁾.

وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعدما كان 17 مستجدا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنيا من 5,10 هكتار في نفس المدة إلى 188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 139 هكتار، وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل الرتبة الأولى من حيث الجودة.

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و1859، منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لتجني القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين، وقرار 19 أوت 1856، ثم قرار 19 مارس 1859 الذي أقر جائزة سنوية تقدر بـ 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن ضمن مساحات محددة، إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général Op. cit, p 225 - 226

القطنية، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار محددة مسبقا وفق الصف الأول ونوعية الإنتاج⁽¹⁾

وفي مسابقة نظمت عام 1854 شارك فيها أحد عشرة مزارعا للقطن تضمنت شركة ماسكولي وأبنائه و «شركة دوبري دي سان مور» (Dupré de Saint Maurice) من سيق على الرتبة الأولى، في حين تحصلت شركة غراييه (Graillat) من سيق هي الأخرى على الرتبة الثانية، كما احتلت شركة ميريدونال (Compagnie meridionale) للهرة وسيق الرتبة الأولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن.

معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854 وتطور النتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كيلو غرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلو غرام سنة 1857 مع توشيع للزيادة.

وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطي مساحة تقدر بـ 902,92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522,99 هكتار في عمالة قسنطينة، وهو الأمر الذي مكن متجي القطن في عمالة وهران من احتلال المراتب الخمسة

الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة، أما المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة.

وفي سنة 1858 ارتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082,78 هكتارا بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814,94 هكتارا وفي عمالة الجزائر إلى 80,78 هكتارا، وفي هذه السنة (1858) فاز العقيد «لور» (LAURE) من غليزان بجائزة مسابقة إنتاج القطن⁽¹⁾

وتشجيعا للمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أبريل 1860 ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج وذلك حتى غاية 31 أكتوبر 1872 كأخر أجل؛ وبينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران بجائزة قدرت بـ 414.112,69 فرنك فإن كولونا من إقليم الجزائر العاصمة تحصلوا على 14.416 فرنكا بينما كولون إقليم قسنطينة لم يتحصلوا سوى على 7.473,19 فرنك⁽²⁾.

ونافست الجزائر خلال الفترة من 1863 إلى 1865 كلا من جيورجيا الأمريكية، ومصر وكايان في إنتاج القطن الجيورجي (ذو

(1) - MANQUENE (J), op. cit, p 230.

(2) - Le D^r d'Oran et son conseil général. Op. cit, p 427.

(1) - M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne V. 1830 - 1860, Alger - Paris 1877, p 91.

الألياف القصيرة. وقرر المنتجون الدخول في منافسة مع لوزيانا وكارولينا الأمريكيتين، لكن التشجيعات الرسمية المحدودة أدت إلى التراجع التدريجي لإنتاج القطن في الجزائر.

وعليه بدأ التساؤل فيما يجب ترك زراعة القطن وشأنها للفلاحين أو على العكس من ذلك تدخل الدولة الاستعمارية لمساعدة متجعي القطن مجددا، وأمام هذه الوضعية قدرت كل من الغرف الاستشارية للزراعة في المستعمرة الجزائرية ولجنة التحكيم للجزيرة الإمبراطورية لعام 1857 في اتفاق مشترك أنه إذا رغبت الدولة في قطف ثمار التشجيعات السابقة، عليها أن تستمر في عمليات شرائها لمحصول القطن من المنتجين، وشاطرهما الرأي كل من الغرفة التجارية للهافر (Le Havre) والمجلس العام لإقليم وهران الذي كانت فيه زراعة القطن أكثر تطورا، وحتى مجلس الحكومة في الجزائر كان يسير في نفس الاتجاه، إلا أن الإبقاء على الأسعار التي أقرتها المراسيم السابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحض بموافقة الإمبراطور⁽¹⁾. بقي فقط الأمل في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها لمحصول القطن، لكن تخليها عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت تشكل مصدرا ثمينًا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين

(1) - M P de MENERVILLE. Op. cit. p 91.

لها، ومادة أولية لمصانع النسيج في فرنسا سيؤول بها إلى الاضطراب والزوال.

وابتداء من عام 1867 بدأت المساحات المزروعة قطنًا في التراجع بسهولة سيق والمحمدية وغيليزان ومقطع دوز، حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867 إلى 1442 هكتار عام 1872 لتصبح 98 هكتارا في 1882 ثم إلى 32 هكتارا عام 1883، وأخيرا إلى 29 هكتارا عام 1884⁽²⁾.

بعد الحرب العالمية الأولى استعادت هذه الزراعة نشاطها بكل قوة، حيث بلغت المساحات المزروعة قطنًا 5.894 هكتارا سنة 1926، لكن بعد هذه السنة نزل الإنتاج من 6,4 قنطار سنة 1926 بفعل الجفاف وانتشار الحشرات الضارة إلى أقل من 06 قنطار عام 1927 في سهل الهبرة لا سيما بعد إنهاء سد فرقوق، أما على مستوى القنطر الجزائري فقد هبط الإنتاج من 37,7 قنطار سنة 1926 إلى 20,7 قنطار سنة 1927، لتفضي المساحة الكلية للقطن في الجزائر إلى 4,138 هكتار عام 1929 بإنتاج يقدر بـ 09,2 قنطار⁽²⁾.

(1) - Le D^r d'Ouan et son conseil général op. cit. p 428

(2) - MANQUENE (J). op. cit. p 233.

وفي الأخير، لا يهتأ فطور إنتاج الفطون (نقصانا أو زيادة) بقدر ما يهتأ إلى الاستعمار قد اتخذ من أرض الجزائر حقلًا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتكوين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية - التجارية - على حساب المحاصيل الغذائية كالطوب، سباج ورا، تحفيق التريج والفائدة دون مبالاة بالإنجيم الجزري

ولما أن الزراعة لها اعتبار كبير في عقيدة المستعمر الفرنسي للجزائر فإن الكولون المقيم في الجزائر سيلجئون إلى حل مشكلة الفطن بأجزاء تجارب زراعية أخرى

ونظرا للقيمة العظمى لشجرة الزيتون فقد اهتم الكولون بزراعتها ضمن مساحات تبعد أحيانا بمائتي كيلومتر عن الساحل، حيث نراها عند حتى جنوبي سعيدة وبيارات بمساحات تغطي 12.000 هكتار في عمالة وهران تتوزع على سبعة وثلاثين بلدية ضمن دوائر وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، وتلمسان، تفسرها بلدية سيق بـ 112.000 شجرة وتليها تلمسان بـ 75.000 شجرة ثم عين غوشنت بـ 44.488 شجرة⁽¹⁾

وللعلم فإن أشجار الزيتون الطبيعية - الزبوج - كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تغطي مساحات هامة

(1) Le D^r d'Oran et son conseil général Op.cit.pp 77-216

ضمن غابات مولاي إسماعيل، والعرفوب، وذمورة، وعصي موسى، ووزعت، وبني شقران، وتيارت، وسيدي بن يبوب، وواد شولي، ومغنية، وقد حول المصرون الكثير من هذه الأشجار الوحشية الغير منتجة إلى أشجار مثمرة وذات منفعة ومصدر للربح عن طريق عمليات التطعيم (greffage)

ففي سنة 1854 تم تطعيم 105.000 شجرة في دائرة تلمسان، وفيما بين 1882-1900 طعم الكولون 1.121.000 شجرة زيتون غايية مستعينين في ذلك بفلاحين جزائريين متخصصين استقدموا من بلاد القبائل؛ كما جلب الكولون اصناف مختلفة من أنواع الزيتون من جنوب فرنسا وإسبانيا يبلغ مردودها ثلاثين حتى مائة كيلوغرام في الشجرة الواحدة ثم زرعها بسيق وغليزان، ولغرض إنتاج زيت الزيتون وحفظ الزيتون أنشأوا معاصر ومصانع للتعليب في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر⁽¹⁾

والملاحظ فإن دائرة وهران ظلت تحتل الريادة في الترتيب من حيث المساحات المزروعة زيتونا، وأيضا من حيث الإنتاج، وقد يعود هذا إلى كثافة تواجد الكولون في المنطقة، وكذلك إلى وفرة الأراضي الزراعية التي تنكيف مع متوج الزيتون، وهو الأمر

(1) Ibid, p 217.

الذي مكن إنتاج الزيتون من بلوغ الأرقام التالية خلال عام 1928

• زيتون مخصص للحفظ : 85.000 قنطار.

• زيتون مخصص لاستخلاص الزيت : 149.900,90 قنطار، وهو ما يعادل 23.117,12 هكتولتر من الزيتون⁽¹⁾

أما فيما يخص إنتاج التين، فإنه بناء على معلومات وقّرها فاضل فرنسا في ليبربول سنة 1832، استنادا إلى معطيات قدمتها له إدارة إنتاج التين بروما مفادها أن منتجات التين في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع التين المنتجة في الهند أو في إقليم الأناضول، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام للجزائر دعوة إلى عمال العمالات الثلاثة في الجزائر بمحتم فيها على استخدام فلاحين الأنا مخصصين في زراعة التين لاعتبارها مادة زراعية تجارية مربحة⁽²⁾

وفي سنة 1835 غطت مساحة التين في إقليم وهران 323 هكتار ضمن 24 بلدية (تموشنت، سيدي الشامي، مسرعين، وريجة، نويي، تلمسان، صيادة، عين تادلس، جمر العين، أوزيو،

(1) Ibid, p 415.

(2) Préfecture d'Oran. Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881, Oran 1882, p p 386-389.

المبرقة، سوق الميتو، تليلات، بلعاس، صيق، وهران، مزغران، مستغانم، حاسي ماماش، سيدي بلعطار، عين الترك، السانية، الكرمة، قذيل)، وفي سنة 1860 ارتفعت المساحة المزروعة تينا إلى 560 هكتار، لكن عشرين سنة من بعد (1882) تزلت إلى عشر هكتارات، وفي سنة 1928 بلغ إنتاج الإقليم الوهراني من مادة التين 1325 قنطارا ضمن مساحة تقدر بـ 101 هكتار⁽¹⁾

وتشجيعا لزراعة التين وتحسين مردوده تخصصت إدارة الاحتلال جوائز تحفيزية للذين يقدمون على زراعتها، وهو ما دفع برفع مساحته إلى 30.000 هكتار بالمتيجة ووادي يسر وسهل عنابة بإنتاج تقدر بـ 300.000 قنطار سنة 1953⁽²⁾

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général, Op.cit, pp 436-437.

(2) Pierre GOINARD, Algérie: L'œuvre française, Paris 1984, p 175.

فخلص في آخر هذا الفصل إلى أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يمكن أن يكون فريدا من نوعه، فقد كان استعمارا استيطانيا، استغلانيا، عنصريا، تلخصت دعائم سياسته في الأمور التالية:

1. مذبذبة الطرق والمواصلات وتطويرها خدمة لنشر الاستيطان وتوسيعه.

2. الاهتمام بالثروة المائية السطحية والجوفية، والإسراف في استهلاكها واستغلالها في المشاريع الزراعية ضمانا لاستمرار الوجود الفرنسي في الجزائر ونهضة الكولون الاقتصادية والاجتماعية.

3. امتيحية زراعة الكروم والتجارب الزراعية المدارية، وذلك استعابا للزيادة من المهاجرين الراغبين في الانتفاع بهذه المحاصيل التجارية، ومن ثم تحقيق الاستيطان الزراعي.

من هنا يبدو أن هذه الدعائم الثلاثة هي ذات أهمية قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج استراتيجية جديدة على مستقبل الكولون الفرنسيين في الجزائر. أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتوقف بصورة حاسمة على استغلال الأراضي الفلاحية التي انتزعت من أصحابها ووزعت على الكولون المهاجرين، وعلى مصادر الثروة المالية وشبكة الطرق والمواصلات.

المؤسسات الزراعية المتخصصة

تمهيد

➤ التعليم الفلاحي

➤ نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي

➤ أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في الجزائر

➤ صناديق القرض الزراعي والتعاضديات

➤ القرض الأهلي

خاتمة

تتبع أهمية إدراج موضوع المؤسسات الزراعية المتخصصة في هذا البحث لارتباطها عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وأيضا لما لعبته من دور كبير في النهضة الزراعية الاستعمارية. ولما كان من المتعذر التطرق لمجموع المؤسسات وشمولها على وجه التفصيل فإنه وقع التركيز على أوثقها صلة بالأهداف الاستعمارية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات ومنها: التعليم الفلاحي، وبنوك التمويل والتعاضديات الفلاحية.

إن كانت بعض الوثائق الرسمية تعيد النشأة الأولى لمدارس التعليم الفلاحي في الجزائر إلى سنة 1913، وذلك عقب المقرحات التي تقدمت بها لجنة التقنيين التي ترأسها السيد بافلوفي (PAVLOV) الذي قدم إلى الجزائر عام 1913 بطلب من الحاكم العام للجزائر «ليسو» (LUTAUD)، حيث تبنت الجمعيات المالبة خلال هذه السنة برنامجا ينص على خلق مؤسسات تعليمية خاصة تمنح التلاميذ تكوينا فلاحيا في كل من الجزائر وهران وقسنطينة لغرض توفير يد عاملة زراعية مؤهلة⁽¹⁾، إلا أن الواقع يكشف لنا خلاف ذلك، فلما فرنسا حرصت منذ العقد الثاني لإحتلالها للجزائر على إنشاء مدارس زراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدربة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الإستعمارية.

وتحقيقا لهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة العاملة في 03 أكتوبر 1840 ينص على إنشاء التعاونية الفلاحية للجزائر⁽²⁾.

(1) - G.G.A, Commissariat général du Centenaire, Le Centenaire de l'Algérie, TI Alger, 1931, pp 344 - 345.

(2) - M.P. de MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne 2e Vol, 1860 - 1866, Alger - Paris, 1877, p 20.

وبعد مرور ثعاني سنوات من صندوق هذا القرار صدر مرسوم آخر في 03 أكتوبر 1848 ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر⁽³⁾.

أما المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 ماي 1865 فقد نص على إنشاء ضبعة في إقليم الجزائر العاصمة لتكون مدرسة زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا مدارس زراعية مماثلة في باقي الأقاليم الجزائرية⁽²⁾.

وقبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية يادر المجلس العام لعمالة وهران المنعقد في يوم 15 ماي 1875 بتخصيص مبلغ مالي قدره 6.000 فرنك كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بـ«وهران» مستغانم، معسكر، تلمسان، سيق، عين قوشنت، سيدي بلعباس، تيارت، وكذلك غليزان وقبديل المتوقع إنشاؤهما⁽³⁾، مما يدل قطعا على رغبة السلطات الاستعمارية الفرنسية على بذل الجهود لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات وذلك على حد قول «نوفيون» (NOUVION) عامل عماله وهران «يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للواقدين

(1) Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, 1881, Oran, 1882, p 389.

(2) - M.P. de MENERVILLE, op. cit, p 21.

(3) - Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit, p 223.

بجدة ولن يفهم من الأوروبيين بأن هذه الجمعيات ضرورية، وهي من أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأرض، كما أنها تسهل العلاقات بين الفلاحين وتقدم الجوائز التشجيعية وتحلّق ثلاثة التي من شأنها تطوير الزراعة⁽¹⁾

وفي 30 جويلية 1875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الابتدائي، وستين من بعد (جوان 1877) صدر إعلان إداري عن عامل عمالة وهران يدعو الكولون الأوروبيين إلى تسجيل ابنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة بـ مونبيلييه (Moupeillier)

وفي أبريل 1881 وذلك بعد سنتين من إنشاء المنبر الفلاحي لعمالة وهران في 1879، إثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر العاصمة، تبنت الجمعية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا، أو معهد عالي للفلاحة بالجزائر، ومدرسة تطبيقية فلاحية في كل واحدة من الماططات الإدارية الثلاثة للمستعمرة الجزائرية⁽²⁾

(1) Ibid, p 223.

(2) J. MANQUENE, op. cit, p 269.

وإن كانت الرغبة في إنشاء مؤسسة للتعليم الزراعي في عمالة وهران تعود إلى شهر ماي 1878، ففي شهر نوفمبر من نفس السنة تشكلت لجنة مكونة من أربعة أشخاص من أجل إنشاء ملكية تستجيب لشروط خلق مزرعة مدرسية (Fenne école)

وفي 04 فبراير 1882 تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة، ومدرسة خاصة بزراعة الكروم وسقي الأراضي، ومدرسة لتكوين الرعاة.

أبدى المنبر الفلاحي لعمالة وهران اهتماما خاصا بهذه المشاريع، وطالب في نفس الوقت بتنظيم ندوات فلاحية بمشاركة تقنيين مؤهلين، كما توقعت إدارة العمالة خلق عطات فلاحية، وغابر للكيمياء الفلاحية⁽¹⁾، كما عرضت مقترحات أخرى على الغرفة الفلاحية تتعلق باختيار الأماكن المناسبة للمدارس الفلاحية الأولى في الإقليم الوهراني.

وفي انتظار الحل لهذه المشاريع أدرجت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية العالية (Ecoles primaires supérieures) لمدينتي سيدي بلعباس ومستغانم، حيث

(1) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 465.

نقلت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي، أما ثانوية وهران فقد استعاد تلاميذها من قمارين عملية في الفلاحة⁽¹⁾.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الكولون قد استفادوا من دورس خاصة في الفلاحة تكفل بها أمانة مختصون، وكان هذا التعليم المنوح للفلاحين الأوروبيين يركز على التجارب الفلاحية اليومية في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي.

واعتبر أن من بضرورة المدارس الفلاحية وأهميتها فإن المجلس العام لعمالة وهران صوت في دورته العادية لشهر أكتوبر 1880 على الفروض الضرورية لتنظيم دورس تقنية بمنحها أمانة مختصون، وتقرر في نفس الجلسة إنشاء حديقة للتجارب الفلاحية.

وبعد ذلك بعشر سنوات، وتحديدًا في عام 1890 أنشئ حفل للتجارب الزراعية في تامازويت بوهران، جريت فيه عينات هامة من النباتات التجارية اللينة التي تتكيف مع التربة المالحة.

وفي حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي أنشئت في مستغام لاستغلال الموارد الزراعية المحلية وتنميتها، فإن مدرسة فليزيان قد حولت فيما بين 1911-1914 إلى مركز للتعليم

(1) -A. MANQUENE. op. cit. p 269 et suite.

الجهوي يتلقى فيها التلاميذ دورسا خاصة في أعمال التشجير وقمارين في التطعيم (greffage).

وبالنظر للاهتمام الذي كان يحظى به التعليم الفلاحي فقد دعت الضرورة إلى تعيين مستشار فلاحي على مستوى كل دائرة من دوائر عمالة وهران (سيدي بلعباس - مستغام - معسكر - تلمسان - تيارت)⁽¹⁾.

وفي 1929 دخلت المزرعة المدرسية لعين غوشنت حيز التطبيق بعد أن ألحقت بها مساحة زراعية تقدر بـ 200 هكتار يستفيد فيها التلاميذ من دورس نظرية وعملية.

أما مدرسة سيدي بلعباس الواقعة في سيدي لحسن (Détrie)، فقد فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930⁽²⁾ وإلى جانب هذه المدارس الكبرى أنشئت محطات للتجارب الفلاحية في كل من الضيعة البيضاء في الحمديّة، وعين الحجر، وسيدي بلعباس، وصيادة (Pélissier) ومعسكر⁽³⁾.

(1) Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit. pp 388 - 389.

(2) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit. p 467.

(3) Ibid, p 467.

ولا مانع أن نذكر المدارس الزراعية الأولى التي ساهمت في
التعليم الفلاحي كوسيلة في نشر المعرفة والثقافة الفلاحية بين
جمهور الكوكون في إقليم وهران مثل:

• مركز التكوين المهني لعلي موسى الذي أنشئ به قسم
للتعليم الفلاحي وذلك سنة 1913، يتلقى فيه 125 تلميذا
تكوينهم الفلاحي متويا.

• مركز التكوين المهني لزمورة الذي أنشئ في 27
أوت 1921، واستقبل عند افتتاحه 18 تلميذا، وألحق به قسم
للتعليم الفلاحي في 01 جانفي 1929 بأربعة تلاميذ.

• المدرسة الفلاحية التجريبية الواقعة على بعد كيلومترين
من عين قوشة والتي فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930.

• المزرعة الفلاحية بمازونة، نشأت في 1913 وربطت بالمركز
الانستيطالي رينو (سبيدي محمد بن علي حاليا) ثم أصبحت تسمى
بمدرسة التكوين المهني، وقد أنشئت في البداية على قسم الفلاحة،
وقسم البناء، شرعت في العمل بعشرة تلاميذ؛ وفي عام 1930
بلغ عدد تلاميذها الثلاثون، وقد تلقى فيها ما يزيد عن الألفي
فلاح تكوينيا لوليا خاصة بكيفية استعمال الآلات الزراعية⁽¹⁾.

(1) - Le département d'Oran et son conseil général, op. cit. p. 653.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التعليم الفلاحي في الجزائر كان
شأنه شأن التعليم العام، له ثلاث مستويات:

• التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر (المدرسة
الوطنية للفلاحة بالجزائر)⁽¹⁾ (Institut agricole d'Algérie ou école
d'Agriculture de maison carré).

• التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة بسبيدي
بلعباس، وثلاثة مدارس تطبيقية بسكيكدة⁽²⁾، قالمة، عين قوشة،
ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة.

• التعليم الفلاحي الإبتدائي؛ يمنح في المدارس من طرف
معلمين تلقوا لهذا الغرض تكوينا فلاحيا خاصا بمدرسة تكوين
المعلمين (L'Ecole Normale d'Instituteurs)، إلا أن العائلات كانت
توجه أبناءها نحو التعليم العام أو التقني لاعتبار المهنة الفلاحية
تخصي بأجر زهيد مقارنة بالأجور الأخرى، يضاف إلى ذلك
جاذبية المدن للشباب.

(1) - نشأت المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر - في الخراس - بمقتضى قانون صدر في
14 ديسمبر 1905، وحددت لها الدولة ميزانية خاصة.

(2) - مدرسة سكيكدة تعود نشأتها إلى عام 1901 ونهتتم بتكوين مزارعين
مختصين في زراعة الكروم. (ينظر: Arthur GIRAULT, op. cit. p. 408).

وفي هذا الشأن ورد قول لأحد المعاقين «الجزائريين» عن
قائلا يستعرون بعد النظر، يلقي فيه اللوم على الذين امتنعوا عن
توجيه إيمانهم إلى التعليم الفلاحي قائلا: حدث هذا مع أن
«الجزائريين»⁽¹⁾ يدركون جميعا أن مستقبل الجزائر الفوري والبعيد
يمكن في تطوير الزراعة وتحسين مردودها⁽²⁾.

ومن أبناء الكولون الذين كان لهم الحظ في الاستفادة من
التعليم الفلاحي نذكر على سبيل المثال فالأفيليكس جوزيف
الذي تخرج من المعهد الفلاحي بالحراش بديبلوم مهندس فلاحي
(دقة: 1938-1941) - كفلاح مؤهل - وبعد مشاركته في
الحزب العالي الثانية عاد إلى تيارفيل (غريس حاليا) ليمارس
الزراعة في عام 1946 في ملكية أبيه المقدرة مساحتها بـ 350
هكتار إلى غاية مقتله من طرف جيش التحرير الوطني ليلة التاسع
من شهر أفريل 1957⁽³⁾. وللعلم فقد مارس قبل مصرعه عدة
وظائف لها صلة مباشرة بالفلاحة منها رئيسا للصندوق الفلاحي
تيارفيل سنة 1951، عضوا للمجلس الإداري للصندوق الفلاحي
الجهوي بمسكرا، عضو مجلس تعاونيات المطاحن بنفس الدائرة،

(1) نظرا لالتباس الورد في عبارة «الجزائريين»، فإنها وردت بين مزدوجين لأن
المصدر المقتبس لم يوضح القصد منها، هل المستوطنين الأوروبيين أم الأهالي الجزائريين؟
ولعله كان يقصد المستوطنين الأوروبيين وإيمانهم

(2) G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes)
période du 16 au 31/03/1954 N° 741 NA/5 (diffusion restreinte), p. 34
(3) -ECHO d'Oran du Dimanche 12 et Lundi 13/05/1957, p. 88

عضو الاتحاد الجهوي للمستغلين الزراعيين (C.G.A.) وعضو نقابة
المحمور ذات الجودة العالية (S.D.Q.S)⁽¹⁾

نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي

اتخذت حكومة الاحتلال الفرنسي قبل عام 1870
إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية
والبيطرية، وذلك بناء على فكرة إسماعيل عريان⁽²⁾ وبعض
الضباط الفرنسيين من أمثال لاباسيت (LAPASSET) وهانوتو

(1) - D.A.W.O. note 119. L'Algérie biographique, T I, L'Oranie, p. 972

(2) - إسماعيل عريان. هو عريان توماس إسماعيل، ولد في 1812/12/31 ببلدية
القرنية، أبوه «عريان برو» تاجر من مرسيليا، وأمه أبولين عريان. انتقل به أبوه إلى فرنسا
عام 1820، التحق في صفوف الأساتيسيين وهو تلميذ بالثانوية. في سنة 1833
أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى الشرق العربي، وهناك في دمياط تعلم اللغة
العربية. وفي سنة 1835 تحول إلى الإسلام واختار لنفسه تسعة إسماعيل ... في سنة
1837 أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من أمثال بيجو
كتب الكثير من المقالات في جريدة «Le Temps» و«Les Débats» في سنة 1840
تزوج جرمونة بنت مسعود. فيما بين 1842-1845 التحق باللون «أومال» والجنرال
أيلود كمترجم، ثم مستشارا حكوميا في 1860. وفي سنة 1871 التحق على القضاة
خلال سنة 1875 عمل في جريدة (La Patrie)، وفي سنة 1876 عمل في جريدة
(la Libérie). توفي في الجزائر عام 1884. كان الكولون الأوروبيون في الجزائر
يكونون له كراهية شديدة لإعتقادهم أنه هو الذي أوحى إلى نابليون الثالث بفكرة
الملكية العربية، وبالفراخ المشيخي، ومقاومة للإندماج ... كما أنه لازم نابليون أثناء
زيارته للجزائر عام 1865 ... (بتصرف) عن

GOLDEZEIGUER (Ray. A) Le mythe Arabe, la politique Algérienne de
Napoléon III, 1861-1870, Alger: S.N.E.D., 1977, p. 782

وان من بين 07,5 مليون نسمة يوجد 900.000 حتى 1.000.000 شاب وشابة من تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 14 سنة يشتغلون في الأرض دون أن يتلقوا أي تعليم فلاحي يؤهلهم للتحويل إلى فلاحين⁽¹⁾، كما أن زوجات الفلاحين الجزائريين تجهل أبسط التقنيات المطبقة في المجال الزراعي.

ويضيف المقال قائلاً أنه مع تواجد 200 مدرسة فلاحية تمنح تعليمًا أساسيًا (نظريًا وعمليًا) لأبناء الفلاحين إلا أن هذا يبقى غير كاف لتأهيلهم إلى فلاحين.

وإلى جانب هذا المقال نشرت صحيفة (l'Algérie libre) ليوم 27 أوت 1954 مقالًا تعبر فيه عن سخطها وغضبها بعد نشر قائمة المرشحين المقبولين في المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر العاصمة خلال عام 1954 والتي لم يرد فيها ولا إسم مرشح واحد من أبناء الجزائريين.

وردت الصحيفة المصالية هذه الحالة الغير عادية إلى السياسة العنصرية للنظام الاستعماري المطبق في المجال التعليمي، وأيضًا إلى الفقر الاجتماعي العام الذي حال دون مواصلة الجزائريين تعليمهم، وإلى الحصوص الممنوحة لأبناء الكولون الذين لهم الحق

الخاص (HANGHEAR) القاضية بمنح أطفال الجزائر تعليمًا قاعديًا باللغة العربية والفرنسية، وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية، إلا أن هذه الفكرة لم تجد لها مجالًا في التطبيق⁽¹⁾، خاصة وأن سلطات الاحتلال الفرنسي قد أقدمت بعد ثورة بلاد القبائل في 1871 على خلق مدرسة الفنون والحرف في فور نامبونال⁽²⁾ (الأربعاء ثابت ليراق حاليا) بمجة أن قدماء التلاميذ الذين درسوا فيها قد شاركوا في العمليات الثورية ضد الرجود الفرنسي في الجزائر، ونفس الموقف اتخذته إدارة الاحتلال مع المدرسة العربية الفرنسية في تيزي وزو عام 1873⁽³⁾.

فإذا كان هذا إجراء فرنسيًا مع مدارس التعليم العام، فما هو الحال مع المدارس الفلاحية المتخصصة؟

وأمام العراقل التي وضعت أمام الشبان الجزائريين لآلا يضيخوا من التعليم الفلاحي إلى جانب أبناء الكولون، كتبت جريدة (la Dépêche de l'Est de Bone) ليوم 20 نوفمبر 1953 مقالًا يجتج بشدة على حرمان الجزائريين من التعليم الفلاحي، حيث ذكر أن عدد التلاميذ الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفلاحية لا يتعدى 450 تلميذًا مع أن سكان الريف الجزائري المرتبط عيشهم بالفلاحة يتجاوز 07,5 مليون نسمة.

(1) Charles - Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, T.I. Paris: P.U.F., 1968, p. 323.
(2) Ibid, p. 325.

(1) G.G.A Bulletin de la presse d'Algérie (Questions Musulmanes) n° 306/ NA/05, pp21-22.

في الاستفادة من المنح الدراسية خلافا للشبان الجزائريين باستثناء التلاميذ والطلاب من أبناء «الحيمة الكبيرة» وخدام المصالح الاستعمارية

وأردف المقال قائلا: وحتى وإن وفق أحد الجزائريين في الحصول على دبلوم مهندس في الفلاحة فإن أبواب التوظيف تسد في وجهه لأن المؤسسات الاستعمارية تمنح الأولوية في التوظيف للمعصر الأوروبي⁽¹⁾

وعتاما لهذا الغرض السريع والغير مكتمل الجوانب عن التعليم الفلاحي ومدارسه في الجزائر، نخلص إلى الكشف عن مبررات فرنسا في إنشائه وذلك لغرض وحيد هو ترقية الزراعة الاستعمارية، ألا أنه مع حاجة الكولون الماسة إلى يد عاملة زراعية مؤهلة فإنهم طبقوا سياسة عنصرية إزاء تعليم الجزائريين وتكوينهم فلاحي لأنهم رأوا في احتضان المدارس الفلاحية لعناصر جزائرية خطرا يهدد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي، ويستدل على ذلك بقول أحد المعمرين في «أن المسلمين إذ تعلموا طابونا بحقوقهم وجابهننا بمناقشاتهم وغدوا أقل طواعية وطاعة

لنا فما هم عليه الآن»⁽²⁾ كما أنهم رأوا في تعليم الجزائريين إن تقنيا أو فلاحيا وسيلة تفتح أعينهم على واقعهم المرير⁽³⁾، وهكذا لم يبلغ عدد الملتحقين من أبناء الجزائر بالمدارس الفلاحية العليا سوى عددا لا يتعدى العشرة أفراد في ظرف ستين سنة (1900-1959) بالرغم من أن بعض الفرنسيين ظلّ يعزو هذا النقص بعدم رغبة وأقبال الجزائريين الخائزين على شهادة البكالوريا على الزراعة⁽⁴⁾.

أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في الجزائر

من بين أهم المؤسسات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا للتعليم الزراعي والتي كان الحظ الأول فيها لأبناء الكولون:

أولا: المدارس ويتلقى فيها الطلبة والتلاميذ دروسا نظرية وعملية ومنها:

(1) - محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1398هـ - 1978 م، ص 08.

(2) - نفسه، ص 16. نقلا عن: Ali MERAD, Regards sur l'enseignement

des Musulmans en Algérie 1880-1960, Paris 1963, p 608

(3) - Pierre GOINARD, Algérie: l'œuvre française, Paris 1984, p 159.

(1) - Ibid. période du 1^{er} au 15/09/1954 N° 2071, NAC, p 215.

- المعهد الفلاحي للجزائر بالجراش وتلحق به مساحة أرضية بـ 37 هكتار منها 27 هكتارا خاصة بالكروم.
- ضيعة واد السمر بـ 64 هكتار.
- ضيعة في الرويبة بـ 15 هكتار.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس، بـ 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية بسكيكدة بـ 180 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لعين تموشنت بـ 97 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لقالة بـ 130 هكتار واختصاصها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بثلعمان بـ 04 هكتار واختصاصها الفواكه.
- المحطة التجريبية لعين الحجر تختص في الحبوب وتسييرها النقابة الفلاحية لسعيدة.
- المحطة التجريبية لمستغانم، تعود نشأتها إلى عام 1927 وتلحق بها مساحة من 24 هكتار.
- المحطة التجريبية للضيعة البيضاء في الهبرة بـ 200 هكتار، تستفيد من مياه وادي الحمام، متخصصة في الحبوب، القطن،

الأرز، الصويا، الحوامض (الكليماطين والمندارين)، وتربية الخيول⁽¹⁾.

ثانيا: المحطات الزراعية التجريبية

أ- في الجزائر الوسطى:

- المحطة التجريبية لـ أورليانفيل (الشلف حاليا) الناشئة في 1922، يلحق بها 53 هكتار من ضمنها 45 هكتار للفلاحة و 07 هكتار أشجار مثمرة.
- محطة خاصة بزراعة الأشجار المثمرة في مليانة تعود نشأتها إلى 1924 بمساحة 04 هكتار.
- محطة خاصة بالأشجار المثمرة في بوفاريك أنشئت في 1927 ويلحق بها 16 هكتارا.
- المحطة التجريبية ليسر بـ 32 هكتار، تعود نشأتها إلى 1932، اكرتها إدارة الاحتلال ثم اشترتها في عام 1936 لهدف القيام بأبحاث زراعية الغرض منها تحسين وإنتقاء أصناف التبغ، وإنتاج البذور لصالح الفلاحين بالمنطقة.

(1) -CAOM, G.G.A, Carton 10H/ 89.

ب- في الشرق الجزائري
المحطة الخاصة بزراعة أشجار الزيتون في بجاية، تم إنشاؤها
في 1927 ولها مساحة تقدر بـ 12 هكتار.

المحطة التجريبية لبانتة نشأت في 1929 ، تغطي مساحتها
57 هكتار، وبمضاغة التجارب وعمليات إنتقاء الحبوب ارتفعت
مساحتها إلى 203 هكتار.

المحطة التجريبية لأولاد حلة (Berteaux سابقا) بـ 500

هكتار

المحطة التجريبية لسطيف، نشأت في 1936 بمساحة تقدر
بـ 154 هكتار تديرها النقابة الفلاحية لسطيف، وهي الأخرى
تخصص في الحبوب.

المحطة التجريبية لرواد الماء (Bemelle) الناشئة في 1920
والتي تغطي مساحتها 63 هكتار في وادي السيوس وتديرها
نقابة تابو كوب «Tabo cop» في عنابة.

مزرعة الكروم التجريبية للحجر (Duzerville) الناشئة في
1926 والتي تغطي مساحة بـ 06 هكتارات.

ج- في الجنوب الجزائري

محطة تربية الموالشي بتادمايت الناشئة في 1918 بمساحة
7.600 هكتار، منها أربعون هكتارا كروما، وبحوزتها 3.000
نسجة، وتخصص بزراعة الحبوب والأصناف بجميع أنواعها
(الشوفان - والخرطال - والفصة ...).

محطة التجريبية الواقعة على الطريق بين بسكرة وثوقرت
أنشئت في 1918 لها نشاط زراعي متنوع⁽¹⁾.

صناديق القرض والتعاضديات

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد
تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية
ومصادرتها، وتحويل أصحابها إلى أقنان وأشباه أقنان تحت غطاء
القوانين العقارية التي لم يكن لها من هدف سوى فرنسة الأراضي
الجزائرية، فإن المرحلة الثانية تتميز بإنشاء قواعد استعمارية
اقتصادية قوية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل.

لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي
مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850
ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة (Chambres
consultatives d'agriculture)، لكن عقبات حالت دون شروع هذه

(1) - C.A.O.M, G.G.A, Carton 10H/ 89.

التعرف في تنقية أصنافها، فصدر مرسوم مائل في 22 أبريل 1853
الذي العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام
الإختصاصي للتعرف، فحذف من صلاحياتها وخفف من عدد
الأعضاء المتكلمين لها، وقد أقرت المادة 02 من هذا المرسوم إنشاء
غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاثة
(الجزائر، قسنطينة، وهران).

أما المادة 03 فقد حددت أعضاء غرفة الجزائر بخمسين
عضواً وأعضاء غرفة كل من إقليمي وهران وقسنطينة بعشرين
عضواً⁽¹⁾ وللإشارة فقد عدل هذا المرسوم للمرة الثالثة بالقرار
الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 1859⁽²⁾.

أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11
يناير 1860، بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865⁽³⁾.

وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة «القرض المالي
والزراعي للجزائر» تحت رئاسة «م. كريستوفل» (M. CHRISTOPHE)
مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن
هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على

(1) - M.P de MENERVILLE, op. cit, ter V, 1830-1860, p 30.

(2) - Ibid, pp 90-91.

(3) - Arthur GIRAULT, op. cit, p p 417-418.

ورأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية
والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار).

وحتى غاية 1907 قدر رأسمال هذه الشركة بـ 30 مليون
فرنك موزعة على 60.000 سهم (مقدار السهم الواحد 500
فرنكا)، وقد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 إلى 40 مليون
فرنك بإصدار 20.000 سهم جديد بمقدار 500 فرنك للسهم
الواحد⁽¹⁾.

وكان القرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون
للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل
(10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم
الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5, 5 حتى 06
٪، وللإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل
الجزائر خلال عام 1908⁽²⁾.

يضاف إلى هذه المؤسسات، «القرض الليوني» و«الشركة
العامة» ثم «البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية» في 1919 وهو
الذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى «بنك للمصالح».

(1) - Afrique du Nord illustré n° 87, du 25/07/1908, p 10.

(2) Ibid.

وموازاة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة
الكتولون الذين يتلقون صعوبات مالية، ومنها «بنك دويسر»
بمدينة الأصنام (شلف حاليا) ⁽¹⁾

وبناءً من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منع
الكتولون قروضاً مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من
المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن
والبنج، لكن تحكم السوق في أسعار مبيعات الخمرور تسبب
لبعض منهم في فقدان أراضيهم ⁽²⁾. وهكذا تم للراس المال البنكي
في نهاية القرن 19 م مراقبة توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف
على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق
الفرنسية، لاسيما بعد صدور مرسوم 1892 القاضي بإنشاء
الاتحاد الجبركي مع فرنسا ⁽³⁾

وتشير بعض الكتابات أن كلا من «القرض الليوني» و«بنك
الجزائر» قد فتحت فروعاً له في الجزائر لتوظيف الأموال المودعة به
في تشييد زراعة الكروم.

(1) Pierre GOINARD, op. cit, p 176.
(2) سنة 1880 خسر المعمر «ديونو» (De BONNO) 1826 هكتار في بوفاريك:
والعمر «أدلس ديفور» (Adles DUFOUR) 700 هكتار بوادي العلاق (المرجع السابق
ص 176)

(3) Abdellah LAROU, L'histoire du Maghreb, T.II, Paris 1976, p 195.

فتح حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات القرضية للقرض
الليوني وبنك الجزائر سبعة في إقليم الجزائر (الأربعاء - بوفاريك
- الأصنام - القليعة - حجوط - المديرة - تيزي وزو، وثمانية
في إقليم وهران (تلمسان - تموشنت - غليزان - أرزيو - معسكر
- قديل - بلعباس - سيق) وثلاثة في إقليم قسنطينة (قلمة -
سكبكدة - سوق أهراس) ⁽¹⁾

ويمكن أن نستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في
إقليمي وهران والجزائر الوسطى بأن وجود الكتولون بهما كان
كثيفاً مقارنة مع إقليم قسنطينة.

وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى
24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقرض في كل من
البويرة، الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميلة، وجيجل ⁽²⁾

أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة
لأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية
لبنك معسكر 5.800.000 فرنكا، وفي بنك سيدي بلعباس
14.939.000 فرنكا، وفي بوفاريك 18.772.000 فرنكا، وفي

(1) Paul-Leroy, BEAU LIEU, l'Algérie et la Tunisie, 2^{ème} edit, Paris 1897, p
230

(2) Ibid, p 230.

على من ميلة وبنزي وزو 185.000 فرنكا ثم 950.000 فرنكا على التوالي (1)

وعلمي الأموال المودعة في المؤسسات البنكية المتواجدة بقرب البلاد مقارنة مع مثيلتها في شرق الجزائر تؤكد لنا مرة أخرى وبشكل قطعي أن الكولون كانوا كثرة في الجهة الغربية من الوطن فغن ضمن 946.000 أوروبي كانوا يقيمون في الجزائر عام 1936 نجد مثلا أربعة دوائر في إقليم وهران هي معسكر، مستغانم، بلباس، وتلمسان تجمع لوحدها - مجتمعة - 74.716 نسمة من أصل أوروبي (2)

ومع حداثة هذه المؤسسات وقتونها فقد كانت لها جذور عميقة في المجتمع الأوروبي المقيم داخل الجزائر، وذلك بالنظر لارتفاع عدد الساعمين فيها إلى 2.808 مساهم من بينهم 51 مساهما في أصغر مؤسسة بنزي وزو، و400 مساهم في مؤسسة ميلة (3)

إضافة إلى الأربعة والعشرين مؤسسة المذكورة أعلاه وجد صندوقان فلاحيان أحدهما في معسكر براسمال يقدر بـ

(1) Paul-Laroy, BEAU LIEU, op. cit. p 230

(2) André NOUSCHI, «le sens de certains chiffres, économie coloniale et la politique en Algérie» in Etudes Maghrébines, Paris: P.U.F. 1964, p 202

(3) - André NOUSCHI, op. cit. p 231

600.000 فرنك، وثانيهما في قالة براسمال يبلغ 200.000 فرنك (1)

وهكذا يكون القرض العقاري والفلاحي الجزائري قد ساهم بصورة مباشرة وفعالة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك بمنحه للمستوطنين من أصحاب المحلات التجارية وملاك الأراضي الفلاحية، ونقابات الري، والبلديات، والمؤسسات العمومية ... قروضا لا تسدد إلا بعد إقضاء آجال أدائها عشر سنوات وأقساها خمسون سنة مقابل فوائد تتراوح بين 05 حتى 70٪

وللعلم فإن نصف القروض المالية المتاحة كانت موجهة لخدمة الأملاك العقارية وللزراعة الريفيه وحتى العسكريين المتقاعدين ومعطويي الحرب وأراميل القتلى الذين سقطوا في الجبهات خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قد سمح لهم مرسوم 13 أوت 1921 بالاستفادة من قروض بمنحها إليهم القرض العقاري والقرض الفلاحي مقابل فوائد تقدر بـ 01٪ شريطة أن يوظفوا هذه القروض والمساعدات المالية في مشاريع ذات طابع فلاحى وبداخل الأرياف ولا سيما في الحبوب

الجزائري، والزمهم بالتعهد كتابيا باستغلال الملكيات الأرضية
بالتسليم⁽¹⁾

وفي 18 مارس 1922 صدر مرسوم خاص بمنح وسم
الاستحقاق الفلاحي للمزارعين من معطوي الحرب⁽²⁾

ومن هذا كله فإن الكولون المدينين المستفيدين من الأراضي
الفلاحية جازا لم يكونوا راضين عن السياسة البنكية التي بالغت في
منح القروض لاعتقادهم أن ذلك سوف يؤدي إلى المضاربة في
الميدان الفلاحي، ولأسيما قطاع إنتاج الكروم، كما أنهم عارضوا
نسبة الفوائد المقدرة بـ 05 حتى 7.07 وأبدوا رغبتهم لآلا تتجاوز
103⁽³⁾

ولا مانع أن نذكر أهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في
حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية
خلال الفترة من 1870 إلى 1894 وهي «بنك الجزائر»، «الشركة
الجزائرية»، «القروض العقاري والفلاحي للجزائر»، «القروض
البنوي»، ومؤسسات القرض والصناديق الفلاحية»، وهو الأمر

(1) Robert ESTOUBLON et Adolphe LEFEBURE. Code de l'Agric. algérienne
suppléments années 1921-1922, Alger - Toulouse 1929, p 135.
- Voir aussi, J.O.A. du 17/08/1921, p 92

(2) ESTOUBLON et LEFEBURE, op. cit. p 267

(3) André NOUSCHI, op. cit. p 234.

الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما
إلى 1.000 هكتار بل إلى 3.000 هكتار⁽¹⁾

فباختصار شديد، يتبين من خلال ما سبق عرضه أن البنوك
والمؤسسات المالية التي وجدت في الجزائر لم تكن سوى في خدمة
الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

وحتى يقضي الكولون على المشكلات المعقدة التي كانت
تعرضهم في ميدان الزراعة فأنشأوا إلى التعاضد والتعاون،
فأنشأوا النقابات وصناديق القرض والتأمين، وتعاونيات الخمور،
وغازن الحبوب، وشركات العتاد الفلاحي.

ومن الأمثلة على ذلك إنشاءهم في عمالة وهران لوحدها
نقابات زراعية في خمسة وثلاثين بلدية من بينها نقابة واحدة فقط
في جبل الناصور مؤلفة من فلاحين جزائريين،⁽²⁾ وشركات للمياه
في ستة وخمسين مركز استيطاني⁽³⁾، أما الصناديق الجهوية للمقروض
الفلاحي فقد بلغ عددها أحد عشر صندوقا في عمالة وهران حتى
غاية 1930 (وهران، سيدي بلعباس معسكر، مستغانم، تلمسان،
عصي موسى، فرندة، غليزان، عين تموشنت، سعيدة، تيارت).

(1) Ibid. p 235.

(2) انظر قائمة البلديات الخمسة والثلاثين في: Le Dpt d'Oran et son conseil gl.

op. cit. p p 468 - 469.

(3) Ibid. p p 469 - 471.

ولكل منها قروص محلية، منها الصندوق الجهوي للقروض الفلاحية
معسكر الذي كان يلتحق به ثلاثة عشرة صندوقا محليا.
معسكر الصندوق الأول، «تيارفيلا» غريس حاليا، «دومبال»
حاتم حاليا، وادي الناغية، عين فارس، «مونتقولفي» رحوية
حاليا، الصندوق الأول، عين فكان، مطمور، «باليكاف» تغنيف
خطيف، «ماريميري» عين الحديد، رحوية الصندوق الثاني، معسكر
الصندوق الثاني، «كاشرو» سيدي قادة حاليا⁽¹⁾.

وللإشارة فإن الصندوق الأول في كل من معسكر ورحوية
كان خاصا بالكلولون لوحدهم، بينما الصندوق الثاني فقد كان
خاصا بالفلاحين الجزائريين⁽²⁾.

أما الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية فكان
عدها حتى سنة 1933 عشرة صناديق (سيدي بلعباس، معسكر،
ستفام، وهران، غليزان، سعيدة، «سان كلو» (قديل)، عين
غوشنت، تيارت، تلمسان).

بينما تعاونيات الحبوب التي تم إنشاؤها فيما بين 1919-
1929 فكان عددها واحدا وثلاثين تعاونية، أصغرها تعاونية
«شازوي» (سيدي علي بن يوب حاليا) بسبعة مشاركين، وتعود

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil gl. op. cit. bid. p 472.

(2) -Ibid.

نشأتها إلى عام 1924، وأكبرها تعاونية «أوجين إيمان» (الحنانية
حاليا) بواحد وستين مشاركا، وتعود نشأتها إلى عام 1923⁽¹⁾
وقد وجدت نقابات فلاحية للكلولون تعود نشأتها إلى عام 1904
من بينها نقابة الفلاحين التي نشأت في معسكر، والتي كانت تجمع
في صفوفها إثنان وخمسون فلاحا أوروبيا حلهم من معسكر
وتيزي وسان أندري (خصيبة حاليا) وسان هيلوبت (المامونية
حاليا) والقيطنة، وتيارفيل (غريس حاليا)⁽²⁾.

إلى جانب هذا وجدت أيضا مخازن للحبوب في عشرة مراكز
استيطانية منها إثنان في دائرة معسكر، الأول في «تيارفيل»
(غريس) بخمسين مشاركا، تعود نشأته إلى 1922، والثاني في
تيزي بأربع وعشرين مشاركا ويعود تاريخ إنشائه إلى عام 1924،
مع تعاونيات خاصة بالعتاد الفلاحي يبلغ عددها سبعة
وعشرين تعاونية نشأت جميعها فيما بين 1922-1927⁽³⁾،
وأخرى خاصة بمربي الماشية وعددها خمسة عشرة تعاونية من
بينها واحدة في كل من مطمور، تغنيف، وادي الناغية، ماوسة،
تيارفيل، إلى جانب تعاونيات الزياتين في كل من حمام بوحجر

(1) - يمكن الإطلاع والتعرف على القائمة الكاملة لأسماء هذه الشركات والتعاونيات

Le département d'Oran et son conseil général. op. cit. p 475.

(2) -C.A.O.M. G.G.A Carton 1H/66

(3) -Le département d'Oran et son conseil général. op. cit. p 476.

وتتسلسل وتعاونية للفطن في كل من مستغاثم و «ساروق»
(العملية حاليا) وتعاونية زراعة الكروم في كل من مستغاثم
و «وهران»⁽¹⁾

يلاحظ مما سبق عرضه أن الصناديق الجهوية للقروض
الفلاحي، والصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية قد
أنشئت لغرض التنجبة الاقتصادية الضرورية للمستوطنين
ومساعدتهم على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما
بين لنا هذا العرض قوة الحركة التعاونية والتعاضد فيما بين
الكولون الأوروبيين ونستشهد على ذلك بما صرح به «ج.
مانكي» (J. MANQUÈRE) رئيس المصلحة العامة للزراعة بعمالة
وهران سنة 1930 قائلا: «إن المساحات الزراعية التي بحوزة
الكولون انقلت من 600 هكتار سنة 1837 إلى 2.152.000
هكتار سنة 1929»⁽²⁾ ومعنى هذا أنه لو لا مساهمة المؤسسات
الزراعية المتخصصة السابق ذكرها ما كان لمساحات الأراضي
الزراعية التي بأيدي الكولون أن تتسع أرضا ومحصولا، أما نقابات
الكولون الفلاحية فلم يخل منها أي مركز استيطاني.

(1) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit. p. 477
(2) Ibid.

مثل هذه الإجراءات ششجع تأكيداً على النمو الاستيطاني
في الجزائر، لاسيما وأن زراعة الكروم التي تنافس الكولون على
توزيع مساحاتها تحتاج في حد ذاتها إلى أعداد هائلة من عمال
ذوو مؤهلات فنية غير متكافئة: عمال غير مؤهلين لاستصلاح
الأراضي وللحراثة وللقطاف؛ أخصائيون لشليب الأنصاب
ونطعيمها؛ تقنيون لعصر العنب وتحويله إلى نبيذ؛ ومكلفون
باستخدام وصيانة الأدوات المستعملة؛ فضلا عن هجرات
المزارعين الفرنسيين الذين تعرضوا للخراب من جراء كارثة
حشرات الفيلوكسيرا إلى الجزائر توالى هجرة إسبانية كثيفة لتأمين
أعمال الكرمة (71.366 إسباني سنة 1872؛ و 144.530 سنة
1876)⁽¹⁾ أما أعمال القطاف فكان يستخدم فيها جزائريون
لكونها الأرخص في سوق العمل.

وللعلم فقد استغل الكولون النساء والأطفال في تحضير
الأرض واستصلاحها وقلبها وحراثتها، ولاسيما في جمع القضايا
وعمليات القطاف كما طبقوا سياسة عنصرية في الأجور التي
يتقاضاها العمال، فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0,75 فرنكا
مقابل 1,5 حتى 2,25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع

(1) عبد اللطيف بن اشتهو، تكون الخلف في الجزائر، الجزائر: ش. و. ن. ت.
(د. ت.)، ص 134.

قضايا الكرامة، أما القطاف فكانت أجرت من 01 إلى 1,25 فرنك للجزائري مقابل 02,5 إلى 03 فرنك للأوروبي⁽¹⁾، بل وأكثر من ذلك فإن يوم العمل يمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وإلى ثلاثة عشرة ساعة في فصل الصيف⁽²⁾ والعمال بطبيعة الحال لا يستفيدون من القوانين الاجتماعية، هذا فقط مجرد إشارة لما أصاب الجزائريين من ظلم جراء فقدانهم لأراضيهم ونحوهم إلى عمال موسمين أو دائمين في مزارع الكولون، ولنا عودة للحديث عن ذلك في فصل نتائج الاستيطان.

وقد استغاه المصرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1900 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي.

وموازاة للبنوك، شرع «القرض الفلاحي التعاضدي» إنشاء من عام 1901 في تقديم أعظم الخدمات للكولون وذلك مقابل فوائد منخفضة⁽³⁾.

وفي أول يناير 1926 تلقت الأقية السبع والستون التي كانت قيد الاستغلال قروضا من المستعمر تبلغ قيمتها عشرة

ملايين فرنك بفائدة 02٪، و 02,8 مليون فرنك كمعونة⁽⁴⁾. وفي 1933 تلقت الأقية التي بلغ عددها 166 قبوا مبلغ 63,3 مليون فرنك كقروض بفائدة 02٪، و 12,5 مليون فرنك كمعونة.

ومن جهة أخرى فإن البنوك وصناديق «القرض الفلاحي التعاضدي» قد دعمت مختلف التعاونيات الفلاحية التي تزايد عددها مع بداية الأزمة الاقتصادية لعام 1930 - وهو الأمر الذي شجع الكولون إلى التعاضد والتضامن أكثر من أي وقت مضى - وفي مقدمتها «تعاونيات الأقية» (Les caves coopératives) وتعاونيات إنتاج الزيوت، وبيع الخضار والتمور والحمضيات، وتحويل المواد الزراعية كتعليب الطماطم، والتبغ في عنابة (Tabacoop).

مثل هذه الإجراءات ساعدت الكولون على تطوير زراعة الكروم، حيث بلغ التوسع أقصاه في 1938، وهذا على الرغم من صدور قانون يدعو إلى تحديد إنتاج الكروم التي كانت مساحتها تغطي 412.000 هكتار نصفها في عمالة وهران بإنتاج يقدر بـ 15 حتى 20 مليون هكتولتر⁽⁵⁾.

(1) عبد اللطيف بن اشهنو، المرجع السابق، ص 134.

(2) نفسه، ص 136.

(3) عبد اللطيف بن اشهنو، المرجع السابق، ص 136.

(4) Jean DESPOIS, op. cit, p 376.

(5) Jean DESPOIS, op. cit, p 387.

كل هذا ثم على حساب الفلاحين الجزائريين الذين استولوا
للمعروف على أراضيهم، بل وأكثر من ذلك فإن الأرباح التي
حققتها الكولون جراء زراعة الكروم قد فترت حماسهم إلى الدفع
بعضها ومتوسطي الفلاحين الجزائريين لزراعة الكروم بهدف
شراء محصولها منهم (1)

وللاشارة فإن مؤسسات التمويل التي أنشئت بصورة شبه
حصرية لفائدة الرأسماليين الزراعيين الأوروبيين قد استبعدت
المعظم الجزائري من الاستفادة من نظامها التمويلي وذلك نظرا
لغياب الضمانات بامتناء الذين يحوزتهم سندات ملكية، لأن
فرنسا جعلت من قرينة الملكية الأرضية شرطا أساسيا لتقديم
القروض، كما أن الانضمام إلى مثل هذه المؤسسات يستدعي دفع
رسوم الانتساب، وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون الفقراء
والمحرومون من الأرض هذا الانتساب عبئا ضريبا إضافيا (2)

وهكذا وجد الفلاحون الفقراء أنفسهم مبعدين بحكمة،
ليكونوا مرة أخرى ضحايا لأصحاب السلطة المالية. إن الشروط
القاسية التي تخضع لها القروض المالية كانت هي وحدها كافية

(1) عبد اللطيف بن اشتهاو، المرجع السابق، ص 169
انفسه، ص 235.

لإبعاد الفلاحين الجزائريين وحرساتهم من الاستفادة من
القروض.

وللعلم فإن القياد هم الذين كانوا يقدمون للمؤسسات
المالية وللشركات قوائم طالبي الإعتماد، وبالطبع فإن الوصول إلى
القائمة يستدعي دفع مبلغ مالي إلى القائد، وعموما فإن الوصول
إلى الصناديق الأوروبية والمؤسسات المالية العادية صعب إن لم
يكن ممنوعا بفعل التمايز السياسي والوضع القانوني للأرض، إلى
جانب ذلك يكون ضعف القدرة المالية قد ساهم هو الآخر في
تحويل الفلاحين الجزائريين إلى كادحين (1).

وقد صدر مقال في جريدة «تيارت الزراعية» (Tiarét
agricole) تحت عنوان «عصرنة الفلاحة الجزائرية»، ورد فيه أن
الفلاحين الجزائريين المشاركين في صناديق القرض الفلاحي
التعاضدي - ولا ندري إن كان هذا المدلول يندرج تحته الفلاحون
الجزائريون من غير الأوروبيين - والذين بلغ عددهم 33.882
مشاركا سنة 1938 قد استفادوا من قروض قصيرة المدى قدرت
بـ 716 مليون فرنك، وقروض متوسطة المدى مبلغها 09
مليون فرنك، وأخرى طويلة المدى تقدر بـ 05 مليون فرنك.

(1) - عبد اللطيف بن اشتهاو، المرجع السابق، ص 277.

وبواصل المقال الصحفي قائلا بأنه نظرا لارتفاع عدد المشاركين في صناديق القروض الفلاحي التعاوضدي إلى 51.116 مشاوكا سنة 1953 فقد ارتفعت القروض قصيرة المدى إلى 42 مليار فرنك، وبلغت قروض التجهيز 620 مليون فرنك بينما وصلت القروض متوسطة المدى إلى 323 مليون فرنك أما الطويلة المدى فقدرت بـ (420 مليون فرنك⁽¹⁾).

ومع هذا كله فإن الغالبية القصوى من الفلاحين الجزائريين الفقراء الذين كانت تقدر أراضيهم الزراعية بـ 2.515.000 هكتار عام 1938 وبـ 2.777.000 هكتار عام 1953 مقابل مساحات الكولون المقدرة عام 1938 بـ 1.398.000 هكتار وفي سنة 1953 بـ 1.445.000 هكتار⁽²⁾ لم يستفيدوا من خدمات القرض الفلاحي التعاوضدي بسبب العقوبات السالف ذكرها.

وفي 1897 طالب «مؤتمر مزارعي الجزائر» بتأسيس مصرف مركزي للإعتماد الزراعي يحضى بمساعدة خزانة الدولة وصندوق الودائع والأمانات وصناديق الإذخار، ولكونه مكلفا للدولة عوض عنه بنظام التعاوضديات الزراعية التي تجمع مزارعي المنطقة الراجعة⁽³⁾، ومن بينها «دار الفلاحة» بالجزائر العاصمة والتي

(1)-Tiaret Agricole, du vendredi 21/01/1955, p 02

(2)-Ibid, p 01.

(3)- G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie T1, Alger 1931, p 213 et suite.

كانت تضم داخل مبناها خمس جمعيات كبرى ذات طابع فلاحى من بينها جمعيات مهنية، وأخرى مالية منها «فدرالية الصناديق الجمهورية للجزائر»، و«الصندوق المالي الفلاحي للجزائر»، و«صندوق القروض» إلى جانب صناديق التأميمات التعاوضدية والصحف الفلاحية والتعاونيات⁽¹⁾.

وبمدينة قسنطينة وجدت تعاوضدية مماثلة تحمل نفس الاسم «دار الفلاحة» تضم هي الأخرى داخل مبناها كل المؤسسات التي لها إرباط بالفلاحة، كالمصالح الإدارية الفلاحية، ومكتب البيطري، وقاعة للمحاضرات والاجتماعات العامة، وحجرة لعرض الأفلام، ومخابر لتحليل التربة والمواد الديبالية المخصصة؛ وقد دلت بعض التقارير أن فرنسا قد شرعت في إجراء التحليلات على التربة مع بدايات الاحتلال وذلك لتزوع فيها ما يتناسب مع مكوناتها⁽²⁾.

أما في مدينتي وهران ومعسكر فقد حملت المؤسسة التي كانت تجمع داخل مبناها المؤسسات ذات الطابع الفلاحي اسم «دار

(1) -G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie T1, Alger 1931, p 213

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 114/66. Rapport sur l'analyse des terres (arrondissement de Mascara S.B.Abbes, Tlemcen - Oran - Mostaagnem) 1901 - 1906.

الكولون (Moulin du Collet) ولها نفس الوظيفة لدار الفلاحة في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة. وفي حين كانت دار الكولون لجنة وهران تجمع المكاتب والمخابر والغرف الفلاحية، والجمعيات الفلاحية، والصادق الجهوية، ومكاتب التأمين، والجمع الفلاحي، وقاعة للمؤتمرات تسع لـ 1.500 شخص في الطابق الثاني للنبي، فإن دار الكولون بمعسكر والتي افتتحت في 1932 لاحتضان المؤسسات الاستغلالية والتقابية والمالية قد كانت أساسا لحماية مصالح المستوطنين ورعايتهم وذلك في الشكل المكثف لمؤسسة النقابة الفلاحية التي توصل المعمرون إلى إنشائها بمدينة معسكر في 20 ديسمبر 1895، والتي كانت تضم

عند نشأتها 93 مزارعا للكروم، و 518 مشاركا بين أودوي وجزائري⁽¹⁾ فإنها جمعت الكولون في شبكة تغطي كامل شريط الدائرة يستجيب نشاطها لحاجات المعمرين الزراعية، ويتخرج تحت هذه الجمعية عدد من المؤسسات هي:

1- جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر تحت رئاسة هنري كاباسو.

2- تعاونية الحبوب والخضر الجافة لناحية معسكر.

(1) - الجمع بعض الزراعين الجزائريين في هذه النقابة الفلاحية خداعا وثموبها.

3- الشركة المدنية لتعاونيات الملاحين بمعسكر⁽²⁾، (تستغل لحد الساعة).

4- شبكة تعاونيات معاصر العنب، وتضم عشرة معاصر موزعة بالشكل التالي:

❖ تعاونية عين إفكان بقدرة استيعاب تقدر بـ 10.000 هكتولتر، وبها أربعة وعشرين مشارك، يرأسها «مارتان بول» (MARTIN Paul)

❖ تعاونية «دومبال» (هاشم) بقدرة 12.200 هكتولتر، وسبعة وعشرين مشارك، تحت رئاسة «بارتيز بول» (BARTIZ Paul)

❖ تعاونية ماوسة بقدرة 54.000 هكتولتر، وثمانية وأربعين مشارك، يرأسها «كومب هنري» (COMBES Henri)

❖ تعاونية هضاب معسكر (Cave coopérative des Coteaux de Mascara) بقدرة 22.000 هكتولتر وبها أربعة وخمسون مشاركا، ويرأسها «كاباسو هنري» (CABASSOT Henri)

(1) - للتعرف على طاقة التخزين وقدرة الإنتاج لهذه المؤسسات، ينظر في:

L'Algérie biographique, T1, l'Oranie, p p 536 - 549.

• تعاونية معسكر بقدرة 39.000 هكتولتر وثلاثة وعشرين
 شارك وراسها: «فون أنتوان شارل» (FONT Antoine-Charles)
 • تعاونية واد الناحية بقدرة 5.000 هكتولتر، وستة وأربعين
 شارك تحت رئاسة «جولي لويس» (JULLIE Louis)
 • تعاونية «باليكوا» (تغنيف) بقدرة 45.000 هكتولتر.
 وخمسة وأربعين شارك، وراسها المعمر «بارغوان لويس»
 (BARAGUIN)

• تعاونية «سان أندري» (تخصيبية) بقدرة استيعاب تقدر بـ
 12.000 هكتولتر وبها ثلاثة وعشرون مشارك، يرأسها «كوك
 بول» (CUQ Paul)

• تعاونية «يارفيل» (غريس) بقدرة 22.000 هكتولتر وسبعة
 وعشرين شارك تحت رئاسة «فالا فيليكس» (VALLAT Felix)

• تعاونية «تيزي» بقدرة 9.200 هكتولتر وبها أربعة وعشرين
 شارك، يرأسها «روك جان» (ROQUES Jean)⁽¹⁾

5 تعاونية الخمر ذات الجودة العالية بمعسكر، يرأسها
 «شاسان فرناند» (CHASSAING Fernand) وتسوق خورها في
 داخل الجزائر وخارجها، وهذا نظرا لشهرة خورها الحمراء
 والوردية ذات الجودة والحموضة المرتفعة (13° إلى 16°) وقد

نالت هذه الخمر ميداليات ذهبية في مسابقات كثيرة باريس فيما
 سني 1932-1935، وتحصلت على ميدالية فضية عام 1952⁽¹⁾
 • تعاونية الشراء والبيع لناحية معسكر تجمع مائة وثلاثين
 مشاركا يرأسها كل من «شوفاسي أميدي» (CHEVASSU)
 (Amelec) و«ماير إيفون» (MEYER Yvon) وهدفها تزويد
 الفلاحين الأوربيين والجزائريين بكل ما يحتاجونه من منتجات
 لإستغلال أراضيهم بشكل عقلاني.

7 تعاونية الأشغال الزراعية وتفرع عنها ثلاث تعاونيات.

• تعاونية الأشغال الكبرى والحراثة العميقة بمأوسة تحت
 رئاسة «كومب كامى» (COMBES Camille)

• تعاونية الأشغال الفلاحية «بصونيس» (خلوية) برئاسة
 «موليني أندري» (MOLINIER André)

• تعاونية الحصاد والدرس بمظمور تحت رئاسة «باردي
 هنري» (BARDY Henri)

8 تعاونية الزيتون والمربيات بتغنيف تجمع مائتي وستين
 منخرطا، ولها قدرة تخزين تقدر بـ 3000 هكتولتر من الزيت،

(1) Revue historique de l'armée, n° 62, 09ème année juin 1953. p
 XI, VII

(i) -Ibid, p 545

ومثلها من عصير العنب، تحت رئاسة «شاران داول»
(CHARPIN Raoul) وإدارة «فتوني لويس» (FANTONI Louis)

9 الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لمعسكر،
ترجع نشأته إلى 02 ديسمبر 1920 وله ثلاثة صناديق محلية في كل
من معسكر، وتغنيف (Palikao) ورحوية (Montgolfier)، تمت
الكويلون والفلاحين الجواتيريين بقروض ريفية ذات آجال
لتمكينهم من إنجاز أشغالهم الزراعية وتجهيز ضيعاتهم بالمعدات
الفلاحية. وقد تطورت أهمية هذا الصندوق من سنة لأخرى،
استجابة لوجبات الكولون وحاجياتهم المتزايدة، وذلك تحت
رئاسة «روك فيليب» (ROQUES Philippe) وإدارة «كوف جورج»
(KOPF Georges)

10 الصندوق الجهوي للتأمينات التعاضدية أو «معسكر
تأمينات»، ترجع نشأته إلى 06 ديسمبر 1918، و وظيفته تأمين
العمال الزراعيين من الأخطار، وضمان معاشاتهم ويرأسه «ريو
موريس» (RIBOT Maurice)، ويديره «أوندارتزجان»
(ONDARTZ Jean)

11 نقابة الحمور ذات الجودة العالية (V.D.Q.S) بمعسكر، لها
فرعان: معسكر، وهضاب معسكر (Coteaux de Mascara) وهما
تسيران تطبقان على منطقتين إنتاجيتين متميزتين،

ويقدر الإنتاج السنوي لهذه النقابة بـ 400.000 هكتولتر
يصدر معظمها إلى فرنسا والعالم الخارجي باسم هذه النقابة،
يرأس النقابة «هنري كاباسو» (Henri CABASSOT) ويديرها
«مايير إيفون» (MEYER Yvon)

12 شركة الخدمة الفلاحية العامة للكهرباء بناحية معسكر،
ترجع نشأتها إلى 06 أبريل 1928 وتملك شبكة تتكون من 340
كيلومتر من الخطوط الكهربائية ذات التيار العالي، و 70 كيلومترا
من الخطوط ذات التيار المنخفض، يرأسها «غوايلهاردو
موريس» (GOUAILHARDOU Maurice) ويديرها «مايير إيفون».

13 مركز الدراسات التقنية الفلاحية لمعسكر (C.E.T.A) نشأ
عام 1951 ويجمع خمسة عشر عضوا، يمثل تعاونية حقيقية
لمواجهة المشكلات الاقتصادية المطروحة على مستوى
الاستغلاليات، يهتم بإنجاز المشاريع العملية، خاصة ما يتعلق
بالإنجرافات، وعملية تجديد الكروم بهضاب معسكر وصرف
المياه، يرأسه «دومينير إيف» (DOMONIER Yves)

وللإشارة فقد عين بدار الكولون مهندس للخدمات
الفلاحية يدعى «لوبيار» (LOUBIERE A) مهمته تقديم
الإرشادات والنصائح للفلاحين ومساعدتهم على حل المشكلات
الطارئة.

ويذهب الانتشار والتجميع بأحد الكولون إلى القول إن
منطقة معسكر مثل باقي أراضي القطاع الوهراني، بل وكامل
القطر الجزائري قد برهنت للعالم أجمع بأن العمل الجدي والتنظيم
الحكم والسلي للكلون هو أحد الأسباب التي أحيت هذه
الأرض وأثمنتها⁽¹⁾

إن كان هذا الثمر يعتبر أن مثل هذه الأدوات كانت إحدى
أهم الوسائل لإحياء الأراضي وإثنتها، فإن الفلاح الجزائري
على العكس من ذلك يعتبرها وسائل إفقار وتجويع له، لأنها
موجهة أساسا لخدمة المستوطنين وخدمة الاقتصاد الاستعماري،
إذ لا تفتقد نجيبها الجزائريون الذين أفتكت منهم أراضيهم
وتحولت إلى الكولون؛ وبدل أن تسع لزراعة الحبوب الغذاء
الرئيسي للسكان هاهنا تسع لزراعة كروم العنب الخاصة
بالخمور، كيف لا وقد قضى في ضواحي معسكر على زراعة
الأرض حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم⁽²⁾؛ إن الأراضي
الجزائرية قد اشتهرت تاريخيا بمحصولاتها وبوفرة إنتاجها الهائل من
الحبوب، وليس المعمرون هم الذين استصلحوها واجتهدوا في

(1) - MEYER Yvon, « Les associations Agraires de Mascara », in
L'Algérie Biographique, T.I, Yvanov, op. cit. p. 544 - 546.

(2) يذكر المصادر التاريخية أن أرض معسكر كان من أجود الأنواع في العالم (محمد العربي
قريشي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، 1984، ص 40).

تخصيب تربتها، وإن كان كذلك، فلا استصلاح كان تعمدة عليهم،
وبالأحرى ومصيبة على الجزائريين الذين يحرم دينهم شرب الخمر
وتعاطي تجارتها.

وللعلم لأنه نظرا لاعتبارات اقتصادية محضة، وبالنظر لجودة
خمر منطقة معسكر وارتفاع درجة حموضة مخورها الحمراء
والوردية إلى 16[°] فإن الكولون قد تمكنوا في ظرف ثماني سنوات
من إنشاء أزيد من عشرة أقبية تعاونية بها منها: أقبية خمور معسكر
(1924)، تيارفيل (1928)، تيسزي (1930) هضاب معسكر
(Coteaux de Mascara)، ماوسة، عين فكان، باليكار،
دومبال، واد تاغية (1931)، سان أندري (1932)، هذا إلى
جانب تعاونية الخمور ذات الجودة العالية⁽¹⁾.

وفي ترجيح الكولون لزراعة كروم عنب الخمور وتطوير
محصولها، والإكثار من المؤسسات الزراعية المتخصصة إنشأت
واضحة لرغبتهم في إنشاء قاعدة اقتصادية زراعية متينة من شأنها
أن تحول أثرياءهم إلى شركاء سياسيين أقوياء في اتخاذ القرارات.

وفي واقع الأمر فإن الدولة الاستعمارية الفرنسية قد أقامت
آلية حكومية في الجزائر منذ 1909 لتمويل الاقتصاد الاستعماري

(1) G.G.A. Documents Algériens, Série économique, n° 35, 15/10/1947, P
79.

على الجبل طويل بواسطة «صندوق الاعتماد»، تستفيد من
العمليات الفلاحية من قروض مداهم خمسة وعشرون سنة بفائدة
1922، فضلا عن القروض الفردية الممنوحة للكولون لتحسين
ممتلكاتهم الريفية⁽¹⁾

وفي سنة 1923 أنشئ «صندوق مؤونات الاعتماد
الزراعي» على مستوى الميزانية بمجموع الأموال الموضوعة تحت
نصف الزراعة، كما أنشئ «صندوق عقاري للتسليف على
الأجل الطويل»⁽²⁾

وبهذه الطريقة وجد المعمرون الأوروبيون كل التنظيمات
ذات الطابع الفلاحي، وكل الأجهزة والهياكل الفلاحية مجمعة في
نفس المبنى (- دار الكولون - دار الفلاحة-) مما يسمح لهم
وسهل عليهم مناقشة مصالحهم وطرح اشغالاتهم، ويمكنهم
أيضا من معالجة وبحث قضايا تسويق الإنتاج الفلاحي، وإمكانية
الحصول على كل ما هو ضروري لممتلكاتهم الفلاحية⁽³⁾

(1) - عبد الطيف بن السهور. المرجع السابق، ص ص 131-132 (بصرف).

(2) - 213 - 214. G.G.A. Commissariat général du centenaire, op. cit. p 213 - 214.

وفي الأخير نخلص إلى القول أن المؤسسات الزراعية
المتخصصة قد جلبت للكولون حوضا وفوائد على حساب
السكان الأصليين ممن اغتصبت أراضيهم، والذين لم تعرفهم
الحكومة أي اهتمام، بل وأكثر من ذلك أصبحوا مدينين لفرنسا،
غرباء في أرضهم وكأنهم دخلاء عليها. وبما زاد من عناء الفلاح
الجزائري تطبيق فرنسا سياسة القروض المرتفعة مما لا يسمح
بتسديدها في الآجال المحددة وبالتالي يضطر إلى بيع أرضه للدائن
العديم الشفقة به ومن ثم يغادرها أو يبقى مستغلا فيها من قبل
الدائن نفسه.

وهكذا راح الاهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة
الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس 1902 يقضي بتعميم
إنشاء الغرف الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، وفي 18
نوفمبر 1904 صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث
تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضوا فرنسيا
منتخبا وستة أعضاء جزائريين يعينهم الحاكم العام، وفي 08 أبريل
1914 صدر قرار من الحاكم العام ينص على إنشاء مجلس أعلى
للفلاحة، وابتداء من 01 يناير 1917 ظهرت إلى الوجود مصلحة
عامة للفلاحة⁽¹⁾

(1) - للمزيد من التفاصيل عن الغرف الفلاحية ينظر:

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من أخطار الريا والضاربة؛ وأن السلطة العسكرية التي لزمّت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لأسباب سياسية، لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868، وعندها قرر الجنرال «ليبرت» (LIEBERT) تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء والمكسبين أثناء مواسيم القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية، وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة للقرض الأهلي في مليانة.

وإنه على تقرير تقدم به «بورلي» (BOURLIER) أمام البرلمان يدعو فيه إلى الإقتداء بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أبريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم «الشركات الأهلية للاحتياط» بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض

تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي⁽¹⁾. وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر «جول كامبون» (Jules CAMBON) في تاريخ 07 ديسمبر 1894⁽²⁾.

وبهذا الشكل سيكون لهذه الشركات هدف مزدوج : فهي في آن واحد جمعية برّ وإحسان - على حدّ زعم الكتاب الأوروبيين - تقدم المساعدات والتجندات للعمال في قطاع الزراعة وللفلاحين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث، وأيضا جمعية للقرض التعاضدي هدفها تمكين الفلاحين والخماسيين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعدتهم على تطوير زراعتهم وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجديده، وكذلك رعاية قطعان مواشيهم. ومن الأمثلة على ذلك: أنه من بين ستة وستين مؤسسة تم إنشائها في

(1) - Les sociétés indigènes de prévoyance, dit la loi du 14/04/1893 ont pour but

1- De venir en aide, par des secours temporaires, aux indigènes ouvriers agricoles. Cultivateurs pauvres gravement atteints par les maladies et les accidents 2- De permettre par des prêts annuels en nature ou au argent aux indigènes ou khammes de maintenir ou développer leurs cultures d'améliorer et d'augmenter leur outillage et leurs troupeaux. 3- Constater des assurances collectives contre l'incendie des récoltes, la grêle, des accidents. (Le Dpt d'Oran et son conseil gl, p 673).

(2) - Arthur GIRAULT, Op.cit, p 421.

قرب البلاد فيما بين 1894-1929 استفادت دائرة معسكر من
 خمس شركات إعلانية للاحتياط هي:
 ✓ تعاونية «كاشرو» (سيدي قادة) المختلطة، (نشأت في 07
 ديسمبر 1894).

✓ تعاونية فرندة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).

✓ تعاونية معسكر المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).

✓ تعاونية سعيقة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).

✓ تعاونية «دوبليتو» (حين) كاملة الصلاحيات، (نشأت في
 05 أوت 1898).

ويفر الفرنسيون أن سبب إنشاء هذه الشركات يعود مرة
 أخرى إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي آل إليها الفلاح
 الجزائري جراء التناقص السريع للأراضي الزراعية، وما رافق
 ذلك من نمو مطرد في عدد السكان، وتآزم الأحوال الاقتصادية
 والاجتماعية للمجتمع الجزائري⁽¹⁾.

(1) - ينظر تفاصيل عن هذه التعاونيات الستة والستين الناشئة في كل من وهران،
 مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر، في: (Le D^{re} d'Oran et son
 conseil gl. 1830-1930, Oran, pp 674 - 678.

ولا ندرى إن كان لهذه الشركات القدرة على تحويل رؤوس
 الفلاح الجزائري إلى رخاء بعد المصائب الجسيمة التي أصابته في
 أرضه - مصدر رزقه - وماذا سيفعل أمام منافسة الكولون له؟

أولاً: إن هذه الشركات التي وجدت على مستوى كل
 البلديات المختلطة لم تكن تتوفر على رؤوس أموال كافية، كما
 أنها لم تحض بمساعدة البنوك ماليا مقارنة مع ما تلقاه التعااضديات
 والمؤسسات الزراعية المتخصصة التابعة للكولون، يضاف إلى ذلك
 إقصاء الصناع والتجار من الانساب إليها، وترك الأمر اختياريا
 للفلاحين الجزائريين في الاشتراك فيها أو عدم الاشتراك،
 وإعطائهم الحرية في دفع اشتراكاتهم تقدا أو عينا.

ثانياً: يبدو أنها أنشئت لغرض الإدخار وليس لغرض تقديم
 قروض بدون فائدة للفلاحين المحتاجين بحيث أقرضت الفلاحين
 سنة 1897 أموالا قدرت مبالغها بـ 1.330.426 فرنكاً،
 واحتفظت في الصندوق بـ 937.000 فرنك؛ وفي سنة 1898 -
 1899 أقرضتهم مبلغاً قدره 2.172.099 فرنكاً، وأبقت في
 الصندوق على 4.688.408 فرنكاً⁽¹⁾.

(1) - Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la
 France, T II, Paris, P.U.F. 1968, p. 862.

وجزء من الأموال المصروح عن وجوده في الضمانات كان يتألف من سندات مؤجلة، بينما اعترف مراقبو الجباية بالبلديات بأن شركات الأهلية للاحتياط تتمثلص أمام القضاء عند نهاية كل سنة، كما أن هذه الشركات لم توافق سوى على قروض صغيرة وقصيرة المدى للمشاركين القادرين على أداء الدين، وذلك باسم زراعي واحد فقط، بما يسمح للمشاركين بشراء البذور من دون اللجوء إلى التجار والمرايين؛ أما التسليف المتوسط والطويل الأجل فصبب التحقيق على الفلاح الجزائري.

وفي سنة 1896 اقترح أجول كامبون (Jules CAMBON) مشروع قانون لخلق صندوق فلاحي ذاتي للاحتياط الزراعي يفتح للجزائريين وللأوروبيين، تغذيته الضرائب المفروضة على الصفقات والعقود التجارية العقارية.

ومع أن هذا المشروع حضي بموافقة مجلس الحكومة المتعقد في 24 أبريل 1896 على أن يضاف العشر على الغرامات القضائية، إلا أن الفلاحين الأوروبيين رفضوه جملة وتفصيلا، لأن الوفرة المالية المثلة للكلولون أبدت رغبتها في إنشاء بنك فلاحي استعماري (Banque Agricole Coloniale).

وفي عام 1901 تبنت الحكومة رغبة الكلولون بإصدار قانون في 08 جويلية 1901 يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكلولون بدون فائدة.

وأمام معارضة الكلولون لتكامل مشروع من شأنه النهوض بالفلاح الجزائري لم يبق من حل لإدارة الاحتلال سوى تطوير النظام الموجود، وأحرزت نجاحا في البلديات المختلفة عن طريق التسجيل التلقائي للفلاحين الجزائريين القادرين على وفاء الدين كمتخريطين في الشركات الأهلية للاحتياط من طرف المتصرفين الإداريين⁽¹⁾، إلا أن سواد الفلاحين الجزائريين لم يكن راض عن سير الشركات الأهلية للاحتياط لاعتبار أن الأثرباء فقط هم الذين كان بإمكانهم الاستفادة من خدماتها، وهذا يعني أن الفلاحين الفقراء والحماسين سيضللون خاضعين وتحت رحمة المرابين، وهذا لا يعدو أن يكون إقصاء للفلاح الجزائري الصغير وإبعادا له.

ويذكر أجيريون نقلا عن جريدة «الإسلام» (L'Islam) ليوم 13 أوت 1912 أن البعض من الفلاحين كان يدفع نسبة 21 ٪ من مبلغ السلفة رشوة يقبضها الكاتب، أو الخوجة أو القايد، ليسجل اسمه في قائمة المستفيدين⁽²⁾، كما أن سلفة العتاد الفلاحي قد وفرت لهذه الشركات رؤوس أموال، حيث كان الحراث العصري يكتري بعشرين حتى ثلاثين فرنكا.

(1) - C.A.O.M, G.G.A. Carton, 14 H/7.

(2) - Charles-Robert AGERON, op. cit, p 864.

وفي سنة 1900 اقترحت الشركة الأهلية للاحتياط بمحضر
على المشرطين فيها قرضا إجماليا لشراء محراث فرنسي بسيط
وقواب، ويظور، وقد حظي هذا الاقتراح بموافقة 359 فلاح
بهمهم الأمر.

وفي السنة الموالية (1901) تمكنت الشركة من تلبية رغبة
875 طلب من بينها 337 طلب خاص بشراء محراث، وفيما بين
1900-1902 ارتفع المردود وتحسن، وتمكن الفلاحون في القطاع
الوهراني خلال ثلاث سنوات من شراء آلاف المحراث بفضل
السلطات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط⁽¹⁾.

ولما كانت الشركات الأهلية تفتقر إلى رؤوس الأموال
اللازمة وتغذي فقط من مساهمات المشتركين فيها، طالبت
البرقود المالية لتغير الكولون بإصدار قانون يعمم وجودها في
البلديات الكاملة الصلاحيات، لكن هذا الطلب قوبل برفض
الحاكم العام «ريغوال» ومعارضة الكولون بحجة أن قانون 1893
كافئ يراه منه التصرف باقتناع وليس بالإكراه والضغط.

(1) Ibid.

وفي الحقيقة لم يكن الكولون يوما ما يرغبون أن يستفيد
الفلاحون الجزائريون الصغار من خدمات القروض الفلاحية
داخل بلدياتهم⁽¹⁾.

وبعمالة وهران حيث كانت الشركات الأهلية للاحتياط
(S.I.P) تتواجد بكثرة، لوحظ رداءة في النسيير، وحسب رأي
عامل العمالة «فان رؤساء البلديات لم يكتسوا تماما بالشركات
الأهلية للاحتياط في معظم البلديات»⁽²⁾. كما أن أكثر الفلاحين لم
يناهموا بالاشتراك فيها، الأمر الذي آل إلى إنهيار البعض منها،
فضمن 96 بلدية كاملة الصلاحيات في عمالة وهران سجل
وجود 47 شركة أهلية للاحتياط سنة 1902، وقد نزل هذا العدد
سنة 1906 إلى 43 شركة، وفيما بين 1914-1919 وجدت
113 شركة ضمن 270 بلدية كاملة الصلاحيات.

وفي سنة 1910 عارض الشباب الجزائري علنا عقم رؤوس
الأموال الغير منتجة واقترح إنشاء صندوق مركزي للشركات
الأهلية للاحتياط يتكون من اقتطاع ثابت من الصناديق المحلية⁽³⁾.

يستنتج من الفقرات السابقة أن عاملين أساسيين كانا وراء
فشل الشركات الأهلية للاحتياط:

(1) Ibid.

(2) Charles-Robert AGERON, op. cit, p 864.

(3) Ibid, p 868.

أولها: تلك التصرفات العدوانية للكلولون تجاه ما كانوا
يسمونه «بالقروض» لأصحاب البراتيس الكبرى» «القروض
للتيار والقياد».

ثانيهما: رفض البنوك لمساعدة القرض الأهلي المتعاضدي
زد على ذلك عدم قدرة الفلاحين الجزائريين على تسديد
ديونهم، ومن ثم رهن أراضيهم، انتهاء إلى فقدانها.

إن هذه الشركات لم تضع حدا للمجاعات، ولا للربا، كما
إنها لم تلعب سوى دورا ضئيلا في تحسين الحالة الاقتصادية
والاجتماعية للفلاح الجزائري؛ فقد كانت بمثابة ذر الرماد في العين
لأنها لم تقلب الرفاهية والأزدهار للفلاح، وأن الأموال التي
ادخرت بها كانت عقبة، لم تساهم في تحديثه، ومع هذا فقد كانت
إدوة الاحتلال تنفي عليها وتجهدها.

إن الشركات الأهلية للاحتياط التي وضعت على حد زعم
إدوة الاحتلال لخدمة الفلاح الجزائري فإنها كثيرا ما استغلت
وذلك لحمله على كراء أرضه الزراعية لمدة طويلة كما هو الحال
مع الشركة الأهلية للاحتياط لعين تموشنت التي حملت دوار

«برقش» (Berkeches) على الالتزام بكراء مساحة أرضية
تقدر بأزيد من 2.032 هكتار لإجراء تجارب زراعية تعود
بالفائدة على فلاحي المنطقة، وذلك لمدة ستة وثلاثين سنة يبدأ

منعولها مع 01 أكتوبر 1940 مقابل مبلغ سنوي يقدر بـ 60.975
فرنك للهكتار الواحد⁽¹⁾.

وقدما يخص تطوير القطاع التقليدي الزراعي للفلاحين
الجزائريين، وضعت الشركة الأهلية للاحتياط برنامجا احتفظت
فيه بالأولوية لقداماء المحاربين ثم للمجتمدين طوعيا في جيش
الاحتلال الفرنسي، وأخيرا للمدعوين لأداء الخدمة العسكرية
الإجبارية وللاحتياطيين الذين استجابوا للنداء وللعمل تحت راية
المستعمر خلال الحربين العالميتين (1914-1918)، (1939-
1945)⁽²⁾.

ومعنى هذا أن الشركات الأهلية للاحتياط قد وضعت
لخدمة المصالح الاستعمارية مهما كانت الخدمات المقدمة
للمستفيدين.

يضاف إلى ذلك إكراه الفلاحين على بيع محصولهم الزراعي
للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P).

ومن الأمثلة على ذلك محاولة سلطات الاحتلال في زمورة
الضغط على الفلاحين الجزائريين عن طريق هذه الشركات،

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton I H/105, (location à la S.I.P d'une
superficie de 2.032 Ha, C.M d'Ain Témouchent).

(2)- Ibid, (Paysanat indigène Douar Berkeches).

تكتيف إنتاجهم حسب حاجات المستعمرة، فشجعتهن على تربية المواشي لغرض استغلال أصوافها في الصناعة النسيجية والتخلي عن زراعة الحبوب مع أن هذه الجهة من الوطن لا تصلح لتربية الماشية خلافا لبعض البلديات التي اشتهرت بالنسيج الصوفي وصناعة الزدني والمبرنوس مثل بلدية مينا المختلطة، والقلمنة، والسوق، وأقل في الجهة الغربية من الوطن.

وأوقدت إدارة الاحتلال فرقا جاءت من غليزان محملة بالجرارات الميكانيكية تجوب الدواوير لجر قطعان الماشية⁽¹⁾.

ويظهر أن الاستعمار الذي كان يهدف من وراء هذه العملية إلى تطوير المنتجات الصوفية قد تناسى الظروف المناخية وسوء حالة بعض مربي الماشية عن يفتقرون إلى الملاجئ المغطاة والاصطبلات المجهزة، وحسب رأي مربي الماشية فإن التحولات المناخية المفاجئة التي تشهدها المنطقة سوف تعرض قطعان الماشية التي لا يتوفر أصحابها على الملاجئ إلى الهلاك إذا ما جردت أعضائها، وهنا لابد من الإشارة أن ثلاثمائة مربي للماشية

(1) - Ibid, (Paysannat indigène: Zennoune le 25/04/1940, Toug)

يتعرضون للتوقف عن الرعي لمدة تقارب السنة أصابع كل سنة بسبب تعميم الجر الميكانيكي لقطعان الماشية⁽¹⁾.

ولعل اهتمام سلطات الاحتلال بإنتاج الأصواف في خضم الحرب العالمية الثانية يعود إلى حاجة الجندين والمقاتلين في جبهات الحرب إلى البسة وأفرشة وأغطية صوفية دافئة.

وعلى هذا الأساس عارض مربو الماشية ببلدية آفلو المختلطة بشدة عمليات الزج بحجة أن المناخ القاسي والشبه صحراوي بفروقه الحرارية الشاسعة قد يؤثر على الحرفان الصغار إذ ما قصت أصوافهم⁽²⁾، ونفس الإنشغال طرحة مربو الماشية بسبدو⁽³⁾.

ومن الدلائل القاطعة على أن الشركات الأهلية للاحتياط كانت تسير وفق إرادة الاحتلال ما يلي:

لقد فرض الشركات الأهلية للاحتياط على الفلاحين بيع إنتاجهم من العنب إلى تعاونيات الأقية قصد تحويله إلى كمحول بعين قوشنت، ومسيدي بلعباس، ووادي برقش (Gaston doumergue).

(1) C.A.O.M, G.G.A. Carton 1 H/105 (Amélioration de la production lainière. Tonte Saïda le 24/04/1940).

(2) Ibid. (Amélioration de la production lainière Tonte. Aïlou le 30/04/1940).

(3) Ibid. (20/04/1940).

تتمتع الشركة الأهلية للاحتياط (S.I.P) بعصبي موسى
(استغاثم) عن تقديم فضيلان الأشجار المثمرة للفلاحين بحجة أن
الماء في المنطقة غير كافية لسقي الكمية من الأشجار التي طلبها
الفلاحون⁽¹⁾

في عدم الترخيص لفلاحي عين غموشت بشراء حيوانات
للحجر بحجة استعانة العثور على مثل هذه الحيوانات - بفال - في
المنطقة⁽²⁾

١٠ إخضاع الشركات الأهلية للاحتياط لطلبات
الفلاحين الجزائريين للدراسة وللتقاضي في المجلس الإداري للبلدية
التي يتولى إليها كما حدث مع فلاحي برقش التابعة لعين
غموشت الذين أحيلت طلباتهم للمجلس الإداري لبلدية عين
غموشت المختلطة عام 1942⁽³⁾. يظهر من خلال الأمثلة أعلاه أن
الشركات الأهلية للاحتياط لم تكن تعبر في شيء عن إرادة الفلاح
الجزائري الذي وضعت من أجله، لاسيما وأن التنظيم الذي كان
يسودها هو تنظيم يقوم على أسلوب التعيين والفرص، وكان

الأشخاص المسؤولون فيها غير جزائريين، كما أنهم لم يكونوا قد
اختيروا من الفلاحين بالانتخاب⁽⁴⁾

فطلبات الفلاحين التي عُسر عن طريق المجلس الإداري
للشركة الأهلية للاحتياط أو المجلس الإداري البلدي لا يمكن أن
تخضع بالموافقة ما لم يصادق عليها أولا مجلس الشركة وثانيا عامل
العمالة أو الحاكم العام للجزائر. سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء
حيوانات للحجر (بفال-خيول) أو شراء بذور، وجمال أو بناء
مخازن أو إصطبلات أو سككات⁽⁵⁾. وفي جميع الحالات تلتزم
الشركات الأهلية للاحتياط بتحمل مسؤولية المصاريف اللازمة
للشراء أو للخدمة، ولهذا كانت تضع العراقيل هروبا من
المسؤولية.

وإذا كانت هذه الشركات تقدم مساعدات وخدمات للفلاح
الجزائري فإنها قيدته بشروط منها:

← امتلاك قطعة أرضية زراعية غير كافية لضمان العيش
لعائلته.

(1) Ibid, (Paysannat indigène campagne 1939-1940).

(2) C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105 (Paysannat indigène, campagne 1939-1940).

(3) Ibid.

(4) 1985، ص 240.

(5) C.A.O.M, G.G.A, 1 H 105 (Demande de prélèvement de crédit - achat de biens - construction de magasins et écuries - avance remboursable).

« الإقامة الدائمة في الدوائر المتسبب إليه مع عائلته، وتقسيم
مستخرج يثبت أداءه للضرائب المفروضة عليه، ودفعه
للاشتراكات بشكل عادي للشركة الأهلية للاحتياط منذ ثلاث
سنوات على الأقل.

« عدم التعرض لأحكام قضائية بسبب ارتكابه لأعمال
عنابية ضد فرنسا أو قيامه بنشاط دعائي ضدها، أو إخلاله
بالنظام العام.

« الأولوية في الاستفادة من الطلبات لقدماء المحاربين وقدماء
العسكريين⁽¹⁾.

إن تنازل الشركات الأهلية للاحتياط للفلاحين الجزائريين
كان يتم وفق الشروط المذكورة أعلاه.

والسؤال المطروح، كيف يأمل الفلاحون خيرا من هذه
الشركات التي كان الكولون وأبنائهم على رأسها بينما الجزائريون
لم يكونوا سوى أعضاء في مجالسها الإدارية لا غير، وأغلبهم من
قياد الدواوير التابعة للبلدية المعنية؟ وهذا هو حال بلدية عين
تموشنت التي اتخذت كنموذج في هذه الدراسة، حيث كان المجلس
الإداري للشركة الأهلية للاحتياط بها يتكون من خمسة وعشرين

(1) C.A.O.M., G.G.A. Carton 111/105 (cahier de charge, SIP d'An
Témouchent).

عضوا: الرئيس أودويي، وإلى جانبه اثنا عشرة من الكولون من
بينهم الكاتب العام وأمين الخزينة، والباقي رؤساء بلديات أو
أعضاء، أما الجزائريون فهم قياد البلديات والدواوير أو رؤساء
للقسمات التابعة للشركة بالدواوير.

وعلى هذا الأساس لم تساهم هذه الشركات في إخراج
الفلاح المعوز من وضعيته السيئة. فلم يلق منها المساعدات المالية
والتقنية اللازمة لتطوير زراعته وتحسين حالته الاقتصادية
والاجتماعية.

إن السلفة المالية كانت تعطى فقط للمشاركين المعترف لهم
بالضمانات الكافية التي تسمح لهم بأداء ديونهم في آجالها.

ومن الخدمات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط
للفلاح الجزائري، نكتفي بضرب أمثلة عنها، ومن ذلك وضعها
لمطاحن خاصة بالحبوب لصالح الفلاحين في عين تموشنت، كما
أن فرع الحبوب التابع للشركة كان يُمَوِّن السكان بالقمح المعّد
للاستهلاك العائلي في الناحية، وذلك بتخصيص ستة مراكز للبيع
باسمها، بالإضافة إلى تمويلها لسبعة عشرة مركز، كما أنها تضمن
تموين بعض العمال المقيمين بالضيعات على حساب الملاكين.

وللعلم فإن جميع الجزائريين يجدون أنفسهم عرضة لضيق
وقتهم وأموالهم من أجل طحن الحبوب التي اشتروها.

وفي حالة تكفل الشركة الأهلية للاحتياط بقتل الجيوب وفطنها، فإن الانتظار الواحد من الجيوب الذي كانت كلفه شرائه تساوي 178.38 فرنكا في صيف 1939، وكلفه قتله 4.00 فرنكات، وكلفه ضمت 5.00 فرنكات، تصبح قيمته 187.38 فرنكا⁽¹⁾

ومن بين الأعمال التي تمت على عائق الشركة الأهلية مثلا:

* بناء مبرمجين أحدهما على طول واد الرصاف، والثاني على وادي ذرقوم سنة 1939 بأفلو لصالح مربي الماشية بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية

* تلبية لاحتياجات المجلدين من اللحوم والأصواف -

* بناء ثلاثة مغاطيس للمواشي (Baignoires à moutons) في تلي من تاوليالة و «قون العلاق» و «عين سيدي علي» يسمح كل واحد منها لـ 125 حتى 150 رأس من الماشية بالغطس دفعة واحدة⁽²⁾

وعلى شاكله هذه المغاطيس التي أنشئت في أفلو بنيت أخرى في كل من الأغواط وسعيدة لتستحم فيها قطعان الماشية خلال فصلي الربيع والخريف.

هذا فيما يخص فروع الجيوب وتربية الماشية التابعة للشركات الأهلية أما فروع الكروم فهي الأخرى كانت تضع العراقيل في وجه

الفلاحين الجزائريين المتسحين لعب الخمر، حيث كانوا يتلفون صعوبات في الحصول على أقية شافرة، الأمر الذي كان يدفعهم إلى معالجة عندهم في أقية لدى الخواص، وهذا في حالة إذا ما وجدوا مكانا شافرا⁽¹⁾

لقد كان الكولون يضعون أمام الفلاحين الجزائريين المتسحين لعب الخمر عراقيل حماية لإنقاذهم من المنافسة، كما أجبروا مربي الماشية على جز مواشيهم حسب ما رأينا سلفا.

وإلى جانب ذلك هناك مشكلات أخرى واجهها مزارعو الكروم تضرب لكم مثلا حيا عنها:

إن أكثر من 500 فلاح جزائري كانوا يمارسون زراعة الكروم خلال عام 1937 في الجزء الشمالي من بلدية «كاشرو» (سيدي قادة) المختلطة بدائرة معسكر، فوق أرض زراعية تجاوز مساحتها ألف هكتار، وتنتج سنويا أزيد من 45.000 هكتولتر من الخمر. وكان المضاربون يشترون منهم الإنتاج بالكامل في شكل عنب لغرض إعادة بيعه للأقية قصد تحقيق أكبر قدر من الفائدة، خاصة وأن الفلاحين الجزائريين المسلمين كانوا يفضلون بيعه للمضاربين وللوسطاء، ويمتنعون عن بيعه مباشرة للأقية -

(1) Ibid.

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 1 H 105 (Cahier de charge 917 d'Alger Timimoun)
(2) Ibid. (Programme d'action pendant la guerre. Année 1939)

تقيدا بأحكام الشريعة الإسلامية - ليجدوا أنفسهم فريسة لشؤلاء المضايقين والوسطاء الذين لم يترددوا في صفقاتهم التجارية مع الفلاحين عن استخدام التكتيك والإجراءات الخسيسة مثل:

• محاولة نشر إشاعات وسط الفلاحين الجزائريين مفادها أن السوق مفرقة بمشاجات الكروم، ويستخدمون كل الوسائل لشراء محصول العنب بأسعار تنخفض عن السعر الجاري.
• استعجال الفلاحين لبيع محصولهم من العنب.

ومن المصائب التي يتلقاها الفلاح عند دخوله السوق لعرض إنتاجه على البيع بفاؤه أياما في الانتظار ليلحق دوره، وعندئذ يبيع العنب بفعل شدة الحرارة فيقل وزنه وينخفض سعره، وبالتالي ترتفع حوصته وهكذا يتحقق رغبة المضارين فيشترونه بأسعار جد منخفضة ليعمره بأسعار مرتفعة تناسب وارتفاع درجة حوصته⁽¹⁾.

وزعم بعض الشركات الأهلية للاحتياط في تلبية رغبة الفلاح الجزائري إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي ظلت تدعي أن هذه المؤسسات قد قدمت خدمات فعلية للفلاحين، وأن الفضل يعود إليها في استعمالهم للمحراث الفرنسي الذي عم انتشاره بينهم.

يخلص في الأخير إلى أن الشركات الأهلية للاحتياط التي كانت وظيفتها في الظاهر تقديم سلفات للفلاحين الجزائريين المنهوضين بقطاعهم الزراعي، لم يكن وجودها سوى شكليا في حقيقة الأمر خاصة وأن الفلاحين رفضوا الاندماج فيها وقاطعوها، بل واعتبروها أداة لتدخل الإدارة الاستعمارية في اقتصادهم التقليدي - وأسلوبا جديدا في التعرف على مداخيلهم الزراعية حتى يتم فرض ضرائب إضافية عليها، وإرهاق ذمتهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية (5 ٪) لجعلهم في النهاية عاجزين عن التسديد، فيكون ذلك مبررا

قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة قطاع المعمرين الزراعي⁽¹⁾.

بـد الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)

أمام القشل الذي منيت به الشركات الأهلية للاحتياط (S.L.P) لتحقيق أمل الفلاح الجزائري في رفع مداخيله وتحسين ظروف حياته؛ وأمام إنحرافها عن تادية وظيفتها التي نشأت من أجلها، وبالتالي تخلي الفلاحين عنها، أصرّت إدارة الاحتلال مرة أخرى إلى التقرب من الفلاحين فأصدرت في 19 جويلية 1933 قانونا ينص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط، وتبديل اسمها «بالشركات الزراعية للاحتياط» (S.A.P)⁽²⁾ إلا أن الكولون

(1) - محمد بلقاسم حسن يهلول، المرجع السابق، ص 241.

(2) - محمد بلقاسم حسن يهلول، المرجع السابق، ص 241.

(1) - C.A.O.M - G.G.A, Carton 1 H/105. (le marché indigène des raisins dans la C.M. de Cacheron - Pafikao - Mascara, Rapport de l'ancien administrateur).

رفضوا هذا القانون لاعتبارهم إياه «قريباً من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني»⁽¹⁾. حيث سمح هذا القانون الجديد لهذه التعاونيات باستئلاك محلات خاصة بها، وتشكيل اتحاديات مع غيرها من الشركات الأهلية للاحتياط، وتقديم قروض طويلة المدى، وإيداع الأموال في البنوك. وأصبح رئيس الشركة للاحتياط منتخباً من طرف أعضاء مجلس الشركة بعد ما كان يعين، وتولي جزائريون مسؤولية الفروع أو القطاعات التابعة للشركة (قسم: الحبوب، الكروم، العناب الفلاحي...) بحيث لم يعد العمل فيها وفقاً على الأوروبيين فقط، إلى أن ارتفع معدل الإطارات فيها من الجزائريين إلى 95٪، وعده الممرنين 700 ممرن أغلبهم من أصل جزائري⁽²⁾.

وتدعي الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن التعاونيات الزراعية للاحتياط (S.A.P.) قد وضعت في متناول الفلاحين الجزائريين الصغار من الذين يعيشون صعوبات بسبب الطبيعة القانونية المعقدة لمكياتهم الزراعية، أو استخدامهم لطرق تقليدية بأنهم استفادوا في سنة 1938 من سلفات مالية تقدر بـ 54 مليون فرنك، وقد ارتفعت هذه السلفات سنة 1953 إلى 2029 مليون

فرنك⁽¹⁾، وفي واقع الأمر إن كان هذا المبلغ المالي قد استفاد منه الفلاح الجزائري حقاً، فإنه يبقى ضئيلاً إذا ما أخذنا في الاعتبار العدد الهائل للفلاحين المتخربين في هذه الشركات والمقدر عددهم بـ 600.000 مشارك⁽²⁾.

وحتى لا تترك مجال الحرية للفلاحين الجزائريين في التكفل بقضاياهم داخل الشركات الزراعية للاحتياط أقرت إدارة الاحتلال الفرنسي مشروعاً يتضمن خلق هيئات فرعية متخصصة بتدعيم الشركات الزراعية للاحتياط تعرف باسم «قطاعات التحسينات الريفية» (S.A.R.) (Secteurs d'améliorations Rurales) انطلق العمل بها في 18 أبريل 1946. ولكون هذه القطاعات لم تلب رغبة الفلاحين الجزائريين لاعتبارها تراقبهم وتوجه نشاطهم وتفرض عليهم نوع المزروع فإنهم ترددوا في الإقبال على الإنخراط فيها.

وفي خطاب له يوم السبت 30 نوفمبر 1946 أشار «شاتينيو» إلى هذه القطاعات التابعة للشركات الزراعية للاحتياط على أنها مؤسسات وتنظيمات من شأنها مساعدة الفلاح الجزائري وتوجيهه وتربيته حتى يتدارك النقص في التجارب المهنية الزراعية

(1) - نفسه.

(2) - نفسه، ص 243.

(1) Tiaret Agricole du Vendredi 21-01-1955, p. 02.

(2) Ibid.

التي يعانها، وهي مؤسسات بإمكانها المساعدة في تحسين وتحديث طرق العمل لديه.

وذكر بأنه أعطى أمرا يقضي بإنشائها لتكون على حد قول إطارا اقتصاديا واجتماعيا يتم فيه تهيئة الفلاح المسلم⁽¹⁾ تقنيا وتربيا، إلا أنه توقع سبقا بأنها ستؤول إلى الفصل لعدة عوامل منها نقص الإطارات الفنية، وعدم وجود أشخاص مؤهلين على رأسها إضافة إلى قلة العتاد الفلاحي ونقص الجرارات وسائقيها، وكذا عامل الجفاف الذي أثر على قطعان الماشية، وقلة حيوانات الجر، وهذه الأسباب اقترح حلا لتجاوز الصعوبات التي قد يعانيها الفلاحون الجزائريون بحشرهم في أراضي تتبع لقطاع الدولة أو لقطاع البلديات، ووضعهم تحت تصرف الشركات الزراعية للاحتياط معتقدا أن هذا التصرف سيكون بمثابة دعابة حنة لصالح المشروع الجديد⁽²⁾.

واعتبر مؤسسات التحسينات الريفية أجهزة حقيقية تجمع الفلاحين الجزائريين وتساعدتهم شيئا فشيئا على تطوير اقتصادهم

(1) - حارة مسلم، كان الأورديون يطلقونها على المعاصر الجزائري تمييزا بينه وبين المعصر الأوردي.

(2) - G.G.A. Assemblée Financière de l'Algérie. Session ordinaire de novembre - décembre 1946. T II, Comptes rendus des délibérations. Alger 1947, p. 49.

(3) Ibid.

الزراعي التقليدي، وأن الإكثار منها سيكون له انعكاسات على الصعيد الاجتماعي إذ يؤدي إلى التضامن بين الفلاحين خدمة للمصلحة العامة.

وذكر بأن ست مؤسسات للتحسينات الريفية قد شرعت في العمل وضرب مثالا عن إحداها وهي مؤسسة بلدية مسيلة المختلطة التي بفضلها توسعت مساحة أشجار الزيتون في دوار موابطين الجرف من 100 هكتار بـ 1.600 شجرة سنة 1945 إلى 1.500 هكتار بـ 24.000 شجرة سنة 1946، وتوقع أن المساحة المزروعة أشجارا ستبلغ 10.000 هكتار بـ 160.000 شجرة سنة 1947⁽¹⁾.

وفي حين كانت المؤسسات الزراعية التابعة للقطاع العصري - قطاع المعمرين - تستفيد من صناديق القرض الفلاحي (المركزي - الجهوي - المحلي)، فإن القطاع التقليدي للزراعة في الجزائر كانت تتكفل به الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) عن طريق الصندوق المشترك للشركات الزراعية للاحتياط (Fond Commun des S.A.P) الذي نشأ في عام 1933، والذي كانت فيه ضمانات القروض تركز على أطماع التملك للأرض - لأن

(1) - G.G.A. Assemblée financière de l'Algérie, op. cit p 50.

الأرض منها ما كان يخضع للقانون المدني، وما يخضع للمعادن
والثغالب المحلية.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الثنائي الذي كان القرض
الفلاحي يخضع له بأن الأولوية في الاستفادة من السلفات كانت
لأصحاب القطاع الزراعي الأكثر تطورا وعصرية - أي قطاع
الكولون - ومع هذا فإن الإحصائيات الرسمية تدعي أن
المصاريف المشتركة للشركات الزراعية للاحتياط كانت تمنح
الفلاحين سلفات تقدر بـ 02 حتى 03 مليار من الفرنكات
سنويا⁽¹⁾.

ولعلم فإن صندوق السلفات الزراعية (Caisse des prêts agricoles) كان يتدخل فقط، في حالة إصابة الفلاحين
بكوارث طبيعية، ولم يجتهدوا المساعدة اللازمة للنهوض بزراعتهم.
وهكذا يبدو أن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم يكن
لها من هدف وراء اهتمامها بالريف الجزائري سوى إرهاب الفلاح
الجزائري بالدين والضرائب، ومن ثم إكراهه على التخلي عن
أرضه للكولون.

(1) - Ibid, pp 81- 82 .

فلا تجزئة الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) ولا الشركات
الزراعية للاحتياط (S.A.P)، ولا المؤسسات القطاعية (S.A.R)
حققت للفلاح الفقير النتائج التي كان يتظرها منها، وقد اعتبرها
وضعت لمراقبة نشاطه وتوجيهه وفق إرادة الاستعمار، ورأى في
وجودها استمرارا لعنائه ومزيذا في تدهور أحواله والغريب في
الأمر فإن الكولون عارضوها لاعتقادهم إياها نظاما تعاونيا قد
جاء لتحرير الفلاح من رقابتهم. ومع الانتشار الجغرافي للشورة
التحريرية، وإخفاق فرنسا في عزل الفلاحين عنها عمدت إلى مد
اهتمامها إلى الريف الجزائري فأنشأت في سنة 1956 «صندوق
الحصول على الملكية، والاستغلال الريفي» (Caisse d'accèsion à
la propriété et l'exploitation rurale) (C.A.P.E.R) وقد تمكن هذا
الصندوق من شراء أراضي زراعية من أصحابها أو انتزاعها منهم
بالقوة وإنشاء بعض القرى، وتوزيع قطع أرضية على الفلاحين
مجانا بعد تهيئتها، وفي ظرف ستين بني 10 آلاف مسكن ضمن
200 قرية صغيرة تأوي في مجموعها 58.000 شخص.

وفي يوم 03 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في خطابه بقسنطينة
عن مشروع ينص على استصلاح 250.000 هـ⁽¹⁾.

(1) - بنظر تفاصيل عن مشروع قسنطينة في:

أهم نتيجة يمكن استخلاصها من خريطة الدخل الزراعي
الحام للجزائر خلال موسم 1956-1957 تتمثل في طغيان
مداخيل المهور على باقي مداخيل المحاصيل الأخرى لا سيما في
الجهة الغربية من الوطن ومعنى هذا أن الكولون كانوا أكثر
اعتمادا بالكروم مقارنة مع الحبوب وباقي المنتجات الزراعية
الأخرى، والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى سعة المساحات
المزروعة كروما (264.000 هكتار في كل من وهران، مستغانم،
ونلسان) وزيادة الإنتاج (11.422 هكتولتر في العمالات
الثلاثة المذكورة خلال موسم 1956-1957)⁽¹⁾ وإنما أيضا إلى
سعر هذه المادة في الأسواق الفرنسية والعالمية، فمن بين 7,78
مليار فرنك ناتجة عن محصول الكروم خلال موسم 1956-
1957 كان نصيب المناطق الثلاثة لوحدها 43,7 مليار فرنك⁽²⁾.

خاتمة

استنادا إلى ما سبق عرضه يمكننا أن نخلص إلى الاستنتاجات

التالية:

إن المؤسسات الزراعية المتخصصة التي أنشأتها فرنسا
لغايات التنمية الزراعية، ولتوفير الخدمات الزراعية للفلاحين
الجزائريين فإنها على العكس من ذلك حرمت بأساليبها
البيروقراطية وعراقيلها الإدارية الفلاحين الجزائريين من الخدمات
الإرشادية والزراعية، ووضعت أمامهم عقبات إدارية للحيلولة
دون تنفيذ مشاريعهم الرامية إلى تحسين أوضاعهم، وعزلت كل
قرض مالي استثماري من شأنه إخراج الفلاح الجزائري من دائرة
الفقر والتخلف، فلم تؤمن له الأموال اللازمة لشراء المعدات
والبذور والأسمدة اللازمة. ومن ذلك تقديمها للسلفات المألفة
وفق شروط ومقابل فوائد باهضة، وفرضها للتعامل الرسمي مع
مؤسسات التسليف عند بيع الإنتاج أو شراء المعدات.

خلاصة القول فإن هذه المؤسسات أنشئت لهدف السيطرة
على القطاع الزراعي التقليدي -الجزائري- واحتوائه وجعله
يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

(1) Statistique générale de l'Algérie: Tableaux de l'économie
Algérienne: 1958, p. 70.
(2) Ibid pp 78 et 83.

الفصل الخامس

التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى والأهداف

تمهيد

➤ السياسة العقارية الفرنسية خلال
مرحلة التردد 1830-1834

➤ الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما
بين 1834-1844

➤ تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية
الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية
(الصادرة فيما بين 1844-1926).

♦ مرسوم 1844-1846.

♦ مرسوم 31 جويلية 1845.

♦ مرسوم 19 سبتمبر 1848.

♦ قرار 27 سبتمبر 1848.

تخبر

كيف توصل الكولون الأورويون إلى تجريد الفلاحين
الجزائريين من مصدر عيشهم الأساسي - إن لم نقل الوحيد -
وانتزع مليونين ونصف مليون هكتار من أجود الأراضي التي
كانوا يمتلكونها؟

إن الإجابة على هذا السؤال تلزمتنا قطعاً مراجعة -توسعة-
التشريعات العقارية الاستعمارية وإجراءات الفرنسة، وعرض
الاشكال المختلفة لتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية، وما
لهذه التشريعات من علاقة عضوية بظاهرة الاستيطان بشطريه
الرسمي والحر.

لقد أدرك سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أن
الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأرض،
فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع
لتحقيق هذا الهدف.

ويكفي المدارس لتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر
تفحص التشريعات وتحليلها لاكتشاف تقنيات الاستيطان
وخطواته وأشكاله وأبعاده.

وما يجب معرفته هو أن الفرنسيين في تجريدتهم الاستعمارية
بالجزائر قد ركزوا على توطيد الملكية الأرضية وثبيتها، أي أنهم

• قانون 16 جوان 1851.

• قانون 18 جويلية 1851.

• القرار المشيخي: 22 أفريل 1863.

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي
(1863)

• القرار المشيخي: 14 جويلية 1865.

• قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني).

• قانون 23 مارس 1882.

• قانون 22 أفريل 1887.

• قانون 16 فبراير 1897.

• الجبوس في الجزائر.

• قانون 13 سبتمبر 1904.

• قانون 04 أوت 1926.

خاتمة

جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، وعلى أساس دراستهم للملكية الجزائرية قبل الاحتلال، اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر.

ولا أحد من المؤرخين ينكر أن عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية قد احتلت موقعا متقدما في سلم الأولويات ضمن المخطط الاستيطاني بالجزائر.

تمت أولى محاولات الاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض من الأهداف التي لا فتا بين حين وآخر تراود الحكام الفرنسيين العسكريين أو المدنيين على حد سواء، ممن داعبهم أمل القيام بتنفيذ خطة الاحتلال الكلي للجزائر.

فمع أن الجنرال «دي بورمون»⁽¹⁾ القائد العام لجيش الاحتلال الفرنسي قد تعهد في وثيقة الاستسلام الموقعة بينه وبين حسين داي⁽²⁾ يوم 05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بضمان

(1) «تكونت لوس دي بورمون (1773م-1846م) مارشال فرنسي، قائد في الجيش النابليوني، في 1815 تخلى عن بوناپارت، والتحق بليويس 18. صار وزيرا للبحرية سنة 1829. قاد الحملة الفرنسية التي نزلت بسيدي فرج عام 1830.

(2) هو الداي حسين بن حسين (1765-1838م) حكم الجزائر فيما بين 1818-1830م وهو أشهر داياتها. بعد توقيعه على وثيقة الاستسلام هجر وعائلته إلى الإسكندرية مصر.

الحرية لجميع طبقات السكان، وأنه لم يلحق أي أساس بملئهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعاتهم... فإن تعهده باحترام تلك الحريات والممتلكات مستكذبه لاحقا دعوته لفهم أملاك البايليك⁽¹⁾، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وكذلك أملاك الحبوس⁽²⁾. وبهذا الشكل يكون قد تم القضاء مبكرا على أحد الموارد الرئيسية لتكوين المؤسسات الدينية الإسلامية، لا سيما وأنه بمخادرة الموظفين الأتراك ببلاد الجزائر واختفاء السجلات الرسمية أصبح من العسير التعرف على الممتلكات العامة، فشجعت هذه الوضعية عملية الاعتداء على

(1) أراضي البايليك هي عادة الأراضي المحيطة بالقلع، حيث توجد بجانبيات الجبل تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة الفروضة (توزيمة-توزرة) على القبائل المجاورة أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة الحاريت وحيوانات الحمولة والبذور، ويتلون خمس الإنتاج كاجر لهم. وقد تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتبات، كانت تؤخذ عنها رسوم عند كرائها في الشرق الجزائري (الحكور). ولم تكن أراضي البايليك شيئا آخر سوى أملاك الدولة تحت حكم الأتراك، وقد تحولت أراضي باييك الأتراك إلى أراضي باييك الفرنسيين- انظر أحمد حسين السليمان «نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)، المصادر، العدد 06، محرم 1423- مارس 2002، ص 113.

(2) أراضي الحبوس هي ممتلكات دينية ذات منفعة جماعية، ومنها الحبوس العام التابع للهيئات الدينية (الطرق-الزوايا-المساجد...) وعائلاته يحفظ بها الخدمة الطائفية الدينية. = ولأئمة المساجد والقضاة وشيوخ الزوايا سلطة في تسيير شؤون أملاك الحبوس العام، والحبوس الخاص هو التابع لعائلة ماء وبعد زوال هذه العائلة ينتقل إلى مؤسسة الأحباب العامة.

الأراضي. وهكذا أصبحت الدولة المستعمرة في بداية الاحتلال هي أكبر ممتلك لأراضي الأتراك الشاغرة.

أما الجنرال «كلوزيل» الذي خلف «دي بورمون» فقد ظل يراوده حلم احتلال الجزائر، ولما كان أكثر التحمسين لرواية الأرياف الجزائرية مكسوة بالمستوطنات الزراعية - ومن لشك المؤمنين بهذه الفكرة - فإنه صمم على تحقيقها دون تردد. ونحيفاً لهذه الغاية قرّر التوسع نحو الداخل، فنظم حملة ضد بومزدق باني التطري، وافتك منه مدينة البليدة والمدينة - ونصب مكانه أحد الأوفياء له - ثم عاد إلى العاصمة بعد أن ترك حاميه عسكرية في المدينة؛ لكن مقاومة سكان النتيجة للوجود الفرنسي أرغمت الحامية العسكرية الفرنسية على إخلاء المدينة؛ ونتيجة هذا التصرف تلقى كلوزيل توبيخاً من الحكومة الفرنسية واستدعي إلى باريس في فبراير 1831.

السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد (1830-1834)

مع أن الفرنسيين ظلوا يترددون حتى عام 1834 فيما يجب إخلاء الجزائر أو الاحتفاظ بها، فإنه خلال المدة (1830-1834)

التي تناوب فيها على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات⁽¹⁾ زادت اللجنة الأفريقية⁽²⁾ الجزائر برئاسة الكونت «بونيه» (Comte BONET) للتحقيق في تطور الصراع بين الجزائريين والفرنسيين، وخلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي والمضغن العبارات الآتية «لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، وبدلاً نشاطاً بالقوة عن طريق الاغتصاب، فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها»⁽³⁾

(1) - خلال الفترة المحتلة من 1830 إلى 1834 تولى على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات هم: «الجنرال دي بورمون» (De BOUMONT) : جوان - سبتمبر 1830. «الجنرال كلوزيل» (CLAUZEL) : سبتمبر 1830 - فبراير 1831. «الجنرال برتيزان» (BERTHEZENE) : فبراير - ديسمبر 1831. «الجنرال دي روفيقو» (De ROVIGO) : ديسمبر 1831 - مارس 1833. «الجنرال أفيزار» (AVIZARD) : ديسمبر - جويلية 1833. «الجنرال فوارول» (VOIROL) : جويلية 1833 - جويلية 1834. Arthur GIRAULT, Op cit, bas de page 88.

(2) - تكونت اللجنة الأفريقية في فرنسا وجاءت إلى الجزائر في 28 أوت 1833م، وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833م لتقرر فيما إذا يمكن الاحتفاظ بالجزائر أو الإجملاء عنها، بعد أن زار أعضاؤها العاصمة، وهران، أرزيو، بجاية وعناية - أنظر أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 02، ط: 03، الجزائر: ش. و. ع. د. 1982، ص: 105.

(3) - Charles-Henri FAVROD, La révolution Algérienne, Paris 1959, p08

وانتهت اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري
لقاطع معينة، أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر، وإنما إلى خلق
مستعمرة لعمال أحرار من أصل فرنسي أو أوروبي، ودرست خطة
لاجتنابهم عن طريق منحهم امتيازات تشمل على حيازات أرضية
تابعة للقطاع العام⁽¹⁾.

والذي يدرس الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في الجزائر تأكيداً
سنته اتباعه تلك الصيغ والأساليب والممارسات التي اتبعتها فرنسا
لتحقيق هدفها في الجزائر.

وضمن هذه الرؤية فإن المراجعة الموضوعية للتشريعات
المقارئة الصادرة في عهد الاحتلال⁽²⁾ تبدو ضرورية، وبغية
وحدتها في القادرة على إعطائنا صورة مبدئية عن حجم الأطماع
الفرنسية في الأراضي الجزائرية.

وإضافة إلى القوانين هناك مراسيم، وقرارات وأوامر صادرة عن
القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضم المزيد من الأراضي،
وتوفير المساحات اللازمة والكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين

(1) - Ibid, p 09.

(2) - شاية ومزون نصا قانونيا متعلقا بالملكيات الزراعية في الجزائر تم إصداره خلال
الفترة 1830-1927. ينظر

Med Elyes MESLI Les origines de la crise agricole en Algérie. du
cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962. Alger. (S D), p39

وتأمين مصدر العيش لهم، ومن القرارات التي اعتبرت أشد خطورة
على مستقبل الملكية الأرضية في الجزائر:

▪ قرارا الكونت كلوزيل بتاريخ: 08 سبتمبر 1830م⁽¹⁾ و 07
ديسمبر 1830 القاضيان بضم أملاك البايك وأراضي الموظفين
الأتراك الذين غادروا البلاد، والأملاك المخصصة ريعها لكمة
والمدينة، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح
المساجد⁽²⁾.

▪ وبهذين القرارين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكراً
عن أهدافها، وتكررت صراحة لمعاهدة 05 جويلية 1830م الموقعة
مع داي الجزائر، وبإقدامها على هذا النوع من المصادرة،
وبانتهاكها لحرمة مؤسسات ذات طابع ديني تكون قد خالفت
وعودها السابقة.

▪ قرار 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداي، والبايات،
والأتراك الذين غادروا البلاد وذلك بأمر من وزير الحربية في 27
ماي 1831⁽³⁾.

▪ قرار 24 أفريل 1834 الذي وقع «جاني دويبي» (Genty
de BUSSY) بمدينة الجزائر⁽⁴⁾.

(1) - Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, p02.

(2) - Med Elyes MESLI, Op.cit, p41.

(3) - Recueil des actes du G.G.A. 27/05/1831, p10.

(4) - Ibid: 24/04/1834, pp 51-52.

• مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك بناء على توصيات اللجنة الأفريقية، وقد كان هذا التاريخ بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر من الوجهتين القانونية والتاريخية⁽¹⁾ لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، وهكذا هيا هذا المرسوم لعملية إقتصاب الأراضي؛ كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلوا الأخرى طيلة القرن 19 بدءاً بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى إنشاء البلديات الكاملة⁽²⁾ الصلاحيات⁽³⁾.

• قرار النظام العام للمصادرة في 01 ديسمبر 1840، وقعه الكونت قالي بمدينة الجزائر⁽⁴⁾.

• قرار 27 يناير 1841 الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة⁽⁴⁾.

ومن جهة أخرى ملأ مزارع المرتقة العسكريون-المضاربون- بالإجهاز على الجزائر إثر الحملة التي شنت عليها بحثا عن الثروة عن طريق شراء

(1) - Arthur GIRAULT. Op.Cit. p.47.

(2) - ADDI Lahouari. De L'Algérie près- coloniale à L'Algérie coloniale Alger.E.N.A.L, 1985, p52.

(3) - Recueil des actes du gouvernement de L'Algérie 1830-1854 pp 140 151.

(4) - Ibid, p152.

الأراضي الزراعية بغرض إعادة بيعها، ومع حشود التجار- الجشعين والمرايين- الذين اصطحبهم الجيش الفرنسي معه إلى الجزائر بدأ عصر المضاربة والكتابة- في وقت كثر فيه المغفلون والمفترون-

اتخذت العمليات العقارية تطورا فصبعا، فنظرا لاعتقاد الجزائريين بأن الفرنسيين سيطردون، وبالتالي مستعدون إليهم أراضيهم، تشجع الكثير منهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، وللعلم فإن بيع الأراضي أو شراؤها كثيرا ما كان يتم عن طريق الوعود الكلامية، لا عن طريق الكتابة لدى موثق، وهكذا باع الجزائريون الأراضي المشاعة، وأراضي البايك، وأملاك الحبوس بطريقة سهلة من دون أن يُراجعوا أنفسهم أو يراقبوا تصرفاتهم.

ومن المواقف المبالغ فيها والمثيرة للسخرية أن بعض الأراضي بيعت أكثر من مرة الأمر الذي أثار حنلة من الاحتجاجات تطالب بحق استرجاع أملاك الحبوس لاعتبارها أراضي لا يجوز التصرف فيها من قبل الذين يزعمون أنهم يمتلكونها بحجة استغلالهم لها. ويمكن للمتسائل عما آل إليه الاستعمار عند بداية الاحتلال أن يتوصل إلى إجابة مفادها أن الاستعمار انحصر نشاطه بداية الأمر في عملية النهب وتحقيق الربح الصرف والمضاربة بالأموال⁽¹⁾.

(1) - Francis et Colette JEANSON, L'Algérie H.L.L., Alger: E.N.A.L. 1999, pp41-54.

وفي سنة 1835 عاد كلوزيل إلى الجزائر بأطماعه الاستيطانية، فوغل بعيداً نحو الداخل، فاستولى على مدينة مسكر واحتل تلمسان؛ وأثناء مناقشة ميزانية 1835 أفصح عن نيته قائلا: «لكني نعوض عن تكاليف الاحتلال، وتجعله غير مضر بنا اقتصادياً، يجب أن تستثمر هذا البلد»⁽¹⁾

الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844

بعد مرحلة التردد (1830-1834) استقر الفرنسيون على فكرة البقاء في الجزائر، وراجت بينهم تساؤلات منها:

1- زيادة الجزائريين: أو على الأقل طردهم؛ لكن شئ حرب إبادة ضد الجزائريين على الشكل الذي أيسد به الهنود الحمر في أمريكا، أو الأستراليون بدأ لهم أمراً مستحيلاً، لأن ذلك يثير ضلعم كافة المسلمين في العالم، الأمر الذي جعلهم يتراجعون عن هذه الفكرة بسرعة؛ كما أن طرد الأهالي إلى الجنوب نحو الهضاب العليا والصحراء على أن يحتفظ الكولون بالتل هو احتمال يتعذر

(1) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط: 02 الجزائر: ش. و. ن. ت. 1982، ص 105.

تحقيقه، لأنهم يحكم الظروف الطبيعية سيحولون إلى رحل، فيغزون الشمال صيفاً بحثاً عن الكلا والمراعي.

2. ترك الجزائر للجزائريين: وهذه الفكرة هي التي تضمنتها فيما بعد مسألة إنشاء مملكة عربية - عميلة - وهذا ما يمكن التماسه بعد مرور ثلاثة عقود على احتلال الجزائر - وذلك من خلال مضمون الرسالة التي بعث بها الإمبراطور (نابليون الثالث) إلى الدوق «مالاكوف» (MALAKOFF) في 06 فبراير 1863 والتي تضمنت عبارة «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هي مملكة عربية... فانا كذلك إمبراطور على العرب مثلاً أنا إمبراطور على الفرنسيين»⁽¹⁾ إلا أن هذا التصور هو الآخر يتناقض تماماً مع مفهوم الاستيطان والاستغلال⁽²⁾ وإن كان يمنح فرنسا نفوذاً سياسياً فإنه يحرمها من الفوائد الاقتصادية.

3. دمج الجزائريين؟: لقد حلم الفرنسيون بذلك لكن التجربة ستظهر لهم أن الإدماج وهم وخطر، لأن الشعب

(1) «L'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais un royaume Arabe... je suis aussi bien l'empereur des Arabes que l'empereur des Français», Arthur GIRAULT, op.cit, p80.

(2) «تتكون مستعمرات الاستغلال بسبب استيلاء عسكري كبير، وذلك من أجل مجموعة من الأهداف أهمها: استغلال اقتصادي قائم على احتكار تسويق للمنتجات الصناعية إليها، = واحتكار استخراج واستخدام المواد الأولية الخام، وفرض الضرائب على السكان، وكذلك توفير الأمن الاستراتيجي لسياسات الدول القوية» / محمد خريسات وآخرون، تاريخ الحضارة الإنسانية، الأردن: 1999، ص 386.

الجزائري الذي تدفق الإسلام لا يمكنه أن يرتد أو يتحول بسلامة إلى المسيحية، والمبشرون المسيحيون يعرفون ذلك جيدا، وحتى التجسس بالجسدية الفرنسية مع المحافظة على الأحوال الشخصية يبدو في نظر الأوفياء والمخلصين للإسلام كفرا ومروقا عن الدين، كما أن الإدماج عن طريق فرض اللغة الفرنسية يبدو هو الآخر أمرا مستحيلا، لأن تصنيف الجزائريين في المدارس، وبعد التخرج، وكذلك شعور المثقفين بالثقافة الفرنسية بمركب النقص لديهم داخل المجتمع الفرنسي يجعلهم دوماً يشعرون بالانتماء لأصلهم.

وهكذا فإن كل احتمالات التعايش السلمي بين الجزائريين والمعمرين في ظل الشرعية الاستعمارية متبوء بالفشل.

ومزى بأنه كلما حاول الفرنسيون تقريب الجزائريين منهم واجتذابهم عن طريق الإمتيازات والمكاسب الممنوحة إلا وازدادت الهوة بينهما اتساعا.

والسؤال المطروح هو هل التألف المادي سيؤدي إلى التألف العائلي مع المستعمر؟ هذا ما لم يحدث في الجزائر، فالثورات والانتفاضات التي تصدّرها الفلاحون الجزائريون أثبتت كلها عدم إمكانية التعايش السلمي مع المستعمر المقتصب لأرض الجزائر جورا وظلما.

وقد أجبرت تلك السياسة الجزائرية على نضال بالأسلحة من أجل الحياة⁽¹⁾، وهذا ما تقسره طبيعة الحال تلك المعارك الحادة بين الجزائريين والفرنسيين. فمع أن المارشال بيجو كان من أنصار التخلي عن الجزائر في بداية الاحتلال فإنه، بعد نزوله في الجزائر يوم 22 فبراير 1841 صرح قائلا: «سأكون مستعمرا متحمسا لأنني لا أعلق الكثير على عز النصر في المعارك بقدر ما أعلق على تأسيس حاجات ضرورية ودائمة لفرنسا»⁽²⁾.

وكان يعني بذلك إنشاء مستوطنات زراعية معتقدا أن القروى بدون استيطان سيكون عقيما⁽³⁾ كما اعتبر ييجو مطاردة الجزائريين - بدون الاستيلاء على أراضيهم الزراعية تصرفا غيبيا، وأفصح عن نيته هذه في التصريح الذي أعلنه يوم 04 ماي 1840 قائلا: «يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه

(1) - ستر أمين - المغرب العربي الحديث، ترجمة كاميل ق. داغر، ط 02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1981، ص 119.

(2) - «Je serais donc colonisateur ardent, car j'attache moins de gloire à vaincre dans les combats, qu'à fonder quelque chose d'utile durable pour la France» - Capitaine FROELICHER. Trois colonisateurs: Bugeaud, Faucher, Gallieni, Paris (s.d), p80- voir aussi: ordre du jour de Bugeaud à la division d'Oran- Archives G.G.A, E113. in document relatif au traité de la Tafna, p 175-176.

(3) - طاهر بن خرف الله «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962» الذكرة، العدد 02، السنة 02، 1415 هـ - 1995 م، ص 141.

فلا يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه وفيرة وصافية، دون محاولة التعرف على أصحابها»⁽¹⁾، وكشف عن خطته الاستيطانية في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي يوم 05 يناير 1840 وذلك بأربعة أشهر قبل هذا التصريح حيث قال: «إني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية»⁽²⁾.

كما أنه ظل يردد عبارة «أن الهدف الوحيد من الحرب هو الاستعمار»⁽³⁾ وأكد بأن السياسة العسكرية التي يتبناها ستتركز أساسا على إتاحة الفرصة للمعمرين الفرنسيين بالإقامة في كل مكان توجد فيه مياه وأراضي، لأن حسب رأيه - «مهمة الجيش الفرنسي لا تنحصر في الحربي وراء العرب، لأن ذلك لا يجدي نفعا، وإلّا منهم من زرع أراضيهم»⁽⁴⁾.

بالنسبة ليجو فإن الاحتلال يجب أن يتم على عاتق الدولة بالاستناد إلى الجندي الفلاح (le soldat paysan) عن طريق تدعيمه بالخدمات، خلافا لما كان يراه «لا مورييسار» في أن احتلال أفريقيا

(1) - Charles-Henri FAVROD, Op.cit, p p 10-11.

(2) - صابر بوحوش، «الأرض والهجرة الأصلية»، السنة: 02، العدد: 11، ذو القعدة 1407، الجزائر من 121.

(3) - Capitaine FROELICHER, Op.cit, p 10.

(4) - Abdelghani MEGHERBI, La paysannerie Algérienne face à la colonisation, Alger: ENAL 1979, p 28.

هو مسألة أموال⁽¹⁾ وبهذا التصريح كان هذا الأخير يشير إلى فتح المجال في الجزائر أمام المؤسسات الرأسمالية الأوروبية.

ويكفينا تعليقا على تصريحات ليجو أنها جميعها ذات أبعاد سياسية لها أكبر الخطر والتأثير على المجتمع الجزائري واقتصادياته.

فمع «يجو» الذي يعرف في التاريخ بالعسكري الفلاح بدأ الاستيطان الرسمي - الموجه - ولا أحد يمكنه أن يشك في أن «يجو» هو الذي هيا الجزائر بالحسام والمحراث *l'épée et la charrue*. فهو الذي طلب من المجندين إلى جانب استخدامهم العنف مع العرب أن يحملوا المحرفة والمعلول، وفي عهده سادت نظرية اخضاع الجزائريين على نظرية طردهم وترحيلهم نحو الجنوب.

وخلافا له فإن الجنرال «دي روفينو» (De ROVIGO) نصح بمطاردة الجزائريين وإبعادهم نحو الجنوب، ويأمر منه أيدت قبائل باكملها، منها التصفية الجسدية لـ 12.000 شخص من قبيلة العوفية ليكون ذلك حسب زعمه عبرة للمتعاونين مع المقاومة ضدهم⁽²⁾، وهو بطبيعة الحال لا يختلف في ذلك مع ليجو الذي صرح في 18 أيريل 1841 قائلا بأن: «الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية لمقاومة الجماهير الشعبية هي التخريب والتدمير ومصادرة

(1) - ADDI Lahouari, Op.cit p54.

(2) - Abdelghani MEGHERBI, Op.Cit, p28.

تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من
خلال أهم التشريعات العقارية الصادرة فيما بين
1844 إلى 1929

في مرسومي 1844 و 1846

أمام الوضعية الشاذة المرتبطة بالتطورات السياسية لفرنسا
المؤيدة أحيانا أو المعارضة أحيانا أخرى للولاية العامة تدخلت
السلطات الإدارية الاستعمارية في أولى محاولة لها لفرنسة الأراضي
الزراعية في الجزائر، وذلك عبر قنوات أساسية تمثلت في سن
قوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي
والأوروبيين، فأصدرت مرسومين مكملين لبعضهما، أحدهما في
01 نوفمبر 1844، والثاني في 21 جويلية 1846⁽¹⁾ وذلك تحقيقا
لهدفين اثنين:

أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم
مستقبلا.

وثانيهما: تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون.

وللحصول على نتيجة أولى فإن مرسوم 1844 أنبت شرعية
(Validité) ما تملكه الكولون من قبل (أي خلال الفترة التي أعقبت

الأراضي⁽¹⁾ فكلاهما استخدم العنف إذ لا يختلف الاستعمار
على الأراضي الزراعية ودروس الماشية والهايكسل القاعدية
(المخازن) عن قتل الأرواح، أما الدكتور «بوديشون»⁽²⁾
وهو أحد المنظرين للاستيطان في الجزائر، فقد دعا
فرنسا إلى الاستيطان في الجزائر بأية وسيلة، مبيحا لها استغلال
المتنفس وزرع التفرقة والأحقاد بين عناصر السكان (العرب
والقبائل وسكان التل وسكان الصحراء...) ومن ثم ضرب
الوحدة التي قيمهم.

أما «راوبسات بوبلون» (Raoussset BOUBLON) فقد خلص إلى
القول أن تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم هو الشرط الأول
والحتمي لاستعمار الفرنسيين بالأرض⁽²⁾.

تلكم هي بعض النماذج من فلسفة الاستعمار الفرنسي في
الجزائر عند بداية الاحتلال.

(1) - Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. L'Algérie dans l'histoire, T.5.
Alger: OPU- ENAL. 1989, p 140.

(2) - Charles-Henri FAVROD. Op. Cit. p 23

(1) - recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, pp 414-415.

الاحتلال، وصادق على العقود العقارية السابقة⁽¹⁾ وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحياس فكسرة لم يعد لها تأثير على الممتلكين الأوروبيين، وأعلن بأن الربيع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للاشتراء ثانية بدفع التعويض التقديري عنه، وذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين والجزائريين، وبهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للمحائزين الفرنسيين⁽²⁾.

وتحقيقا للهدف الثاني فإن مرسوم 21 جويلية 1846 قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحاتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة؛ ومن هذا المرسوم أراضي البور لاقتراض أنها بدون مالك، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة.

(1) ADDI Lahouari, Op.cit, p 52.
(2) -Mohamed Elyes MESLI. Op.Cit, p 44.

وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، عاد منها 95.000 هكتارا لقطاع الدولة، و 37.000 هكتار لصالح الأوروبيين⁽¹⁾.

وتذكر بعض المراجع أنه قد تم انتزاع 78.000 هكتار في النتيجة لوحدها بحجة أن أصحابها غير حائزين على عقود توريد ملكيتهم لها بحيث مست المصادرة 2.000 أسرة⁽²⁾.

ولتنشيط عملية الاستيطان فإن مرسوم 1844 أقر ضريبة خاصة على الأراضي غير المستغلة (المهملة)، كما أقر إمكانية انتزاعها من أصحابها⁽³⁾ إلا أن هذا الإجراء لم يكتب له الدوام.

أما عملية فحص العقود ومراقبتها، فإنها مست بوجه خاص مساحات قدرت بـ 2.600 كلم² في سواحل الجزائر العاصمة، ومتيجة وضواحي عنابة ووهران.

وبهذا الشكل يكون المرسومان (1844-1846) قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق، بحيث يمكن إعتبارهما بداية للانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز المؤتممة، لاسيما وأن مرسوم 21 جويلية 1846 قد نص على

(1) عبد اللطيف بن اشهنو. تكون التخلّف في الجزائر، ترجمة نوبة من الأساتذة الجزائريين ش. و. ن. ت. (د.ت) ص 27.
(2) Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, p43.
(3) Arthur GIRAULT. Op.cit, p 356 (bas de page).

تقديم الملكيات الأرضية في أجال معينة، و ما لم يتم تحديد ما قبل
الأنجال المعلومة فإنها تخضع لعقوبة الحجز على اعتبارها شاعرة
وغير مستغلة⁽¹⁾

وحسب ينسني لإدارة الاحتلال مصادرة الأراضي من
الفلاحين، فإنها وضعت عراقيل وصعوبات تحول دون حياة
الفلاحين الجزائريين على الوثائق اللازمة خاصة بعد ظروف
الحرب الأمر الذي حرم كما سبقت الإشارة إليه 2.000 أسرة في
التيجة بعد جمع أصحابها في مساحة لا تتعدى 27.636
هكتار⁽²⁾

١٠ مرسوم 31 جويلية 1845

حضي المرسومان السابقان الذكر بدعم قانوني يتمثل في
المرسوم الحكومي الصادر في 31 جويلية 1845 والقاضي
بإسماح للصكركين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي
نشاط عدائي للجوهر الفرنسي - كإجراء حربي - إذ نصت المادة
10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين:

(1) - M.P. de MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne, 1er
volume, 1830-1860, 3ème édit, Paris- Alger 1877, p577.

(2) - Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op.cit. p140.

• اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل
الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثوارين ضد
فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم.

• أعلنوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.

• غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من
السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء وزعماء
قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا، على أن يستغل الخاضعون
لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على الاعتراف
بمقوقهم في ملكية الأرض، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة
الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر⁽¹⁾؛ كما أنه كان يهدف أيضا
إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطعاً
أرضية مجاناً من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة، كما سمح
لهم بحق المرور مجاناً والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل
دفعهم ثلاثين سنتيماً لكل عشر كيلومترات، ووعدهم بالإيواء
المؤقت عندما ينزلون في أرض الجزائر مع منحهم مواد لبناء مساكنهم
بقيمة تقدر بـ 300 حتى 600 فرنك، وتسليمهم كميات من الحبوب

(1) - عبد اللطيف بن اشهنو. المرجع السابق، ص 52.

والبلد مجتهد إلى جانب قروض مؤقتة تسهل عليهم الحصول على
حيوانات للجزء ومعدات فلاحية⁽¹⁾
مثل هذه التسهيلات حفزت عددا من السويسريين، والألمان
والإيرلنديين، والإسبان، والإيطاليين على الهجرة إلى الجزائر.

ففي عام 1844 نزل بالجزائر 45 ألف نسمة، عاد منهم 25 ألف.
وفي هذه الظروف اهتم 'بيجو' بشق الطرقات، وإنشاء المستعمرات
الفلاحية النموذجية بجوار المخيمات العسكرية، ووعد الكولون
الذين يمنحهم أراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية لمدة ثلاث
سنوات في المستعمرات الفلاحية، وفي انتظار موعد الاستحقاق
بتأجيل رواتبهم، ويحصلون أقواتهم لمدة ثمانية عشرة شهرا،
ويستفيدون من سكن مجهز ومواشي، وكميات من الحبوب، وبعد
ثبوتهم كمجندين يمنحون إجازة للزواج مدتها ستة أشهر.

وقد رافقت عمليات امتلاك الأراضي بعد اغتصابها
عمليات تعمير واستيطان فعلي لاسيما بعد سنة 1841.

وبلاحظ أنه فيما بين 1846 و1848، أي في ظرف لا
يتجاوز ثلاث سنوات، قد تم إنشاء سبعة وعشرين قرية جديدة في

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2ème éd., Paris
1897, pp 65-70.

سهل متيجة، وثلاثين قرية أخرى في عمالة وهران خلال نفس
المدة⁽¹⁾ منها ما أنشئ لأول مرة ومنها ما وسع.
وللإشارة فقد خصت المراكز الاستيطانية بحيز زفير من هذا
البحث في فصل الهجرة والاستيطان.

وفي أعقاب ثورة 1848 أقر مجلس النواب الفرنسي رخص
خمين مليون فرنك لتعمير الجزائر، وإنشاء المستعمرات الفلاحية
بها.

وبهذه الطريقة أعطى سادة فرنسا الجدد دفعا رسميا
للاستيطان الذي راهنوا عليه في تخليص العاصمة الفرنسية من
العناصر الهدامة⁽²⁾.

لقد واجهت الثورة الجماهير الغاضبة، ومئات الآلاف من
البطالين، وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي ببناء يدعوا
الحرفيين والعمال إلى الهجرة للعمل بأرض الجزائر، حيث يمنح لهم
سكن، وقطعة أرض زراعية مغرية بمجانا.

(1) ينظر الجدول الخاص بأسماء المراكز الاستيطانية الثالثة أو الرابعة فيما
بين 1830-1900 في عمالة وهران في:

Le département d'Oran et son conseil général, Op.cit, pp 230-235.

(2) - شاول دويرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1974، مرجع سابق.

وحتكاً عند فشل ثورة 1848 بفرنسا طريق الهجرة إلى
الجزائر للمرضى مياميا، حيث بارزت ضرورة ترحيل السكان
الذين يتسبون في مصاعب داخلية للدولة، مما دفع قادة الثورة
بالبجوء إلى التهجير كسبيل نحو الحل الناجع، لأنهم اعتبروا عمال
الثورات العاطلة عن العمل خطراً اجتماعياً على الحكومة.
لا بد من استئصاله.

وتحقيقاً لهذه الغاية سوف تصادق الجمعية الوطنية
الفرنسية على مرسوم 19 سبتمبر 1848.

مرسوم 19 سبتمبر 1848

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره
50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف
السنوات الأربعة (1848-1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات
الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة
والمكرمة أساساً لضمان الازدهار والرفاهية للكولون.

ومن جهة أخرى حُدِد عدد الكولون المستفيدين من هذا
المرسوم بـ 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848، على أن تكون
المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب
أمر أو عزاب⁽¹⁾.

(1) - Maxime RASTEL. Le calvaire des colons de 48. Paris 1936, p 168

نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون
المزارعين أو الراغبين في التحول إلى مزارعين سيتلقون من الدولة
قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10
هكتار للعائلة الواحدة، بما يتوافق مع أفرادها ووظائفهم، وطبيعة
الأراضي الممنوحة، والمساعدات المالية الضرورية لإقامتهم
واستقرارهم.

أما المادة الرابعة فقد نصت على أن المساعدات الخاصة
بامتصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من
الأحوال أن تتجاوز ثلاث سنوات، وبعد إنقضاء هذه المدة فإن
المباني المنجزة للكولون، والأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكاً
شرعياً لهم شريطة الامتثال للمراسيم وللقرارات المنظمة للملكية
في الجزائر⁽¹⁾.

وإن كانت المادة 05 من ذات المرسوم قد قررت نزع
الملكيات والحيازات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم
يستغلوها في ظرف الزماني المحدد بثلاث سنوات، إلا في الحالات
المبررة بالظروف القاهرة، فإن المادة 10 طلبت من الكولون
المستفيدين بالتوجه فوراً وفي أقرب الآجال إلى الجزائر.

(1) - Ibid, p 169.

الجزائر، على أن يرافق قافلة الكولون في رحلتها إلى الجزائر موفداً خاصاً، وموظف مدني أو عسكري مهمته ضمان أمن وسلامة المهاجرين أثناء السفر بحراً ثم برّاً.

وبهذا الشكل تكون فرنسا قد حققت غرضين اثنين، أولهما: التخلص من فئة وشغب الشوار وتحمسهم المزعج، وثانيهما: المساهمة في تعمير الجزائر بمستوطنين فرنسيين.

وهكذا حضي الوافدون الأوائل من كولون 1848 بامتيازات منحهم إياها السلطات الاستعمارية الفرنسية مجانياً، منها: الاستفادة من 06 حتى 07 هكتار للفرد الواحد، محراث وثورين لكل اثنين من الكولون، وعربة لكل أربعة أشخاص، سبع بقرة حلوب، وأكياس من البذور لكل فرد.

وإذا كان مرسوم 26 أبريل 1851 قد أقر نظاماً جديداً لا يجبر الكولون مسبقاً بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم، وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية؛ فإن قانون 04 فبراير 1851 سبق وأن فتح لهم الباب واسعاً لتسويق منتجاتهم الزراعية بالتجارة فرنسا والعالم الخارجي الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.

ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية التي كان «كافيتياك» على رأس سلطتها التنفيذية كانت جد متشغلة بالأمن الداخلي لفرنسا، وقد وجدت غرضاً لها على حساب الأراضي الزراعية الجزائرية لتخلص من نكباتها وآسيبها.

فبراير 27 سبتمبر 1848

أصدر الجنرال «لاموريسيار» وزير الحربية الفرنسية قراراً في يوم 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالاً فنيين، وتوقع مسبقاً عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة، وقال بلهجة صارمة: «الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطئ معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد» إلى أن قال: «ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالهجرة فوراً إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها»⁽¹⁾.

ووضعت الترتيبات الخاصة بنقل الكولون وعائلاتهم، وأمتعتهم، وأثاثهم من مقرات سكنهم إلى غاية أماكن إقامتهم في

(1) - Maxime RASTEIL. Op.cit. p 171.

ونظرا لاستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعية فيما بين 1848-1851 فقد تم إنشاء 42 مركزا استيطانيا جديدا لـ 20.000 ممر⁽¹⁾

وبهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين 151.000 شخصا منهم 33 ألف ممر ريفي⁽²⁾.

وبإتداء من عام 1850 شرع الاحتلال الفرنسي في تركيز القبائل، فعلى سبيل المثال نذكر قبيلة الغرابة في غرب البلاد التي طردت من أراضيها الحصبة الواقعة بين وهران وسيدي بلعباس والمقدرة مساحتها بـ 85.000 هكتار لتركز في مساحة أرضية جرداء تقدر بـ 33.000 هكتار، وقبيلة الزمالة التي على الرغم من تعاملها مع الاستعمار فإنها هي الأخرى تعرضت لعملية التركيز وضاع منها 5.200 هكتار لصالح الأوروبيين⁽³⁾.

ولنا مثال آخر في قبيلة الحساسنة (سيدي بلعباس) التي ركزت فيما بين 1854-1859 في أراضي تم حجزها من قبيلة الحمازج وأولاد إبراهيم، وأولاد سلمان⁽⁴⁾، وحتى قبيلة البرجية التي عرفت بولائها لفرنسا احتجزت منها 14.122 هكتار من

(1) - جد الطيف بن الشنفرى المراجع السابق، ص 27.

(2) - Ibid.

(3) - Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit. p 142

(4) - B.O.A. 1867, p 823.

ضمن 19.522 هكتار بحيث لم يبق لها سوى 400 هكتار⁽¹⁾
قانون 16 جوان 1851

أكد قانون 16 جوان 1851 في مادته العاشرة أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم⁽²⁾. لكن الواقع أثبت غير ذلك، فيصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المخاذية للمساحات الغاية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات، فقيما بين 1883 و 1890 حررت الإدارة 96570 دعوة قضائية تنهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات⁽³⁾.

وللعلم فإن قانون 1851 قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيار أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدتهم في جهات معينة⁽⁴⁾.

(1) - B.O.A. 1865, p488.

(2) - Arthur GIRAULT. Op.cit. p 24.

- Voir aussi: E. SAUTAYRA. Législation Algérienne, Paris 1878 p541.

(3) - Ibid.

(4) - Le Bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les arabes bordeaux, 1862, p 21.

ويعتقد هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة.

وبهذا الإعلان عادت عملية حرية ابتلاع الأراضي إلى الواجهة لتجد مجددا فكرة الاستغلال والاستيطان في الجزائر.

سلح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـ 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، ويمكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران، وذلك لأعتبار إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا، الأمر الذي كثيرا ما تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامت بها القبائل المجاورة للغابات، والتي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858 في شرق بلاد القبائل داخل المثلث المحصور بين جيجل، القل، وميلة، ضد طواير الجنرال غاستو (GASTU) الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على القبائل إثر الحرائق التي نشبت في الغابات.

وفي حين منع الوزير المقيم -مقتضى منشور صدر في 05 جوان 1860 المعارضات العقابية الجماعية تخفيفا من حدة الصراع وتطوره، على أن يعاقب الجاعون فقط؛ فإن الماريشال

«بيليسي»، على العكس من ذلك اتخذ قرارا مخالفا بنوم 24 جوان 1861 وأمر بفرض عقوبات صارمة تتمثل في غرامات مالية تتجاوز قيمة الزكاة بأربع مرات على القبائل التي ثبت تورطها في إشعال النيران بالغابات أو عدم التدخل لإطفائها⁽¹⁾؛ زد على ذلك، فقد تنازل الماريشال -بيليسي- عن مساحات غابية تقدر بـ 149.793 هكتار في إقليم قسنطينة لـ 34 معمر كما من قانون 16 جوان 1851 غابة مولاي إسماعيل الأميرية الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية سان لوسيان (زهانة حاليا) والتي قدرت مساحتها آنذاك بـ 12.000 هكتار، مع العلم أن حدود هذه الغابة قد ثبتت مبكرا وذلك خلال عامي 1846-1847 طبقا للأوامر السوادة في البرقية الوزارية الصادرة بتاريخ 13 أوت 1848، وفي 10 ماي 1848 صودق على مشروع تهيتها، وفي عام 1855 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتار لصالح قبيلة الغرابة بدعوى أن أهالي قبيلة الغرابة قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر 1850، كما اقتطعت مساحة 2.800 هكتار من غابة مولاي إسماعيل لإنشاء مركزي أرزيو والمالح الاستيطانيين⁽²⁾.

(1) Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France, T1, Paris, P.U.F, 1968, p108.

(2) -G.G.A, Dpt d'Oran, Arrondissement d'Oran, C.M de ST lucien, Forêt domaniale de Mouley Ismaël (archives de la direction des forêts-Mascara)

كما من القانون الغابي لـ 16 جوان 1851: غابة بني
خنيس بجبال بني شقران شمال معسكر - التي تغطي مساحتها
698 هكتار، إلا أن قبيلة بني خنيس احتجت على قرار المصادرة
لاعتبار الغابة ملكا جماعيا، ثم شراؤها وفق عقد مكتوب من بني
معسكر عام 1801 بمبلغ 2.500 ريال.

ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر
على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العام -
الفرنسي - للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040 هكتار من أراضي
الغابة لقانون 16 جوان 1851⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإن الإجراءات التطبيقية للقانون الغابي
تبقى لا سياسية ولا إنسانية، لأنها تسببت في حرمان الجزائريين
الذين يسكنون داخل الغابة أو مجوارها من أحد المصادر الهامة
لحياتهم. (منها يجمعون الخطب، وفيها ترعى مواشيهم، ومتى
وجدوا فيها فرجة (clairière) حرقوها وزرعوها).
قانون 18 جويلية 1851:

وضعت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث
لقانون 18 جويلية 1851 ثلاث قواعد.

(1) - M.P. de MENERVILLE. Op.cit, p 232.

أولها: أن الملكيات العقارية للأعالي والأوروبيين على حد سواء
هي قابلة للخرق، (المادة: 10)، واعتبرت هذه القاعدة بالحقالة
التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، أو بعد التأكد من
أنها ملكية يتمتع بها الخصائص، أو هي ملك جماعي للقبائل أو
لبطون القبيلة التابعة لها (المادة: 11)، وبهذا الشكل ظهر لأول
مرة الفصل بين أراضي الملك وأراضي العرش، إلا أن هذا المبدأ
اعتبر قدحا أو احتجاجا ضد مرسومي 1844 و 1846، وبالفعل
فإن المادة 22 من قانون 1851 قد وضعت حدا لعملية التثبيت
من عقود الملكية⁽¹⁾.

ثانيها: إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل
للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة: 14)،
الفقرة 02) إلا لصالح الدولة، وهذه المادة جاءت لتمنع
الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته
السلطات الاستعمارية للكلون، وقد سبق لهذا الإجراء أن
حدده المادة 19 من مرسوم 1844.

والداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أمن الكلون
حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، وبالتالي يعرفون
النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة، لا سيما في

(1) - Arthur GIRAULT. Op.cit, p355.

ومثل هذا التشريع حققت فرنسا بعدا سياسيا، إذ بتعطيلها للبيئة الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة.

وعلى أية حال فإذا كانت التشريعات المخادعة قد مكنت الدولة الفرنسية من الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية باعتبارها تحمل محلها في الجزائر- وبالتالي لها الحق في الحد من ملكية القبائل - فإن ممارسة تحديد ملكيات القبائل لا تعدو أن تكون تكرسا للاستعمار وتحجيده له.

إن الفكر السياسي الفرنسي خلال هذه الفترة قد تضمنت وعبرت عنه التشريعات العقارية السالف ذكرها، والتي كانت مرتبطة أوثق الارتباط بالهجرة والتعمير، وترمي جميعها إلى تحقيق هدف أساسي هو مصادرة الأراضي من غير تمييز بين أنماط ملكياتها وبعبارة أخرى فإن التشريعات العقارية قد ساعدت كثيرا على تقوية الهجرة والاستيطان وتأييدهما، وتأكيدهما.

القرار المشيخي: 22 أبريل 1863

يعتبر القرار المشيخي لـ: 22 أبريل 1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري؛ فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة.

المناطق العسكرية، لأن المناطق المدنية قد تضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851 الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوب.

ثالثها: إن عمليات التجارة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية، ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة: 16).

واعتبرت المادة 04 من هذا القانون أملاكاً تابعة للدولة جميع العقارات التي كانت تدعى بأملاك الأحراش والغابات، وهذا طبقا لقرار 31 أكتوبر 1845⁽¹⁾.

وخلال هذه السنة بلغ عدد الذكور الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر: 40.103 نسمة مقابل 23.212 من الإنثاء، أما الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة فعددهم 29.142 نسمة⁽²⁾.

وللإشارة فإنه خلال الفترة من 1840 إلى 1851 وهي التي جرى فيها تطبيق نظام الامتياز المجاني (Système de concession gratuite) والدعم الرسمي قد تمكنت الحكومة من تثبيت 44.045 عمرا⁽³⁾.

(1) - G.G.A. Bull off de l'Algérie 1863, pp 106 - 108.
(2) - Jules DUVAL. L'Algérie et les colonies Françaises. Paris 1877. p24
(3) - Charles-Henri FAVROD. Op. cit. p 18.

كيف ذلك؟ لقد صوّف الجزائريون عبر التاريخ بالاعتزاز والأصالة، والقدرة القتالية؛ وهذا كان على فرنسا أن تعمل حمادة لتغيير سلوكهم القتالي، والحد من الصفات الحربية لديهم، فلم ين أمامها تحدياً لهذا الهدف سوى وسيلة تحويلهم إلى مالكيين للأرض، وفي غياب وسائل خدمتها، سيتحولون بهذه الطريقة إلى قروء معوزين ضعفاء فاقدون للحمّة التي كانت تربطهم بالقبيلة وهي الأرض.

ومن هنا يتبين أن القرار المشيخي (1863) كان له هدف مزدوج سياسي ومالي، لأن فرصة الأراضي يقتضي إخضاعها للنظام الضرائبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية.

ومع أن الكولون ظلوا يحتفظون بحقوقهم في الاستفادة من قانون 1851 الذي يبيح لهم التعامل مع الدواوير، ويسمح لهم بحق انتزاع الملكيات من أصحابها عن طريق المزاو العلفي، أو بأمر قضائي أو بالقرعة إلا أنهم جزعوا لهذا القرار وتنكروا له؛ فردّ عليهم الإمبراطور - نابليون الثالث - قائلاً: «يتبغي طرد السكان العرب إلى الصحراء، والحكم عليهم بنفس المصير الذي لحق بهنود أمريكا الشمالية، لكن هذا مستحيل ولا إنساني، فلنبحث

إذن عن وسائل التآلف مع هذا العنصر الذكي. الفخورة، المحاربة والمزادع»⁽¹⁾.

إن مرامي الإمبراطور آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات.

• الغاية الأولى: طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة (Cantonnement indigène)، ولابد من الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى الماريشال «يلبسي» (PELISSIER) في تاريخ 06 فبراير 1863 والتي تضمنت العبارات التالية: «يبدو لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي تملكها»⁽²⁾؛ ودعما لتصريح الإمبراطور جاءت المادة الأولى من القرار المشيخي (1863) لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مبنية قانوناً⁽³⁾ (les tribus sont déclarées propriétaires incommutables).

(1) - Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, P49.

(2) - Arthur GIRAULD. Op.cit, p385.

- Voir aussi: B.O.A. 1863, p106.

(3) - Ibid.

سبقت الإشارة بأن الكولون شكروا لهذا القرار وتأثروا له
بالغ التأثير لأنه دعم ملكية القبائل لأراضي العرش، وطمانها بأنه
لا أحد بعد هذا التاريخ يناقشها في حق تمتعها بأراضيها، وأن
المستغلين لأراضي الملك هم الآخرون وجدوا في هذا المبدأ ضمانا
يكفل لهم حقوقهم ويؤمنها.

لما قطع الأرضية التي تحصلت عليها قبائل المخزن في
شكل امتيازات، فإنها فقدت طبيعتها وأصبحت قابلة للفسخ
والإخلال.

وبهذا القرار تكون الحكومة الفرنسية قد تخلت عن حق
تصرفها في أراضي العرش، وعبرت صراحة عن استرجاع حقها
في السيطرة على أراضي قبائل المخزن. ولمثل هذه الأسباب اعتبر
الكولون هذا الإجراء سخاء غير مناسب، ووصفوه بأنه تحل
للدولة عن حقوقها⁽¹⁾.

• الغاية الثانية: الاعتراف بحق الملكية للجزائريين، وإمكانية
إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا - أي للجزائريين - كانت
موضوع المادة 02 من القرار المشيخي الذي كانت قواعده في هذه
النقطة مصبوغة بالخطر.

(1) - Arthur GIRAULD. Op.cit, p359.

• وتطبيقا لهذا القرار شهدت 372 قبيلة في آخر سنة
1870، - وهو التاريخ الذي صُلّق فيه العمل بمقتضى القرار
المشيخي 1863 - تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أنه ضمن عدد
إجمالي يقدر بـ 6.883.811 هكتار أقرت السلطات الاستعمارية
بـ 1.186.492 هكتارا على أنها أملاك تابعة للبلديات ومصنفة
ضمن أراضي العرش، و 2.840.591 هكتار ضمن أراضي
الملك⁽¹⁾.

وللعلم فقد رافق تطبيق القرار المشيخي عمليات حجز
ومصادرة منها على سبيل المثال، 108 هكتار في دائرة مستغانم،
وحجز قطع أرضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة
تلمسان؛ أما أكبر عملية حجز للأراضي الزراعية خلال عام
1863 فقد شهدتها كل من دائرة معسكر وسعيدة ووهران
وسيدي بلعباس⁽²⁾.

وفي الفقرات اللاحقة ستعرض بالذكر للقبائل التي مستها
الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي.

وخلاصة القول فإنه انطلاقا من هذا القرار، أصبح كل
دوار يعرف حدود وامتداد أراضيها، ومثال على ذلك: 284 قبيلة

(1) - G. G. A. bull off de l'Algérie, 1863, p. 107.

(2) - Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op. cit, p. 49.

عائدية للمركز الاستعماري أو الغابات، أو للسكك الحديدية
عرفت حدودها ومنها في دائرة معسكر قبيلة أولاد إبراهيم، أولاد
صوف، أولاد خالسة، عويصات، أولاد منصور، أولاد فارس،
عكرمة، إبل غريس الغرابية، أولاد الحمام التحتاني⁽¹⁾، بني نسيغ
التي تحتل موقعا وسطا بين البرجة غربا وحجاجة وسججارة
جنوبا وأولاد سعيد والحمدية من الجنوب والغرب، وهي التي
فُتت أراضيها إلى درازين هما الفراقيق وبني نسيغ المسمى بني
مروان⁽²⁾.

وبعد هذه الإجراءات لم يبق على السلطة الاستعمارية
سوى تخليد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل
دوار.

الغاية الثالثة: إن المادة 06 من القرار المشيخي 22
تاريخ 1863 قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات
العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون
16 جوان 1851، الأمر الذي سمح للكولون بشراء أراضي
زراعية تقع وسط تراب القبائل، إلا أن هذه المادة تنص على أن

الملكية الفردية التي يقرر صاحبها وضعها تحت تصرف أعضاء
الدوار لا يمكنها أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فردي مسجل⁽¹⁾.

وبالتالي لا يسعنا إلا أن نقول أن هذا القرار قد فُتت القبائل
وحُذ من تأثير زعمائها وأرسي قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري
السائد في الجزائر، فكيف لا وهو الذي أنقذ الجماعة الممتلة
للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال،
والخطر هنا يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها
النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها.

ومن هنا تبقى أراضي العرش الزراعية غير قابلة للتصرف
فيها ما لم تجر عليها الإجراءات التي قدرها القرار المشيخي مسبقا.
وبهذه الإجراءات برزت فعلا براعة المكاتب العربية⁽²⁾ في إزاحة

(1) - Mohamed Elyes MESLI, Op.cit, p.49.

(2) أنشئت المكاتب العربية لأول مرة سنة 1833 بهدف أحكام فرنسا فيضتها على
السكان الأهالي، وفي 01/02/1844 صدر قرار يحدد هيكلها وسلطاتها، أما مهمتها
فتمثلت في جمع الضرائب، و مراقبة نشاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
والتجسس عليهم، وكان على رأس كل مكتب ضابط عسكري فرنسي يرثيه عقيد بحسن
اللفة العربية، ويساعده في مهامه نائبان عسكريان يرثيه ضابط، وكاتب فرنسي،
وخوجة، ومترجم، وشاوش وقاض. وفي 1867 دعمت هذه المكاتب بأطباء، ولم
يقطع نشاطها إلى 1870. للعزيد من التفاصيل انظر:

- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 01، القسم: 01، الجزائر،

م. د.ك 1992، ص 335.

(1) - B.O.A. 1864, p.629-630.

(2) - B.O.A. 1866, p.708-714.

لا سيما هذه الأخيرة التي سيصرف نطاقها مجالا أكثر اتساعا مع من
الزمن كما سنرى لاحقا، ومع هذا كله فإن الكولون الفرنسي لم يكونوا
راضين بالقرار المشيخي (1863) الذي جاء لينسي حقهم على
العسكريين.

مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة

1863

الانتاج	المساحة (بالهكتار)
الحبوب	172.179
الحضر	3.535
الأشجار المثمرة	1.694
التبغ	3.000
القطن	2.500
الكتان	300
الكروم	20.000
البساتين	21.192
المجموع	225.000

المصدر:

Jules DUVAL. Reflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris
1866, p121

الكولون الذين تلقوا وعدا تمكنهم من شراء أراضي زراعية،
ودرت هذه المكاتب في الإنبلاخ التدريجي للأراضي الزراعية أمرا
ضروريا من شأنه أن يخفف المستوطنين من الوقوع في مواجهات
مع الفلاحين الجزائريين.

وبحسب القانون 16 جوان 1851 فإن القرار المشيخي
(22 أبريل 1863) قد مكّن الأوروبيين من اكتساب المزيد من
الأراضي الزراعية وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك
الخاصة، ولم يضع في وجههم عقبات تمنعهم من توسيع
مستعمراتهم كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي
جديدة لصالح العام كإنشاء المدن أو القرى أو الضيعات، وإن
كان هذا القرار قد مكّن إدارة الاحتلال من الاحتفاظ بحقوقها في
أراضي الملك وأراضي البابليك فإنه منحها أيضا قوة النفوذ
والهيمنة.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بأن القرار المشيخي
(1863) لم يكن في صالح الكولون، والجداول أسفله يكشف لنا
عن مساحة الأراضي المزروعة فعلا من قبل المعمرين الأوروبيين
خلال سنة 1863، ويظهر لنا بوضوح أنماط الإنتاج الزراعي
الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في الجزائر وهي المتمثلة في
الحاصلات الزراعية التجارية كالتبغ والقطن والكتان والكروم

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (22 أفريل 1863)⁽¹⁾

من المؤكد أن دراسة القرار المشيخي لسنة 22 أفريل 1863 تكون ناقصة دون ضرب أمثلة عن إجراءاته التطبيقية، فتنفيذا لهذا القرار منحت إدارة الاحتلال خطة اشتملت على نقطتين اثنتين أولاها: تحديد أراضي القبائل، وثانيها: توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.

وأثناء القيام بهذه المهمة كانت تفرز أراضي الملك من أراضي العرش (Elle a dégagé du sol arch les terres Melk) بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين الأراضي الخاصة فردية كانت أم جماعية، وأراضي العرش، لتفضي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي (1863)، لأنه عن طريق إنشاء الملكية الخاصة سوف يتم وضع حد للملكية المشاعة (ملكبة القبائل الجماعية) الغير قابلة للتقسيم، ثم تحديدها بدقة (la préciser) وتثبيتها بسندات

وعندما خربت بعض القبائل على غلق أراضيها في وجه المصور الأوروبي، فإن الإمبراطور الفرنسي دعا الحكومة إلى العمل على الحد من نفوذ زعماء القبائل وإضعافهم لاعتقاده أن الجزائر بلد تعيش فيه القبائل وفق نظام أبوي شبهه بذلك النظام الذي ساد القبائل الإسرائيلية في العهود القديمة، أو النظام العشائري الذي عرفته بلاد اسكتلندا والذي كانت تحكمه تعاليم الدين.

ولما كان زعماء القبائل أصحاب نفوذ، فإن فرنسا حملتهم مسؤولية الأحداث التي تسببت فيها القبائل.

وإن كان هذا القرار يعتبر أحد أهم الوسائل الأقوى لهدم المجتمع الجزائري، فإن المشرع الفرنسي لم يكفيه ذلك، بل وبالع في نظره إلى أن الفلاح الجزائري سوف يشعر عند الإجراءات التطبيقية لهذا القرار بأن حقوقه مضمونة وتحظى بالحماية بموجب الأسلحة الفرنسية، وفي ذلك إشارة واضحة تؤكد إباحة استعمال القوة لغرض فرض القوانين الفرنسية.

(1) - لتعرف أكثر على الأقاليم التي طبق فيها القرار المشيخي، يراجع الملحقان 4-5 جدولان بأسماء القبائل والدواوير التي طبقت عليها إجراءات القرار المشيخي لـ 22/04/1863 فيما بين 1865-1870 ثم فيما بين 1896 إلى 1944

(O.G.A. Code de L'Algérie 1830-1895 et 1896-1944)

غير قابلة للطعن (titres inattaquables) ومن ثم تمكين الفلاحين
الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان
وصولاً في النهاية إلى تفكيك القبيلة (parvenir enfin à la désagrégation de la tribu)
16 جوان 1851 يكون قد أقر إمكانية إجراء صفقات تجارية داخل
جميع القبائل حيث توجد أراضي الملك، وهذا بمجرد تخليص
الأملاك العامة والبلدية، وأقر أيضاً إنشاء الملكية الفردية بأراضي
العرش الموجودة داخل القبائل على أن يقضي تطبيقه التدريجي إلى
إزالة العقبات التي تعيق أو تعطل النشاط الاستعماري (1).

وتحقيقاً لهذه الغاية لم يبق لإدارة الاحتلال الفرنسي سوى
توفير الأمن والحماية للكولون المبتدئين - في كل مكان - بعيداً عن
المدن الآهلة وعن المواصلات في نقاط لا تسمح أحياناً بتوفير
الحماية.

وعلى هذا الأساس ستعمل سلطات الاحتلال على بناء
السكك الحديدية وفتح الطرقات، والمسالك الضرورية، وإنشاء
السدود، وحفر قنوات الري والصرف، ومساعدة الكولون على

(1) - M.P. DE MENERVILLE, Dictionnaire de la législation
Algérienne 2eme V. 1860-1866. Alger, Paris 1877, p.13.

الاستقرار ببناء الكنائس والمدارس، ومقرات البلديات تمهيداً
لإنشاء المراكز الاستيطانية للأوروبيين.

وقد كشف نص التعليمات التي بعث بها الحاكم العام
للجزائر الماريشال «بيليسي» (PELISSIER) إلى اللجان المكلفة
بتطبيق القرار المشيخي والمؤرخة في 11 جوان 1863 مرة أخرى عن
المهدف الحقيقي من هذا القرار، إذ أقرت صراحةً بوجوب إنشاء
الملكية الفردية، وبضرورة المساس بالأراضي الزراعية التي كانت
غير قابلة للتقسيم، وذلك بتحديدتها، مع مراعاة لحقوق العائلات
التي كانت تمتلكها.

إلا أنه يجب الإقرار بأن الإجراءات التطبيقية للقرار
المشيخي قد اصطدمت بعقبات منها اشتراك عدد كبير من القبائل
في الملكية الأرضية الجماعية الواحدة، ومن الأمثلة على ذلك
سكان جبل النادور (تيارت) الذين كانوا يشكلون أصلاً من ثلاثة
أغاليك وثلاث كونفدراليات منها:

❖ شرقاً: أولاد خليف المتكونة من الصحاري الشراقة-
القنادزة وأولاد الخروبي وأولاد بورنان.

❖ وسطاً: الأحرار الشراقة المتكونة من ثمانية قبائل هي:
أولاد عزيز، أولاد الزاوية أولاد بوعافية، الشاوية، أولاد بلحسين،
أولاد سيدي خالد، الكعابرة، أولاد زيان الشراقة.

بغاية الأحرار الغرابية الذين يتألفون من أربعة قبائل هي
أولاد حذو، أولاد زيان الغرابية، المرابطين الغرابية، الدحالة.

هذه الوضعية لم تسمح للمحافظ من فرد كل الأراضي
الزراعية التي يمتلكها الفلاحون المنتسبون إلى نفس القبيلة الواحدة
أو القبيلتين الاثنتين مجتمعين حتى تسهل عملية تشكيل بلدية
أعلى واحدة (un seul douar- commune) الأمر الذي دفع بإعجاز
قوائم تشمل أشخاصا لهم حقوق في ملكية الأرض الجماعية
ولكن لا ينفذون داخل تراب الوحدة الإدارية الناشئة⁽¹⁾.

ونفس المثال ينطبق على بلاد فرشة الواقعة جنوب جبل
سلي عابد على حدود بلدية تيارت المختلطة والتي تبلغ مساحتها
1.000 هكتار، فإن القوائم الإسمية التي أنجزتها السلطات
العسكرية في سنة 1904 للذين لهم حق في الملكية الجماعية لهذه
الأرض، نشرك فيها قبائل حمار الشراقة الثمانية⁽²⁾.

وبأن تأخر تطبيق القرار المشيخي (1863) في بعض الجهات
من الوطن إلى غاية الفترة المعتدلة من 1896 إلى 1944⁽³⁾، فإن
جهات أخرى قد طبق فيها القرار مبكرا، منها قبائل في الجهة

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/4.

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/4.

(3) - ينظر الملحق المشار إليه سابقا.

الغربية من الوطن حددت أراضيها في شهر ماي 1863 هي
الدواوير التي تشكلت فيها جماعات مثل: حجابية، فراق، بني
نسخ، عطية جمالة، سجرارة، بني خدو، الحاميد، الطمازنية،
الحايطية، أولاد سيدي دحو، أولاد سعيد، وادي الحمام⁽¹⁾، ونفس
الإجراء من دواوير سعيدة: أولاد خالد الغرابية والشراقة،
المصافرة، المعالييف، بني منيارين إلى جانب دواوير تيارت
والبيض⁽²⁾.

ومن بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار
المشيخي الصادر في 22 أبريل 1863 وذلك وفق ما نصت عليه
القرارات الإدارية العامة الصادرة في 23 ماي 1863 نذكر على
سبيل المثال 48 قبيلة منها 17 قبيلة في إقليم وهران كما هو مبين
في الجدول أسفله.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/6 (exécution du sénatus consulte 1863).

(2) - Ibid.

القبائل	القبائل
أولاد براهيم	ميدني بلعناش
أولاد معالف - غوفيرات - أولاد قاذة - أولاد سيدي عبيد الله - شرفة التيمانية - أولاد بوقامل - الشلالة - الجبال - المكاحلية	مستغانم
الغراية	وهران
أولاد سعيد - أولاد سيدي دحو - الفراتيق	معسكر
أولاد ميمونة - بني دزان - أولاد صلا	نلمسان

المصدر: BGA 1364, p196

وذلكا في إطار الإجراءات التطبيقية للفرار المشيخي (1863)، فقد صدر مرسوم إمبراطوري في 22 مارس 1865 من 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي على التوالي:

القبائل	القبائل
الزماملة - الدواوير - التحايت	وهران
عكرمة الغراية	مستغانم
الحرارطة - أولاد سويد - الحساسمة - بني درقون	زمورة
أولاد العباس - أولاد بوايقني - أولاد علي - مريوة	عبي موسى
أولاد سيدي خليفة	الضاية
الجعافرة - أولاد بن جعفر - الجعافرة التوامة - الحمامد	الجعافرة
عنة الجبال - بني ناير - بني غدو - القلعة	معسكر
بني مدين - أولاد الشريف الشراقة - أولاد الشريف	نيارت
الغراية - أولاد مسعود	
بني منيارين الفواقرة - بني منيارين التحانة - أولاد خالد	منعينة
الغراية - ذوي ثابت	
بني ورنيد	نلمسان
سواحلية التحانة - سواحلية الفواقرة - ندرومة - زاوية الميراث	الغزوات
بني واسين - أولاد سيدي مجاهد - جويدات - زمارة	مغنية
أولاد أورباخ - بني هديل - العزايل - القط	سيدو

المصدر: M.P de Menerville, Op.cit, p224

إن مثل هذه المراسيم الإمبراطورية تعكس جميعها الفلسفة السياسية للاستيطان الفرنسي في الجزائر، ومع هذا فقد ظل المشرع الفرنسي يبرر أهدافه من القرار المشيخي (1863) بإخفاء الحقيقة في كون هذا القرار ومراسيمه التنفيذية هبة وسخاء من سلطات الاحتلال لصالح الجزائريين، وأنه أرض أيضا الكولونون بأن سهل عليهم عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيديهم، وأمن للدولة زيادة في الضرائب والمداخيل الناتجة عن مختلف العمليات الموصى بها، إذ اعتبرت الضرائب مصدر تمويل، وعاملا حاسما في مختلف العقود والصفقات التجارية، ومن ثم فهو يضعف القبيلة ويهتك قوتها ووحدتها.

وأهم نتيجة تستخلص من هذا القرار تكمن في كونه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاعتصاب السابقة الصدور، ورفض إلغاءها، بل وواصل العمل بها بطريقة أكثر مهارة وأكثر حزم.

لقد ثبت هذا القرار أنصاف الرحل، وجزء القبائل إلى أقسام تدعى دواوير (بلديات أهلية، Douars-Communes) حتى تسهل مراقبتها، وأرسي نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية، وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صدرت من أصحابها بصفتهم متمردين أو ثائرين على الأوروبيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي

استكمالاً للإجراءات التطبيقية لهذا القرار، صدرت عدة مراسيم تنفيذية - إمبراطورية تعين أسماء القبائل التي وضعت أراضيها ضمن القرار تمهيدا لتنفيذ المشروع الاستعماري الرامي إلى انتزاعها وتحويلها لصالح الكولونون منها:

- المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12 أوت 1863 الذي من ثلاثين قبيلة في الأقاليم الجزائرية الثلاثة⁽¹⁾.
- مرسوم 09 ديسمبر 1865 القاضي بإعفاء 13 قبيلة مغربية في إقليم وهران.

- منشور الحاكم العام للجزائر المؤرخ في 21 ماي 1866 الذي يعطي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم بشأن تحديد مناطق الاحتلال.

- مرسوم 25 أبريل 1866 المحدد لأراضي أولاد سعيد بني شقران.

- مرسوم 16 جوان 1866 المحدد لأراضي قبيلة الفارقة⁽²⁾.

(1) - ينظر أسماء هذه القبائل بالتكامل في: B.O.A 1863, p324.

(2) - للمزيد من الإطلاع والتعرف أكثر على المراسيم والقرارات الخاصة بالإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863) يراجع:

- Bull off de L'Algérie 1864: pp 629 à 630.

- Bull off de l'Algérie 1866: p 247, 255, pp 352 à 358, pp 372 à 378, p 390, pp 391 à 395, pp 430 à 436, pp 708 à 714.

الشارقة إلى قطاع الدولة، فضمن بذلك احتياطا ثميناً لتسوية
الأوروبيين⁽¹⁾

وهكذا آلت الأوضاع بعد صدور هذا القرار إلى تناقص في
المساحات الأرضية للجزائريين، فعلى سبيل المثال نزلت مساحة
قبيلة بني عامر من 120.000 هكتار إلى 80.000 هكتار (أي
الثلث)، ومن 80.000 هكتار هذه احتجز 20.000 هكتار (¼)
لخلق مراكز استيطانية جديدة، وهكذا فقد بنو عامر نصف
ممتلكاتهم ثمناً لتأييدهم للأمير عبد القادر؛ وبينما انتقلت مساحة
أراضي قبيلة أولاد زاي من 75.000 هكتار إلى 46.000 هكتار،
فإن أراضي قبيلة أولاد خالفة نزلت من 32.000 هكتار إلى
26.000 هكتار⁽²⁾

ومع كل هذا وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار
الشيخ 22 أبريل 1863 بالصرح العظيم والتميز في التشريعات
العقارية التي سنها فرنسا في الجزائر⁽³⁾ لأنه سمح لأول مرة
بممارسة نشاط غير مشروع، وذلك بعد أن خلص إلى:

(1) - C.A.O.M, G.G.A, carton 1N / 4.

(2) - Michel LAUNAY, Paysans Algériens, Paris, édition du seuil 1963 p.
130.

(3) - Paul-Leroy BEAULIEU, L'Algérie et la Tunisie, 2ème éd., Paris 1897.
p108.

أ- تحديد ملكيات كل قبيلة.

ب- توزيع ملكيات القبيلة على الدواوير بعد تحديدها.

ج- إنشاء الملكية الفردية وتسليم سندات ملكية مكتوبة
لأصحابها.

د- تعويل 70,8٪ من أراضي العزل إلى الكولون في التقسيم
نسبته لوحده⁽¹⁾.

وفي عام 1870 توقف العمل بالقرار الشيخي (1863).

وبعد القضاء على ثورة المقراني (1871) جرى تسامح فيما
إذا يمكن العودة إلى العمل بالقرار الشيخي (1863)؟ ولكن
بإهمال المشرع لهذا القانون، أصبح من الضروري إصدار قانون
جديد ينظم عمليات المتاجرة بالأراضي فيما بين الأهالي
والأوروبيين من جهة، وفيما بين الأهالي بعضهم بعضاً من جهة
أخرى.

وفي غضون ذلك يصدر القرار الشيخي
(14 جويلية 1865)، كما ستحل بالجزائر مجاعات قاتلة (1867).

1868، وستواصل القوات الاستعمارية الفرنسية غزوها
للأراضي الجزائرية، وانتزاع الملكيات من أصحابها لاسيما بعد
ثورة المقراني (1871).

(1) - Mohamed KADDACHE, Djilali SARI, Op.cit, p139.

وحسب الإحصائيات الواردة في التقرير الذي تقدم به
النايب فرانك شيفو (Frank Chauveau) باسم لجنة
الدراسات للمسائل الجزائرية (commission d'études sur les
questions Algériennes) فإن الإجراءات التصرفية للقرار
المشيعي (22 أبريل 1863) التي استمرت حتى
30 سبتمبر 1892 قد شملت 416 قبيلة، و 754 دوار،
ومساحة 7.703.605 هكتار من بينها 5.906.488 هكتار
في السهل و 1.601.647 هكتار بالهضاب العليا، و
195.470 هكتار في الصحراء⁽¹⁾، وقد سمحت عملية تفكيك
أراضي القبائل والدواوير في تسهيل انتقالها إلى الكولون.

القرار المشيعي (1865)

إذا كان القرار المشيعي الصادر في 14 جويلية 1865 قد فتح
المجال للمسلمين الجزائريين في حق الحصول على المواطنة الفرنسية
عن طريق التجنس مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، ومنح
أيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين في الجزائر
منذ ثلاث سنوات شريطة أن تتجاوز أعمارهم 21 سنة، فإن
الرسالة التي سبق لنابليون الثالث أن بعث بها إلى ماكماهون في

(1) - Paul-Leroy BEAULIEU, Op.cit, p99.

يوم 20 جوان 1865⁽¹⁾ يبرز فيها تناقضا بين رأيين مختلفين
ومضامين أحدهما يدعي بأن توسيع الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق
إلا على حساب السكان الأهالي، والرأي الثاني يزعم أنه لا يمكن
الحفاظ على مصالح الأهالي إلا بإعاقه التعمير وعرقلة، وأن
التعاضد بين الجزائريين والكولون لا يمكنه أن يتم إلا بالتأكيد
لجزائريين عدم تجريدهم من أراضيهم لحساب الكولون، وأن
كلهما يحتاج لخدمة الآخر.

ولا ندري إن كان الإمبراطور يجهل هذا الغموض
والالتباس في الوضعية، أو أنه كان متذبذبا وخطا بنفسه بين
الرأي والرأي الآخر؟

فهما يكن من أمر فإن التعمير والاستيطان الحر والمزاييد
قد عرض الجزائريين للحمرمان أكثر فأكثر من الاستفادة من
مواردهم.

إن الإمبراطور الذي كان يرغب في جلب الرفاهية والحضارة
للجزائريين فإنه يكون مع هذا قد نظر إليهم بعين الاحتقار عندما

(1) - ينظر مقتطف من هذه الرسالة في: عبد الحميد زورق. نصوص وثائق في
تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1962)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984
ص 155-156.

- ينظر أيضا: عبد اللطيف بن أمتهو. تكون التخلّف في الجزائر، ص 60.

وفي عام 1870 أبدى «ماكس غونز» ملاحظات مثالية بشأن الحرية الممنوحة للجزائريين على أنها لم تعد بالفاصلة المرجوة من التعمير والاستيطان.

ومع محاولتنا صرف النظر في هذا الفصل عن الحديث عن الاستيطان والتعمير، وإرجاء الكلام عنه في الفصل الخاص به إلا أنه بدا لنا من الضروري أن نذكر - من حين لآخر - ما آلت إليه عملية التمازج بالأراضي الزراعية من نتائج على الاستيطان والتعمير.

فخلال الفترة من 1860 إلى 1871 سمحت عملية بيع الأراضي بألمان مستقرة بإنشاء 11 قرية استعمارية تحتوي على 437 مكنسا، أو كما كان يقال كانونا (Feux) و4582 نسمة⁽¹⁾، كما تم لفرنسا في سنة 1870 أن قضت على 372 قبيلة بتثبيت أفرادها.

وتوزيعهم على 667 دوارا - بحيث لم يبق لإدارة الاحتلال عند حلول عام 1934 سوى 19 قبيلة دون تفكيك، وبحوالي 1.450.000 هكتارا دون مسح⁽²⁾ - ومن بين 6.833.811

اختصهم بقرية الموائس والحيول (أي حرفة الرعي) وخدمة الأرض. بينما خص الأوروبيين بالنشاطات الفكرية واستغلال الثروات الغابية والتجسية، والقيام بأعمال التجفيف والسقي وإدخال الزراعة المتطورة، ونظر إلى نشاطات الأوروبيين على أنها متينة أو مرافقة للتنهضة الزراعية⁽³⁾.

ويلاحظ أن هذا القرار لا يعمل في طياته معاني الأخوة والتضامن بين الجزائريين والأوروبيين، لأنه وضع الجزائريين في موقع وسط بين الرعايا والمواطنين بحيث لا يمكنهم التمتع بحقوق المواطنة إلا إذا قدموا طلبا لذلك يتخلون فيه عن أحوالهم الشخصية؛ ومن خلال منح حق المواطنة بهذه الطريقة سيتم للجزائريين هدم مجتمعهم بأنفسهم.

وما يلاحظ في هذه الظروف أن البلاد ضربتها مجاعة مفرغة سنة 1867 أودت بحياة 500 ألف شخص، ودفعت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائنها للكتلون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة، الأمر الذي سيؤول لا محالة إلى المساهمة في نشأة بروتشاريا زراعية في الجزائر.

(1) - Charles-Henri FAYOD Op. cit. p 18.

(2) - Pierre GONARD Alger: L'œuvre Française. Paris 1984. p 152.

(3) - Francis et Colette JEANSON- L'Algérie Haut le tal. Alger 1983- p 57.

13 أكتوبر 1845 عملياً، والتي تمهدها مرسوم 13 مارس 1871 القاضي بمصادرة جميع أملاك الثائرين ضد الاحتلال مهما كانت صفة هذه الأملاك⁽¹⁾.

وهنا تبرز فلسفة الجمهورية الثالثة التي أعقبت كلاً من ملكية جويلية والإمبراطورية الثانية على أنها كانت تركز أساساً على نظرية احتلال الأرض وتعميرها واستغلالها اقتصادياً.

القانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني)

بناء على تقرير تقدم به «فارني» (Warnier)⁽²⁾ ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القضائية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، وهذا تبعاً لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24)⁽³⁾.

هكتار التي تم مسحها سنة 1870 صُنفت 40٪ منها ضمن أراضي الملك، و 25٪ ضمن أراضي الغرض.

وتدعيماً لسياسة الانخراط صرح «بريفوست بارادول»⁽⁴⁾ (Prevost PARADOL) قائلاً: «لا يجب أن نصنع من الجزائر حقلاً نشأ لجيشنا، فحسب، ولكن أرضاً فرنسية مأهولة، يستحوذ عليها الفرنسيون ويوزعونها»⁽⁵⁾، وهو قول يتفق تماماً مع تصريحات وأقوال الجنرال «بيجو» ومؤيديها.

وفي سنة 1871 ارتفعت حصيلة الأراضي المقتنصة إلى 05 مليون هكتار، وهي السنة التي اندلعت فيها ثورة بلاد القبائل بزعامة المقراني والشيخ الحداد، وهكذا منحت هذه الثورة فرصة للاستعمار الفرنسي وساهمت في زيادة التعمير بحيث ضريت الإدارة الاستعمارية التل الأعلى في القمع العسكري والقضائي بمصادرتها لـ 446.000 هكتار، وتغريمها للشوار بمبلغ قدره 11 مليون فرنك ذهبي⁽⁶⁾، وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد طبقت الإجراءات التي نصت عليها المادة 10 من مرسوم

(1) - ESAUTAYRA, Législation de L'Algérie, Paris 1878, p565.

- voir aussi: article 01, arrêté du 15/07/1871 simplifiant les formalités

prescrites par l'ordonnance du 31/10/1845 relativement au séquestre collectif (Ibid p565)

(2) - الدكتور «فارني» (Warnier) نائب ممثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

(3) - Arthur GIRAULT, Op.cit, p362.

(4) - بريفوست بارادول صحفي ورجل سياسة فرنسي (باريس: 1829 - واشنطن 1870) كان من المعارضين للإمبراطورية الثانية، تنظم متأخراً إلى النظام، قصار سفيرا بلنّده في الولايات المتحدة الأمريكية، التمر عند بلوغه خبر إعلان الحرب ضد بروسيا (Petit Larousse illustré, Paris 1990, p1520)

(5) - Charles-Henri FAVROD, Op.cit, p15.

(6) - Tayeb CHENTOUF, Le monde contemporain, Alger, O.P.I., 1983, p123.

تجدر الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية وإشكال التعاون والتضامن، وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي، بحيث تصبح الصفقات التجارية سهلة ومضمونة وحرة بين الجزائريين والأوروبيين في انتظار الحصول على عقود ملكية فرنسية، وحتى الصفقات فيما بين الجزائريين تصبح هي الأخرى خاضعة للقانون الفرنسي، وهذا معناه التحول إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي.

وبهذا الشكل يمكن القول بأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية بمقتضى هذا القانون الذي أحدث انقلابا فعليا في البنيات الزراعية الجزائرية، أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز لنظام الإنتاج الاستعماري.

وتحقيقا لذلك فرض العمل فوراً بمقتضى المادة 02 (من قانون فارني) والتي سمحت بعمليات الإيجار العقاري ليس فقط فيما بين الجزائريين والأوروبيين، وإنما أيضا فيما بين الجزائريين بعضهم بعضا.

يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعرش، بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكتملا للإجراءات التي جاء بها القرار التشريعي (22 أبريل 1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجدداً ومرة أخرى قربة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين⁽¹⁾.

وبعد هذا الإجراء سلّمت عقود ملكية خاصة للأهالي، إلا أن هذه العقود لم تضع حداً للملكية الجماعية، وإنما حذّدت حصص الأفراد المستحقين ضمن هذه الملكية ومعنى هذا أن فارني أقر بوجوب الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد حق حصري في أراضي الملك أو العرش.

باختصار فإن قانون 26 جويلية 1873 الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وعمل على إقرار الملكية الفردية قد اعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب

(1) - Francis et colette JEANSON. Op cit. p 58

والإشارة فقط فإن هذا الإجراء أقرته من قبل المادة 16 من قانون 16 جوان 1851.

وقد من هذا القانون⁽¹⁾.

أولاً: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانياً: الأملاك المسجلة لدى الوثائق، وكتاب الضبط أو الإداريين، والتي لا تستدعي الضرورة تحديد مستأنتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.

ثالثاً: الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق مرسوم 21 جويلية 1846 أو هي معفاة منه.

وقد نصت المادة 07 من هذا القانون بعدم المساس بالشرائع الإسلامية الخاصة بالميراث كما يقرها قانون الأحوال الشخصية.

الواقع إن هذا القانون بُنى رغبة الكولون، ونشط عملية الإستيطان، وقد ظهرت نتائج العملية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه؛ ومقارنة مع القرار المشيخي (22 أفريل 1863) الذي تضمن العمليات الثلاثة السالف ذكرها، فإن قانون قارني لم

(1) - ADDI Lahouari. Op.cit, p 56.

يعتم موى بالعملية الثانية المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية، وببمس المدف المنشود ليس هو التعرف على الملاكين وإنما التعرف على المساحة الأرضية للملاكين ضمن أراضي القبيلة.

وحسب ما ورد في تقرير «بيزود» (BURDEAU) الخاص بميزانية 1892 فإن أعباء هذا القانون تحملها الأهالي لوحدهم، إذ كلفهم نفقات مالية لا نطاق⁽¹⁾؛ ففي نهاية عام 1882 صرحت إدارة الاحتلال بعجز مالي يقدر بـ 1.580.000 فرنك، رفضت لجنة الميزانية تسديده وفقاً لترتيبات قانونية، الأمر الذي آل إلى ترقف اللجان المكلفة بالفحص والتحقيق وترقيم المساحات الأرضية وتعيين الحدود، وعزل عدد من المحققين.

وفي مارس 1883 عوضت اللجان المساعدة لجباة الضرائب بمصلحة الملكية الفردية لدى كل عمالة، على أن تستعين بمصلحة مسح الأراضي ومصلحة التوبوغرافيا التي كانت موجودة من قبل، وقد طرح المفتشون الجدد خمسي (2/5) الأعمال التي قام بها المحققون السابقون.

(1) Arthur GIRAULT. Op.cit, p364.

الأراضي لا توفر الرفاهية لأفراد القرية بشكل مقبول. ويظهر من خلال الوثائق الرسمية لإدارة الاحتلال الفرنسي أن ماتي وواحد وتسعين دوارا قد طبق عليها قانون فارني (1873) فيما بين 1876-1894⁽¹⁾ وهو الأمر الذي سمح للكلولون بالاستفادة من أراضي جديدة منها 151.796 هكتار من الأراضي الزراعية، و 7.098 هكتار من الأراضي العامة لتصبح المساحة الإجمالية للكلولون 2.170.933 هكتار في آخر عام 1892⁽²⁾.

لقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح والمضاربين⁽³⁾ الذين كانوا يشترون الملكيات الزراعية المتناهية الصغر (infinitésimal) بمبالغ زهيدة (insignifiante) من ملائكتها المجاورين لهم - المتغافلين عن نتائج ما يصنعون-⁽⁴⁾ مستدين فيما بعد إلى المادة 815 من القانون المدني لطلب التجزئة وإثارة البيع بالمزاد العلني، كما أن إجراء عملية التقسيم أو البيع في المزاد العلني للملكية مستندة إلى عقد توثيقي فرنسي

وفي عام 1884 قدرت المصاريف العامة لتغطية الأعمال سنة 08 مليون فرنك. ولتغطيتها فرضت زيادة مالية إضافية في الضرائب العربية يسدها الجزائريون بما فيهم سكان الجنوب.

وللعلم فإنه تغطية للعجز المالي توقعت وزارة المالية في عام 1882 فرض أربع فرنكات على الهكتار الواحد تسدده كل القبائل الأمر الذي سيكون له انعكاس سلبي على مداخيل الفلاح الجزائري. وتذكر جريدة المنتخب⁽¹⁾ (El Mountakchieh) في عددها الخامس الصادر يوم 21 ماي 1882 أن الرسوم الزائدة على الهكتار الواحد قد كلفت قبائل إقليم قسنطينة لوحدها حتى سنة 1881 مبالغ تقدر بـ 2.538.000 فرنك على أعمال عادت بالفائدة على الأوروبيين فقط⁽²⁾. بمجرد مغادرة المحافظ المحقق للقرية: كان الأهالي الجزائريون يعودون إلى نظامهم القديم القاضي بعدم تجزئة الملكية العامة، لأنه ثبت لديهم بأن تجزئة

(1) - المنتخب: جريدة أسبوعية تصدر باللغتين العربية والفرنسية نشأت بقسنطينة في 1882/04/23، وتوقفت من الصدور في العدد 40 يوم 1883/01/21، رئيس تحريرها Paul Etienne MAURAS، اشتهرت بنشرها مقالات تندد بمشجع المعمرين واسيلاهم على ممتلكات المسلمين الجزائريين. محمد ناصر. المقالة الصحية الجزائرية من 1903-1930، مجلد 1، الجزائر: ش. و. ب. ت. 1978، ص 43 - مجلد 2، ص 233.

(2) - Ch-R AGERON. Les Algériennes Musulmans et la France. II. Paris: P.U.F 1968 p95.

- Voir aussi: HADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu' en 1930. Alger: E.N.A.L. 1983 pp143-144.

(1) راجع القائمة الكاملة للدواوير التي خضعت لعمليات قانون 1873/07/26 والتي سلمت فيها عقود للملاكين. في الملحق رقم:

(2) - Charles-Robert AGERON. Op.cit. p 96 (bas de page).

(3) - Pierre GOINARD. Op.cit. p 153.

(4) يمكن الإطلاع على مئات النماذج من الملكيات الزراعية المتناهية الصغر التي باعها الفلاحون الجزائريون للكلولون في دائرة معسكر ببلدية كاشرو المخلطة (سبتي تاد حالي) في الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

كانت تخضع لقانون الميراث حسب الشريعة الإسلامية، وتتم أمام القاضي الشرعي.

وهكذا منح قانون «فارني» مكانة هامة للاستعمار الحر، ووضع حداً نهائياً لأولوية السلطة العسكرية لصالح الكولون المدينين قديماً. بين 1871-1880م فقدت الأراضي الزراعية بينها التقليدية، وخلال هذه الفترة تحول الكولون المدينون إلى مجموعة ضغط ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة المشكل في أغلبية من فلاحين (75).

وما تجدر الإشارة إليه فإن هذا القانون قد لجأ إليه الفرنسيون كحل ثان من أجل القضاء على ثورات الفلاحين واتخاذها، وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأراضي من الفلاحين خاصة وأنه يأمر بأن تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران والتي يتعذر على أصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830⁽¹⁾.

وهكذا تكون السلطات الاستعمارية الفرنسية قد عمدت بفعل قانون «فارني» إلى ضبط أي تصرف في الأرض.

(1) - سام السلي. المجلدون الجزائريون، بيروت: 1986، ص 123.

ومن الناحية الشكلية كان هذا القانون عادلاً، ويوضح حزم فرنسا على تحديد ملكيات الجزائريين، مما أعطى انطباعاً أولياً بمدى تأثير في السياسة الفرنسية، خاصة وأن الوعي لدى الجزائريين يظهر أنه - لم يكن في مستوى فهم أبعاد السياسة الفرنسية⁽¹⁾.

وبخلاصة القول فإن كلاً من قانون 1863، وقانون 1873 يكون قد منح الوسيلة القانونية للأوروبيين بشراء الأراضي التي تملكها القبائل بشكل جماعي.

فهذه الأراضي المجزأة بين صغار الفلاحين ستجد طريقها إلى البيع سهلاً خلافاً لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدوداً أمام كل من البائع والمبتاع - عدا في حالة الحجز -

قانون 23 مارس 1882

في 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرسى قواعد الملكية الفردية والخاصة، ويقضي بإنشاء الحالة

(1) - الطاهر بن خرف الله «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962» المذاكرة، العدد 02، ربيع 1415هـ، 1995م ص 150.

المدنية، ويتصل على منح الأشخاص القابلية وكنيات عائلية (1)
noms patronymiques

وفي 30 سبتمبر 1892 تم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إن منحت القابلية لـ 2.145.413 جزائري (أي حوالي نصف السكان الجزائريين)، وأخضع الأشخاص المتوعدة لهم القابلية لعملية التصريح بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق، وسجلها لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب (2)؛ وفي نوفمبر 1894 غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية لتستمر في الأقاليم العسكرية.

وإن كانت أهمية دراستنا لهذا القانون تكمن في كونه سهل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين، إذ كان المهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير (3)، فإننا نجد المادة 17 من قانون 1873 الخاص بالملكية الفردية قد سبق لها وأن نصت من قبل على أن يشمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالاسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية، وما لم يكن للشخص لقب ثابت فإن مصلحة

(1) - Paul Leroy BEAULIEU. Op.cit p 111.

(2) - Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) T.01.Paris P.U.F 1968, p 180 (cité par URBAIN dans le journal des débats» du 25/03/1882).

الألقاب العامة هي التي تختار له لقباً، وللإشارة فلو أن الجنرال شاتلزي (جوان 1873 - فبراير 1879) في خطاب له أمام المجلس الأعلى في ديسمبر 1873 قد أبدى تخوفاً شديداً من الإقدام على رسم حدود حصّة كل فرد داخل الملك المشاع على أن ذلك سيخل بالآمن، لأن عدم وجود حالة مدنية مبرزة العملية تعقيداً ولا يسمح لحفاظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جديدة (4).
وعالماً ما كان اللقب الممنوح إلى الفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها (مثلاً: لزرق، لحمر، لكحل، لبيض...) أو نباتاتها (مثلاً بونخلة، تفاح، جبالي، بلوط، عنية، زيتوني...) أو مظهر سطحها (مثلاً: الساحل، الواعر، العالي...) إلا أنه كثيراً ما منحت الألقاب للجزائريين تحمل في طياتها عبارات السخرية والقصد (noms grotesques ou injurieux) (مثل: شادي، رأس الكلب، القط، الخامخ، البهلول، الراشي، الزاني، العايب، فرطاس، العقون، الحول، لقرع، لعمر، بوخنونة، جلاخ...) (5).

(1) - Ibid. p 85.

(2) - Ibid. p 181.

قانون 22 أفريل 1887⁽¹⁾

المخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يصر من خلاله على إلزامية قرنة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها ولم يكن أبدا عفويا أو ناتجا عن تلاحق أحداث، بل كان خطأ مرسوما، وخطواته مرتبة، وهذا لا يحتاج إلى شرح لأن فرنسا فهمت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين فيها هو إنشاء ملكية فرعية تتركز على قواعد تكفل للأوروبيين حظوظا على حساب الأهالي - وليس حظوظا متساوية للأوروبيين والأهالي معا - إلا أن نجاح هذه المهمة اصطدم بعقبات تمثلت في أراضي العرش التي كانت في نظرهم تابعة للباي، وقد منح للقبيلة حق الانتفاع بها جماعيا، وللغزو داخل الجماعة حق في المساحة الأرضية إن أحياءها، وقد تنتقل بعد موته إلى ورثته المباشرين أو غير المباشرين من الذكور وإلا سعاد إلى الجماعة.

واقصت المرأة من حق الميراث في أرض العرش حفاظا على تجانس المجموعة، ويقتضى حق المرأة مصانا يكفله لها رب العائلة.

(1) - انتشر هذا القانون باسم قانون القرنة ويندرج في خط المجهود الرامي إلى تليك الأوروبيين للمزيد من الأراضي

يجلس الجماعة كان له الحق في أن يمنع المستفيد من أراضي
المشروع من كرائتها أو استبدالها أو رهنها لشخص خارج
الجماعة⁽²⁾ كما كان يلزمه بتجديدها وإحيائها.

ولهذه الأسباب كانت أراضي العرش غير خاضعة لأحكام
النضارة، والنزاعات حولها تحال إلى مجلس الجماعة - أو موظفي
البايالك - ليفصل فيها وفق العادات والتقاليد المحلية خلافا
لأراضي الملك، وإن كانت تخضع في بلاد القبائل لعادات محلية
فالباي في باقي أراضي التل كانت تخضع للشرعية الإسلامية، ولكن
هي الأخرى تدار بشكل جماعي وغير قابل للتصرف فيه (حفاظا
على الانسجام العائلي والروابط الجماعية المتينة) بشدها تطبق
الشفعة الذي يسمح للشريك في الملك أن يشتري الأرض العائلية
من شريكه متعا لنفاذ الأجانب إلى داخل الجماعة⁽³⁾.

مثل هذه العوامل حالت دون عقد صفقات تجارية عقارية
بين الأوروبيين والجزائريين وإن تمت فهي غير آمنة، خاصة وأن
الجزائريين لم يكن يحوزتهم سوى سندات غامضة (vague) لا
تضمن المعالم الحدودية للأراضي الزراعية ولا مقدار مساحتها،
ولا أصولها، يضاف إلى ذلك الشكوك التي تحوم حول عدم

(1) - ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annoté. 1830-1895
Alger 1897, p 727.

(2) - Pour plus de détails, voir: Eugène ROBE la propriété immobilière en
Algérie (commentaire de la loi du 26/07/1873) Alger 1875, pp 45-119.

مرايتها البعيدة التي كانت تهدف إلى إضفاء الصبغة القانونية على
استعمار فرنسا للجزائر والاستثمار بأراضيها، وضمان الاستيطان
وجايتها.

وهكذا نخلص إلى أن الغرض من هذا القانون هو فرنسا
الأراضي الجزائرية لا غير أي:

1. إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.
2. الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.
3. تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.
4. منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.
5. تسهيل عملية الإحتجار بالأرض تحقيقا وتمكينا لانظافها من
أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين⁽¹⁾.

ومن الأمور التي تستدعي الانتباه أن الأهداف والمبادئ التي
نتجها جميع هذه القوانين كان يتصدرها تصميم فرنسا الواضح
على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم، وإفصالهم
نهادها.

وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون
والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو

تصريح البائع بكامل أسماء الأشخاص الذين لهم حق في هذه
الأرض، كما أن الاحتجاجات وتطبيق حق الشفعة والممارسات
الباطلة غالبا ما كانت تقضي على هذا النوع من المغامرات.
ولهذا حاولت حكومة الاحتلال أن تجد العلاج على حد
زعمها. هذه الحالات فاصدت مجموعة من المراسيم والقرارات
والأوامر تقضي بشرعية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى
الأوروبيين وتحويل الأراضي غير المستغلة (البوار) إلى قطاع أملاك
الدولة لاسيما تلك التي تحيط بالمدن والمراكز الاستيطانية الناشئة
أو المقرر إنشاؤها⁽¹⁾، ومن أهم هذه القوانين والقرارات تلك التي
سبق ذكرها مثل:

- قرار 10 أكتوبر 1844.
- مرسوم 21 جويلية 1846.
- قانون 16 جوان 1851.
- القرار المشيخي: لـ 22 أفريل 1863.
- قانون فارني لـ 26 جويلية 1873.

فيكفي القارئ الكريم مراجعة القوانين والقرارات الحكومية
التي تم إصدارها خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1873 ليتبين

(1) - ESTOUBLON et LEBEURE, code de l'Algérie années 1830-1893
Alger 1896, p 727.

القبيلة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله⁽¹⁾ وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر القروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محسّر قانون 1873 على مراجعتها، وهكذا صدر قانون 22 أفريل 1887، وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية:

01- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 02 من القرار المشيخي 1863، وكذا المرسوم التنفيذي المحدد للأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادر في 22 سبتمبر 1887⁽²⁾.

02- التيقّد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات النزاع، وبيع الملك المشاع في المزاو العلني، وتجزئة الميراث، فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873.

03- الدائون الذين رهنوا عقاراتهم، والأشخاص المدعون لحقهم العمي (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

(1)- ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annoté 1830-1895, Alger 1896, pp727-742.

(2) - Ibid, p 740.

04- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873، وكذلك وضع معالم حدودية (Bornage) لمنح الممتلك للأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسمين (المادة: 06).

05- السماح للأوروبيين (وللإسرائيليين فيما بعد) بحقوق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

وقد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07 إلى 10 من قانون 1887⁽¹⁾، وبهذا التصرف وضعت نهاية للجدال الناشئ حول هذه النقطة فيما يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش، إلا أن كلا من الإدارة الاستعمارية ومحكمة الجزائر فصل في هذه القضية بشكل سلبي لاعتقادهما أن عدم جواز التصرف في أراضي العرش كما أكدته القرار المشيخي (1863) ما زال ساري المفعول، إن قانون 1887 أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش.

ولتسهيل إزالة حالة عدم تجزئة الأرض الزراعية بين الأهالي أعطي أمر للمحافظين - المحققين (Commissaires- Enquêteurs) للقيام بإجراءات عملية أثناء نشاطاتهم الجماعية

(1) Ibid, pp 740-741.

ومع هذا لم يرتاح الكولون لهذا القانون (قانون 1887)
فتخلوا عنه سنة 1891 وطالبوا بالعودة إلى تطبيق قانون لارسي⁽¹⁾

أما نتائج قانون 1887 على الفلاح الجزائري فيمكن
استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح
التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول بمجرد تسليم
عقود الملكية إلى قبيلة ما، فإن أفرادها يجردون أنفسهم تحت وطأة
الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضارين وقحين
وسفهاء (Ehontés) أكثرهم من أصل يهودي، يتزعمون من
الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود امتدانة تعود إلى
سنوات خالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـ 50٪ لكل
ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية
مكتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحد
بمخضري الجلسات (Huissiers) إلى حجز الممتلكات من أصحابها
في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم⁽²⁾.

إن الفلاحين الفقراء الذين احتجزت أراضيهم كان أغلبهم
من لا تتوفر لديهم إمكانيات مالية لتعيين محامين أو وكلاء،
فكانوا في هذه الحالة يجبرون على التخلي عن أراضيهم في ظل

الخاصة بأعمال التقسيم والتجزئة بين أفراد العائلات كما أقرته
المادة (3)، وأعدت إجراءات مبسطة بشأن الملكيات التي تحولت إلى
الفرنسيين بعد عمليات التقسيم أو البيع بالمزاد العلني لأول مرة
(المادة 11 حتى 20).

46 سمحت المادة 21 المتعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ
خطة 1873 بإشراف الدولة والبلديات المعنية على نفقات
الإجراءات العامة⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 1887 قد أباح بيع
الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح
الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها، كما اجتهد وجد في تطوير
قانون 1873 المستوحى هو الآخر من نفس الفكرة والهادف إلى
نفس الغاية.

وفي الحقيقة لم يبلغ الأوروبيون هدفهم كاملا، ولم ينجحوا
في ضمان الأمن لأنفسهم، إذ دفعت هذه الإجراءات بالجزائريين
إلى الفقر، في حين عادت بفوائد كبرى على رجال الأعمال
والمضارين، ولم تسمح للجزائريين بإلحاق أراضيهم المجزأة بأراضي
أحد المضارين، الأمر الذي سيدفع بالجزائريين إن عاجلا أو آجلا
إلى رفض الحجج الاستعمارية بقوة وعنف.

(1) - Pierre GOINARD. Op.cit, p133.

(2) - Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p104

(1) - Arthur GIRAULD. Op.cit, p366.

BOISSERIN، وتحول المشروع إلى قانون 16 فبراير 1897، وفيما يلي أهم ملاحظته (1) :

- أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873، واستبدلها بإجراء وحيد نجد تفاصيله في المواد 05 حتى 08 (2) وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، وبهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء، بحيث تقدم ملاك جزائريون بمرافق بعد صدور هذا القانون بتحريض من دائنين أوروبيين.

- وبعد إنجاز هذا الإجراء، فإنه ما لم تقدم شكوى أو احتجاج، وما لم يرفض الطلب بموجب قرار قضائي فإن المعنى ينلم عقد ملكيته من قبل إدارة الأملاك العامة (المادة 09).

- وإن كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتخفف للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالملكيات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية.

حماية القانون: ووضح بعض الكولون والمضاربين إلى حد تجريد الفلاحين الجزائريين من أشجار التين الهندي.

ونتيجة الحرمان لم يتمكن الفلاح الجزائري الفقير من زرع ما تبقى له من مساحة أرضية، فتخلى عن دفع الضرائب، وبالتالي يضطر إلى سلوك طريق التمرد والعصيان (التهب، البرقة، التخريب، قطع الطريق).

قانون 16 فبراير 1897 (1)

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقوبات التقنية التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية ضخمة؛ وحتى لا تعمق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير 1897؛ أدخل - هذا القانون - إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان «كولان» (COLIN) مقررا لها؛ وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير «بوركي دي بواسورين» (Pourquery De

(1) - يراجع نص القرار الذي تقدم به النائب Pourquery De BOISSERIN أمام غرفة التواب في:

ESTOUBLON et LEFEBURE. Code de L'Algérie annoté: 1896-1907. Alger 1898 pp 61-67.

(2) - Voir le contenu des articles 05 à 08 de la loi du 16/02/1897, relative à la propriété Foncière en Algérie dans: ESTOUBLON et LEFEBURE. Op.cit. pp 67-68.

(1) - للإطلاع أكثر على حيثيات هذا القانون، يراجع مقال

M.COLIN, «quelques questions Algériennes» la revue économique, politique 1898, p 189 et suite.

1. البيع بالمزاد العلني أو التجارة التي تتم فيما بين الأهالي.
2. التجارة العقارية فيما بين الأهالي والتي يمكنها أن تحدث في بعض المناطق المحددة بقرار صادر عن الحكام لعام (المادة 16)⁽¹⁾.
3. التحفظ الثالث يهدف إلى حماية الأهالي الذين يبررون عن طريق المزداد المكلف.

وخلاصة القول فإن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يغيث الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك، وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له الحق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 عليه، بما يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين، أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية⁽²⁾.

فإن حفظ التجارة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحكام العام وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندما تصبح النزاعات (Contestations) المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية⁽¹⁾.

وهكذا يكون قانون 1897 قد حذو مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أجمعت في قانوني 1873 و 1887

فهل اعاد قانون 1897 قابلية عدم التصرف في أراضي العرش التي ألغاهما قانون 1887؟ أو بطريقة أخرى، فهل بإمكان الشخص الحائز على وعد بالبيع لعقار داخل أراضي العرش أن يطالب بالتحقيق الجزئي الذي أعده قانون 1897؟ إنه السؤال المطروح.

إن إدارة الاحتلال التي تبنت التعليمات الصادرة عن مجلس الدولة في 07 مارس 1902 تكون قد عارضت هذا القانون، وبالتالي يمكننا تلخيص نتائج الحصول على سند الملكية في كلمتين هما: التطهير والفرنسة (Purge et Francisation)، وهكذا أصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي مهما كانت صفة مالكه إلا في لحظظات ثلاث:

(1) - LAUBRON et LEPEURIE, Op.cit, p 68.
(2) - VIDU Labenac, Op.cit, p06.

(1) - Ibid, article 09, p08

تطبيق قانون 1873 إلا إذا كان العقد مسجلا قبل صدور هذا القانون.

كما من إجراء الفرنسية الأراضي التي ثبتت ملكياتها عن طريق حكم صادر عن المحاكم الفرنسية.

وفي الحالتين الأخيرتين، فإن الملكيات تعتبر مفرنسة وليس نظيرة مما قد يتسبب في نزاعات محتملة بين التشريع الفرنسي والإسلامي؛ إلا أن المادة 01 من قانون 1873 جاءت باستثناء ينص على أن الحقوق العينية وقضايا الفصل المستقلة على القانون الإسلامي هي ملغاة، وأبقى التشريع الفرنسي حق استخدام الغير (Servitude) كما أبقى أيضا على الرهنية التي كانت موجودة من قبل.

أما باقي الأراضي فهي غير مفرنسة، وتخضع للقانون المزدوج (Statut mixte) الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851 فيما بين الأوروبيين أو بين جزائريين وأوروبيين؛ أما بين المسلمين بعضهم بعضا فيطبق القانون الإسلامي.

والأراضي التي أصبحت تحت سلطة القانون الفرنسي بحكم امتلاكها من طرف أحد الأوروبيين فإنها تحول إلى الشرع الإسلامي إذا ما اشتراها أحد الجزائريين.

ويتضح من خلال القوانين والقرارات السالفة الذكر، ومن تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة بحيث اعتبرت أراضي مفرنسة:

• جميع الأراضي الحائزة على سندات وفق مرسوم 1846، وكذلك الأراضي الواقعة في الأماكن التي أعفتها المادة 01 من هذا المرسوم من إجراءات التحقيق التي تأمر بها.

• الأراضي الحائزة على سندات مسلمة بمقتضى إجراءات التجميع (Contingement) أو تنفيذًا للعمليات التي افترضها القرار المبيحي لسنة 1863.

إن هذه الفئة من الأراضي السالفة الذكر اعتبرت مفرنسة ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار تنفيذ قانون 1873.

ویدخل أيضا ضمن الأراضي المفرنسة جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد إجراءات التوحيد التي جاء بها قانون 1897، وكذلك الأراضي التي كانت موضوع إجراء التجميع أو التجزئة التي أعدّها قانون 1873 وقانون 1887.

اعتبرت كذلك أراضي مفرنسة: جميع الملكيات الحائزة على سندات وعقود إدارية أو هي موثقة، وهذا ابتداء من الشروع في

أول للاحتلال قد صادرت جميع أملاك الوقت وضمنتها لأملاك الدولة الفرنسية المعروفة بالتدوين⁽¹⁾.

أما مرسوم 01 أكتوبر 1844 الخاص بمصادرة أراضي الأوقاف وقانون 1851، فقد نص كل منهما على مسألة عدم جواز التصرف (L'inaliénabilité) في أملاك الخبوس التي لم تعد تشكل عبء في وجه الممتلك الأوربي، كما قرر مرسوم 30 أكتوبر 1858 هو الآخر بأنها لم تعد تتناقض مع الممتلك الجزائري، وبالتالي فإن قضية عدم جواز التصرف في أملاك الخبوس والأوقاف بدأت تسير نحو الزوال، بحيث لم يعد للأحباس أي تأثير على تعديل نظام الإرث الذي نص عليه القرآن الكريم، لأن الخبوس يخرج الملكية من دائرة الاتجار، ويسمح بتحويل التركة (Dévolution) إلى الآخرين وفق نظام إرث خاص⁽²⁾.

ويقول أبو القاسم سعد الله في هذا الشأن مهما كانت الصيغ التي عرفتھا مرحلة 1830-1842 فإن النتيجة واحدة،

وللعلم فإن الشرائع الإسلامية التي كان يجري تطبيقها على الأراضي الزراعية قبل الغزو الفرنسي أدخلت في نظمها تغييرات جاء بها الشرع الفرنسي، وأصبحت النزاعات حول الأرض بين الجزائريين يفصل فيها قاضي لدى المحكمة الفرنسية، وليس القاضي الشرعي.

لكن تعريف القوانين من بشكل عميق التشريعات المنظمة لأملاك الخبوس وأراضي العرض.

الخبوس في الجزائر:

ما هي الطريقة التي ممتلكها فرنسا لاستخلاص أملاك الخبوس لنفسها؟ وأي شكل فعلي ميعطى للنصوص القانونية تخفيها هذا البعد؟.

إن الإجابة على السؤالين المطروحين تستدعي بالضرورة تكرار ومراجعة القوانين والقرارات الصادرة بشأن الأحباس أو بالأحرى تفحصها.

فبتراء من الجنرال ألفاند الأعلى لقوات الاحتلال مؤرخ في 07 ديسمبر 1830 تحولت أملاك الخبوس والمؤسسات الدينية إلى إدارة الأملاك العامة⁽¹⁾، وهكذا تكون السلطات الفرنسية منذ اللحظة

(1) - أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 03، ط. 01، بيروت دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 19.

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5. (Circulaire au sujet des biens habous. Signé gl Chanzy).

(Budget Provincial) تغريضا للتكاليف التي فرضتها
السلطة 44 من مرسوم 27 أكتوبر 1858⁽¹⁾

وفي محاولة لسلطات الاحتلال لمد يدا إلى الأحياس وإلزام
مستغنيها بتحويل ريعها لصالح إدارة الاحتلال وحرمانهم من خدماتها
تتمت على وضع قوائم تخص في أملك الأحياس في مدن ومري
أعمال الجزائرية الثلاثة وإلزام فيما يلي نموذج عنها.

أملك الحبوس: (وهران في 28 أبريل 1874، مديرية تسجيل الأملك
والدعوى).

وهي مصادرة الأوقاف وضمتها إلى الدومين وجعل ريعها لصالح
الإدارة الاستعمارية⁽²⁾

وفي نظر المشرع الفرنسي، فإن أملك الحبوس هي:

1. وسيلة في خدمة المؤسسات الدينية.
2. أسلوب يجمع الثروة من المصادرة والحجز في ظل الحكم
التعسفي.
3. طريقة تقصي المواة من الميراث.

وعلى هذا الأساس رأى الاستعمار الفرنسي في الحبوس
جبهة اقتصادية يجب القضاء عليها، فسن قوانين تعمل على تجريد
الأحياس من أملكها.

في 26 أوت 1862 أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي
مشورا خاصا بالحبوس يعتبر الأموال الناتجة عن الجمعيات
والمؤسسات الوقفية أملكاً للدولة طبقا للمادة 04 من قانون
16 جوان 1851، وينص على تحويل أجور الكراء، وحصص
المزارعة ومداخل العقارات التابعة للأوقاف لصالح الميزانية

(1) هو القسم بعد ذلك الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الأول، القسم الأول، الجزائر.
1992، ص 67.

مكتب معسكر

طبيعة المقتد	تاريخ نقل الملكية	الموقع	المساحة			طبيعة المقتد
			هـ	أر	ص	
بج	1865/04/06	مستغاثم قطعة رقم 65				بج
بج	1859/11/07	مستغاثم قطعة رقم 373				بج
بج	1859/11/07	مستغاثم قطعة رقم 374				بج
بج	1859/11/26	مستغاثم قطعة رقم 379				بج
بج	1871/12/26	مستغاثم قطعة رقم 532				بج
بج	1871/11/12	مستغاثم قطعة رقم 579				بج
بج	1869/11/16	مستغاثم قطعة رقم 580				بج
بج	1869/06/09	مستغاثم قطعة رقم 177				بج

مكتب مستغاثم

طبيعة المقتد	تاريخ نقل الملكية	الموقع	المساحة			طبيعة المقتد
			هـ	أر	ص	
بج	1865/04/06	مستغاثم قطعة رقم 65				بج
بج	1859/11/07	مستغاثم قطعة رقم 373				بج
بج	1859/11/07	مستغاثم قطعة رقم 374				بج
بج	1859/11/26	مستغاثم قطعة رقم 379				بج
بج	1871/12/26	مستغاثم قطعة رقم 532				بج
بج	1871/11/12	مستغاثم قطعة رقم 579				بج
بج	1869/11/16	مستغاثم قطعة رقم 580				بج
بج	1869/06/09	مستغاثم قطعة رقم 177				بج

مكتب الفزوات

طبيعة المقادير	تاريخ نقل الملكية	الموقع	المساحة			طبيعة المقادير
			هـ	أر	س	
بج	1868/04/15	تدرومة	11	9	70	تدرومة أرض فلاحية
بج	1868/04/16	تدرومة	20			
بج	1868/04/10	تدرومة	01	08	80	
بج	1868/04/10	تدرومة		14	61	
بج	1868/04/10	تدرومة		25	80	
بج	1868/04/10	تدرومة		72	40	
بج	1868/04/10	تدرومة	01	03	91	
بج	1868/04/10	تدرومة	01	05	80	
بج	1868/04/10	تدرومة		23	70	
بج	1873/09/25	تدرومة		79	90	
بج	1868/04/10	تدرومة		43	80	
بج	1868/04/10	تدرومة		09	20	

مكتب وهران

طبيعة المقادير	تاريخ نقل الملكية	الموقع	المساحة			طبيعة المقادير
			هـ	أر	س	
بج	1861	وهران قطعة رقم 851	00	01	9	قطعة أرض
بج					2	

مكتب تلمسان

طبيعة المقادير	تاريخ نقل الملكية	الموقع	المساحة			طبيعة المقادير
			هـ	أر	س	
بج	1870/10/10	تلمسان			2	سكن
بج					7	
بج	1872/10/13	عين الخوت			65	بستان
بج	1868/12/11	عين الخوت			47	بستان

قانون 13 سبتمبر 1904

انضمت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1896-1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسا الأراضي الجزائرية، وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليتمكن الكولون من الاستئثار بالأرض وأمنلاكها بالطرق الشرعية⁽¹⁾

يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المينة للاستيطان والشروط الواجب توافرها في المنفذ من قطعة أرض⁽²⁾، وقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي، وكذا الأوروبيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض لأعن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة⁽³⁾

ويتضح من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أنقص من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال.

1873/02/12	عين الخوت	33	4	أرض
1872/12/11	عين الخوت	11	17	بستان
1872/10/22	تلمسان		76	موقع
1870/02/16	تلمسان	23	9	موقع
			2	
1868/07/15	مراغة	69	50	أرض
1867/06/04	الغادير		09	أرض باثرة
1868/10/29	أوزيدان	19	15	أرض فلاحية
1867/10/07	لندومة		60	أرض فلاحية
1870/05/02	أولاد سيدي الخوان	19	75	21 بستان
1868/10/30	أوزيدان	25	6	أرض
			5	
1868/10/30	أوزيدان		04	موقع
1868/10/30	أوزيدان		05	70 أرض
1866/02/19	تلمسان	02	95	10 سكن

المصدر: C.A.O.M. Carton N°4. (relevé des biens habous dans le dpt d'Oran)

16 35/10/1874)

(1)-ADDI Lahouari, Op.cit, pp57-77.
(2)-Jean Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 -Thèse- faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en Provence, France, 1969-1970, p88
(3) -Voir J.O.A du 16/09/1904.

أن يتم الحصول على هذا الامتياز بموافقة المحاكم العام ومجلس الحكومة.

يستفاد من هذه المادة الأخيرة أن فرنسا كانت تريد استغلال عناصر جزائرية من الأهالي - لتعتمد عليها كقوة عميلة تساعدوا وتدعم وجودها في الجزائر، على أن منح الأراضي لبعض الجزائريين الأهالي يسمح للحكومة الفرنسية باستمالة زعماء بعض القبائل، ومن ثم استخدام نفوذهم. وللعلم فإن الممثلين الرسميين للجزائريين لدى الحكومة الفرنسية في المجالس العامة، وفي البلديات والدواوير قد أسندت لهم إدارة الاحتلال الفرنسي مهام المحافظة على الأمن وجمع الضرائب، إلا أن الفلاحين الجزائريين ظلوا ينظرون إليهم بعين الحيطه والحذر لأن فرنسا المستعمرة قربتهم منها وتكرمت عليهم بأراضي انتزعت من أصحابها الشرعيين، ومن هؤلاء العمال من سبق للاستعمار الفرنسي أن انتزع منه أرضه الشخصية.

ولم يكن حرمان المستفيدين الأوائل من الكولون من الاستفادة مرة أخرى من مساحات أرضية بمقتضى هذا القانون سوى إجراء شكلياً ليس المراد منه كبح عملية الإستيلاء على الأراضي من قبل الكولون القدامى، وإنما فقط تنظيم اغتصاب الأراضي بالطرق الشرعية حسب المشرع الفرنسي.

وتسهلاً لانتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين فإن المواد من 05 إلى 12 نصت على أن تحول الأراضي الممنوعة للاستيطان، يتم نقلها إلى الأوروبيين عن طريق ثلاث قنوات:

- البيع بأسعار ثابتة.
- البيع بالمراد.
- التنازل المجاني⁽¹⁾.

وتكريساً للاستيطان فإن المادة 21 من هذا القانون قد نصت بشكل واضح بما لا يقبل مجالاً للشك على أن يرتبط الكولون بالأراضي التي منحت لهم وأن يقيموا بها، ومنعتهم من بيعها أو تأجيرها (كراها) لفلاحين جزائريين إلا بعد إنقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ الحصول عليها⁽²⁾.

أما المادة 32 من ذات القانون فقد نصت على أنه في مقابل الخدمات الخاصة التي يقدمونها لإدارة الاحتلال فإن الأهالي مستفيدون مجاناً من أراضي لا تتعدى مساحتها 200 هكتار وذلك من دون شرط الإقامة فيها أو فسح لعقد الاستفادة، على

(1) - Jean Marie MIGNON, Op.cit. p87.

(2) - Ibid.

تعود خطابات قانون 1926 إلى سنة 1901، وذلك عندما تقدم الوفد المالي «تديشي» (TEDISCHI) في جلسة يوم 27 يناير 1901 باقتراح يبيدي فيه رغبة بإدخال تعديلات على قانون 1897؛ وعلى إثر هذا الاقتراح تشكلت لجنة بمقتضى قرار صدر في 08 أكتوبر 1901 تولى أمرها الرئيس الأول لمحكمة الجزائر المعاصرة، وذلك لدراسة هذا الاقتراح القاضي بتقييد الأراضي ضمن سجل عقاري يشتمل على جميع التغييرات المتتالية التي قد تطرأ على الملكيات الأرضية-أي إنشاء سجل خاص بالحالة المدنية للأراضي- على أن تطلق الحرية للملاكين وللدائنين بمراجعتها متى شاءوا⁽¹⁾، ووضع في الاعتقاد أن مزايا هذا النظام تكمن في تشجيعه على عملية نقل الأراضي والرهن العقاري، مما يساعد على الإسراع بتحويل الملكيات من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون.

وتم هذه اللجنة أن عقدت فيما بين 28 أكتوبر 1901 و 14 ماي 1903 سبعة عشر اجتماعا خرجت منها بمشروع قانون بـ 11 مادة، تنوع وضع «قيد للتسجيل» يوضع تحت تصرف

(1) - Charles-Robert AGERON, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, T.02, Paris: P.U.F. 1968, p 772.

الملاكين أو المستفيدين من وصول -مسابقة- أو تعهدات بيع ممتلكات تقع ضمن أراضي العرش بصفة أراضي ملك.

حضي المشروع الذي قدم للوفود المالية سنة 1903 بدراسة جدية خلال شهر مارس 1904؛ وقد نظرت إليه الصحافة بأنه جاء لتحقيق هدف يراد منه دفع الجزائريين إلى تسويق أراضيهم وبيعها للكولون مما يضمن الاستيطان للأوروبيين ويوفر لهم المجال الضروري لإقامتهم⁽²⁾.

وتم للمشروع أن كثفت مواده ضمن 36 مادة بدل 111 مادة، وحضي بموافقة الوفود المالية بالإجماع مع التمسك مبدأ إخضاع أراضي الفلاحين الجزائريين المسجلة لقانون الميراث الإسلامي ما لم يصح أصحابها بنقلها إلى الأوروبيين.

وفي 07 مارس 1906 أبدى وزير العدل الفرنسي ملاحظات بشأن وجود ثغرات في المشروع المشكل من 36 مادة على أنه يحتوي شروطا من شأنها أن تؤثر سلبا على الفلاح الجزائري، وتؤول به إلى الفقر والخراب⁽³⁾.

ومهما يكن من أمر فإن التعديلات الطارئة على هذا المشروع القانوني لم تنصف الفلاح الجزائري، كما أنها لم تضع حداً أو عقبات

(1) - Charles-Robert AGERON, Op.cit, p772.
(2) - Ibid, p 774.

فتح أو على الأقل تحد من عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون الأوروبيين مهما كانت صفتها، لا صراحة ولا ضمناً، زد على ذلك فإن إجراءات تسجيل الأراضي مكنت إدارة الاحتلال من توفير وبيع المزيد من رؤوس الأموال، ومعنى هذا أن المشروع القانوني الجديد قد جاء هو الآخر ليساهم في عملية تهويد الجزائريين من أراضيهم.

وباقترح من الوفد المالي «تيديشي» المشار إليه أعلاه فإن مشروع القانون الخاص بالتسجيل العقاري سيعرض أمام البرلمان في شهر أبريل 1917.

ويطلب ملحق من بعض الموفدين الماليين راسل «جونار» (JONNART) الحاكم العام للجزائر بباريس في 19 جوان 1918 قائلا: «حتى يتطور الاستيطان في الجزائر يجب أن تتحول الأراضي من مالك لأخر دون مبالغة في المضاريف إلى أن تصل بين أيدي الذين يستخلصون منها المنفعة الكاملة بذكائهم ونشاطهم»⁽¹⁾. كما ظلت اقتراحات مثلي الكولون في البرلمان الفرنسي تتكرر بشأن مشروع قانون يقضي إلى تسجيل الممتلكات العقارية فيما بين 1919-1922⁽²⁾.

(1) - Ibid.

(2) - من بين الذين أثروا مسألة تسجيل الممتلكات العقارية نذكر: النائب «ميتولي» (Cunoli) في 30/06/1919، مجموع النواب الكولون في 1919/12/23؛ النائب «فلاندان» (Flaudan) في 28/06/1921.

وعلى حد قول المشرع الفرنسي فإن قانون 04 جوان 1926 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي قد جاء ليحرر الأرض من جميع المعوقات والعراقيل، وذلك بفضل الإجراءات الأكثر سرعة والأقل كلفة والأشد حاجة.

وبفضل هذا القانون تمكن الأوروبيون الذين كانوا يمتلكون 2.346.667 هكتار خلال عام 1930 من بلوغ 2.726.700 هكتار عام 1950، أي بوثبة تقدر بـ 380.033 هكتار.

وللعلم فإن هذا القانون قد صدر بعد ثلاثين سنة من صدور قانون 1897 والذي ظل طيلة هذه المدة الزمنية يعتبر قانوناً مؤقتاً، ميزته الوحيدة أنه منح حظاً لنقل الملكية ولرهنه الأراضي، وبالتالي أسرع بعملية حركية الأراضي ونشطها⁽¹⁾.

وهكذا تراجعت مساحات ممتلكات الجزائريين خلال العشرين سنة التي أعقبت حرب 1914-1918 بفعل ما سمي بالقرار المشيخي الجديد، وبفعل شراء الكولون للمزيد من الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين، حيث بلغ مجموع مساحات أراضي الكولون الأوروبيين قرابة 2,5 مليون هكتار (2.317.447 هكتار) سنة 1919⁽²⁾.

ونكتشف من خلال صدور هذا القانون بأنه بعد 96 سنة من احتلالها للجزائر لم تتمكن فرنسا بشكل قطعي من الفصل في الممتلكات الزراعية التي كانت تسمى دائمة لفرنستها أو البت فيها وفق رغبات الكولون.

(1) - Charles-Robert AGERON, Op.cit, p772.

(2) - Ibid, p774.

خاتمة

لخص في القول في آخر هذا العرض السريع لبعض أهم التشريعات
القانونية الفرنسية في الجزائر أن هذه القوانين كقابلة بإعطاء القارئ صورة
واضحة قد جعله لا يتروك في أنها كانت جميعها مرتبطة أوثق الارتباط بأبعاد
اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وأن الذين أصدروها أو وافقوا
عليها يشعرون تأكيداً إلى التمسك الاستعماري المؤبد للاستيطان الأوروبي في
الجزائر. لا سيما وأن صدورها تزامن مع أحداث وقعت داخل فرنسا
وأخارجها، كان لها وقعها في المجتمع الفرنسي.

لقد لعبت هذه القوانين دوراً كبيراً في بسط سيطرة الكولون على
الأراضي الجزائرية، وهيات الجزء الملائم للاستيطان، ومثلت أخطر سلاح
لإلغاء النص القانوني أدناه إلزامية وردعية، كما أنها لم تنصف الجزائريين،
ولم تكفّر لحماية ملكياتهم الزراعية لأنها كانت تهدف إلى تحرير الفلاح
الجزائري وتوزيع أرضه على الكولون الذين تم استقدامهم من فرنسا
وأوروبا.

باختصار شديد كان الهدف منها ضمان السيطرة للعنصر الفرنسي
الأوروبي في امتلاك الأرض⁽¹⁾ والحد من إمكانية الجزائريين في الحصول
على عقود ملكية، وكذلك تحرير عملية تسويق الأراضي.

خاتمة

الفصل السادس

صيف نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين

تمهيد

1. الإجراءات العقابية.
2. الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة.
3. حجز ومصادرة أملاك المتغيين.
4. البيع بالمزاد العلني.
5. التملك عن طريق الامتياز.
6. البيع بالتراضي.
7. البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب
المفتوح.
8. بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ
المؤدية إليها.
9. التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات
الدينية المسيحية.

ظلت الأراضي تمثل لب الصراع الجزائري الفرنسي فيما
بين 1830-1962.

وبما أنه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه
وتهجيرها منها فقد عهدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى مختلف
الأماليب لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستاجر.
وسنبحث فيما يلي أهم الطرق والوسائل التي طبقها المعمر
الفرنسي لانتزاع الأراضي الفلاحية من الجزائريين.

1. الإجراءات العقابية

شكل الاستيلاء على الأراضي الفلاحية أول وأهم إجراء عقابي يطبق ضد كل جزائري ينصب العداء لفرنسا.

فجميع الذين التحقوا بالمقاومة، وباشروا نشاطات عدائية ضد قوات الاحتلال الفرنسي، أو قاموا بعمليات نهب أو سطو ضدهم أو ضد القبائل المتعاملة معهم إلا واحتجزت فرنسا ممتلكاتهم وطبقت عليهم قوانين الحرب وهذا ما يجعلنا نجزم أن الأرض هي التي صنعت جوهر الصراع بل وجوهر التاريخ الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كما أن الصراع حول الأرض كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في تكوين الشخصية الوطنية لأبناء الريف الجزائري.

وإنما لعملية حجز ممتلكات الباي والأتراك الذين غادروا الجزائر وكذا ممتلكات الأحياس بمقتضى القرارات الصادرين في 08 سبتمبر 1830، 10 نوفمبر 1830 فإن الحاكم العام للجزائر أصدر قرارا في 01 ديسمبر 1840 تضمنت مادته الثانية حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذين ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا وضد القبائل الخاضعة لها، وأيضا حجز أراضي وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو نقلوا عن فرنسا بعد الانشقاق بالمقاومة.

كما من قرار الحجز الأراضي التي تخلى عنها أصحابها لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر دون إذن من سلطات الاحتلال، وللعلم فإن أعمال الحجز والمصادرة قد امتدت إلى باقي الممتلكات كالمباني السكنية والمرافق التجارية ورؤوس الأموال والثروات الحيوانية⁽¹⁾.

ومن أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر - قرار الحاكم العام للجزائر المارشال دي مكماهون دوق دي ماجانتا المؤرخ في 01 أوت 1866 والقاضي بحجز أملاك سليمان بن جلاب شيخ توقرت لاعتباره قائد ثورة خلال سنوات 1852 حتى 1854 بشكل صريح ضد فرنسا، وذلك بفتحته لأسواق توقرت في وجه العصاة والخارجين عن طاعة فرنسا، وتحالفه مع الشريف محمد بن عبد الله وإعلانه الجهاد المقدس ضدها بعد قتله لمتعاملين مع سلطات الاحتلال في 29 نوفمبر 1854، كما احتجزت ممتلكات 66 شخصا من أتباعه ممن لجئوا إلى التراب التونسي⁽²⁾.

وبالغت سلطات الاحتلال في القسوة مع الشوار إلى حد ملاحقتهم في كل مكان، وحجز جميع ممتلكاتهم المتواجدة عبر

(1) - M.P. DE MINERVILLE, Op.cit, pp 612-618.
(2) - B.O.A. 1866, pp188, 193, 203, 218.

الجزائري من ذلك حجاز سكن عائلي لسي سليمان بن
 حمزة (باش آغا سابق بالبيض) بحي عرقوب إسماعيل في مدينة
 معسكر، وكذلك فندق (Caravanérail) بحي باب علي بنفس
 المدينة، إلى جانب حجاز مبلغ مالي قدره 50.000 فرنك كان في
 ذمته كدين يجب دفعه لمحمد بن قرورة استنادا إلى عقد مسجل في
 13 جويلية 1858 بالنسخ الأصلية المحفوظة لدى الموثق «ريشار»
 (Renard) بمعسكر، وأيضا حجاز أزيد من 133 هكتار من الأراضي
 الزراعية في سهل عواجة قرب قرية خصيصة جنوب معسكر
 اشتراها سي بن حمزة من محمد بن قرورة وفق عقد مسجل في
 22 نوفمبر 1860 لدى نفس الموثق بمعسكر. هذا كله يمجّج أن
 سليمان بن حمزة قد قام بعملية تحريض على الثورة ضد سلطات
 الاحتلال عام 1864 في إقليم وهران⁽¹⁾.

ولاعتبار محمد بن حمزة قد تزعم الثورة ضد فرنسا خلفا
 لأخيه سليمان الذي تم قتله في 08 أبريل 1864 وذلك حتى يوم
 إلقاء القبض عليه في 04 فبراير 1865 ولاعتبار أخيهما أحمد بن
 حمزة هو الآخر ثار ضد فرنسا مستعينا بالأعلى والوزير وأبو بكر
 (آغا ورقلة سابقا) قررت سلطات الاحتلال حجاز جميع ممتلكات
 عائلة أولاد أبو بكر أولاد سيدي الشيخ، وكذلك ورثة سليمان

(1) - فترة الزيد من التفاصيل عن الأراضي المنجزة وأصحابها ممن ساندوا ثورة
 أولاد سيدي الشيخ، ينظر B.O.A 1866, pp 468-471.

ومحمد بن حمزة وأحمد بن حمزة والأعلى بن أبو بكر والوزير بن أبو
 بكر وأخوهما⁽¹⁾.

أما الإجراءات العقابية الأكثر جورا وتعسفا، وذلك بدون
 منازع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر هي التي مست
 وقساوة شديدة جماعات الثوار في وسط الجزائر وشرقها ومن
 الأمثلة على ذلك فقدان منطقة القبائل لـ 2.630 000 هكتار في
 عملية واحدة خلال سنة 1871⁽²⁾.

فعقب انهيار النظام الإمبراطوري (1870) وانهزام فرنسا
 أمام بروسيا (1871) أعلن المقراني الحرب على فرنسا مستعينا
 بالشيخ الحداد وابنه عزيز، وقد ترتب عن هذه الثورة أن أصدر
 محافظ الجمهورية الفرنسية «جول غريفسي» (Jules GREVY)
 ورئيس حكومتها «تيار» (A. THIERS) في 25 مارس 1871 قرارا
 ينص على حجاز أملاك الحاج محمد بن الحاج أحمد المقراني (الباش
 آغا السابق لمجانة) وأملاك جميع أتباعه باعتبارهم عصاة خارجين
 عن طاعة الدولة الفرنسية⁽³⁾.

(1) - B.O.A. 1866, pp 82-83, aussi pp 466-467.

(2) - علي تابلت «مصادرة أملاك أهل الزعامات وأولاد ضافن بتواحي قلعة 1852 -
 1853» الطائفة، العدد: 15، السنة 22، 1977، ص 31.

(3) - Bull off de l'Algérie. 1871, pp 188, 193, 203, 218.

كما تم حجز أملاك القبائل التي وقفت إلى جانب المقراني مثل قبيلة الحوارشة ببلدية العلمة، وقبيلة تاورقة (Taourga) التي تم حجز 3536 هكتار من أراضيها، وأملاك سبعة عشرة فلاح جزائري من بلدية سور الغزلان، وأملاك المدعو رابيع بن حميدة من بلدية القنديق⁽¹⁾

واغتنمت إدارة الاحتلال قيام الثورة ببلاد القبائل فحجزت أملاك دوار أولاد عيسى وأولاد بن محفاف، والعرايشة ويسر الويدان، ويسر الجديان، والزمرور، ويسر، وأولاد صمير وسباو، والقديم، ووزعتها على المستوطنين الجدد الوافدين من الألزاس واللورين⁽²⁾ وفقا لما نص عليه مرسوم 16 نوفمبر 1871 القاضي في مادته الثانية باستقبال العائلات القادمة من الألزاس واللورين على شرط أن تقيم فعلا بأرض الجزائر⁽³⁾.

وللعلم فإن الأملاك المحتجزة كانت تشتمل الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وأيضا الأموال المنقولة (البضائع والحيوانات) لا اعتبارا بمصادر ثروة يجب هدمها.

(1) - تنظر اللائحة الكاملة للأشخاص والعائلات الذين احتجزت أملاكهم عقب ثورة المقراني في: B.O.A. 1871, pp. 253-254 et pp 257-258.

(2) - تنظر تفاصيل أكثر باللغتين العربية والفرنسية عن العملية في: B.O.A. 1871 pp. 298-300.

(3) - J.O.R.F. 21/10/1871.

إن التقرير الذي بعث به الحاكم العام للجزائر «الأميرال دي فيدون» (De GUEYDON) إلى رئيس الجمهورية الفرنسي بتاريخ 04 أكتوبر 1872 يلخص لنا شدة عنف ثورة المقراني، وإلحاح العبارات التي تضمنتها «لقد تم اكتساح جميع بلاد القبائل وأجزاء من القطاع القسنطيني والقطاع الأوسط للجزائر في ظرف أيام قليلة، كما تعرضت قرى كثيرة للتخريب الكلي، ودمرت ممتلكات أرضية زراعية فرنسية وأتلقت محاصيلها، وتعرض أزيد من 150 معمر للذبح والتقتيل، أما الباقي فقد لجأوا إلى جزائر العاصمة طلبا للحماية بالقرب من أسوارها» وينتهي تقريره بعبارة «لقد أخضعتنا القبائل الثائرة واستلمنا منها 80.000 قطعة سلاح حربية، وفرضنا عليها غرامة حربية، وحجزنا جميع ممتلكات القبائل والأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد فرنسا، وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح والمعدات بمنعهم ممتلكات احتجزت من الجزائريين تشمل في أراضي فلاحية، ميساني، حيوانات»⁽¹⁾.

وهكذا تكون ثورة بلاد القبائل (1871) قد ساهمت في مضاعفة أعداد الكولون بثلاث مرات في بعض القرى كما هو الحال مع قرية «بالسترو» (الأخضرية) وآلت إلى إنشاء قرى

(1) - Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, pp 73 - 74.

أعقبت ثورة المقراني هي الأكبر من نوعها خلال عهد الجمهورية
الثالثة (1870-1940).

ومن الأمثلة على ذلك صدور قرار في 26 فبراير 1883
ينص على حجز الأملاك العقارية بما فيها المباني السكنية والمحلات
التجارية للعائلات والأشخاص الذين التحقوا بثورة بوعمامة التي
اندلعت في الجنوب الغربي من الوطن، ومن بينهم مولاي قدور
بلهاشمي من عين الصفراء، محمد بن عري من قبيلة شلالة
القبيلية بدائرة البيض، إبراهيم بلعلال من قبيلة أولاد مبارك بدائرة
سبدو، سي أحمد بن بوكري من قبيلة أولاد سيدي أحمد بن مجدوب
من دائرة سبدو (1).

ونخلص إلى القول أنه ترتب عن كل الثورات والانتفاضات
الشعبية وحركات التمرد الفردية والجماعية انتزاع لأراضي
وممتلكات الشوار والمتعاملين معهم انتقاما منهم على تمردهم
وعصيانهم، وتوطين مهاجرين أوروبيين وفرنسيين بها تشجعا
للاستيطان، وهو الأمر الذي ساهم في تطور مساحات الأراضي

استيطانية جديدة مثل قرية «باليكوا» (تغنيف) في قسم معسكر (2)
ومنحت ذريعة لفرنسا للاستيلاء على المزيد من الأراضي، وكان
الثوار بهذا المعنى ساهموا بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الفرنسية،
واحتجزت منها 446.000 هكتار وغرمتها بـ 10.880.443
فرنك (3).

وتكثرت المهاجرون الوافدون من الألزاس واللورين من
الحصول على 100.000 هكتار (4) بعد أن تم توزيعهم على أربعة
وعشرين قرية منها عشرة قرى في القطاع القسنطيني، وثمانية في القطاع
الأوسط وستة في غرب البلاد (4).

خلاصة القول فإن الفترة التي أعقبت ثورة 1871 حتى
غاية 31 ديسمبر 1884 مكنت الكولون من الاستفادة من
501.793 هكتار، منها 358.445 هكتار منحت للكولون في
شكل امتيازات، بينما استأثرت المصالح العمومية للبلديات
والعمالات بباقي المساحات، وبهذا الرقم تكون عملية الحجز التي

(1) C.A.O.M, dpt d'Oran, Carton 2M/118 - Palikao: création du centre.

(2) Charles -Robert AGERON- Histoire de L'Algérie Contemporaine- Paris
1983, P 42.

(3) I.O.R.F - 08/03-18.

(4) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI- L'Algérie dans l'histoire T05
Alger: O.P.U- E.N.A.L 1989, p 145

المزروعة للكتلون إلى أن بلغت 3.028.000 هكتار سنة 1954

2. الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة

استطاعت الموجات الأولى من الكولون مجانا من عمليات اغتصاب الأراضي ومصادرتها، إلا أنه مع تسالي هجرات الأوربيين والفرنسين إلى الجزائر وتزايد أطماع هؤلاء فيما تبقى للفلاحين الجزائريين من أراضي، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسية إلى مبررات الحجز والمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) وبمجرد قبول أصحابها بالتعويضات المادية كانت تشأ على هذه الأراضي مراكز استيطانية أو زراعية.

وقد نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع للمرسوم التشريعي الصادر في 01 أكتوبر 1844، وكذا المواد الثمانية عشرة من الفصل الرابع من قانون 19 جوان 1851 على المصادرة لأجل المنفعة العامة، واشترطت في نصوصها أن تجري العملية بطريقة شرعية - أي تكون المصادرة فعلا لأجل الصالح العام

(1) محمد بلقاسم حسن يهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، م. و. ل. 1983، ص 127، نقلا عن

René GOLLISSOT, Economie de l'Afrique du nord, que son je, n° 965 P.U.F. 1964, p40.

وبعرض صاحبها - وطرححت الأسباب المؤدية إلى المصادرة لأجل المنفعة العامة حسب ما يأتي.

- ❖ إقامة المدن والقرى أو توسيع محيطها.
 - ❖ بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية.
 - ❖ إنشاء الأحواض والخزانات المائية.
 - ❖ شق الطرقات والمسالك، ووضع قنوات الري والصرف، أو بناء المطاحن (المادة: 19 من قانون 16 جوان 1851).
- وأجراءات المصادرة لأجل المنفعة العامة كانت حتى عام 1858 تتم بقرار صادر عن وزير الحرية، وفيما بين 1858-1860 صارت المصادرة لأجل المنفعة العامة من صلاحيات الحاكم العام للجزائر.

أما التعويضات المادية عن الأراضي التي تمت مصادرتها لأجل الصالح العام فإنها كانت تمنح فقط للحائزين على سندات ملكية، كما أن التعويضات المادية للفلاحين المصادرة أراضيهم كانت غير قابلة للطعن⁽¹⁾.

وعلى الرغم من إدعاء فرنسا بأن لا وجود للملكيات الأرضية الخاصة في الجزائر عدا بالمدن الكبرى وضواحيها، فإنها

(1) - Arthur GIRAULT, Op. cit, pp 383-386.

عمالة الجزائر:

اعتبرت أصحاب هذه الأراضي حائزين عليها فقط، وليسوا
ملاكين لها (détenteurs des terres et non propriétaires) وعلى هذا
الأساس أخضعتها لنظام الحجز الإجمالي.

وفي إطار ما سته إدارة الاحتلال الفرنسي بالمصادرة لأجل
المصلحة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) أنشأت
فرنسا 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836-1860 لاستقبال الكولون
الفرنسيين والأوروبيين الوافدين على الجزائر منه في:

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش ويوغيب	1836/09/27	منع بيع أراضي لو كراؤما
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	قيمت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تخلص عنها أصحابها
03	مركز البلدية الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي حصرها أغلبها بعد التحاقق بالمقاومة، ومنها أملاك البايلك والأحياس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10 هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها
05	مركز دوارية الاستيطاني	1842/01/10	إسكان 51 عائلة أوروبية ومنحها 450 هكتار من الأراضي التي حصدت من أصحابها ممن التحقوا بالمقاومة في دوارية، بين عربية، أولاد سريع، القيسة، فلوس، بشر خادم.
06	قرية الدويرة	1842/03/17	250 حتى 300 عائلة أوروبية.

18	بن جمار (Ste AMELIE) ⁽¹⁾	1843/03/23	ثبت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 6650 هكتار
19	مركز البلدية الاستيطاني	1843/06/23	ثبت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 240 هكتار
20	قرية «جوانفيل» «Joinville»	1843/07/05	ثبت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 432 هكتار
21	قرية «كريزية» «Crescia» ⁽²⁾	1843/07/05	ثبت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
22	قرية الدواودة	1843/07/05	ثبت بها 70 عائلة أوروبية استفادت من 807 هكتار
23	قرية «سان جول» (Ste-Jules)	1843/09/22	ثبت بها 20 عائلة أوروبية استفادت بكل منها من 04 هكتارات
24	مركز بني مراد الجديد	1843/12/15	امتكتت به 22 عائلة تستفيد من 205 هكتار
25	توسيع مركز بوفاريك	1843/12/31	أضيفت له 717 هكتار

07	قرية القصور	1842/04/20	لاساكن 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500 هكتار
08	قرية عين فوكس	1842/04/25	لاساكن 80 عائلة أوروبية تستفيد من 600 هكتار
09	قرية الشراقة	1842/08/22	لاساكن 60 عائلة أوروبية تستفيد من 400 هكتار
10	قرية بئر خادم	1842/11/12	
11	أولاد فليت ⁽¹⁾	1842/12/02	لاساكن 50 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار
12	سويدانية	1843/01/16	لاساكن 60 عائلة أوروبية تستفيد من 870 هكتار
13	بني مراد	1843/01/16	لاساكن 70 عائلة أوروبية تستفيد من 720 هكتار
14	متاوالي	1843/02/17	لاساكن 60 عائلة أوروبية تستفيد من 1.020 هكتار
15	الساولة	1843/02/17	لاساكن 50 عائلة أوروبية تستفيد من 470 هكتار
16	الشراقة	1843/02/17	أضيف لها 200 هكتار إلى 400 هكتار التي استفادت منها في 1842/08/22
17	قرية بابا حسان	1843/03/08	ثبت بها 60 عائلة أوروبية استفادت من 547 هكتار

(1) C.A.O.M. Carton F80 113. (état des familles placées à Ste Amelie. 1844-1845).

(2) من بين الـ 50 عائلة توجد 24 عائلة من الأتراك والبلورين C.A.O.M. Carton 2M 108 a-b (titres de concession: crescia).

(1) - C.A.O.M. Carton 2M/203 B. (titres de concession- Ouled Fayet).

26	قرية جمنة	1844/03/22	اسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500 هكتار
27	قرية زوالمة	1844/09/13	اسكنت بها 30 عائلة أوروبية تستفيد من 300 هكتار
28	أولاد عيش	1844/09/13	اسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 708 هكتار
29	القتل	1844/10/14	اسكنت بها 150 عائلة أوروبية تستفيد من 1.200 هـ
30	قرية سيدي فرج (البحرية (الصيد))	1845/01/22	منحت بها 180 هكتار إلى الصياد «غوين» «Gouin»
31	قرية دلس	1845/03/02	قيمت بها 200 عائلة أوروبية خارج العائلات الجزائرية
32	قرية رأس القناطر (البحري)	1845/04/19	منحت فيها للسيد «تاردي» «Tardis» مساحة 200 هكتار بني عليها 20 سكنا لإيواء الصيادين
33	قرية فويوا (غرب البلدية)	1845/07/11	استقبلت كولونا جلدوا استفادوا من 900 هكتار
34	قرية الصومعة	1845/09/20	
35	قرية فوكة البحيرية (الصيد)	1846/01/07	منحت فيها للصياد «تاردي» 66 هكتار لبناء 20 سكنا

36	قرية العريب	1846/12/22	استقرت فيها قبيلة العريب بعد منحها 600 هكتار
37	قرية الشفة	1846/12/22	قيمت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 750 هكتار
38	قرية موزاية	1846/12/22	قيمت بها 160 عائلة أوروبية استفادت من 658 هكتار
39	قرية أفروفيل (Affreville)	1848/10/09	قيمت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
40	قرية الأربعاء	1849/01/25	قيمت بها 50 عائلة أوروبية
41	برج البحري	1849/10/25	قيمت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 500 هكتار
42	قرية بئر التوتة	1851/12/15	قيمت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 579 هكتار
43	قرية واد العلاق	1851/12/15	قيمت بها 30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
44	التجمع السكي بوقندورة	1852/02/16	قيمت بها 08 عائلات أوروبية استفادت من 68 هكتار
45	التجمع السكي سيدي موسى	1852/06/14	قيمت به 54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
46	قرية عين طاية	1853/09/30	قيمت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.026 هكتار
47	قرية روية	1853/09/30	قيمت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار

48	قرية شفي	1854/07/21	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.072 هكتار
49	قرية عوجة	1854/10/14	ثبتت بها 31 عائلة أوروبية استفادت من 613 هكتار
50	قرية مكاربي	1855/03/24	ثبتت بها 30 عائلة أوروبية استفادت من 536 هكتار
51	صور البر لا (Aumale)	1855/07/18	أثبتت به مستعمرة زراعية ساحتها 10.553 هكتارا
52	قرية خندي	1856/05/26	ثبتت بها 10 عائلات أوروبية استفادت من 112 هكتارا
53	قرية River ليد الأرياء والنديق	1856/06/03	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 555 هكتار
54	قرية العلة	1856/07/25	ثبتت بها 72 عائلة أوروبية استفادت من 1.127 هكتار
55	Lavarande (بواني شلف)	1857/07/10	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.743 هكتار
56	Duperré ابروي (الشلف)	1857/09/06	ثبتت بها 82 عائلة أوروبية استفادت من 2.251 هكتار
57	بورنك ليلدية بورفارك	1857/12/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 916 هكتار

58	سان بيار و سان بول بياني سام وأولاد موسى	1857/12/16	ثبتت بها 39 عائلة أوروبية منها 22 عائلة في حائل بيار و 17 في حائل بول ومنعت ط 123 هكتار
59	التجمع السكي لواء جر	1858/04/08	أسكنت به 14 عائلة أوروبية استفادت من 228 هكتار
60	شامرباخ ليد الغفرون وعامر (العين)	1858/06/11	أسكنت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 364 هكتار
61	بئر الحلالو	1858/07/29	أسكنت به 72 عائلة أوروبية استفادت من 2.281 هكتار
62	شبة الغد	1858/08/01	أسكنت به 70 عائلة أوروبية استفادت من 957 هكتار
63	BERARD ايد بوسماعيل ونيارة بسهل حموط	1858/10/13	أسكنت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 862 هكتار
64	تيزي وزو	1858/10/27	أسكنت به 94 عائلة أوروبية استفادت من 286 هكتار
65	ذراع الميزان	1858/12/20	أسكنت به 82 عائلة أوروبية استفادت من 683 هكتار
66	قرية الغلة الزرقاء	1859/02/16	ثبتت بها 72 عائلة أوروبية استفادت من 2.492 هكتار
67	البرواقية	1860/03/03	ثبتت بها 42 عائلة أوروبية استفادت من 875 هكتار

58	REHERVAZ على مختلف وادي سبار	1860/06/04	تُست بها 51 عائلة أوروبية استفادت من 651 هكتار
----	------------------------------------	------------	---

عائلة قسطنطين

الرقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
69	قرية العروش	1844/03/23	تُست 120 عائلة أوروبية استفادت من 1621 هكتار
70	Dauricmont- Valea- St Antoine	1844/08/28	استفادت المراكز الاستيطانية الثلاثة من 1.500 هكتار (450 هكتار + 550 هكتار + 600 هكتار)
71	مدينة لالة	1845/01/20	أسست بها 250 عائلة أوروبية استفادت من 1.956 هكتار
72	قرية بوزهورية	1845/02/20	أسست بها 52 عائلة أوروبية استفادت من 800 هكتار
73	مدينة مطيف	1847/02/11	أسست بها عائلات أوروبية استفادت من 2.509 هكتار
74	سان شارل (بين سكيكدة و قسنطينة)	1847/04/06	تُست به 50 عائلة أوروبية استفادت من 900 هكتار
75	بيجو (عجل ايلوغ)	1847/06/03	تُست به 24 عائلة أوروبية استفادت من 162 هكتار
76	ليغود يوسف (كوندي سمندلو)	1847/09/09	تُست به 36 عائلة أوروبية استفادت من 1057 هكتار

77	Penthièvre (بين عناية وقالة)	1847/09/26	تُست به 60 عائلة أوروبية استفادت من 400 هكتار
78	Robertville (بين العروش والقل)	1847/09/16	تُست به 60 عائلة أوروبية استفادت من 890 هكتار
79	Gastonville (بين عناية وقسنطينة)	1847/09/16	تُست به 40 عائلة أوروبية استفادت من 535 هكتار
80	سان أوغستين	1848/02/14	خلب القلعة الأوروبية بعناية به 3.8 هكتار
81	مركز عزابة (Jemmapes)	1848/02/14	تُست به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.850 هكتار
82	مدينة لاميير الجديدة تازولت (بين بسكرة وقسنطينة)	1848/09/12	أسست بها 5.000 نسمة استفادت من 8.700 هكتار
83	قرية العلاليش	1851/07/30	استقبلت 34 عائلة أوروبية استفادت من 262 هكتار
84	الحجز	1851/07/30	استقبلت 45 عائلة أوروبية استفادت من 1.225 هكتار
85	Fornier بواي مرزوق قرب الآثار الرومانية	1852/03/05	استقبلت 44 عائلة أوروبية استفادت من 2.340 هكتار
86	عين سمارة	1854/08/05	تُست بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.384 هكتار
87	قرية الحجار Bizot	1856/01/15	تُست بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 464 هكتار

الرقم	اسم المركز الاستيطاني	تاريخ قرار إنشاء	ملاحظات
99	البانية	10/07/1844	أسكنت به 48 عائلة أوروبية استفادت من 635 هكتار
100	مزرعون	25/11/1844	أسكنت به 104 عائلة أوروبية استفادت من 1.044 هكتار
101	سيق	20/06/1845	أسكنت به 100 عائلة أوروبية
102	مدينة أوزيو البحرية	20/08/1845	أسكنت به 1.500 حتى 2.000 عائلة أوروبية استفادت من 1.800 هكتار
103	قرية سيدي الشامي	16/12/1845	مجهول 886 هكتار
104	مزرعان	18/01/1846	مجهول 310 هكتار
105	قرية المرسى الكبير البحرية	25/08/1846	مجهول
106	إنشاء ثمانية قرى	04/12/1846	Nemours, S ^t Louis, Joinville, S ^t cloud, S ^t Adelaide, S ^t Eugène, S ^t Leu, S ^t Barbe.
107	المقهوم (Ste léonie)	14/12/1846	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 600 هكتار
108	مشيدية	14/12/1846	ثبتت به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.000 هـ

28	قرية ثعلابية	28/02/1857	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.019 هكتار
89	قرية بوشقوف Duverrier	27/05/1857	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 272 هكتار
90	موق مرسى (حماية)	12/09/1858	ثبتت به 308 عائلة أوروبية استفادت من 4.638 هكتار
91	أنشور مسجد آين سكينة وقلعة	20/10/1858	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.750 هكتار
92	Lamblèche (أبوادي مزروقي)	03/08/1859	ثبتت به 44 عائلة أوروبية استفادت من 1.148 هكتار
93	الحروب	03/08/1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 980 هكتار
94	أولاد وحمون	03/08/1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.092 هكتار
95	قرية	03/08/1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.952 هكتار
96	مناجبة	13/08/1859	ثبتت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 1.433 هكتار
97	ساجز الصفا	02/09/1860	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.249 هكتار
98	GASTU (آين سكينة وقلعة)	25/06/1860	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 921 هكتار

109	الزوات (Nerours)	1846/12/24	إنشاء جاليت خاصة ضمن مساحة 1.75 هكتار
110	الكرمه (valmy)	1848/12/14	تحت مس 52 عائلة أوروبية استغاثت من 500 هكتار
111	حسان الطوف (Fleurbaey)	1848/12/14	تحت مس 20 عائلة أوروبية استغاثت من 469 هكتار
112	مدينة سيدي بلعاس	1849/01/03	إنشاء مركز استيطاني بأوي 02 حتى 3.000 نسمة ضمن مساحة قدر بـ 16.104 هكتار
113	قرية (Niegrier)	1849/01/11	أسكن بها مهاجرون أوروبيون استغاثوا من 380 هكتار
114	قرية (Niegrier)	1849/01/11	أسكن بها 50 عائلة أوروبية استغاثت من 30 هكتار
115	قرية سان أندري (Niegrier)	1850/01/22	لايوا 54 عائلة أوروبية استغاثت من 1.602 هكتار

116 - جميع القوائم الخاصة بطلب الأرشيف تعود لمرکز الأرشيف لما وراء البحار
C.A.I.N.I. قبل سنوات
المرور عليها

PRO - JM - 4M (extraits de documents sans avoir obtenu auparavant
extraits des actes de naissance des colons, demandés de communément)
- 500 avant VICHY - 1 - 1944 (extraits de documents sans le Vichy)
(1848-1914), Bordeaux, 1986, p. 364.

116	قرية سان هيلوت معين نوجمان (اللامونية)	1850/01/22	لايوا 42 عائلة أوروبية استغاثوا من 225 هكتار
117	قرية الصقفاة (1)	1850/05/06	لايوا 42 عائلة أوروبية استغاثت من 792 هكتار
118	قرية (المصورة) (1)	1850/05/06	لايوا 42 عائلة أوروبية استغاثت من 347 هكتار
119	عين الترك	1850/08/11	لايوا 66 عائلة أوروبية استغاثت من 2.624 هكتار
120	حنابة (Eugène (1) Etienne)	1851/04/25	لايوا 200 عائلة أوروبية استغاثت من 2.722 هكتار
121	واد الخدام	1851/11/10	لايوا 54 عائلة أوروبية استغاثت من 700 هكتار
122	عين لوتست	1851/12/06	أسكن بها 228 مهاجر أوروبي استغاثوا من 1.150 هكتار
123	التجمع السكي للوريط	1851/04/23	لاستغال 11 عائلة أوروبية استغاثت من 515 هكتار
124	عين كمال (وهران)	1855/12/22	لاستغال 68 عائلة أوروبية استغاثت من 1.113 هكتار
125	العامرة (Lourmel)	1856/01/15	لاستغال 70 عائلة أوروبية استغاثت من 3.684 هكتار
126	غليزان (سول مينا)	1857/01/24	إنشاء مركز استيطاني ضمن مساحة قدر بـ 4.000 هكتار
127	تيرة	1858/01/25	لاستغال 40 عائلة أوروبية استغاثت من 2.758 هكتار
128	عين سكران de L'union	1858/05/12	لاستغال 40 عائلة أوروبية استغاثت من 2.100 هكتار

178	مدينة	1858/07/28	لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
179	قنطرة (Perrigaux)	1858/07/29	لاستقبال 128 عائلة أوروبية تستفيد من 2.265 هكتار
181	عين الأرنجاء	1858/07/29	لاستقبال 44 عائلة أوروبية تستفيد من 3.427 هكتار
182	قرية أولاد بنون	1858/10/13	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.051 هكتار
183	جال	1859/01/08	لاستقبال 54 عائلة أوروبية تستفيد من 1.725 هكتار
184	الجالع	1859/02/16	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 3.000 هكتار
185	التجمع السكاني للزراعي	1859/09/02	لاستقبال 20 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
186	قرية عمي موسى	1959/11/14	لاستقبال 38 عائلة أوروبية تستفيد من 1.050 هكتار

المصدر:

M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1^{er} v. 1830.
1860, 3^{ème} édition, Paris, Alger 1877. (villes et villages pp 657-670).

وقد وجد بعض الكولونون مساعدتهم في الحصول على الحقوق
الحاصلة بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (1) كتبريد (1851-1852)
حوان (1851) فاقضتوا الفرصة لتحقيق أهدافهم الخاصة حيث
وجدت حالات لم تتسع فيها الملكيات من أصحابها لأجل المنفعة
العامة لتأسيس المدن والقوى لإيواء المهاجرين من أوروبا وأفريقيا،
وإنما من أجل توسيع المحيطات والممتلكات الخاصة ومن الأمثلة
على ذلك بناء بعض المعمرين من أمثال جيان رولان وبونا
(Joa ROLLAND et BOFFA) لضيقات واحتلالهم لأراضي واسعة
هي أصلا ممتلكات لقبائل جبل النادور والصحاري (عدالة
وهران) (2)، وعلى الرغم من احتجاج جماعة القيلينين وتقليدها
لشكوى ضد المعمرين فإن الأراضي المستولى عليها استقيت
للمعمرين المقتضين لها، وذلك طبقا لما نص عليه قانون 16
فبراير 1897 الذي نص على تسوية حالة أراضي المعمرين أو
السابقة التي تم الاستيلاء عليها بطرق لا شرعية من قبل الكولونون
بمنح ممتلكاتها عقودا نهائية (3).

ومعظم الممتلكات المحتجزة لأجل المنفعة العامة لم يعرض
أصحابها ولم تعرفهم سلطات الاختلال أي اعتناء وكان شيئا لم

(1) - C.A.O.M. Oran. Carton 1N5 (rapport concernant les opérations relatives
à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M. de Djebel Nador).
(2) Echo d'Oran du mercredi 12/07/1911.
(3) Echo d'Oran du mercredi 12/07/1911.

يقع. ومن الأمثلة على ذلك الرد الذي تعامل عمالة وهران على الرسالة التي تقدم بها فلاحي قرية ماوسة (معسكر) يحتجون فيها بشدة عن نقص مياه الشرب والتي كانت تصلهم من منبع الحوية (Houma) بسبب تحويل مياهها إلى سككيات الكولون وضعائهم. مشيرين في احتجاجهم إلى أن الأراضي الواقعة بمحاور النبع. وكذا الأراضي التي يمر بها مجرى مياه النبع هي الأخرى قد صودرت من دون تعويض لأصحابها لا عن نقص المياه ولا عن الأراضي المقتصة⁽¹⁾.

وقد شملت عمليات الحجز والمصادرة الأراضي الغاية، مما سيؤدي إلى خنق السكان اللاجئين إليها والمجاورين لها وحرمانهم من خدماتها، حيث أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي على إصدار ما لا يقل عن 45 نص تشريعي خلال المدة من 1830 إلى 1895 تم بمقتضاها مصادرة مساحات أرضية غاية ومن أهمها:

- قرار 02 أبريل 1833 القاضي بمنع الفلاحين الجزائريين من اقتلاع الأشجار دون إذن من الإدارة المختصة.
- قرار 18 جويلية 1838 الذي يمنع استغلال المساحات الأرضية- التي تتجاوز مساحتها هكتارين اثنين من تلك التي

(1) C.A.O.M. Carton 2M/3 (Mascara en date de 1909/1910)

تسويها الأحراش ونباتات العوسج، وحظر تعاقب النيران

بشعلون النار في أختابها أو بحسون تعشاشها ونباتاتها.

- قرار 08 أبريل 1844 الخاص بمنع نقل أختاب أشجار الزيتون أو بيعها بهدف إكراه الفلاحين على عدم تقليم أشجارهم إلا بتجديد نشاطها.

• قرار 03 جويلية 1850 الذي يمنع نقل أو بيع الأختاب التي أصابها الحرائق دون ترخيص.

- قانون 16 جوان 1851 الذي أخضع جميع الغابات الجزائرية

إلى قطاع الدولة.

- مرسوم 27 سبتمبر 1873 الخاص بالتركيز المؤقت للسكان وتنظيم الخدمات الغاية.

- قانون 17 جويلية 1874 المتعلق بالإجراءات الوقائية لحماية المناطق الغاية من الحرائق، وقد منع هذا القانون إشعال النار داخل الغابة أو نقلها إلى داخل الغابة، وحمل الجماعة مسؤولية الحرائق التي تشب داخل الغابة، وأمر أن تشعل النيران بعيدا عنها بـ 200 متر على الأقل وذلك خلال الفترة من 01 جويلية إلى 01 نوفمبر من أيام السنة أي خلال فصل الحرارة⁽¹⁾.

(1) - B.O.A 1874, p 450

إقليم وهران، يضاف إليها مساحات غابية تابعة للبلديات
(704 كلم²) وأخرى تابعة للخواص (6.000 كلم²)⁽¹⁾

وبالاستيلاء على المساحات الغابية تكون إدارة الاحتلال قد
استفادت من الكتل الجبلية المغطاة بالغابة، ومن المياه المتحدرة من
سفوحها.

ولأحكام قبضتها على الثروات الغابية ومنع الجزائريين من
الاستفادة منها أنشأت إدارة الاحتلال مراكز ومحطات للمراقبة
(Postes-vigies) داخل الغابات منها على سبيل المثال تسعة مراكز
في غابة مولاي إسماعيل لوحدها، كما أنشأت أيضا مراكز
للمراقبة في الغابات المتواجدة بمنطقة معسكر يتولى الحراسة فيها
خيالون وراجلون منها مراكز في جبل قلال، وعين سيدي يوسف،
وجبل لاطة، وجبل سيدي عمارة الدار، تتولى حراسة غابات بني
خنيس، البحورات، أولاد سعيد، سجرارة، الفراقيق، سيدي دخو
الواقعة جميعها في جبال بني شقران، فضلا عن المراكز التي أنشأها
في دواوير البنيان، وفكان، وناقضة، وفروحة لمراقبة غابات
البنيان، وأفكان، وويليس، ونسطة⁽²⁾ كما وضعت مراكز
للمراقبة في غابات بوزيري وزلامطة وجبل الناضور في كل من
مولاي عبد القادر بالفراق، وجبل المغرس بالحمايد، وجبل النادور

ولم يسمح هذا القانون باستخراج الفحم والنفط والغراء
من أحشائها خلال الفترة المذكورة آنفا، وبمقتضاء أنشئ جهاز
يتولى حراسة الغابة ومراقبة السكان المجاورين لها.

وفي حالة استعمال النيران في الغابة سيتعرض المجاورون لها
لمقومات فردية وجماعية، منها الغرامات المالية، ومصادرة
الأراضي، والطرد إلى جهات أخرى من دون البحث عن
الإثباتات المادية لتورط الفلاحين في الجريمة.

• قانون 09 ديسمبر 1885 المنظم لوسائل تحرير الغابة من
حق الاستخدام، ومعنى هذا حرمان السكان من الاستفادة منها،
وذهب هذا القانون إلى حد منع المجاورين للغابات من جمع الحطب
والخشاش وهددهم بحجز ممتلكاتهم كأجراء عقابي.

وفي 21 فبراير 1903⁽¹⁾ صدر قانون غابي يتألف من 190
مادة ليس الغرض منه إلغاء العمل بالقوانين الغابية السابقة⁽²⁾
وإنما تأكيدها وتوسيعها لتشمل في المستقبل الغابات الخاصة.
وبمقتضى هذا القانون تحولت إلى قطاع الدولة مساحات غابية
قدرت بـ 22.394 كلم²، منها 10.062 كلم² في إقليم
قسنطينة، و 4.802 كلم² في إقليم الجزائر، و 7.530 كلم² في

(1) - Arthur GIRAULT, Op.cit, pp424-425
(2) - Recueil des actes administratifs, année 1913, n°02, pp 84-101

(1) - B.O.A 1903, p 286.

(2) - للإطلاع أكثر على القانون الغابي لـ 1903/02/21، ينظر: Md Elyes MESLI, Op.cit, pp99-102

الأسماء منها: قادة ولد إبراهيم، إسماعيل، علي ولد المخيار، علي ولد سي قدور، لتنتهي القائمة باسم الحاج قدور بن عرين الذي صودرت منه أرض تحمل اسم سيدي علي مرين⁽¹⁾.

استفادت البلدية من 192 هكتار من مجموع الأراضي المصادرة، بينما وزع الباقي في شكل قطع أرضية على الكولون من أجل استغلالها في بناء ضيعاتهم ومساكنهم أو استغلالها في الزراعة.

وقد احتج بعض فلاحي عين فارس ضد إجراءات المصادرة، وبعثوا بعرائض للمصرف الإداري لدائرة معسكر يعبرون فيها عن عدم رضاهم بالتعويضات المالية، ومن هؤلاء المدعو الطاهر ولد محمد الساكن بدوار أولاد بوعلام التابع لبلدية حجاجة الذي تقدم بشكوى في 08 أوت 1878 يرفض فيها المبلغ المالي المقدّر بـ 729 فرنك كتعويض له عن أرضه المصادرة منه المقدرة مساحتها بـ 40,50 هكتار⁽²⁾ بينما تقدم آخرون بعرائض يطالبون فيها بتعويضات تتطابق مع القيمة الحقيقية لأراضيهم كما هو الحال مع المدعو عبد القادر ولد سي مصطفى

محبوشة، وأخرى في جبل كرسوط لحراسة غابة ويزعت. باختصار فإن عدد مراكز الحراسة قد بلغ في سنة 1913 بمعالة وهران 229 مركزا مجهزة بالوسائل البشرية والمادية (وهران: 16 مركزا - مستغانم: 67 مركزا - تيارت: 44 مركزا - معسكر: 49 مركزا - بلعباس: 21 مركزا - تلمسان: 32 مركزا)⁽¹⁾.

وبهذه القسامة من القوانين تكون إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد عبرت عن الطابع الرسمي والمقتضى لاتزاعها للأراضي الغاية التي كانت هي الأخرى تستخدم جماعيا مثل أراضي العرش، والأحباس، والبايلك، وأراضي البور.

إلى جانب مصادرتها لأراضي قصد إقامة بنايات سكنية عليها أو لأجل إنشاء بني تحية، كانت إدارة الاحتلال تقدم أيضا على مصادرة أراضي فلاحية وتمنعها للواقدين الجدد الذين أنشئت المستوطنات أو وسّعت لأجلهم.

ومن الأمثلة على ذلك انتزاع 1.150 هكتار من أيدي 451 فلاح جزائري بقرية عين فارس بدائرة معسكر، من بينها أراضي لا تتعدى مساحتها الهكتار الواحد كما هو حال القطعة الأرضية التي انتزعت من السيد محمد ولد قدور⁽²⁾. ومن الفلاحين الذين تصدروا قائمة الذين صودرت أراضيهم نذكر بعض

(1) Recueil des actes administratifs, année 1913, n°02, pp 84-181.

(2) C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (état des lieux à attribuer dans le territoire, d'Ain Fares).

(1) - C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (désignation des terrains Melk à expropriés pour la création du centre, d'Ain Fares).
(2) - C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (compensation aux indigènes expropriés pour la création du centre d'Ain Fares).

منهم دون إلحاق الأذى بهم في الجرائد والوثائق الرسمية، كما
أنها كانت لا تقدم على اتخاذ قرار خاص بالمصادرة إلا بعد عقد
جلسة أو جلسات للجان البلدية بحضورها نواب جزائريين من
الوجهاء والأعيان، إلى جانب نواب أوروبيين عن البلديات المعنية
بالمصادرة.

ويمكننا التعرف على تشكيلة هذه اللجان من خلال نموذج
بلدية معسكر المختلطة لعام 1900.

ولد العربي وأخوه علي من قبيلة أولاد عثمان ببلدية حجاجية
الأهلية اللذان طالبا بمبلغ مالي يقدر بـ 1.385 فرنك تعويضا
للقطع الأرضية الثلاثة التي صودرت منهما⁽¹⁾
وما يلاحظ عن احتجاجات الفلاحين بهذه الناحية من
الوطن أنها اتخذت طابعا حضاريا سلميا.

وفيما يلي مثال يوضح لنا أن إشراف إدارة الاحتلال في
مصادرة الأراضي من الفلاحين الجزائريين كان يخضع لمقتضيات
التوسع الاستيطاني الفرنسي الهادفة إلى استيعاب المزيد من
المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين الجدد، ففي 18 سبتمبر 1894
صدر قرار ينص على مصادرة 234.000 هكتار من 117 فلاح
جزائري من البلديتين الأهليتين: حجاجية والبرج بدائرة معسكر
من أجل التوسع الثاني لمركز عين فارس الاستيطاني مقابل
تعويض مالي⁽²⁾.

وحين تقيم الحجة على قبول الفلاحين الجزائريين بمصادرة
أراضيهم مقابل تعويضات مادية كانت إدارة الاحتلال تنشر قوائم
باسماء الفلاحين مع تعيين المساحات التي يحق لفرنسا مصادرتها

(1) - جريدة "l'indépendant de Mascara"، ليوم الأحد 06/03/1894 تتضمن قوائم
كاملة بأسماء الفلاحين الذين صودرت أراضيهم لأجل المنفعة العامة في بلدية عين
فارس الأهلية.

(1) Ibid.(pétitions).

(2) C.A.O.M. Dpt d'Oran, Carton 2M/7.

وهكذا تكون سلطات الاحتلال قد وجدت الأسس والمبررات القانونية للاستيلاء عليها، وعند عودة الفلاحين إلى أراضيهم يجدون أنفسهم قد فقدوها.

إذا كانت عمليات المحجز في فرنسا تحفظ للملاكين أراضيهم وحقوقهم في امتلاكها، ففي الجزائر كانت عمليات المحجز تتخذ شكلها النهائي بحيث تتحول الأملاك المحتجزة-التي تخلى عنها أصحابها وهجروها- إلى الذومين أي أملاك الدولة. والدولة هي التي تتولى توزيعها على الكولون أو على الجزائريين الذين ساندوا الاستعمار وتحولوا لخدمة مصالح فرنسا.

ومن أهم القرارات الخاصة بمصادرة أراضي المتغيين في إقليم وهران خلال الفترة من 1841 إلى 1862:

• قرار 30 مارس 1841 الذي نص على مصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر حول مدينة معسكر⁽¹⁾.

• قرار 14 فبراير 1846 الذي نص على مصادرة الأراضي المحيطة بتلمسان⁽²⁾.

• قرار 18 أبريل الذي من أراضي القبائل وفصائل القبائل التي هجر أصحابها أراضيهم وترحوا إلى المغرب وإلى الصحراء، وهو القرار الذي اعتبر أملاكاً للدولة جميع الأراضي التي هجرها

(1) - C.A.O.M. - G.G.A. Carton IN 4.

(2) - Ibid.

أصحابها بحجة انعدام الأمن، وذلك لما لم يعودوا إليها بعد مغادرتهم لها خلال مدة أجلها شهراً واحداً⁽¹⁾.

• قرار 12 مارس 1853 الخاص بمصادرة أراضي المهاجرين من الحسانية⁽²⁾.

• قرار 15 جوان 1853 الخاص بمصادرة الملكيات العامة والخاصة لفيلة أولاد ميمون.

• قرار 19 أوت 1853 الذي نص على مصادرة أراضي الجزائريين المهاجرين في كل من دائرة وهران، تلمسان، مبلو، لالة مغنية، والغزوات.

• قرار 19 أبريل 1854 القاضي بمحجز ممتلكات المتغيين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر⁽³⁾.

• قرار 27 يناير 1855 الخاص بمصادرة أملاك المهاجرين من دائرة سعيبة⁽⁴⁾.

• قرار 18 نوفمبر 1856 الذي نص على مصادرة أراضي وأملاك المهاجرين من دائرة معسكر.

• قرار 01 نوفمبر 1862 الذي نص على مصادرة أراضي قبلي ماردة والسواحلية⁽⁵⁾.

(1) C.A.O.M. - G.G.A. Carton IN 4.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

٤ البيع بالمزاد العلني

ابتداء من سنة 1863 شرعت إدارة الاحتلال في بيع الأراضي الزراعية للكونلون بالمزاد العلني، الأمر الذي سمح بانتقال 7.500 هكتار من الأراضي إلى الكولون خلال هذه السنة. منها 2.410 هكتار عن طريق المزاد العلني و 5.090 هكتار بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح⁽¹⁾.

ولقد أدخل لخط امتلاك الأراضي عن طريق المزاد العلني القرحة والسروور في نفوس الكولون، لأنهم كانوا لا يرغبون في الحصول على الأرض مجانا عن طريق الامتياز، وإنما كانوا يفضلون شراءها من الدولة أو من أصحابها بأموالهم الخاصة - اقتداء بالنموذج الإنجليزي المطبق في استراليا وزيلاندا الجديدة وكندا وغرب الولايات المتحدة الأمريكية -

كشفت عملية انتقال مساحات أرضية إلى الكولون تقدر مساحتها بـ 567.277 هكتار⁽²⁾ خلال سنة 1864 عن الآثار القورية لبيع الأراضي بالمزاد العلني وكذلك عن جدية الكولون ورغبتهم الشديدة في امتلاك المزيد من الأراضي. ولا ينبغي الاعتقاد أن إعراض

الكولون عن الحصول على أراضي عن طريق الامتياز، وتقدم على عملية الحصول عليها عن طريق المزاد العلني يعود إلى سبب يعود إلى فرضها عليهم التخط الأول كالأرتباط بالأرض والاستقرار بها بأنفسهم لمدة لا تقل عن عشر سنوات مقابل الامتياز المجاني والاستفادة من القروض والمساعدات. فإن الفرصة التي منحت للكونلون بشراء أراضي بالمزاد العلني هي الأخرى لم تكن تخلو من شروط لكنها أسهل من الأخرى، منها تسديد مبلغها بالطريقة التي تاسبهم، ومقابل ذلك يتولون مقرات سكناتهم إلى المزرعة في أجل أقصاه سنة أشهر من يوم شرائها، واستغلالها شخصيا مع عائلاتهم لمدة أقلها عشر سنوات، ومن ثم يمكنهم كراؤها للقلاح جزائري، وأي اختراق للقواعد القانونية يؤدي بالضرورة إلى فسخ عقد البيع.

وهكذا تحصل الكولون في سنة 1885 - عن طريق المزاد العلني - على 7.300 هكتار مقسمة إلى 101 قطعة عشرة منها في إقليم الجزائر الوسطى، بمجموع 1200 هكتار، متوسط القطعة الواحدة منها 60 هكتارا (أكبرها 168 هكتار وأصغرها مساحة 08 هكتار)؛ و 31 قطعة في إقليم قسنطينة بـ 6.100 هكتار (بمعدل 75 هكتار للقطعة الواحدة - أكبرها 486 هكتارا وأصغرها مساحة 30 هكتارا)⁽³⁾.

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie sous l'occupation. Paris 1897, p. 68.

(2) Ibid, p. 69.

(3) - Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p. 85.

والجدير باللاحظة فإن الجزائريين والأجانب قد تم إقصاؤهم من الاستفادة من عملية البيع بالمزاد العلني، وبذلك يكون أبناء البلد الأصليين قد صنفوا وكأنهم أجانب غرباء في وطنهم الجزائر.

وسمح لإطرة الاحتلال للكونلون بتسديد ثمن البيع بأقساط خلال مدة خمس سنوات منح لهم حقا وشجعهم أكثر على شراء المزيد من الأراضي عن طريق المزاد العلني، وهذه الطريقة تمكنوا من الاستحواذ على مساحات أرضية تقدر بـ 81.995 هكتار خلال المدة الزمنية من 1884 إلى 1893 (بمعدل 8.000 هكتار سنويا).

والأسباب التي كانت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر تفضي بها إلى بيع الأراضي بالمزاد العلني كثيرا، ومنها على سبيل المثال الحالات التالية:

أولا: إنهاء الخلاف بين الورثة أو المتخاصمين حول التركات الأرضية بعرض ممتلكاتهم المتنازع عليها على المزاد العلني، وبعد حصة وأربعين يوما من شرائها تسجل لدى مصالح الأملاك العقارية، وعند انتهاء مدة أربعة أشهر من تاريخ عرضها للبيع يسددها ثمنها للورثة وللدائنين.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في عشيرة سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية ماموسة - دائرة معسكر - عمالة وهران)،

حيث تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة للمحكمة يوم 30 يناير 1884 بواسطة المحامي - المدافع - بولان سوريل (Paulin Saurel) ضد السيد محمد سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد (فلاح ماموسة) والسيد بن علي بن الطيب (فلاح يسكن في باب علي معسكر)، والسيد محي الدين بن الطيب (معلم قراني ماموسة) لاعتبار الأرض المسماة ماقرامان المقدرة مساحتها بعشر هكتارات ملكية جماعية موروثية وغير قابلة للتقسيم، وأن محي الدين بن الطيب ليس له الحق سوى في ثلثها، وقد باع القطعة الأرضية بأكملها إلى سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى المحكمة بواسطة الموثق بين شاريل (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس 1883 بمبلغ قدره 625 فرنك مدفوعة نقدا فإنه نظرا لنشوب الخلاف، قررت المحكمة بطلان العقد وفسخه طبقا للمادة 815 من القانون المدني التي تمنع التصرف في أملاك القبيلة غير القابلة للتقسيم.

وعلى هذا الأساس عرضت القطعة الأرضية للبيع بالمزاد العلني بمبلغ أولي قدره 100 فرنك، على أن يوزع ثمنها بين الورثة الثلاثة⁽¹⁾.

(1) - Extrait de Mr Paulin SAUREL, Avocat défendeur à Mascara 1885 cahier des charges. Vente au licitation, enregistrée le 17/12/1885.

والجدير بالملاحظة فإن مثل هذه الإجراءات كانت ترضي الكولون لأنها تفي مع رغبتهم في نقل الملكية من القطاع العام ومن الأشخاص لصالحهم.

ثانياً: في حالة تقدم الدائنين بعرائض ضد المدينين فإن الممتلكات التي بحوزة المدينين توضع تحت الحجز القضائي ثم تعرض على البيع في المزاد العلني وذلك في حالة تحلي المدينين عن أداء ما عليهم من ديون.

وكانت عمليات بيع الممتلكات الواقعة تحت الحجز القضائي في المزاد العلني تسبق بنشر إعلانات تلصق على لوحات في الساحات العمومية والأسواق والشوارع الرئيسية للمدينة أو القرية، تعين عليها الممتلكات العقارية والأموال المعروضة للبيع بكل التفاصيل (طبيعة العقار، موقعه، رقمه ضمن الخريطة الكداسترالية، مساحته، حدوده) كما يعين عليها أيضاً الشمن الأولي للبيع، وكذا المكان الذي تجري فيه عملية العرض للبيع.

ثالثاً: هروبا من تعويض الفلاحين عن أراضيهم المصادرة لجأت سلطات الاحتلال إلى الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863، ففي دائرة مبنية اشترت أراضي من فلاحين جزائريين من دواير أولاد سيدي أمجاد، وفي يومعيد مساحتها 2.350 هكتار بمبلغ يقدر بـ 860.000 فرنك، وبعد أن جردت أصحابها من حقهم في التعويض

بحكم القانون المشيخي، عرضتها على البيع بالمزاد العلني للكولون بأسعار مرتفعة في كل من سواني، وباب العنة، ومسرعة⁽¹⁾

رابعاً: الممتلكات التي كانت تصدر أو تحتجز من أصحابها بسبب خلاف مع السلطة الحاكمة - كانت مرد مثلاً أو هي مرهونة، كانت هي الأخرى تعرض على البيع بالمزاد العلني، ومن الأمثلة على ذلك عرض سكن للبيع بالمزاد العلني في قسنطين (مسعدة) مرقق بمساحة أرضية تقدر بـ 19 هكتار، إلى جانب مساحة أرضية زراعية تقدر بأزيد من 331 هكتار بقرية سلاطة قرب معسكر كانت أصلاً ملكاً لعبد القادر بن طالب وأنجاهدين صحراري محمد بن سعيد، ومحمد ولد قادة، وقد تم شراؤها من قبل المعمر بيريز فريكتيس (Perez FRUCTUS)⁽²⁾.

5. التملك عن طريق الامتياز

كان القصد الأول من تنازل إدارة الاحتلال الفرنسي عن أراضي للأشخاص وللشركات عن طريق الامتياز أن يخفف هؤلاء عن الدولة الاستعمارية أعباء وتكاليف تهئية الأرض واستصلاحها.

(1) C.A.O.M. Dpt d'Oran. Carton 111/42
(2) C.A.O.M. Dpt d'Oran. Carton 111/6.

ومن الأمثلة على التملك من طريق الامتياز تذكر شركة
المهجرة والمقطع التي استفادت من 25.000 هكتار في القطاع
الوهراني، والشركة الجزائرية التي استفادت من 100.000 هكتار
في القطاع القسنطيني وأخيرا شركة جيوفوازي التي استفادت من
20.000 هكتار سنة 1860⁽¹⁾.

وحتى المقريون من فرنسا من أبناء الجزائر تمكنوا من
الحصول على ممتلكات أرضية عن طريق الامتياز ومن ذلك منح
سلطات الاحتلال لثلاثة قطع أرضية زراعية مساحتها
150 هكتارا بوادي الصفصاف (قرب مكيدة) للمدعو يوغافية
علي (ملازم في فرقة السبايس)، وأحمد بن قاسم شيخ قبيلة بني
بشير، ومحمد بن علي شيخ بني بونعيم⁽²⁾.

ومن الأمثلة البارزة عن منح الأراضي الفلاحية للكولون
عن طريق الامتياز نذكر أراضي الأمير عبد القادر المقدرة
بـ 110 حتى 15 هكتار في بلدية كاشرو المختلطة
(مبيدي قادة حاليا) التي تحولت إلى ملكية لدوق مالاكوف (Duc
de MALAKOFF) أحد أقارب المارشال بليسي (PELISSIER)،
وبعد وفاته انتقلت هذه الملكية في بداية القرن العشرين إلى زوجته

وعلى هذا الأساس كانت الحكومة الفرنسية تمنحهم
أراضي، وفي مقابل ذلك يلزمون بتجهيز أنفسهم لخدمتها
والاستقرار بها إن كانوا أشخاصا، أما الشركات فكان يشترط
عليها إقامة مستوطنات واستخدام مهاجرين أوروبيين إليها
وتثبيتهم فيها.

ومن الأمثلة على ذلك هجرة السانسيمونين إلى سهل هبرة
سبق ومجهم ثلاثمائة من أتباع شارل فودوي سنة 1845 جاءوا
من مدينة ليون الفرنسية بدعم من لا موريسيار، وتحصلوا على
مساحة أرضية قدرها 3.000 هكتار واستغلوها جماعيا وفق نظرية
أرسمال العمل ومع أنهم لم ينجحوا في تجديدهم الزراعية
الاشتراكية فإنهم ساهموا في تثبيت بعض العائلات في هذه الجهة
من الوطن⁽¹⁾.

وبسهل الهبرة والمقطع، استفاد المعمّر ديسبروس
(DEBROUSSE) من 25.000 هكتار كأراضي فلاحية، كما
تحصل على 300.000 هكتار من الأراضي التي يكسوها نبات
الحلفاء جنوب سعيدة⁽²⁾.

(1) - G.G.A. B.O.A. 1863, p 106.
(2) - G.G.A. B.O.A. 1863, p 107.

(1) Pierre de GONARD, Algérie: L'œuvre Française, Paris 1964, p 104.

(2) Ibid, p105.

المدقع الذي أصاب جمهور الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الموسم الفلاحي 1867-1868 سيكون كافيا لإكراه الفلاح الجزائري وإجباره على بيع ما تبقى له من مساحة أرضية بثمان زعيد أو استبدالها ببقعة خبز.

ويمكن القول أن 80٪ من المشتريات بالنراضي قد تمت بطريقة غير مشروعة، لأن الأرض كانت تنتقل من يدي الفلاح إلى الكولون بعد إقراض هذا الأخير لمبالغ مالية للفلاح الجزائري مقابل فوائد جد مرتفعة⁽¹⁾.

وقد ثبت أن انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون عن طريق الصفقات التجارية الحرة قد حقق ما لم تحققه عملية انتقال الأراضي عن طريق الامتياز.

فخلال عشر سنوات (1884-1893) تمكن الأوروبيون من شراء ما لا يقل عن 242.004 هكتار من الأراضي الزراعية من الجزائريين والإسرائيليين بينما لم تتعد المساحات الأرضية التي اشتراها الجزائريون والإسرائيليون من الكولون 96.654 هكتارا بحيث حقق الأوروبيون فائضا يقدر بـ 145.350 هكتار بمعدل

(1) تنظر أمثلة عن الطرق الغير شرعية والتي تم للكولون مختصاها انتزاع الأملاك الأرضية من الجزائريين في Michel LAUNAY *Payans Algériens*, Paris édition du seuil, 1963, p 132.

ومرافقتها الماركيز دوشوسوازيل (Marquise de CHOISEUL) لتنتهي هذه الملكية فيما بعد من طرف هنري (Henri FONT) ابن رئيس بلدية باليكار التوالد فونت⁽²⁾ (Antoine FONT).

6. البيع بالنراضي

على الرغم من إعطاء الأمير عبد القادر لأوامر تمنع الجزائريين من بيع أراضيهم للمعمرين إلا أن بعضا من أثرياء الكولون قد تمكنوا من استدراج فلاحين جزائريين وإغرائهم بالمال، واستطاعوا الحصول منهم على مساحات أرضية زراعية هامة ومن الأمثلة على ذلك المعمر الفرنسي «دوبري دي سان مور» (Dupré de SAINT MAUR) الذي تحصل سنة 1844 على أرض فلاحية تقدر مساحتها بـ 2.000 هكتار في أعبال جنوب وهران، كما تمكنت أربع عائلات ثرية من باريس من الحصول على أراضي فلاحية في حوض مكسة بمجوار التكنات العسكرية للفياف الأجنبي الفرنسي المقيم غير بعيد من قبة سيدي بلعباس⁽³⁾.

والى جانب القرار المشيخي (1863)، وقانون فارني (1873) اللذان أباح للجزائريين بيع أراضيهم للكولون دون عقبة، فلإن الفقر

(1) (C.A.O.M-G.G.A. Carton, 2M/40.

(2) Pierre de GOINARD: *Algérie: L'œuvre Française*, Paris 1984, p114.

وتفقد بعض الدراسات أن بيع الجزائريين لأراضيهم يعود في الغالب إلى الرغبة في التخلص من أعباء الديون والضرائب المترتبة عليهم، كما أن الملاكين الكبار من الكولون المتواجدين في سهول متيجة، وسيبوس، والصومام، وسيلدي بلعباس، ومعسكر هم الذين كانوا يقدمون بكثرة على شراء الأراضي من الفلاحين الجزائريين⁽¹⁾.

وبفضل قانون فارني (1873) تحصل الكولون الأوروبيون من الأهالي الجزائريين في عمالة وهران لوحدها على مساحات أرضية زراعية-فيما بين 1899 و 1913- تقدر مساحتها بـ 64.516,66 هكتار.

والجدول الآتي يكشف لنا عن مساحات الملكيات العقارية التي باعها الفلاحون الجزائريون إلى الأوروبيين بالتراضي (ppc & ppc) في إقليم عمالة وهران التي خضعت للإجراءات التطبيقية لقانون 26 جويلية 1873. خلال الفترة المذكورة أعلاه.

14.500 هكتار سنويا، وإذا أضفنا الـ 7.000 هكتار التي اشتراها الكولون من الدولة في نفس المدة الزمنية فإن المعدل المستوي يتحول إلى 21.500 هكتار كانت تنقل سنويا إلى الكولون في نفس الفترة (1884-1893).

وللعلم فإن أغلب الصفقات التجارية بين الجزائريين والكولون كانت تتم لصالح الفئة الأخيرة كما يظهر في الجدول الآتي⁽¹⁾:

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوروبيين (الوحدة: هكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون من الكولون (الوحدة: هكتار)	الفارق
1877-	563.762	131.374	-
1898-		432.388	
1899-	125.688	81.709	-43.979
1904			
الجزائر	13.631	17.766	+4.135
وهران	77.547	15.956	-61.591
تسليط	34.509	47.986	+13.477
الشمس	689.450	213.983	-
		476.367	

ومن البلديات التي اشتهر فلاحوها ببيع أراضيهم بالتراضي للكلون الأوروبيين خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الأولى (1914)، بلدية كاشيرو بدائرة معسكر اعطافا منهم أن الأراضي التي باعوها ستعود إليهم بعد أن يتحقق الألمان أصدقاء العرب الفرنسيين⁽¹⁾

أما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (1920-1930) فقد شهدت انهماكا للكلون في عملية شراء الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين.

ففي عمالة وهران، تمكن الكلون سنة 1921 من شراء 38.000 هكتار بالتراضي من الجزائريين منها 22.000 هكتار في دائرة وهران، و 16.000 هكتار في دائرة مستغانم.

وخلال السنة الموالية (1922) اشترى الكلون 29.000 هكتارا من الفلاحين الجزائريين، منها في دائرة وهران 17.000 هكتارا، وفي دائرة مستغانم 7.500 هكتارا، وفي عام 1923 انقرد الكلون بشراء 16.000 هكتار بعمالة وهران⁽²⁾

القيمة بالفرنك	المساحة			المدة الزمنية
	هكتار	آر	سهار	
745.251,22	5486	63	93	01 جويلية 1899 - 30 جوان 1900
611.861,45	5510	72	55	01 جويلية 1900 - 30 جوان 1901
343.910,00	2420	60	13	01 جويلية 1901 - 30 جوان 1902
364.616,88	2153	63	73	01 جويلية 1902 - 30 جوان 1903
860.471,03	2334	52	77	01 جويلية 1903 - 30 جوان 1904
646.073,68	3287	32	60	01 جويلية 1904 - 30 جوان 1905
737.392,70	5562	42	09	01 جويلية 1905 - 30 جوان 1906
830.665,24	4362	05	24	01 جويلية 1906 - 30 جوان 1907
721.793,40	4215	71	07	01 جويلية 1907 - 30 جوان 1908
939.713,36	3691	74	39	01 جويلية 1908 - 30 جوان 1909
1.235.101,76	4848	32	43	01 جويلية 1909 - 30 جوان 1910
1.548.019,75	5655	28	70	01 جويلية 1910 - 30 جوان 1911
1.393.706,80	4302	06	58	01 جويلية 1911 - 30 جوان 1912
2.505.885,21	10290	45	06	01 جويلية 1912 - 30 جوان 1913

المصدر:

Jean-Marie MIGNON, La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dpt d'Oran de 1900 à 1914 d'après les procès-verbaux des séances du conseil général d'Oran et les rapports du préfet. thèse : faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en-Provence 1960-1970. (Sous la direction de M le professeur J-L. MEYER)

(1) - للاطلاع أكثر على عمليات البيع بالتراضي في بلدية كاشيرو المختلطة، يرجع إلى ناعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

(2) - Le Dpt d'Oran et son conseil général. Op.cit, p580.

ولم تكن الجهات الغربية من الوطن قد اشتهرت لوحدها
ببيع الأراضي للكلون، فنفس العنليات التجارية شهدت
عزازقة، وفريضة، وثامدة، وياكوران حيث يساع الفلاحون
الجزائريون للكلون. مساحات تقلد بـ 4.770 هكتار سنة 1930
ليتحولوا بعد ذلك إلى تجار وحرفيين وعمال أجراء⁽¹⁾

إن كان الفلاحون الجزائريون قد باعوا أراضيهم للأسباب
التي سلف ذكرها كالرغبة في التخلص من أعباء الديون
والضرائب أو لسبب ظلم السلطات الفرنسية، أو مضايقة
الكلون والقياد لهم كسند وغلط الطرق المؤدية إلى حقوقهم عبر
أراضي الكلون والقياد، أو اتهامهم بالرعى فيها، فكيف نفسر
بيع الكلون لأراضيهم إلى فلاحين جزائريين؟

إن التحقيقات التي قامت بها إدارة الاحتلال سنة 1929
أدت إلى جرد 122 سببا أدت بالمستوطنين في 53 مركز استيطاني
من ضمن 530 مركز تم إنشاؤها إلى بيع أراضيهم لفلاحين
جزائريين، ووثبت هذه الأسباب حسب درجة تأثيرها كالتالي:

(1) René ARRUS. Op.cit, p 107.

10	خطة المساحات الخاصة بالممتلكات الزراعية:	سبا
23	خطة تأهيل الكلون للعمل الفلاحي:	سبا
16	عامل المناخ وتذبذب سقوط الأمطار:	سبا
14	نداءة القرية وقلة مردودها:	سبا
14	نداءات الكلون:	سبا
14	خطة المساحات الزراعية:	سبا
07	العمالة:	سبا
04	نقص المياه العذبة:	سبا

إلا أن الأسباب التي استدفع بالكلون مستقبلا ولا سيما
خلال الحرب التحريرية الكبرى إلى بيع أراضيهم للفلاحين
الجزائريين ستكون مخالفة لتلك الأسباب، وهذا ما سنرجى
الحديث عنه في فصل حرق مزارع الكلون من هذا البحث.

7- البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح

اقتضت فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال بيع
الأراضي للمهاجرين، فأصدرت مرسوما في 25 جويلية 1860
ينص على إجراءات يتم بموجبها تسويق الأراضي الزراعية

(1) René ARRUS. Op.cit, p 107.

تسبق له الاستفادة من قطعة أرضية عن طريق الامتياز أو التنازل المجاني.

✧ الفقرة الثالثة: تؤكد على الاحتفاظ بعملية البيع فقط للمهاجرين الفرنسيين أو للأوروبيين الذين غيروا فعلا مفرات سكنهم من الوطن الأم إلى الجزائر، وذلك منذ مدة زمنية لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، ومنحت هذه المادة الأولوية في الاستفادة من عملية البيع للعسكريين والموظفين الإداريين الذين يؤدون مهامهم داخل المستعمرة الجزائر، أو المتقاعدين، أو المحالين على الاستيداع منذ مدة لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، شريطة أن تكون مدة إقامتهم في الجزائر لا تقل عن العشر سنوات، بينما الأهالي فقد اشترطت عليهم مقابل الاستفادة من عملية البيع بالسعر الثابت الإقامة بالوطن الأم لمدة ثلاث سنوات.

✧ المادة الرابعة: تشير إلى أن المواقيت اليومية لافتتاح المكتب سيبلغ عنها في مناشير تلتصق على أبواب مصلحة الأملاك العقارية، وعند مدخل قاعة المزايدة والمناقصة.

إن الدارس بإمعان لقرار - الإعلان عن - البيع بأسعار ثابتة يتوصل من خلالها إلى حقيقتين واضحتين:

أولهما: سلوك فرنسا سياسة عنصرية إزاء الأهالي الجزائريين بمنعهم عمليا من الاستفادة من حقوقهم في شراء إحدى

الجزائرية وتسهيل نقلها إلى الكولون من ذوي الأصل الفرنسي أو الأوربي أو للأوروبيين المتجنسين، وذلك بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح، ومنحت للمستفيدين الحق في شراء وامتلاك أكثر من قطعة أرضية شريطة أن يدفعوا فورا لقابض الأملاك العامة ثلث ثمنها عربونا وضمانا لجدية التعهد بالشراء⁽¹⁾.

كانت الحكومة العامة تهين لعملية البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح -سابقا- بنشر إعلانات تحدد فيها الشروط العامة للبيع، وذلك ضمن جملة من الفقرات أو المواد منها:

✧ الفقرة الأولى: تحت عنوان «مدة البيع» فيها تعين الأيام المفتوحة للبيع، وكذا اسم المدينة، والمقر الإداري، أو عنوان المكتب الذي تتم فيه عملية البيع، كما تتضمن هذه الفقرة عدد القطع الأرضية المخصصة للاستيطان والمعروضة على البيع.

✧ الفقرة الثانية: تلخص الشروط الواجب توافرها في المستفيدين من عملية البيع بأسعار ثابتة، كأن يكون المستفيد فرنسيا أو أوروبيا، أو أوروبيا متجنس يتمتع بالحقوق المدنية ولم

(1) - M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne. 2em V. 1860-1866. Alger-Paris 1871. p73

القطع الأرضية المعروضة للبيع بالسعر الثابت عن طريق المكتب
المتوج الا وفق شروط يصعب على الأهالي تحقيقها.

ثانيهما: ربط فرنسا ضميا وصراحة عملية بيع الأراضي
للكولون وللمهاجرين بشرط الإقامة والاستقرار في الجزائر -
ضمانا للاستيطان الأوروبي في الجزائر -

وهكذا نكتشف مرة أخرى لغة المستعمر، وقيمة ونوياه
الرامية إلى إقصاء العنصر الجزائري، واستبداله بالعنصر الفرنسي
والأوروبي وتفضيله عليه.

8 بيع الأراضي بحكم انسداد المناقذ المؤدية إليها

اعتبر المشرع الفرنسي وجود أراضي زراعية يمتلكها فلاحون
جزائريون محاصرها أراضي ثم تسليمها للكولون عقبة لا تسمح
لمتلكيها باستغلالها بحكم انسداد المناقذ المؤدية إليها

وعلى هذا الأساس صدر مرسوم في 25 جويلية 1860
يمنح للكولون حق استملاك الأراضي المجاورة لهم والتي هي بحوزة
فلاحين جزائريين، أو تلك التي تطوقها ممتلكات المعمرين من جميع
الجهات؛ وهكذا أوجد هذا المرسوم أسلوبا يرضي الكولون،
تقدموا به للاستحواذ على المزيد من الأراضي عن طريق شرائها

من أصحابها أو استبدالها فم بأراضي في جهات أخرى.
والأمثلة عن شراء الكولون لأراضي يمتلكها جزائريون محاصرها
أراضيهم كثيرة وتعد بالمئات في دائرة معسكر لوحدها⁽¹⁾

وفي حين نرى فلاحين جزائريين يسارعون لبيع أراضيهم
التي تحيط بها أراضي الكولون، نجد على العكس من ذلك إقدام
الكولون على شراء أراضي محاصرها مزارع وحقول الفلاحين
الجزائريين من جميع الجهات، ونظرا لكثرة وجود مثل هذه
الحالات سوف نكتفي بنموذجين اثنين عنها:

1- شراء الكولون (جوزيف أموروس) (Joseph AMOROS)
ثلاث قطع أرضية زراعية تقع في أماكن مختلفة ومتباعدة عن بعضها
بتراب دوار أوزعالل ببلدية كاشرو (سيدي قادة) المختلطة تحيط بها
مزارع لفلاحين جزائريين من جميع الجهات.

أولها: أرض تسمى سي عبد الله مساحتها 04 هكتارات في
مكان يدعى السبعة اشتراها من صاحبها مقراني مرسل ولد
جلول بـ 140 قرنك⁽²⁾

(1) - تراجع عقود وسجلات الموثقين محفظات الأرشيف التاريخي مجلس قضاء

معسكر
(2) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914 - F44 -
CIV - 153 Bis

على احتلال المزيد من الأراضي. ومن قوانين تشريعية تهدف
إجراءاتها التطبيقية إلى تحقيق الخطة الاستيطانية لفرنسا في الجزائر.

9- التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية

لما كان رجال الدين المسيحيين يؤمنون اهتماما بجمال
الاستيطان الفرنسي في الجزائر وانتزاع الأرض من أصحابها، فإن
سلطات الاحتلال أولت لهم اهتماما وأدات وجهها إليهم
واستجابت لمطالبهم، ويتضح ذلك من خلال صدور مرسوم
جمهوري في 16 أوت 1851 ينص على منح القسيس أبرام
(L'Abbé ABRAM) مدير مائتم مسرغين (قرب وهران) -الذي
يعود تأسيسه إلى سنة 1849- أرض تقدر مساحتها بـ 54 هكتار
منها 06 هكتارات للمباني، و16 هكتارا للمشتة، و32 هكتار
للزراعة، تتكفل الدولة بتهيئتها، وجلب المياه إليها، على أن يلتزم
القسيس باستغلالها زراعيا لمدة عشرين سنة على الأقل، ونصت
المادة الثالثة من هذا المرسوم على وجوب تعهد القسيس بدفع
مبلغ مالي قدره 91.322 فرنك يمثل قيمة المباني التي هيأتها
الدولة وجهازها تسدد سنويا في شكل أقساط⁽¹⁾.

ثانيها: أرض زراعية في سموط مساحتها 11,65 هكتارا
صاحبها يدعى بلقاسم بن عيسى وأخوه الحبيب بمبلغ قدره
1.017 فرنكا⁽²⁾.

ثالثها: قطعة أرض مساحتها 1,80 هكتار بنفس الدوار تحدها
أراضي لفلاحين جزائريين من جميع الجهات من صاحبها المدعو بلقاسم
ميلود بمبلغ قدره 198 فرنكا⁽³⁾.

2 شراء المعمر هينتز أوجين (Heintz EUGENE) لأربع قطع
أرضية زراعية بدوار حبوشة في نفس البلدية (كاشرو) تحيط بها
مزارع لفلاحين جزائريين منها واحدة بـ 03 هكتار، وثانية بـ
1,5 هكتار، أما الثالثة والرابعة فمساحة كل منهما 25 آرا، تقع
بالتوالي في الأمكنة التالية: بن عيوى، بوحاش، تيزاغت، مقلعة،
وذلك بمبلغ مالي إجمالي قدره 375 فرنكا⁽³⁾.

وهكذا نخلص إلى القول أن الإستراتيجية الفرنسية في
تعاملها مع الملكيات الأرضية الجزائرية كانت تقوم على إضعاف
المواطن الجزائري باستلاب أرضه منه، وإخراجه منها، وباستقدام
فرنسيين وأوروبيين والصاقهم بها، وفتح المجال أمامهم للتسابق

(1) (Ibid. le 20/03/1914 - F54 - C13 - V153).

(2) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914 - Vol 018
n°96.

(3) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 27/03/1914 - F50 -
C9 - V.153.

(1) - M.P. de MENERVILLE Op. cit. pp 241-242

1857 بعد أن أضيفت إليه أراضي اقتطعت من تراب بلدية عين
الحميس التابعة لدائرة سيدي بلعياش⁽¹⁾

أما الأب «بريمو» (BRIMAULD) مؤسس مائم بن عكنون
فقد منحته إدارة الاحتلال مساحة أرضية تقدر بـ 124 هكتار
مجانا تخصص للتعليم الزراعي للأطفال الأيتام لمدة عشرين سنة،
وفي حالة تخليه عن تعليم الأطفال حرية الزراعة مستحول
الأراضي الممنوحة له إلى الدولة⁽²⁾

يلاحظ من خلال ما سبق عرضه أن الاستفادة من الأراضي
الزراعية عن طريق الامتياز لصالح المؤسسات الدينية المسيحية
كانت هي الأخرى تخضع لشرط الاستغلال والاستيطان ولمدة
أقلها عشرون سنة، يضاف إلى ذلك ربط البرامج التربوية فيها
بالتكوين الفلاحي لفتح أعين الأطفال على الزراعة ومن ثم
ربطهم بالأرض.

وفي 20 جوان 1855 صدر مرسوم إمبراطوري (11) ينص
على تنازل القطاع العام عن أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ
500 هكتار في دائرة قالمة بعمالة قسنطينة لصالح الكونت «يانير»

وللعلم فقد التحق الأب «كليمانزا» (CLEMENT) بهذا
المائم، فاستحوته الفلاحة، وانتهى به الأمر إلى إنتاج هجين من
«الهنداير» و«البنارنج»، فاسترعى النضج المبكر لهذه الفاكهة
المحببة لنبات المهديين الفلاحين، فأولوها اهتماما وأطلقوا عليها
اسم «كليمانتين» (Clementine)، وتوسع إنتاجها في الجزائر ليلبلغ
600.000 قطار في نهاية القرن التاسع عشر فتغزو بذلك أسواق
فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

كما غطت إدارة الاحتلال عن مباني وأراضي زراعية
للرهبانية البروتستانتية «ماري جوزيف بوريل» (Marie Joseph
BOREL) مديرة مؤسسة باسور يسوع المسيح بنفس المركز
الاستيطاني (مسرغين) تقدر مساحتها بـ 04 هكتارات لبناء ملجأ
دائم يقام فيه جناح للفتيات والنساء الثابتات (الناديمات)، وجناح
ثاني للفتيات اللواتي وضعن أنفسهن رهن المائم وفي خدمته وقاية
وصيانة⁽¹⁾. ومتى تحولت هذه أهيئة إلى غرض آخر متعاود ملكيتها
إلى الدولة، وتلتزم الرابطة ماري جوزيف بتعويض مالي قدره
8.034 فرنكا. وقد ارتفعت مساحة هذا الامتياز من 04
هكتارات إلى 500 هكتار بمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 أوت

(1) M.P. DE MINERVILLE, op. cit., p 242.
(2) M.P. DE MINERVILLE, op. cit., p 233.

(1) - Jean-Louis DONNADIEU « La Clémentine fruit d'Algérie » in *historia
spécial* n° 486, Juin 1987, p123.

(BAGNAUD) أسقف بيت لحم لتأوي أطفالا أيتاما وتستغل في تكوينهم زراعيًا لمدة عشرين سنة.

أما الفترة التي أعقبت الحرب السبعينية فقد شهدت فيها الجزائر إنشاء سلطات الاحتلال لمآتم خاصة لأطفال الكولون القادمين من الألزاس واللورين⁽¹⁾.

ففي شهر مارس 1871 شرعت «شركة سيدات الجزائر» (l'orphelinat des Dames d'Alger) في بناء مآتم ضحايا الحرب (des victimes de guerre) الذي استقبل أطفالا من الألزاس واللورين بلغ عددهم 26 طفلا حتى غاية 08 نوفمبر 1878⁽²⁾.

كما أنشئ مآتم آخر في قسنطينة لنفس الغرض يدعى «مآتم الألزاس واللورين لإناث وذكور عمالة ومدينة قسنطينة».

(L'orphelinat d'Alsace-Lorraine des filles et garçons du département de la ville de Constantine)

(1) - Ibid.

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton, P80, 1798.

والذي تمكن حتى غاية 31 ديسمبر 1885 من استقبال 64 طفلا من بينهم 42 إناثا و 22 ذكورا تقل أعمارهم عن أربعة عشرة سنة⁽¹⁾.

وللتذكير فإن جميع المآتم قد بنيت فوق أراضي اقتصبت من أصحابها بما في ذلك الأراضي الفلاحية التي ألحقت بها تستغل زراعيًا من قبل الأيتام ولصالحهم.

وهكذا يتجسد الحلم الذي كان يراود الأب لاندمان (LANDMANN) منذ سنة 1831 في أن تنشأ في الجزائر مستعمرة فلاحية عسكرية دينية تتألف فقط من الأشخاص المؤمنين بالانضباط الديني. اعتقاداً منه أن الدين هو إسمت الوحدة بين الناس، وأنه بفضل الكاهن الذي يوضع على رأس الضيعة مستزاد المؤسسة - الاستعمارية - ازدهارا، واقترح أن يساعد القسيس - الكاهن - عشر راهبات تتكفلن باستقبال الصدقات وبأعمال البر والإحسان؛ وتربية الأطفال والعناية بالمرضى، على أن تستغل الضيعة جماعيا من طرف عائلات فلاحية تتكون من 400 حتى 500 شخص، كما أنه كان يرغب في أن تمنحه سلطات الاحتلال أراضي تقدر مساحتها بـ 2500 هكتار يقيم عليها مشروعه الزراعي والديني في عمق الجزائر عند سفوح جبال الأطلس⁽¹⁾ إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، ومهما يكن من أمر فإننا نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن كل ما اتصل بالوجود الفرنسي في الجزائر من وضع سياسي وعسكري، ومن حياة اقتصادية واجتماعية ودينية إلا وأخضعته فرنسا لشرط الارتباط بالأرض الجزائرية والاستقرار فيها، دون مراعاة ولا اعتبار للمجتمع الجزائري.

(1) - Fabienne FISCHER. Op. cit, p135.

المحتوى

5	شكر و تقدير
7	تقدير خاص
8	إهداء
10	قائمة المختصرات باللغة العربية
11	قائمة المختصرات باللغة الأجنبية
15	مقدمة

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة

الفصل الأول

39	طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر
40	تمهيد
46	أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر
46	1- الاستيطان الرسمي: نموذج S'Hypolite (المأمونية)
	Dublineau (حسين)

84	قادة
89	حصول الاستيطان الحر في بعض البلديات (نماذج)
109	خاتمة

الفصل الثاني

110	تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر
111	تمهيد
	علاقة الكولون المهاجرين بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء
119	المستوطنات
137	المراكز الاستيطانية شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه
148	الترويج للهجرة والاستيطان
158	تطور مساحة الأراضي الزراعية للكولون
172	خاتمة

الفصل الثالث

173	أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر
174	تمهيد

175	
187	السياسة المائية الفرنسية في الجزائر
208	إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية
235	الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية
250	خاتمة

الفصل الرابع

251	المؤسسات الزراعية المتخصصة
253	تمهيد
254	التعليم الفلاحي
263	نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي
	أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في
267	الجزائر
271	صناديق القرض الزراعي والتعاضديات
300	القرض الأهلي: - الشكاات الأهلية للاحتياط (S.I.P)
319	- الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)
327	خاتمة

386	◆ القرار المشيخي: 14 جويلية 1865
391	◆ قانون 26 جويلية 1873 (قانون غارني)
399	◆ قانون 23 مارس 1882
402	◆ قانون 22 أبريل 1887
410	◆ قانون 16 فبراير 1897
416	◆ الحبوس في الجزائر
425	◆ قانون 13 سبتمبر 1904
428	◆ قانون 04 أوت 1926
432 خاتمة

الفصل السادس

433	صيف نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين
435 تمهيد
436 الإجراءات العقابية
444 الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة
471 حجز ومصادرة أملاك المعين

	الفصل الخامس
329	التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى والأهداف
331 تمهيد
 السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد 1830-
334 1834
340 الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844
 تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم
347 التشريعات العقارية الصادرة فيما بين 1844-1926
347	◆ مرسوم: 1844-1846
350	◆ مرسوم: 31 جويلية 1845
354	◆ مرسوم 19 سبتمبر 1848
356	◆ قرار 27 سبتمبر 1848
359	◆ قانون 16 جوان 1851
362	◆ قانون 18 جويلية 1851
365	◆ القرار المشيخي: 22 أبريل 1863
375 - الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863)

- 474 البيع بالمزاد العلني
- 479 التمليك عن طريق الامتياز
- 482 البيع بالتراضي
- 489 البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح
- 492 بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها
- 495 التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية
- 500 خاتمة